

# جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية  
فرع: نقود ومالية

## سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1994-2005

تحت إشراف الأستاذ:

د. البشير عبد الكريم

من إعداد الطالب:

لعاطف عبد القادر

### لجنة المناقشة:

رئيسا	د. بلعزوز بن علي
مقرا	د. البشير عبد الكريم
ممتحنا	أ.د. رابح زبيري
ممتحنا	أ.د. راتول محمد
ممتحنا	د. كتوش عاشور

السنة الجامعية: 2005-2006

## الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعتين ( الوالدين الكريمين ) اللتان أضاءتا لي دربي وإلى من علماني أن العطاء رمز الخلود وأن الكفاح سر الوجود، وذكراني بأن العمر محدود وأني لربي مردود، إلى جميع إخوتي وأخواتي، وإلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل، وأسأل الله عز وجل أن يجمعنا في مستقر رحمته، ودار كرامته، وجناته، جنات النعيم، إنه خير مأمول، وأكرم مسؤول.

**الطالب: لعاطف عبد القادر**

## تشكرات

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه  
ظاهرها وباطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا وأعاننا  
على إنجاز هذا العمل ونسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه إنه ولي ذلك  
والقادر عليه.

أتوجه بجميل الشكر والعرفان، وخالص الثناء  
والإمتنان إلا كل من علمني وأعانني ماديا ومعنويا على  
الوصول إلى هذه الغاية، وأخص بالذكر أساتذتي الأفاضل،  
أساتذة كلية علوم التسيير والإقتصاد، وعلى رأسهم الأستاذ  
المشرف الدكتور البشير عبد الكريم الذي رحب بهذا العمل  
وقبل الإشراف عليه، وأعطاني توجيهات ونصائح مهمة،  
وكل الأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذا البحث واجتهدوا في  
تقييم صاحبه وتوجيهه.

كما أرف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد  
العون والمساعدة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل .

ونسأل الله عز وجل أن يحفظهم جميعاً بما يحفظ به عباده  
الصالحين ويوفقهم في أعمالهم.

## فهرس المحتويات

الصفحة

العنوان

	الإهداء.
	التشكرات.
01	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول: مدخل إلى ماهية أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتطورها
08	تمهيد.....
09	المبحث الأول: ماهية الديون الخارجية.....
09	المطلب الأول: الديون في الفكر الإقتصادي.....
	.....
12	المطلب الثاني: أقسام ومؤشرات الديون الخارجية.....
	.....
17	المطلب الثالث: المعايير المحيطة بالديون الخارجية.....
	الإئتمانية.....
19	المطلب الرابع: معايير تصنيف
	المديونية.....
21	المبحث الثاني : إشكالية تحليل قضايا الإستدانة في الدول
	النامية.....
22	المطلب الأول: المديونية وظاهرتي العولمة والفقير.....
26	المطلب الثاني : التمويل الخارجي كمخرج لضعف تعبئة الادخار المحلي
29	المطلب الثالث: الإستدانة الخارجية مصدر تحويل معاكس للموارد المالية.....
32	المطلب الرابع: عوامل كفاءة استخدام التمويل الخارجي.....
35	المبحث الثالث: أزمة الديون الخارجية جذورها نشأتها وتطورها.....
35	المطلب الأول: جذور أزمة الديون الخارجية للدول النامية.....
38	المطلب الثاني : آلية نشأة أزمة المديونية.....
41	المطلب الثالث: تطور أزمة الديون الخارجية للدول النامية.....
46	المطلب الرابع: اتساع دائرة المشروطة المرتبطة بالتمويل عن طريق القروض
50	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: الأسباب الخارجية و الداخلية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية و آثارها.
53	تمهيد.....
54	المبحث الأول: الأسباب الخارجية لأزمة المديونية للدول النامية
54	المطلب الأول: الركود العالمي في الثمانينات.....
56	المطلب الثاني : ارتفاع أسعار الفائدة.....
59	المطلب الثالث: الدولار القوي.....
61	المطلب الرابع: تدهور شروط التبادل التجاري.....
63	المبحث الثاني: الأسباب الداخلية لأزمة المديونية في الدول
	النامية.....
63	المطلب الأول: المناهج التنموية المتبعة.....
65	المطلب الثاني : الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي والعجز عن تعبئة الفائض
	الإقتصادي.....

66	المطلب الثالث: غياب السياسات السليمة للاقتراض الخارجي وسوء توظيف القروض
69	المطلب الرابع: هروب رؤوس الأموال للخارج.....
71	المبحث الثالث: آثار أزمة المديونية الخارجية على الدول النامية.....
72	المطلب الأول: أثر الأزمة على التنمية الإقتصادية.....
77	المطلب الثاني: أثر الأزمة على معدلي الإدخار المحلي و التضخم
79	المطلب الثالث: أثر الأزمة على الإستثمار و النمو.....
84	المطلب الرابع: الأثر على الاستقلال الإقتصادي و الوضعية الإجتماعية.....
90	خلاصة الفصل الثاني.....
	<b>الفصل الثالث: الجهود الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول النامية ووسائل التخفيف من أعبائها.</b>
92	تمهيد.....
93	المبحث الأول: الإستراتيجية الدولية لمواجهة أزمة المديونية.....
93	المطلب الأول: مرحلة إحتواء الأزمة.....
95	المطلب الثاني: مرحلة التصحيح الإنمائي.....
98	المطلب الثالث: المرحلة الثالثة و مشروع برادي.....
100	المطلب الرابع: معالجة مديونية البلدان الأقل تطورا ( PMA ) .....
102	المبحث الثاني: المبادرات و المقترحات الدولية لعلاج أزمة الديون الخارجية و خيار إعادة الجدولة....
102	المطلب الأول: المبادرات الدولية لعلاج الأزمة.....
108	المطلب الثاني: مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية (Hipc) .....
114	المطلب الثالث: مبادرة كولونيا من أجل تخفيف معزر لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
118	المطلب الرابع: الأطر الأساسية لإعادة جدولة الديون الخارجية.....
126	المطلب الخامس: التطورات في عملية إعادة الجدولة.....
131	المبحث الثالث: وسائل تخفيض المديونية.
131	المطلب الأول: الوسائل المقترحة لتخفيض المديونية.....
140	المطلب الثاني: جدوى الجهود الدولية في مواجهة أزمة الديون....
142	المطلب الثالث: البعد العالمي و الإقليمي لمواجهة الديون الخارجية للدول النامية.....
146	المطلب الرابع: البعد المحلي لمواجهة أزمة الديون الخارجية.....
150	.....
	<b>خلاصة الفصل الثالث.....</b>
	<b>الفصل الرابع: المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها.</b>
152	تمهيد.....
153	المبحث الأول: نشأة و تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها وبنيتها..
153	المطلب الأول: مراحل تطور المديونية الخارجية....
157	المطلب الثاني: ضخامة حجم الديون الخارجية.....
161	المطلب الثالث: تطور خدمة الديون.....
164	المطلب الرابع: بنية و هيكل المديونية الخارجية..
167	المطلب الخامس: آفاق تطور المديونية الخارجية للجزائر.....
170	المبحث الثاني: أسباب و آثار الديون الخارجية على الجزائر.
170	المطلب الأول: الأسباب الخارجية.....
173	المطلب الثاني: الأسباب الداخلية.....
175	المطلب الثالث: آثار المديونية الخارجية على الجزائر..
178	المطلب الرابع: عبء الدين الخارجي و الدور الحاسم للتمويل الخارجي

179	المبحث الثالث: تجربة الجزائر في التعامل مع أزمة ديونها الخارجية
179	المطلب الأول: المحاولات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية
183	المطلب الثاني : إتفاقيات الإستعداد الإئتماني.
188	المطلب الثالث: إتفاق التسهيل الممدد (القرض الموسع) ماي 1995
192	المطلب الرابع: آليات مواجهة أعباء الديون الخارجية في الجزائر
196	.....خلاصة الفصل الرابع.....
198	.....الخاتمة العامة.....
	الملاحق.
	قائمة الجداول والأشكال.
	قائمة المراجع.

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	- معايير تصنيف الدول حسب المديونية والدخل لسنة 2001	01/01
21	- توزيع الدول النامية حسب ثقل المديونية والدخل لسنة 2001	02/01
28	- الاستثمار الاجمالي والادخار المحلي في الدول النامية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 1978-2001.	03/01
31	- خدمة الديون المجمعة	04/01
41	- تطور الدين الخارجي ومؤشراته بالدول النامية من 1980 إلى 1992	05/01
42	- توزيع الدين الخارجي على المجموعات الإقليمية لدول النامية لسنوات (1994-2001)	06/01
43	- مدفوعات خدمة الدين للدول النامية خلال السنوات (1994-2001)	07/01
44	- الدين الخارجي للدول النامية حسب نوع الدثن	08/01
44	- الدين الخارجي للدول النامية حسب أجل الإستحقاق خلال المدة (1994-2001)	09/01
45	- تطور معدلات الديون الخارجية في الدول النامية خلال الفترة (1994-2001)	10/02
59	- قروض بسعر فائدة معوم كنسبة مئوية من الدين العام الخارجي في سنوات مختارة 1974-1983	11/02
66	- هيكل الطلب وفجوة الموارد في بعض الدول النامية في عام 1983	12/02
70	- تقديرات هروب رؤوس الأموال	13/02
71	- نسبة الأموال الهاربة للخارج إلى إجمالي الديون لبعض الدول النامية سنة 1982	14/02
73	- نموذج مفترض حول العلاقة بين إجمالي و صافي الإقتراض الخارجي و تطور مدفوعات خدمة الدين الخارجي	15/02
80	- تطور الإستثمار الداخلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية المدينة .للفترة (1979-1989)	16/03
116	- البلدان التي بلغت مرحلة إتخاذ القرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بلغت مرحلة الإستيفاء	17/03
116	- تخفيف عبء الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	18/03

117	- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جميع البلدان النامية وإلى أقل بلدان نموا	19/03
117	- حصة الدخل القومي الإجمالي المقدمة من الجهات المانحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية	20/03
118	خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع و الخدمات لسنتي 1990-2002	21/03
130	عمليات إعادة الجدولة التي قام بها نادي باريس حسب الشروط 1976-1998	22/03
132	بيان بنسبة الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة المقايضة بديون إلى مجموعة تدفقات رأس المال الأجنبي ( خلال الفترة من عام 1985 - 1989 )	23/03
140	تحويل ديون دول عربية إلى مشاريع بيئية	24/04
155	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1985-1990)	25/04
156	تطور مخزون الديون الخارجية للجزائر للفترة (1994-2005)	26/04
158	تطور نسبتي الديون إلى الصادرات والديون إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2005)	27/04
160	تطور نسبة الإحتياطات إلى الديون الخارجية للفترة (1994-2005)	28/04
162	التحويلات الصافية خلال الفترة (1991-1993)	29/04
163	خدمة الدين بعد عمليات إعادة الهيكلة للفترة (1994-2004)	30/04
165	تطور توزيع المديونية وفقا لأجال الإستحقاق للفترة (1994-2005)	31/04
166	تطور توزيع المديونية وفقا للعملات الرئيسية للفترة (1994-2004)	32/04
171	معدلات التبادل للفترة (1973-1977)	33/04
175	تطور وضعية الميزانية الحكومية والمديونية الخارجية في الفترة 1991-2003	34/04
176	القدرة الذاتية للاستيراد في السنوات (1987، 1990، 1991، 1993، 1992)	35/04



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	- حلقة العولمة التغريبية في ظل تطور أزمة المديونية	01/01
32	- عوامل كفاءة استخدام التمويل الخارجي	02/01
34	- سيولة النقد الأجنبي	03/01
76	- آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على البرامج الاقتصادية	04/02
82	- منحلافير LAFFER للديون	05/02
83	- علاقة الديون بالنمو	06/02
84	- عتبات الديون	07/02
109	- نسب الدين إلى الصادرات لدى البلدان الفقيرة شديدة المديونية، متوسط الفترة 1992-1994	08/03
125	- الحلقة الحبيثة لمفاوضات إعادة الجدولة مع البنوك التجارية	09/03
134	- مقايضة الدين بالأسهم	10/03
137	- تحويل الدين على السنغال	11/03
139	- خطوات إنجاز عملية التحويل في الفلبين	12/04
158	- التطور النسبي ل: الديون إلى الصادرات والديون إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2005)	13/04
163	- تطور خدمات الديون للفترة (1994-2004)	14/04
165	- تطور نمو الديون الخارجية وفقا لأجل الإستحقاق للفترة (1994-2004)	15/04
167	- الحصة النسبية للعمات الرئيسية العالمية في تركيبة الديون المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر لسنة 2004	16/04

يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية لاقتصاد ما إلى حد كبير على مدى التغلب على مشكل تمويل التنمية، أي مدى قدرة هذا الاقتصاد على تدبير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الإستثمار التي تستهدفها الخطة. ومن المعلوم أن مصادر تمويل التنمية تنقسم بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين، المصدر الأول هو عبارة عن مدخرات محلية التي تتحقق في الاقتصاد الوطني، وتتمثل في مدخرات قطاع الأعمال، ومدخرات القطاع الحكومي، ومدخرات القطاع العائلي، أما المصدر الثاني هو الموارد الأجنبية باختلاف أنواعها، مثل القروض الحكومية الثنائية، والقروض المتعددة الأطراف، والقروض الخاصة التجارية، واستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة. ولا شك أنه توجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي، فكلما كان مستوى الإدخار المحلي ضئيلاً بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة، كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي. ويعتبر الإعتماد المتزايد على التمويل الخارجي في الدول النامية خلال السنوات الماضية من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية لهذه الدول، وقد تمثل ذلك في الأحجام الضخمة من القروض التي حصلت عليها من مختلف المصادر. فلقد مرت الدول النامية خلال القرن الماضي بأوضاع سياسية واقتصادية ومالية كانت السبب الرئيسي في التخلف التنموي لهذه الدول، ودخولها في دوامة من الضغوطات الخارجية. ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي استطاعت أن تحقق في السبعينات فائض ضخم من الموارد المالية، وبعد ما أن كانت الدول النامية تعيش في ظل ندرة العملات الأجنبية، قامت الدول الرأسمالية بنقل الفائض من دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالي، وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في إمداد الدول النامية بالأموال اللازمة لتخطي المشاكل المختلفة، وانتشر الاعتقاد من هذه الدول النامية بأنه الحل الفعال لتخطي مشكلة التخلف. ومع مرور الوقت وجدت الدول النامية نفسها أمام مشكلة تزايد أعباء خدمة ديونها.

وتعد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية من أبرز التحديات التي تواجهها في مسيرتها الإنمائية والاقتصادية، خاصة في مجال تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار. ولم يقتصر وصفها كمشكلة اقتصادية ومالية فحسب، وإنما مست الجوانب الاجتماعية والسياسية على حد سواء، ذلك لأن هذه الديون تتصل مباشرة بمدى إمكانيات هذه الدول على النهوض باقتصادياتها. وفي نفس الوقت تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة. إن القروض الخارجية التي استفادت منها الدول النامية كانت من الممكن أن تسمح للكثير منها بلإطلاق السريعة عن طريق تحفيز الاستثمار وتسريع النمو، لكن الواقع يشير إلى أن التراكم الكبير لرصيد تلك المديونية مع استنزاف مدفوعات خدمتها لحانب كبير من الموارد المالية المحدودة لتلك الدول، وصعوبة تسديدها بات يشكل عقبة حقيقية أمام اقتصاديات تلك الدول، وكابحا لعجلة التنمية بها حيث أن إلتزاماتها الخارجية تجاوزت قدرتها على السداد. فبعدها كانت الدول النامية في حاجة لرؤوس الأموال لتمويل التنمية لجأت إلى الاستدانة من الدول ذات الفائض في رأس المال، باعتبار أن استدانة تزيد من النمو عبر قناة الاستثمار وتضيّق من فجوة الادخار، على أن يتم دفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع الفوائد. وقد أدى الارتفاع الكبير في تكاليف خدمة الدين خلال السبعينات والثمانينات إلى وقوع الكثير من الدول النامية في فخ المديونية.

وإن كانت هذه الأزمة ترجع أسبابها إلى الماضي البعيد لما تعرضت له هذه الدول من إستعمار وإستغلال وتبعية، إلا أن تداعياتها بدأت عقب إنغماس هذه الدول في اللجوء إلى الإقتراض الخارجي منذ بداية الخمسينات، وحتى بداية عقد الثمانينات. وقد صاحب زيادة الديون في الثمانينات انخفاض أسعار صادرات الدول النامية من سلع المواد الخام، وبالتالي وجدت هذه الدول نفسها مضطرة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. واستهدفت هذه البرامج في ظاهرها إلى المساعدة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وبالتالي خضعت هذه البلدان ذات السيادة لوصايا المؤسسات المالية الدولية، وذلك نتيجة للشروط المرتبطة بجدولة الديون. والتي أتاحت للمؤسسات المالية الدولية التدخل في اقتصاديات هذه الدول وتوجيه الاقتصاد الكلي توجيهها يحقق

مصالح الدائنين.  
إن أزمة المديونية ليست قاصرة على الدول النامية فقط بل هي مشكلة عالمية ازدادت حدتها وآثارها على الاقتصاد العالمي، وسوف تستمر آثارها السلبية في المستقبل ما لم يتم تداركها من قبل جميع الأطراف الدائنة والمدينة. والواقع أنه بالرغم من كون قضية المديونية للدول النامية في جوهرها مشكلة داخلية لها، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أنه لا سبيل لمواجهةها بمنأى عن دعم المجتمع الدولي. وهو الأمر الذي تجسد في صدور العديد من المبادرات الدولية المعنية بمواجهة تلك المشكلة.

### أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:  
نظرا لكون الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة مشكلة تزايد أعباء الديون الخارجية للدول النامية المدينة وإنعكاساتها تبقى غير كافية، وأمام تراكم متأخرات الدين للعديد من البلدان خاصة منها الدول الفقيرة الشديدة المديونية، أصبح من الضروري ومن الأهمية دراسة هذا الموضوع. والبحث عن سياسات جديدة لتخفيف من آثارها السلبية الحالية من جهة، ومن جهة أخرى أن تجعل من المديونية عاملا مدعما للتنمية وليس عائقا لها في المستقبل.

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أسباب أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وآثارها، مع إستعراض للمبادرات والإقتراحات الدولية لتخفيف من حدة هذه الأزمة، والوقوف عند النقائص التي انطوت عليها هذه الجهود، واستخلاص وصياغة حلول بديلة لهذه المشكلة، تكون كفيلة بإحراز تقدم في إطار التخفيف من تبعات الأزمة. حيث تكون هذه الحلول ممكنة التطبيق، وألا تؤثر سلبيا في مجرى الحياة الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية، وأن تتسم هذه الحلول بالإستمرارية.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بصياغة السؤال الرئيسي التالي :  
ماهي الحلول التي تم إتخاذها للتخفيف من آثار وعبء الديون الخارجية للدول النامية المدينة؟ وكيف يمكن تفعيلها للحد من الانعكاسات السلبية لهذه الديون ؟

ومحاولة منا تبسيط السؤال الرئيسي أضفنا التساؤلات الفرعية التالية :

- (1)- ما المقصود بالديون الخارجية وما هي مؤشراتها ؟
- (2)- كيف نشأت وتطورت أزمة الديون الخارجية للدول النامية ؟
- (3)- ماهي الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة ؟
- (4)- ماهي الآثار المترتبة عن هذه الأزمة على إقتصاديات الدول النامية ؟
- (5)- كيف واجه المجتمع الدولي هذه الأزمة؟
- (6)- ماهي أهم المبادرات المطروحة لحل هذه الأزمة ؟
- (7)- هل نجحت هذه المبادرات في التخلص من هذه المشكلة ؟
- (8)- ماهي البدائل الأخرى للخروج بحل لهذه الأزمة ؟
- (9)- كيف واجهت الجزائر تزايد أعباء ديونها الخارجية ؟

ومن خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :  
(1)- الديون الخارجية هي عبارة عن مدخرات أجنبية بأسعار فائدة، وزادت الدول النامية من إعتمادها على هذه الديون نتيجة حاجتها لتمويل التنمية الإقتصادية فيها.  
(2)- لقد كان لظهور أزمة الديون الخارجية للدول النامية عدة أسباب داخلية وخارجية، أدت في مجملها إلى آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية، تختلف حدتها تبعا لطبيعة وحالة كل دولة نامية مدينة.

3)- لقد كانت هناك عدة جهود دولية لمواجهة إنعكاسات الديون الخارجية على الدول النامية المدينة والدول الدائنة، وظهرت في شكل مبادرات وإقتراحات، لكنها في مجملها لم تؤدي إلى حل نهائي لهذه المشكلة. وذلك بالنظر إلى الوضعية الحرجة لديون البلدان الفقيرة، ولذلك أصبح لزاما الأخذ بحلول أخرى تستند إلى رؤية الدول النامية المدينة لتخفيف من هذه الأزمة.

4)- لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من تزايد أعباء ديونها الخارجية، وفي سبيل التخفيف منها لجأت إلى عدة خيارات منها التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة. وقد انعكست نتائج هذه الجهود في صورة تناقص حجم الديون وخدماتها، وبالتالي نجحت في تجاوز تبعات تلك الأزمة.

### حدود الدراسة :

سنركز في دراستنا هذه على الحلول والمبادرات والإقتراحات المطروحة لتخفيف من أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وسبل تفعيلها لضمان استدامة الدول النامية في خدمة ديونها الخارجية، هذا بالإضافة إلى تركيزنا على تطور حجم وهيكل ومؤشرات الديون الخارجية للدول النامية. وكحاولة منا لأخذ تجربة دولة من الدول النامية المدينة في مواجهتها لهذه الأزمة، فقد وقع إختيارنا على الجزائر. وقد تركزت دراستنا على الفترة 1994-2005 حتى نتمكن من معرفة الإتجاهات الحديثة في تطور الديون وأليات مواجهتها.

### المنهج المتبع :

بناء على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنتبع في دراستنا هذه كلا من المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي، فالمنهج الإستنباطي وأداته التوصيف من خلال إستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بأزمة الديون الخارجية وكيفية نشأتها وأسبابها وأثارها وطرق علاجها، أما المنهج الإستقرائي فأداته إستقراء المعلومات التاريخية وتحليلها، وذلك كون أن البحث لا يخلو من البعد التاريخي، وذلك عند محاولة دراسة تطور الأزمة وقياس مؤشراتنا والتحليل المتعلقة بها.

### أقسام البحث :

من منطلق الفرضيات والمنهج السابق قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى مدخل متعلق بماهية أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتطورها، وذلك من خلال ماهية الديون الخارجية ومؤشراتها، ثم نتطرق إلى إشكالية تحليل قضايا الإستدانة من خلال دراسة مبررات اللجوء إلى القروض الخارجية، وفي الأخير نتطرق إلى نشأة هذه الأزمة والتطورات المتعلقة بها في الدول النامية. أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية. وفي الفصل الثالث تناولنا الجهود الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول النامية، ووسائل التخفيف من عبئها، وذلك من خلال الإستراتيجية الدولية لمواجهة الديون والمبادرات والإقتراحات المقدمة لذلك ثم إنتقلنا إلى وسائل تخفيض المديونية. وتم في الفصل الرابع والأخير دراسة المديونية الخارجية للجزائر تطوراً وسبباً التخفيف من أعبائها، وذلك من خلال تطور الأزمة وأسبابها الداخلية والخارجية وأثارها على الجزائر، ثم إنتقلنا إلى محاولات الحكومة الجزائرية لتخفيف من حدة الأزمة، وفي الأخير قمنا بإعطاء بعض الحلول التي نراها مناسبة لحالة الجزائر. وفي النهاية حاولنا في الخاتمة العامة جمع أبعاد ونتائج البحث بصفة عامة، والتوصل إلى بعض التوصيات العامة، وإقتراح نقاط بحوث مستقبلية.

### بعض الدراسات السابقة :

في دراسة عبد الحميد بوالودين "تسيير أزمة مديونية الدول النامية - حالة الجزائر -" وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، حاول الباحث التطرق إلى إشكالية تمويل التنمية في البلاد النامية، وبالضبط عن طريق الإقتراض الخارجي، كما تطرق إلى مراحل أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية وأسبابها، بعدها إنتقل إلى إعادة تشكيل هيكل الديون وبرامج الإصلاح في الدول النامية،

وهنا تطرق إلى خيار إعادة الجدولة، وإلى سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي. وفي دراسة عبد الله بالوناس "أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر " وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، حاول الباحث أن يتعرف على ظاهرة المديونية في الدول النامية من خلال تطورها والأسباب التي أدت إليها، وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، كما تطرق إلى تعامل الدائنين والمدينين مع هذه الأزمة والحلول المطروحة لذلك، كم أشار بالتحليل والتفصيل إلى خيار إعادة الجدولة كأحد أبرز الحلول التي لجأت إليها الدول النامية.

وفي كلتا الدراستين لم تطرح حلول أخرى لأزمة المديونية تنطلق من واقع الأزمة والتصورات المستقبلية لها، بل كان هناك طرح فقط للمبادرات والإقتراحات الدولية لعلاجها، ومن هنا قمنا بعمل هذا البحث كتكملة لما تم أخذه في هذا المجال، من خلال طرح بعض الحلول التي نراها مناسبة لتخفيف أعباء الديون الخارجية على الدول النامية.

### صعوبات الدراسة :

- تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتها عند إنجاز هذا البحث في النقاط التالية :
- ندرة المراجع المتخصصة ذات الصلة بالموضوع.
  - صعوبة الحصول على الإحصائيات خاصة الحديثة منها، إضافة إلى التباين والإختلاف في الإحصائيات ما بين المصادر المختلفة، وحتى في نفس المصدر في بعض الحالات.

## تمهيد:

تعاني الدول النامية من العديد من المشكلات الاقتصادية التي أثرت تأثيرا بالغيا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من أن هذه الدول تتوفر لديه منفردة ومجموعة الكثير من الموارد الطبيعية والمالية، والتي لو أحسن إستغلالها وإستثمارها لعادت بالنتائج المرضية على شعوبها وأوطانها، وقد ترتب على الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها معظم الدول النامية منذ نيلها الإستقلال وإلى الوقت الحال، وحاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وبالذات مشروعات البنية التحتية، وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات الأساسية إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي، ومنذ ذلك الإقتراض الخارجي.

ومن أبرز هذه المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول مشكلة الديون الخارجية، والتي زادت حدتها خلال السنوات الماضية زيادة كبيرة تسببت في عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، وأثرت بالتالي على المستوى المعيشي لسكانها نتيجة لإقتراع خدمات هذه الديون جزءا كبيرا من حصيلة صادرات السلع والخدمات لهذه الدول، والتي كانت تستخدم أساسا في تمويل الواردات من السلع الغذائية الضرورية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من الآلات والأجهزة والمعدات الرأسمالية .

ففي هذا الفصل سنحاول التعرف على طبيعة هذه الأزمة من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : ماهية الديون الخارجية

المبحث الثاني :إشكالية تحليل قضايا الإستدانة في الدول النامية

المبحث الثالث :أزمة الديون الخارجية جذورها نشأتها وتطورها

## خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق إلى ماهية الديون الخارجية وجذور الأزمة وطبيعتها وحجمها وهيكلاها ومؤشراتها، إتضح لنا أن مشكلة الديون الخارجية تعتبر من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية عامة والدول الفقيرة المثقلة بالديون بخاصة، وترتبط هذه الأزمة بثلاث أبعاد رئيسية يتمثل أولها في التزايد الضخم لرصيد المديونية الخارجية، وماترتب عليها من تدهور مؤشرات الديون الخارجية، وينصرف الثاني إلى ضعف طاقة الإقتصاد الوطني للدول النامية فرادا إلى خدمة أعباء هذه الديون، كما يتضمن البعد الثالث طبيعة وخصائص الإختلالات الهيكلية والإقتصادية التي ساهمت في تعقد أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية .

فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية :

- تساعد مؤشرات الدين الخارجي في تحديد ثقل المديونية وإكتشاف مخاطرها وتحديد كيفية إدارتها، والتنبؤ بالأزمات المستقبلية وبالتالي إمكانية تجنبها .
- إن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية تعبر عن واقع التبعية والإعتماد على الغير،

- وهي نتاج حتمي لوضع الدول النامية في نظام تقسيم العمل الدولي، وفي العلاقات المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة داخل الإقتصاد الرأسمالي العالمي.
- إن لجوء الدول النامية إلى القروض الخارجية كان أمرا حتميا وليس خيارا نتيجة لضعف تعبئة الإدخار المحلي المقابل للإستثمار .
  - إن الحالة العامة للديون الخارجية للبلدان النامية، مقاسة بمؤشرات الدين المعيارية إستمرت في تحسن في السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك لا يزال عدد كبير من البلدان النامية تواجه حالات عسيرة في التعامل مع أزمة ديونه الخارجية.
  - إن مشكلة الديون الخارجية هي مشكلة عالمية.
  - لقد إرتبط تزايد حجم الديون الخارجية للدول النامية مع زيادة في الشروط المفروضة على الإستدانة الخارجية .
- وكنيجة عامة للفصل الأول نقول :
- لقد تمكنت الدول المتقدمة من وضع الدول النامية في فخ المديونية وذلك عن طريق أداة رأس المال وبالتالي أصبحت هذه الدول تواجه ضغوط دولية الهدف منها تحقيق مصالح الدول الدائنة، وهو مايفسر بتنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها، خاصة الوجه المالي لها. ومن هنا يتطلب الأمر معرفة الأسباب الفعلية التي أدت إلى هذه المشكلة والأثار التي نجمت عنها وهو ما سنتطرق له في الفصل الأتي .

## تمهيد:

تعاني الدول النامية من العديد من المشكلات الاقتصادية أثرت تأثيرا بالغا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من أن هذه الدول تتوفر لديها منفردة ومجموعة الكثير من الموارد الطبيعية والمالية، والتي لو أحسن إستغلالها وإستثمارها لعادت بالنتائج المرضية على شعوبها وأوطانها. وقد ترتب على الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها معظم الدول النامية منذ نيلها الإستقلال وإلى الوقت الحالي، وحاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وبالذات مشروعات البنية التحتية، وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات الأساسية إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي، ومن ذلك الإقتراض الخارجي.

ومن أبرز هذه المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول مشكلة الديون الخارجية، والتي زادت حدتها خلال السنوات الماضية زيادة كبيرة تسببت في عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، وأثرت بالتالي على المستوى المعيشي لسكانها نتيجة لإقتطاع خدمات هذه الديون جزءا كبيرا من حصة صادرات السلع والخدمات، والتي كانت تستخدم أساسا في تمويل الواردات من السلع الغذائية الضرورية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من الآلات والأجهزة والمعدات الرأسمالية. وللتعرف على طبيعة هذه الأزمة قسمن هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : ماهية الديون الخارجية

المبحث الثاني : إشكالية تحليل قضايا الإئتمان في الدول النامية

المبحث الثالث : أزمة الديون الخارجية جذورها نشأتها وتطورها

## المبحث الأول : ماهية الديون الخارجية

في هذا المبحث نقوم بالتطرق إلى نظرة بعض الإقتصادييين إلى الديون الخارجية، ومن ثم نقوم بسرد بعض التعاريف للدين الخارجي، وأقسامه ومؤشراته، وبعدها ننتقل إلى معايير الجدارة الإئتمانية التي على أساسها يتم إقراض الدول، وكيفية تصنيف الدول حسب ثقل المديونية، وبناء على ماسبق تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب.

### المطلب الأول :الديون في الفكر الإقتصادي

1-نظرة الإقتصادييين إلى الدين: يعتبر الدين العام تاريخيا محل جدل مستمر على مدى قرنين من الزمن، فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة. ولقد اعتبروا أن التمويل عن طريق الإقتراض يحمل الدولة عبئا ماليا كبيرا، يتمثل في الأقساط والفوائد، بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يسبب التضخم، ويرون في القروض العامة تمهيدا



لتبذير الموارد الإنتاجية. وكانت هذه القروض تمثل في نظرهم وسيلة سهلة للحصول على موارد مالية ضخمة، مما يهدد بإغراء الحكومات على الإسراف في الإنفاق، وبالإضافة إلى ذلك تؤدي إلى منافسة الدولة للمشاريع الخاصة في الحصول على مدخرات الأفراد، مما يعني زيادة المصاعب التي تواجهها هذه الأخيرة في ممارسة نشاطها. ولقد ذهب معظمهم إلى أن تكرار إصدار القروض العامة يؤدي إلى امتناع الأفراد عن استثمار أموالهم في المشاريع المنتجة المفيدة، نظرا لأنهم يجدون في شراء سندات هذه القروض مجالا سهلا ومضمونا للربح.

ومن هنا يتضح أن الكلاسيك بالغوا من مخاطر العجز، فالقروض لا تؤدي بالضرورة إلى أعباء لا يمكن تحملها خصوصا إذا عمدت الدولة إلى توظيف المبالغ المقترضة في مشاريع إنتاجية، بحيث تصبح الزيادة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في الدين العام، وهكذا يسهل على الدولة تسديد دينها من زيادة واردات الخزينة الناتجة عن الزيادة في الإنتاج والمداخيل. كما أن زيادة النفقات العامة للدولة يمكن أن تكون نافعة إذا كانت تخص الاستثمارات العامة التي لها نفس امتيازات الاستثمارات الخاصة، والنفقات التي تقوم بها الدولة في الميدان الاجتماعي خاصة تمثل وسيلة لتقسيم الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي الجهة المقابلة أيد كثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم "كينز" اللجوء إلى القروض ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز، أي انه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الموازنة وأن العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض، ورغم وجود من يحبذ الديون الداخلية على الديون الخارجية لما للديون الخارجية من أعباء وسلبات كثيرة إلا أن ذلك لا يعني أن القروض الداخلية ليس لها سلبات. ومن ناحية أخرى يوجد أيضا من الاقتصاديين من يحبذ الديون الخارجية ويهون من سلباتها ويرى أنه الحل الوحيد للتخلص من المشاكل الاقتصادية، والحقيقة أنها كذلك ظاهريا فقط، أي أن للديون الخارجية فائدة أنية لا تلبث أن تكشف عن جوانب أخرى سلبية.

إن الإسدانة من الخارج تعتبر سياسة مالية قديمة قدم نشوء الدول والحكومات، ويرى العديد من الاقتصاديين أن اللجوء إلى الديون الخارجية يعطي فائدة متبادلة بين الطرفين والدائن والطرف المدين<sup>1</sup>. علاوة على ذلك يثير التمويل بالمدىونية كذلك مجموعة من القضايا أهمها :

هناك من يطرح فكرة الجيل الذي يتحمل العبء الحقيقي للقروض وأثر المدىونية باعتبارها عبئا حقيقيا على الاقتصاد، إذ هناك إتجاه يرى إلى كون الجيل المستقبلي هو الذي يتحمل عبء المدىونية ممثلا في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفعه للضرائب. وانطلاقا من مبدأ نظرة المستهلك للمستقبل الذي ينص على أن الدولة التي تقترض في الوقت الحالي، سوف ترفع الضرائب مستقبلا من أجل سداد الدين العمومي، وبالتالي فإن أي تخفيض ضريبي ممول عن طريق الدين العمومي لن يؤدي إلى تخفيض عبء الإقتطاع الضريبي، بل سيؤدي إلى إعادة توزيع هذا العبء عبر الزمن، وبالتالي فإن أي تخفيض ضريبي لن يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الكلي<sup>2</sup>، لذا فإن تحمل الجيل المستقبلي لعبء المدىونية يجعله معاقبا بأعباء لم يستفد منها. وهناك إتجاه آخر ينظر إلى العبء على أنه الإنخفاض الحاصل في رأس المال المتاح للقطاع الخاص نتيجة الإقتراض العام، وهذا ما يحدث أثر المزاحمة، ذلك أن الأموال التي إكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الإستثمار أو زيادة الإستهلاك الذي من شأنه حفز الإنتاج، وضمن هذا المنظور فإن العبء يقع في أن واحد على الجيل الحالي والجيل المستقبلي، ذلك أن الجيل المستقبلي لا يصله إلا مبلغ أقل من رأس المال، وكذلك الجيل الحالي لا يتمتع إلا برأس مال أقل.

أما الكنزيون فيرفضون فكرة تحميل الأعباء ما بين الأجيال فالعبء يحدد حسبهم على أنه النقص الحاصل في الإستهلاك الناجم عن القرض العمومي، وبالتالي فإن الجيل الذي يقترض هو الذي يتحمل كليا إنخفاض الإستهلاك، صحيح أن الأجيال اللاحقة سوف تتحمل الفوائد والأقساط، إلا أنها في النهاية لا تتحمل إلا عبئا ضئيلا يغطي عمليات التحويل بين الوحدات الإقتصادية .

<sup>1</sup>الفايدي، أثر الديون الخارجية على الدول النامية ص:1.

[www.t1t.net/book/pafiledb.php?action=file&id=327&idp](http://www.t1t.net/book/pafiledb.php?action=file&id=327&idp) (15/02/2005)

<sup>2</sup> Gregoy N.Mankiw . macroéconomie.bibliothèque national.paris . 3<sup>eme</sup> edition. 2003.p: 492.

إن هذه الأطروحات لقيت معارضة ورفضاً منذ الستينات<sup>1</sup>، فالرغص الأول مبني على مقارنة ذاتية ونفسية :وحسب هذه المقاربة لا يمكن الحديث عن العبء إلا في الحدود التي يكون فيها تقييد على حرية أعضاء جيل ما في الإختيار. فالضريبة لأنها إجبارية تقلص من حرية الإختيار لدى الجيل الحاضر، أما القرض ولكونه إختياريا، فهو لا يقلص من حرية الإختيار لدى الجيل الحاضر إلا أنه يجبر الأجيال المستقبلية على تمويل خدمة الدين، فهو إذا يثقل ويقلص من حرية الإختيار لدى أعضاء الأجيال التي تتحمل. والرغص الثاني يعتمد على مقارنة موضوعية، فبعض التحاليل العائدة إلى بداية الستينات (1962) تؤكد على الطابع التضليلي لتقدير أعباء جيل باستخدام عدم الإستهلاك في لحظة ما وترغص التمييز المبسط بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة، فعبء المديونية ضمن هذا المنظور لا بد أن تتم دراسته طيلة حياة جيل بكامله.

ويطرح بارو (BARRO) في مقال له سنة 1974 الأمر للنقاش مجددا، حيث يرى أن الدين العمومي محايد، فهو ليس ثروة صافية ولا يؤدي إلى إحداث آثار توزيعية بين الأزمنة، ولهذا لا يمكن أن تكون له آثار تفاضلية إلى ثروة القطاع الخاص، فليس هناك أثر الإزاحة المالية وبالتالي العلاقة بين العجز الموازني ومعدل الفائدة. ويفترض بارو لذلك عدة فرضيات من بينها أن الدين العمومي المعني هو الدين الداخلي. يبقى أن نشير إلى أن الدين العمومي يمكن أن يتغذى ذاتيا إذا لم يكن بمقدوره إنتاج عوائد كافية وضرورية وهكذا تجد الدولة نفسها مجبرة على الإقتراض مجددا من أجل الوفاء بخدمات الدين.

2- **تعريف الديون الخارجية:** بما أننا في صدد دراسة الدين الخارجي وليس الدين الداخلي، سوف نقوم بإستعراض بعض التعاريف له.

يشير الدين الخارجي إلى إلتزامات الدين التي يتحملها بلد أو قطاع أو وحدة ما تجاه غير المقيمين مما يتطلب قيام المدين بسداد الفائدة و/أو المبلغ الأصلي في وقت ما في المستقبل<sup>2</sup>. القرض الخارجي عبارة عن المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الخارج سواء كانت دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة دولية أو مصرفية أجنبية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض في أجل محدد فضلا عن تعهدها بسداد الفوائد السنوية المستحقة على القرض<sup>3</sup>.

وهنا يختلف الأمر حسب الجهة التي تقوم بالإقراض، فلو كانت تلك الجهة دولة أجنبية فإن القرض يمنح بعملة الدولة الدائنة، وعادة ما يكون إما للحصول على سلع إستهلاكية من الدولة الدائنة أو مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية. أما لو كانت الجهة الدائنة هيئة دولية مثل صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن القرض عادة ما يصرف بالعملة الصعبة التي تدخل في نظام النقد العالمي، وتكون قابلة للصرف من جميع الدول.

ونود أن نشير إلى أن السداد يكون بنفس العملة التي تم بها القرض، وهذا يوضح مدى ضغط الديون الخارجية على موازين مدفوعات الدول النامية التي تفتقر إلى العملات الأجنبية لإنخفاض حصيلتها منها. وبالرغم من أنه لا يوجد إجماع بين الإقتصاديين حول تعريف محدد للديون الخارجية إلا أن هناك تعريف واحد لثلاث هيئات دولية مهتمة بهذا الموضوع، وهي الصندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. فقد شكلت هذه الهيئات سنة 1984 مجموعة عمل إقترحت في تقريرها التعريف المركزي للديون الخارجية وينص على:

"الدين الخارجي الإجمالي في تاريخ معين يعادل مجموعة الإلتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين أصل الدين مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد الأصل أو بدونه"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003، ص: 224، 225،

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات النقدية والمالية، 2000، ص: 70

<sup>3</sup> محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. 1999. ص: 281، 282

<sup>4</sup> O.C.D.E. Léndettement international. définition.couvertur statistique et ethodologie. 1988.p:20

وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الإلتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة، ديون البنك المركزي ديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة، وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصادية مثل الإستثمار المباشر. وسوف نعتبر هذا التعريف هو المناسب لكونه صادر عن مؤسسات مالية دولية ذات أهمية في مجال الإقراض الدولي، ولها دراية واسعة به. وفي تعريف المديونية الخارجية يجب التمييز بين الديون الصافية والديون الإجمالية، حيث تساوي الديون الصافية الفرق بين قيمة الأرصدة الخارجية التي يمتلكها المقيمون (الديون المستحقة على الخارج والقروض الممنوحة للخارج) وأرصدة البلاد التي يمتلكها غير المقيمين (الإلتزامات نحو الخارج أو القروض في الخارج)، وعادة ما يعتبر مصطلح الديون الصافية ملائماً أكثر بالنسبة لتحليل وضعية البلدان المتطورة وبعض البلدان السائرة في طريق النمو، مثل البلدان المصدرة للبترول التي لها ديون مستحقة على الخارج. وعلى العكس فإن مصطلح الديون الإجمالية جد مناسب فيما يخص البلدان النامية غير المنتجة للبترول، بالنظر إلى العبء المفرط للإلتزاماتها نحو الخارج، وهي بالتالي لا تمتلك إلا أرصدة ضئيلة.

### المطلب الثاني: أقسام ومؤشرات الديون الخارجية

**1 - أقسام الديون الخارجية :** تنقسم الديون الخارجية إلى أقسام عديدة باعتماد عدد من المعايير :

**(أ) - ديون قصيرة الأجل وديون متوسطة وطويلة الأجل:**

يمكن تقسيم الديون من حيث مدتها إلى ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل .

يعرف الدين الدولي قصير الأجل بأنه دين خارجي بأجل إستحقاق عام واحد أو أقل، والفوائد على متأخرات الدين الطويل الأجل<sup>1</sup>. وهناك معياران لتعريف الدين قصير الأجل، فبنك التسويات الدولية يستخدم مفهوم "أجل الإستحقاق المتبقي" ويعني أن جميع الديون الخارجية التي يحل موعد إستحقاقها خلال عام واحد تعتبر ديوناً قصيرة الأجل بصرف النظر عن إستحقاقها الأصلي، أما الدين القصير الأجل الوارد في مطبوعة البنك الدولي "التمويل الدولي للتنمية" فهو يشمل فقط الإلتزامات الخارجية (بما فيها الإعتمادات التجارية الرسمية المقدمة للدول النامية من منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية) بأجل إستحقاق أصلية مدتها عام واحد أو أقل<sup>2</sup>، ويتميز هذا النوع من الديون بارتفاع تكاليفه، ولا تلجأ إليه الدول عادة إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على قروض طويلة الأجل، وتقوم المصارف التجارية عادة بتقديم هذا النوع من الديون قصيرة الأجل.

أما الديون المتوسطة والطويلة الأجل، فهي الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة، وقد تزيد عن أكثر من عشر سنوات، وتقوم كل من الحكومات، وصناديق التنمية العربية والإقليمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي بتقديم هذا النوع من التمويل، ويتسم هذا النوع من الديون بانخفاض تكاليفه وكثرة تسهيلات.

**(ب) - ديون رسمية وديون خاصة (تجارية) :**

يمكن تقسيم الديون الخارجية على أساس معيار الجهة التي تتولى تقديم القرض إلى ديون رسمية وأخرى خاصة (تجارية)<sup>3</sup>، فبالنسبة للديون الرسمية، فإن الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية هي التي تقوم بتقديمها للدول الراغبة والمحتاجة لها، وتتميز هذه القروض بأنها ميسرة لأسباب عديدة منها:

- طول مدة القرض
- وجود فترة سماح مناسبة

<sup>1</sup> البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم. الطبعة الأولى مارس 2000، الطبعة العربية، ص: 255

<sup>2</sup> يورى دادوشي، ديباك داستجوبتا، ديليب راثا، دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة. مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2000، ص: 55

<sup>3</sup> محمد بن على العقلا، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 ص: 15، 17، 16

- إنخفاض معدل الفائدة وأحيانا تكون رمزية ويتم استخدام هذه القروض لتمويل مشروعات محددة، وجرت العادة بأن يتم شراء ما تحتاجه هذه المشروعات من الدول المانحة للقرض، أما الديون الخاصة فهي الديون المقدمة من طرف المصارف التجارية، وتعتبر الشروط التي تضعها هذه المصارف على القروض المقدمة من قبلها شروطا قاسية بالمقارنة بالقروض الرسمية وذلك راجع إلى:

- إنخفاض مدة القرض

- إنخفاض مدة السماح

- ارتفاع سعر الفائدة وهي مرتبطة أساسا بأسعار الفائدة في لندن وهي المعروفة اختصارا باصطلاح "ليبر (LIBOR)"، وهذه الفائدة خاضعة للتقلب باستمرار وذلك طبقا لظروف العرض والطلب على القروض. وتشتمل هذه القروض على التسهيلات الخاصة بالموردين والتسهيلات المصرفية<sup>1</sup>.

### ج - ديون صعبة وديون سهلة:

تنقسم الديون الخارجية من حيث صعوبتها وسهولتها بالنسبة للمقترض إلى ديون صعبة إذا كانت فترة السداد قصيرة ومعدل الفائدة مرتفع، وقروض سهلة إذا كانت فترة السداد طويلة ومعدل الفائدة منخفض<sup>2</sup>.

### د) ديون تقبل إعادة الجدولة وديون لا تقبل إعادة الجدولة :

يمكن تقسيم الديون الخارجية من حيث قابليتها للجدولة إلى ثلاث أنواع :

**ديون لا تقبل إعادة الجدولة:** وهي الديون المستحقة على منظمات دولية أو إقليمية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وغيرهما، وبالنسبة لهذا النوع من الديون، يجب على الدولة المدينة الوفاء بها في مواعيد الإستحقاق بغض النظر عن ظروفها الإقتصادية والمالية.

ويضاف إلى هذه الديون التي لا يعاد جدولتها، الديون التجارية التالية :

- الديون القصيرة الأجل التي تتصل بتمويل التجارة الخارجية وذلك لأهمية هذا النوع من الديون لإستمرار تدفق الصادرات والواردات بين الدول المدينة والدائنة .

- ديون القطاع الخاص، وهي الديون التي تعقدها شركات خاصة أو الأفراد مع البنوك التجارية.

- السندات التي تصدرها حكومة البلد المدين أو مؤسساتها في الأسواق المالية الخاصة بالدول الدائنة، وذلك لأن نسبة كبيرة من هذه السندات أصبحت في حوزة أفراد يعتمدون على الدخل منها في معيشتهم، إضافة على أنه يضر ضررا بليغا بالمركز الإئتماني للدولة المدينة، ويجعل من المتعذر عليها إصدار سندات أخرى في المستقبل.

**الديون التجارية:** وهي الديون المستحقة على المصارف التجارية الخارجية ويتم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المدينة، وتتم عمليات إعادة الجدولة في نادي لندن، بإستثناء الديون السابقة الذكر.

**الديون الرسمية الحكومية :** وتتمثل في الديون المستحقة لحكومات أو مضمونة من حكومات، وتتم إعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق نادي باريس .

## 2 - مؤشرات الديون الخارجية:

تم تطوير مؤشرات المديونية للمساعدة على إكتشاف مخاطرها، وبالتالي المساعدة في إدارتها، وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل إستدامة المديونية، فإنها تساعد على تقييم ثقل مديونية أي دولة ومعرفة إمكانية تحولها إلى دولة ذات مديونية شديدة، أو مثقلة بالديون. ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن إتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها، كما تستخدم مع متغيرات إقتصادية أخرى. وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات، فإنه توجد مشاكل في تحديد المستويات الحرجة أو

<sup>1</sup> محمد محروس إسماعيل، قضايا إقتصادية معاصرة، قسم الإقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 1997، ص: 233

<sup>2</sup> عبد السعيد عبد إسماعيل، أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، 1996. ص: 03

حتى المجالات المقبولة والمحيدة لهذه المؤشرات، وعلى الرغم من أن تحليل المؤشرات يتم عبر الزمن وبالعلاقات مع المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإنها تشكل نظاما للإنذار المبكر من الأزمات المحتملة، ومقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن أن يوضح وجود مشاكل في خدمة المديونية، كما يمكن مقارنة مؤشرات مجموعات متجانسة من الدول للكشف عن مجالات لهذه المؤشرات تعكس الإقتراب من مستويات أدت إلى مصاعب المديونية في بعض الدول، وبالتالي يمكن إستخدامها في هذا الإطار كمؤشر إنذار مبكر<sup>1</sup>.

هناك مؤشرات عديدة تعكس حجم عبء المديونية الخارجية للدول، وهذه المؤشرات ذات طابع إحصائي بحت، يقيس كل على حسب دلالاته بعض جوانب ضغط المديونية الخارجية، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي :

#### (أ)- معدل خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات

يطلق على هذا المؤشر معدل خدمة الدين، وهذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الديون (الأقساط+الفوائد) إلى إجمالي حصيللة الصادرات من السلع والخدمات، ودلالة هذا المؤشر بسيطة وواضحة فكلما ارتفع هذا المعدل، دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية، لأن معنى ذلك هو أن تلك المدفوعات تمتص جانبا مهما من حصيللة النقد الأجنبي الذي يتمخض عن صادرات البلد. وقد يكون المتبقى من الحصيللة بعد الوفاء بهذه المدفوعات قليلا وربما لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية، مما يضع إقتصاد البلد المدين في موقف حرج.

إن الدائنين يهتمون بحساب هذا المعدل باعتباره مؤشرا يدلهم على مدى قدرة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية، كما أن حساب هذا المعدل بالنسبة للمدين يعد مؤشرا مهما لقياس مدى ضغط أعباء الديون على حصيللة صادرات البلد وتحديد مدى قدرته على الإستيراد، وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لإنخفاض غير متوقع للصادرات. وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر وكثرة إستعماله فإن له عيوباً من أهمها<sup>2</sup>:

- هذا المعدل يربط بين متغيرين يتسمان بأنهما من طبيعتين مختلفتين، فالمتغير الأول هو مبالغ خدمة الديون، وهو متغير معلوم ومحدد سلفا (طبقا لشروط القرض)، كما أنه من الممكن معرفة حجم هذه المبالغ في السنوات المقبلة، أما المتغير الثاني وهو حصيللة الصادرات فهو متغير غير يقيني، إذ تخضع حصيللة صادرات الدول النامية لعوامل خارجية أو عوامل طارئة يصعب التأثير فيها أو السيطرة عليها، ومن هنا فإن دلالة هذا المؤشر هي دلالة تاريخية، أما حساب هذه العلاقة لفترات مقبلة فإنها محدودة وتتوقف على مدى دقة التنبؤ الإحصائي لحصيللة الصادرات في السنوات المقبلة.
- يتأثر هذا المؤشر كثيرا بفترة السماح، فقد يظهر بقيمة منخفضة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ولكن في فترة تالية يرتفع فجأة بعد انتهاء فترة السماح.
- كذلك فإن دلالة هذا المؤشر على عبء الدين تتأثر بأهمية قطاع الصادرات بالنسبة للإقتصاد الوطني، فكلما زادت أهمية هذا القطاع فإن قيمة هذا المؤشر تقل والعكس صحيح.

#### (ب) - نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

دلالة هذا المؤشر هو أنه يشير إلى سلة ما يقطعها الدائنون الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي لقاء ما قدموه من القروض إلى تلك الدول، ومن المهم عند حساب هذه النسبة معرفة حجمها وتطورها الزمني أيضا، وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أنه في غالبية البلدان النامية المدينة، إرتبط النمو الإنفجاري في ديون هذه البلدان بنمو مواز في حجم الحصة التي يقطعها الدائنون من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان، وزاد من خطورة الموقف أن معدل نمو هذه الحصة يفوق كثيرا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup> بلقاسم العباس. إدارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط ص: 14

www.arab-api.orgdevelop\_bridge30.pdf (21/05/2005)

<sup>2</sup> رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ديسمبر 1989. ص: 132، 130

**(ج)- نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات :**

يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون الخارجية منسوبا إلى إجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات، وقد ثبت من التجارب التاريخية أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر في الإستدانة الخارجية فإن حجم الديون يجب ألا يتجاوز نصف حصيللة صادرات البلد، كما أن معدل نمو الدين لا يجوز أن يتجاوز معدل نمو حصيللة الصادرات<sup>1</sup>. إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين.

**(د)- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي :**

تعتبر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة فهو يربط بين الديون وقاعدة الموارد<sup>2</sup>، أي إرتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية، ويدل هذا المؤشر على حقوق العالم الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي، وكلما تزايدت هذه النسبة دل ذلك على قيام الدولة المدينة بصفة مستمرة بتحويل أجزاء كبيرة من ناتجها المحلي للدول الدائنة وفاء بالتزاماتها الخارجية، وبالتالي إزدياد إعتقاد البلد على العالم الخارجي في علاج مشكلاتها الاقتصادية. وبما أن الديون تمثل حقوقا للغير فإن إرتفاع هذه النسبة يعني إزدياد حقوق الغير في الناتج المحلي الإجمالي.

**(ه)- نسبة الإحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون:**

يحاول عدد من الخبراء الإقتصاديين معرفة مدى عبء الديون الخارجية من خلال نسبتها إلى حجم الإحتياطيات الدولية للبلد المدين أي نسبتها إلى مجموع ما يملكه من ذهب و عملات أجنبية، فضلا عن قيمة موقفها لدى صندوق النقد الدولي. وحسب هذا المؤشر يمكن القول أنه كلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على قوة وضععية السيولة الخارجية، ومن ثم طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في الأوقات الحرجة، ولهذا يهتم الدائنون بحساب هذه النسبة إضافة إلى نسب أخرى عند تقدير طاقة البلد على سداد ديونه الخارجية.

**المطلب الثالث : المعايير المحددة للجدارة الائتمانية**

إذا كانت البنوك ومؤسسات التمويل الدولي والدول المقرضة تسترشد عادة ببعض المعايير المحددة لنطاق وحجم القروض التي يمكن تقديمها إلى الهيئات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية التابعة لحكومات الدول المقرضة، فإن الدراسات الموضوعية لواقع الدول النامية المقترضة خلال السنوات الأخيرة لتؤكد معنى التوسع غير المحسوب في هذه القروض، وهو ما أظهرته التطورات المالية التي لحقت بعض الدول المدينة، ودفعتها إلى التوقف عن سداد أقساط وفوائد القروض المستحقة عليها مثل المكسيك في عام 1982<sup>3</sup>. ويمكن تحديد إجمالي المعايير المحددة لنطاق وحجم القروض المالية التي تستعين بها الدراسات الجادة للجدارة الائتمانية للدول المقرضة فيما يلي<sup>4</sup>:

- 1 - مدى كفاءة الإدارة الاقتصادية في الدولة ومدى تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية، إلى جانب مدى الشفافية التي يمكنها توفير المعلومات والبيانات التي تطلبها هذه المؤسسات لإتخاذ القرارات المناسبة.
- 2- إجمالي المديونية الخارجية، والتي تشمل على كل من قيمة القروض العامة والخاصة على إختلاف أجالها سواء كانت طويلة أو قصيرة أو متوسطة إلى جانب قيمة الإستثمارات المباشرة الداخلة أو الخارجة، وقيمة العجز في ميزان الحساب الجاري.
- 3- معدل خدمة الديون الخارجية إلى عوائد الصادرات المنظورة وغير المنظورة بحيث يوضح هذا المعدل مدى قدرة الدولة على سداد أصل وفوائد الديون الخارجية بصورة مباشرة .

<sup>1</sup> رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سبق ذكره ، ص :134.135

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، ص:31

<sup>3</sup> [www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebta.pdf](http://www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebta.pdf) (25/05/2005)

<sup>3</sup> يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1998.ص:244

<sup>4</sup> يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.ص:280

- 4- معدل خدمة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي، والذي يوضح مدى قدرة موارد الدولة في المدى الطويل على سداد أقساط وفوائد القروض الخارجية، بحيث تزداد درجة المخاطرة الائتمانية للدولة كلما ارتفع هذا المعدل، والعكس صحيح.
- 5- مدى تعدد أسعار صرف العملات الأجنبية، إذ أن الأصل هو توحيد سعر الصرف، أما إذا تعددت أسعار الصرف بحيث يكون هناك إختلاف بين أسعار الصرف الحرة والسعر الرسمي الذي تحدده الدولة، فيكون ذلك دليلاً على وجود صعوبات مالية ونقدية يعاني منها إقتصاد الدولة المقترضة، وقد تتمثل هذه الصعوبات في وجود تضخم ملحوظ، أو عجز مزمن في الميزان التجاري، أو زيادة أعباء خدمة ديونها الخارجية، أو تقييم عملتها الوطنية ذات القيمة المتدهورة بأعلى من قيمتها الحقيقية.
- 6- مدى إستقلالية البنك المركزي وعدم تأثره بالقرارات السياسية وقدرته على تدبير النقد الأجنبي اللازم لمقابلة الالتزامات الخارجية للحكومة، أو لشركات القطاع العام، أو لخدمة الديون الخارجية.
- 7- معدل السيولة والذي تحدده القيمة السوقية لإحتياطيات الدولة المقترضة من الذهب والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى مدى قوة مكانة الدولة المقترضة في صندوق النقد الدولي ( بعد إستبعاد صافي مسحوباتها )، بحيث يمثل معدل السيولة في طول المدة التي تغطي خلالها هذه الإحتياطيات قيمة إحتياجات الدول المقترضة من النقد الأجنبي، ومن الطبيعي أنه كلما طالقت هذه المدة، كلما كان ذلك دليلاً على متانة وضعها الإقتصادي والمالي، وبالتالي دليلاً على إرتفاع مستوى جدارتها الائتمانية وإنخفاض درجة المخاطرة المتعلقة بإقراضها.
- 8- مستوى الإستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري، والذي يعد من المعايير الهامة في تحديد الجدارة الائتمانية للدول المقترضة.

ولقد إتفقت هيئات تنمية الصادرات إعتباراً من أول عام 1983م على تقسيم دول العالم - فيما عدى دول السوق الأوروبية المشتركة إلى ثلاث فئات غنية وفقيرة ومتوسطة، وذلك فيما يختص بشروط القروض المقدمة له، بحيث يراعى تخفيف أعباء خدمة هذه القروض إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للدول الفقيرة سواء من ناحية المدة أو أسعار الفائدة. ويتضح مما تقدم أن الجدارة الائتمانية للدول ترتبط من ناحية بمدى قدرتها على خدمة ديونها من دخولها المتاحة، وليس عن طريق إقتراض إضافي، ومن ناحية أخرى بالتكلفة الإقتصادية لخدمة الدين، وهي التي تتوقف على كل من نسبة الدين إلى الثروة التي يعبر عنها (بالقيمة الحالية للدخل المحلي في المستقبل)، والسعر الحقيقي للفائدة ومدى سهولة إجراء التكيف اللازم للعلاقة بين إنفاق الناتج وتكلفة القيام بالتحويلات اللازمة بالنقد الأجنبي.

#### المطلب الرابع: معايير تصنيف المديونية

يصنف تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم الذي يصدره البنك الدولي ثقل مديونية الدول حسب مؤشرين رئيسيين، الأول هو نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية، أي الأصل والفوائد إلى الصادرات التي تشمل السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين، ويعتمد البنك قيمة الصادرات لأنها تعكس قدرة البلد على توفير العملات الأجنبية لخدمة ديونه. والمؤشر الثاني هو نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية إلى الدخل المحلي الإجمالي، ويتم إعتداد الدخل الوطني بإعتباره المعيار الشامل لقياس قدرة الإقتصاد الوطني على توليد الدخل وتحمل أعباء المديونية.

وقد تم في تقرير التمويل التنموي لعام 2002 على سبيل المثال احتساب هذين المؤشرين كالتالي<sup>1</sup>:

$$\text{مؤشر خدمة الدين / الصادرات} = \frac{\text{القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية لعام 2000}}{\text{متوسط قيمة الصادرات للسنوات 2000-98}}$$

$$\text{مؤشر خدمة الدين / الدخل الوطني} = \frac{\text{القيمة الحالية لإجمالي خدمة المديونية لعام 2000}}{\text{متوسط الدخل الوطني للسنوات 2000-98}}$$

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص: 07

وتعتبر الدولة ذات مديونية شديدة إذا بلغ معدل المؤشرين ما يعرف بالقيمة الحرجة، وتتمثل هذه القيمة بتجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات 220%، أو إذا تجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الدخل الوطني 80%، وتصنف الدولة ذات مديونية متوسطة إذا وصل المؤشرين إلى ثلاثة أخماس القيمة الحرجة، أي ما يعادل 48% لمؤشر الدخل الوطني أو 132% لمؤشر الصادرات، أما إذا كان معدل المؤشرين أقل من ثلاث أخماس القيمة الحرجة فتصنف الدولة ذات مديونية بسيطة. وحتى يعكس حجم المديونية مستوى التنمية الذي وصلته أي دولة، فإنه يتم ربط المديونية مع حصة الفرد من الدخل المحلي تبعاً للمعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي، كما هو ملخص في الجدول رقم: (01-01) أدناه، وهكذا يتم تصنيف الدول حسب مستويات دخل الفرد ومستويات المديونية. وتعتبر دول الدخل المنخفض وذات المديونية الشديدة مجموعة الدول التي يحاول المجتمع الدولي مساعدتها من خلال ما يعرف بمبادرات تخفيف أعباء المديونية عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون، ويستخدم هذا التصنيف كمؤشر يعكس مدى جودة المديونية، ويرصد تطورها السنوي بحيث لا تقع الدولة في فخ المديونية الشديدة، وتسعى بالوقت ذاته لتوظيف كل الأدوات والسياسات كي تصنف ضمن الدول ذات المديونية البسيطة.

يعتمد البنك الدولي سعر خصم لحساب القيمة الحالية لخدمة المديونية، وكذلك القيمة الحالية لمخزون المديونية القائم، ويستعمل سعر الفائدة الذي تعتمد عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ديون الصادرات المدعومة للحكومات، وهي تمثل أحسن المعدلات الثابتة للدين غير الميسر التي يمكن للدولة المدينة الحصول عليها في السوق الدولية، وتخضع قروض المؤسسات الدولية بمعدل فائدة على حقوق السحب الخاصة.

#### الجدول رقم (01-01) : معايير تصنيف الدول حسب المديونية والدخل لسنة 2001

المصدر: بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص: 07

مؤشر الصادرات أقل من 132% أو مؤشر الدخل القومي أقل من 48%	مؤشر الصادرات أقل من 220% وأكبر من 132 % أو مؤشر الدخل القومي أقل من 80% وأكبر من 48%	مؤشر الصادرات أكبر من 220% أو مؤشر الدخل القومي أكبر من 80%	تصنيف الدول حسب حصة الفرد من الدخل القومي
دول منخفضة الدخل وذات مديونية بسيطة	دول منخفضة الدخل وذات مديونية متوسطة	دول منخفضة الدخل وذات مديونية شديدة	دول الدخل المنخفض أقل من \$755
دول متوسطة الدخل وذات مديونية بسيطة	دول متوسطة الدخل وذات مديونية متوسطة	دول متوسطة الدخل وذات مديونية شديدة	دخل الدول المتوسطة أكثر من \$756 وأقل من \$9265

وتضم قاعدة معلومات المديونية في البنك الدولي 136 دولة تقوم بالإبلاغ عن مديونياتها من خلال نظام المدينين<sup>1</sup>، وفي سنة 2001 اعتبرت 33 دولة كدول منخفضة الدخل وذات مديونية شديدة، و16 دولة منخفضة الدخل وذات مديونية متوسطة، و12 دولة منخفضة الدخل وذات مديونية بسيطة، أما بالنسبة لدول متوسطة الدخل فبلغ عددها 75 دولة من بينها 8 دول ذات مديونية شديدة، 27 دولة ذات مديونية متوسطة، 40 دولة ذات مديونية بسيطة، وبالتالي فإن الدول النامية توزع كالتالي:

#### الجدول رقم (01-02): توزيع الدول النامية حسب ثقل المديونية والدخل لسنة 2001

المجموع	مديونية بسيطة	مديونية متوسطة	مديونية شديدة*	دول الدخل المنخفض
61	12	16	33	دول الدخل المتوسط
75	40	27	8	المجموع
136	52	43	41	

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص: 08



المصدر: بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 08  
\*الملحق رقم (01) يوضح البلدان النامية الشديدة المديونية في تصنيف البنك الدولي

إن المؤشرات التي تستند إليها قائمة البنك الدولي لا يقصد منها أن تكون مقاييس شاملة تماما لحالة الديون، وثمة جانب من بين الجوانب الأخرى لا تشملها هذه المؤشرات، هو أثر القيود المالية المحلية على قدرة البلد على خدمة الديون. ولأن هذه المؤشرات محدودة التركيز، ينبغي بالتالي عدم إستخدامها إلا كجزء من تحليل أوسع نطاقا لإمكانية الإستدامة على الصعيد القطري، وهو بالفعل النهج الذي يجري إتباعه بصورة متزايدة في الممارسة العملية عند النظر في إحتياجات فرادى البلدان المتعلقة بتخفيف الديون<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: إشكالية تحليل قضايا الإستدانة في الدول النامية

لقد إرتبطت وتزامنت ظاهرة تزايد أعباء الديون الخارجية للدول النامية مع ظهور ما يعرف بالعولمة الإقتصادية، وما صاحبه من آثار سلبية على معظم الدول النامية، فسنحاول من خلال هذا المبحث أن نعرض على العلاقة القائمة بين المديونية وظاهرة العولمة الإقتصادية، وعن حقيقة لجوء الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي، وعن العلاقة بين تزايد أعباء الديون الخارجية للدول النامية وما صاحبه من إنتقال لرؤوس الأموال إلى خارجها، وفي ختام هذا المبحث تطرقنا إلى أهم عوامل كفاءة إستخدام التمويل الخارجي.

### المطلب الأول: المديونية وظاهرتي العولمة والفقر

**1 - العولمة والمديونية:** لقد خضعت البلدان النامية دون إستثناء تقريبا إلى علاج صندوق النقد الدولي بواسطة برامج التعديل لتخفيف الضغط المالي الخارجي. ولقد أثبتت التجربة بأن توقعات صندوق النقد الدولي ليست صائبة في جميع الحالات، حيث أن التعديل إنطلاقا من الأسفل المألوف يفكك المؤسسات ويتسبب في إفقار السكان، كما يخنق الإقتصاد الذي يخضع إلى ضرورة الإنفتاح على الخارج قبل الأوان. إن البلدان النامية التي ذهبت ضحية تحرير الإقتصاد العالمي لم تشملها إلى حد الآن إلا الآثار السلبية للزيادة المفرطة للسيولة التي تزيد من حدة هذا التحرر، وتوجه هذه السيولة بسخاء من طرف المؤسسات الدولية نحو المؤسسات المصغرة بينما أصبحت التكتلات تفرض نفسها أكثر فأكثر في البلدان المتطورة. وقد أصبح من غير الممكن للبلدان النامية أن تطمح لتجاوز عراقيل الحلقة المفرغة للتخلف والمديونية إلا إذا إستفادت من تخفيف عبء المديونية<sup>2</sup>.

إن شروع البلدان الاشتراكية سابقا في الخضوع لبرامج التقويمية لصندوق النقد الدولي تزامن مع خضوع جل بلدان الدول النامية لبرامج التقويم الهيكلية، حيث بدأ في إعتماد هذه البرامج ما بين 1982 و 1985 وإستمرت رسميا إلى حدود 1993، 1995، وبطبيعة الحال فإن خضوع البلدان الاشتراكية وبلدان عالم الثالث لسياسات موحدة للتقويم الهيكلية جاء نتيجة تعرض هذه البلدان في مراحل متفاوتة لأزمة المديونية الخارجية، كما أصبح من الطبيعي أن نشاهد هذا الإنتشار المنقطع النظير في الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم نتيجة لتطبيق سياسات التقويم المشار إليها، من هنا يمكننا التأكيد على العلاقة الوثيقة ما بين ظاهرة العولمة الليبرالية والمديونية الخارجية. فالمديونية الخارجية كانت هي السبيل الناجع للتحكم

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، أزمة الديون الخارجية والتنمية، الدورة الثانية والخمسون ص: 07  
www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_52\_290.pdf (2005/03/22)

<sup>1</sup> Communication sur "la dette extérieure des pays du sud de la Méditerranée" Obstacle au développement euro-méditerranéen. p: 151  
www.cnes.dz/cnesdoc/plein15/ver2/com-dette1.htm (09/05/2005)

المطلق للرأسمالية على الصعيد العالمي، ويعتبر هذا التحكم المطلق هو التعبير الاقتصادي والسياسي عن بلوغ مرحلة العولمة الليبرالية<sup>1</sup>.

إن ما كشف عنه عقد ونصف من التطبيق العملي لبرامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً لوصفات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين هي نتائج مخيبة للأمل في الدول النامية، حيث واصلت معدلات الفقر في الارتفاع، كما أنه لم يحدث تغيير ملحوظ نحو الأحسن في هياكل هذه الدول الإنتاجية، إضافة إلى تفاقم مشكلات هذه الدول الاجتماعية والسياسية، حيث أن السياسات الاقتصادية لهذه المؤسسات لا تعدو عن كونها حزمة واحدة من السياسات، وهي لا تفرق عند تطبيقها بين اقتصاد وآخر، فقد أخضعت هذه البلدان ذات السيادة لوصايا المؤسسات المالية الدولية، وذلك نتيجة للشروط المرتبطة بجدولة الديون، والتي أتاحت للمؤسسات الدولية التدخل في إقتصاديات هذه الدول، وتوجيه سياسة الإقتصاد الكلي توجيهها يحقق مصالح الدائنين. فالهدف الأول وراء حماس المؤسسات الدولية هو توجيه موارد الدول النامية إلى سداد الديون وأعبائها. أما الهدف الثاني فهو إعادة تأهيل إقتصاديات وأسواق هذه الدول حتى تكون قادرة على الاندماج في الإقتصاد العالمي والتجارة العالمية، وبذلك تكون هذه الدول النامية سوقاً لمنتجات الدول الغنية، وفي الشكل رقم (01-01) الموالي يوضح كيفية تأثير مؤسسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية المدينة.

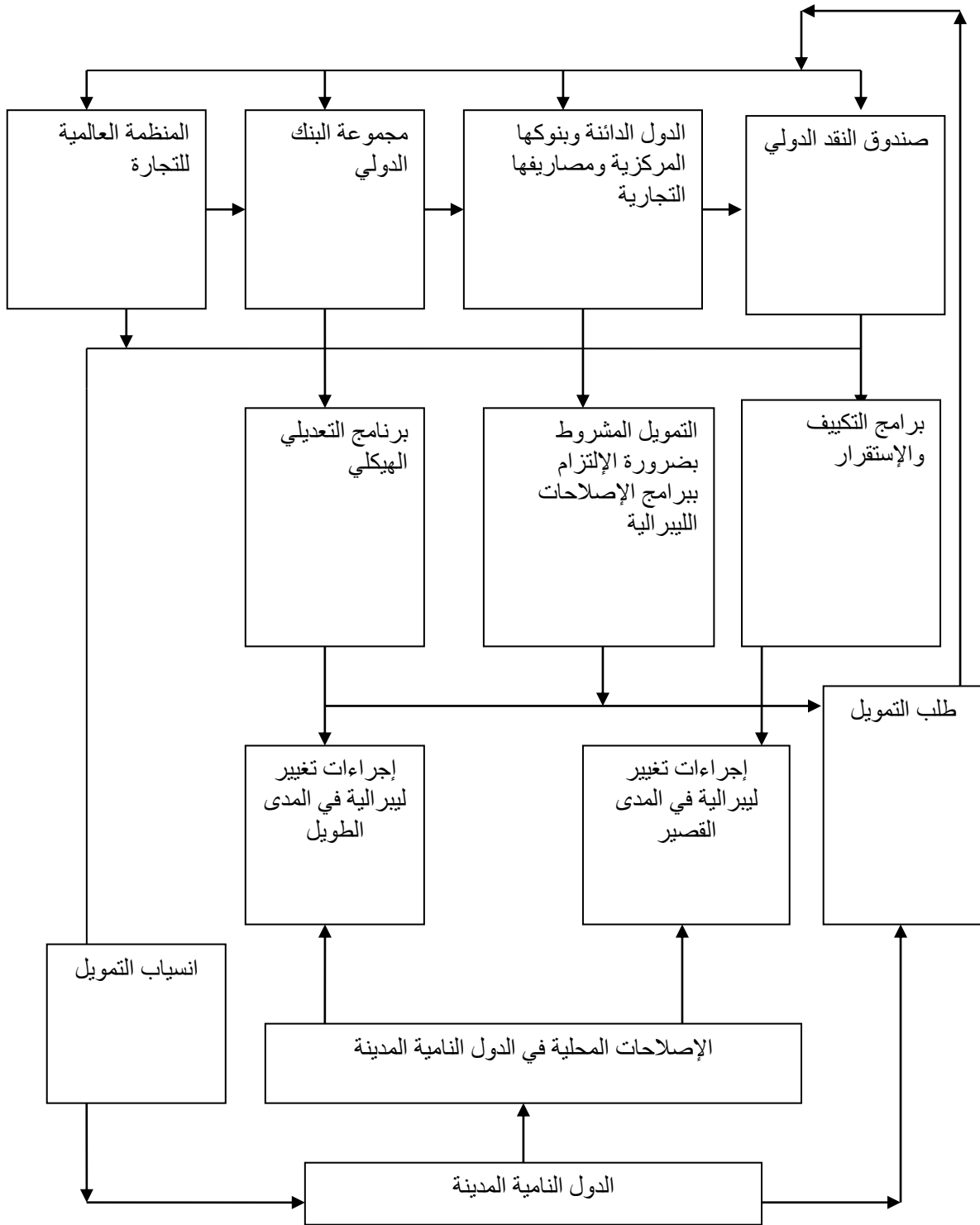
حيث يوضح هذا الشكل أنه عندما تلجأ الدول النامية إلى طلب قروض خارجية من الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية وبنوكها التجارية، تلجأ هذه الأخيرة عبر مؤسسات العولمة الاقتصادية والتي تتمثل في صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية إلى فرض شروطها المجحفة على هذه الدول من أجل تحقيق مصالح الدول المقرضة.

وتزداد حدة هذه الشروط على الدول النامية خاصة إذا علمت أن الدولة المدينة التي تطلب ديون، أو تريد إعادة جدولة ديونها هي في حالة حرجة ولا يمكنها الإستدامة في خدمة ديونها.

**الشكل رقم (01-01) : حلقة العولمة التغريبية في ظل تطور أزمة المديونية.**

<sup>1</sup> - عبد السلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة .

.www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/dette.htm (22/04/2005)



المصدر: صالح صالحي. ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي. مجلة دراسات إقتصادية. مركز البحوث والدراسات الإنسانية - البصيرة - جمعية ابن خلدون العلمية. الجزائر. العدد الأول. السداسي الأول 1999. ص: 119

**2 - الديون والفقر:** لقد حاولت البلدان النامية الحد من ظاهرة الفقر إلا أنها فشلت في مساعيها بسبب تأثير الديون الخارجية، والآثار التي نجمت عنها خلال العقد الأخير. فقد ترتب على الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية نمو كبير في أعباء خدمتها (مبالغ الأقساط والفوائد) بحيث بلغ معدل خدمة الديون في كثير من هذه البلدان ما يقارب 80%، وهي أكثر من حصيلة صادرات السلع والخدمات لهذه البلدان، ثم

وصلت الأزمة إلى ذروتها حيث أصبحت مبالغ خدمة الديون تزيد عما تحصل عليه هذه البلدان من قروض جديدة. وقد ترتب على هذا إستنزاف إحتياطيات النقد الأجنبي وتدهور أسعار الصرف وتدني قدرة هذه البلدان على الإستيراد .

إن الأثار التي نجمت عن تفاقم أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية أدت إلى تدهور قدرة هذه الدول في تمويل وارداتها ذاتيا، حيث هناك بعض الدول النامية أصبحت فيها حصيلة الصادرات لا تكفي لدفع أعباء الأقساط والفوائد، ولقد ترتبت نتائج وخيمة بسبب تدهور القدرة الذاتية على إستيراد. وتعثرت الدول النامية في السداد ديونها في مواعيدها المستحقة، أصبح هناك تشديد في شروط الإقتراض الجديد وفي رفع أسعار الفائدة، وكذا المطالبة بضمانات متنوعة، وهكذا وبتوافر كل هذه الضغوط وجدت الدول النامية نفسها منزلة في طريق إنكماش خطير أهم معالمه تدهور متوسط المعيشة، وإرتفاع معدل التضخم بالداخل، وتعطل الطاقات الإنتاجية، وزيادة البطالة وإنهيار معدلات النمو الإقتصادي مما زاد في تفشي الفقر.

إن لجوء هذه البلدان إلى نادي باريس و نادي لندن لإبداء النية في إعادة جدولة ديونها الخارجية مقابل تنفيذها للسياسات المفروضة عليها من طرف هذه المنظمات المالية الدولية، والتي تتمثل في التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي كانت لها تأثيرات مباشرة وفورية في تفاقم البطالة في البلدان النامية ونقص الأجور الحقيقية وتردي مستويات المعيشة وبالتالي زيادة الفقر<sup>1</sup>. وعلى الرغم من تعدد الجهود والمبادرات الرامية إلى تسوية أزمة الديون تلك إلا أنها جميعها باءت بالفشل، وعلى سبيل المثال فإن المبادرة الخاصة بديون الدول الأكثر فقرا في العالم لم تحقق إلا نتائج جد متواضعة قياسا بمستوى التردي الاقتصادي، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي المرتبط بأزمة الديون في إفريقيا، وثمة ثلاث حقائق يمكن للمرء أن يستنتجها، وترتبط إرتباطا وثيقا بإشكالية الديون والتنمية في إفريقيا<sup>2</sup>:

- **الحقيقة الأولى :** تكمن في أن للأزمة بعدا إجتماعيا خاصا، إذ أنها ليست مسألة أموال وقروض بقدر ما هي مسألة أرواح و حياة أمم وشعوب في خطر.
- **الحقيقة الثانية :** ترتبط بإرادة الطرف الأقوى والمانح والذي يصر على تحصيل هذه الديون وفوائدها بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول المدينة.
- **الحقيقة الثالثة :** وهي ترتبط بسابقتها، حيث تستخدم الديون كسلاح سياسي في أيدي الدول والمؤسسات المانحة، وظهر ذلك جليا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عندما ربطت هذه الأطراف بين القروض وبين نموذج التنمية الغربي.

### المطلب الثاني : التمويل الخارجي كمخرج لضعف تعبئة الادخار المحلي

من المعلوم أن معظم الدول النامية تتصف بإنخفاض معدلات الإدخار المحلي بها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي يصعب التأثير فيها في الأجل القصير، ومن ثم بات من الواضح وجود قيود على إمكانيات زيادة معدل الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفع الإستثمارية الإنطلاقية في المرحلة الأولى للتنمية، ومن هنا يصبح إضطراب هذه الدول للإستعانة برأسمال الأجنبي لسد النقص أو الفجوة الحادثة بين المدخرات المحلية وحجم الإستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية أمرا حتميا<sup>3</sup>.

هناك إرتباط قوي ومباشر بين النمو الذي حدث في الديون الخارجية للبلاد النامية وبين ما سمي بالإلتساع الذي حدث في فجوة مواردها المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمارات الوطني ومعدل ادخارها المحلي، وهي الفجوة التي يناظرها في أية فترة مضت فجوة بين الواردات والصادرات. فمن المعلوم أنه لو إستثمر البلد حجما أكبر من حجم إدخاره المحلي، فلا بد وأن يكون الفرق بينهما قد تم تدبيره من خلال التمويل الخارجي،

<sup>1</sup> إبراهيم توهامي، البلدان النامية أمام تحديات الفقر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري ، قسنطينة، العدد 20 ديسمبر 2003، ص: 107

<sup>2</sup> حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة، الديون والفقر.

[www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/mojryatl.asp](http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-1/mojryatl.asp) (20/03/2005)

<sup>3</sup> سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1998، ص: 304

ويمكن اقامة علاقة بين الميزانية العامة وميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات انطلاقا من معادلات الناتج المحلي الخام.  
الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الإنفاق يساوي:

$$PIB=C_p + I_p + G + X - M \quad \dots\dots\dots(1)$$

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر استخدامات الدخل:

$$PIB=C_p + S_p + T + R \quad \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

$C_p$ :الاستهلاك الخاص.

$I_p$ :الاستثمار الخاص.

$G$ :الانفاق العمومي.

$X$ :الصادرات من السلع والخدمات.

$M$ :الواردات من السلع والخدمات.

$S_p$ :الادخار الخاص.

$T$ :ايرادات الحكومة(الضرائب).

$R$ :صافي التحويلات للخارج.

وانطلاقا من المعادلة (1) و(2) يمكننا كتابة:

$$C_p + I_p + G + X - M = C_p + S_p + T + R$$

ومنه:

$$(I_p - S_p) + (G - T) = M - X + R \quad \dots\dots\dots(3)$$

تبين المعادلة رقم (3) اعلاه ان رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي رصيد (الاستثمارات - الادخار) للقطاع الخاص والعجز الشامل للميزانية. ومنه فان العجز الشامل للميزانية لا بد أن يقابل ب:

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن استثماراته.
- إما بعجز في الحساب الجاري الخارجي.
- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص /وبعجز في الحساب الجاري الخارجي.

وتطرح هذه المعادلة إمكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الميزانية العمومية وعجز الحساب الجاري، وهناك دراسة أنجزها البنك العالمي تبين أن العجز الموازني كان هو السبب الرئيسي وراء أزمة الدين الخارجي، حيث تزايد عجز الحساب الجاري الكلي ل 17 دولة عالية المديونية كلما تزايد العجز الموازني لديها<sup>1</sup>.

ويمكن كتابة المعادلة رقم (3) على النحو التالي:

$$(I_p + G) - (S_p + T) = M - X + R \quad \dots\dots\dots(4)$$

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص:210

تبين هذه المعادلة الأخيرة أنه إذا كان حجم الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي لدولة ما خلال فترة معينة يزيد عما يمكن تدبيره من مدخرات القطاع الخاص وإيرادات الحكومة فلا بد وان يمول هذا العجز عن طريق انسياب صافي راس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة. حيث إذا كان هناك قصور في حصيللة الصادرات على تغطية قيمة الواردات فان هذا من شأنه أن يؤدي إلى تزايد الديون الخارجية للدولة.

وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن البلاد التي حدثت فيها مديونية شديدة اتسمت بتعاظم اتساع فجوة مواردها المحلية، مما يدل أنه كانت هناك فجوة بين الإستثمار المحلي والإدخار المحلي، ففي بلدان أمريكا اللاتينية كان الإستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي 24.8% سنة 1980، مقابل نسبة الإدخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة بـ 23.6%، مما يدل على أن حجم الإستثمار كان أكبر من مقدرة هذه البلدان على الإدخار في تلك السنة<sup>1</sup>. وكما يوضح الجدول رقم(01-03) يتضح لنا أن الادخار المحلي في البلدان النامية كان اقل من الاستثمار الإجمالي لتلك البلدان خلال الفترة 1978 إلى 1998.

### الجدول رقم(01-03): الاستثمار الإجمالي والادخار المحلي في الدول النامية كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 1978-2001.

السنوات	متوسطات		1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
	85-1978	93-1986								
الادخار	22.4	23.5	26.7	26.9	27	27.5	25.8	25.9	26.6	26
الاستثمار	23.9	25.4	27.9	28.8	28.4	28.2	26.6	25.7	25.8	25.8

المصدر: افاق الاقتصاد العالمي. 2000. ص: 276  
 افاق الاقتصاد العالمي. 2002. ص: 239

صحيح أن التباين بين الدول النامية، من حيث درجة الجهد المحلي في تنمية وتعبئة الادخار كبير، فقد إستطاع عدد لا بأس به من هذه الدول في حقبة الستينات من القرن (20) أن يرفع من معدل ادخاره المحلي ونموه الإقتصادي دون أن يعتمد اعتمادا كبيرا على رأس المال الأجنبي، وهناك دول كثيرة إعتمدت على رأس المال الأجنبي لزيادة معدلات إستثماراتها ولكنها أخفقت في تحقيق معدلات معقولة من النمو بسبب عدم كفاءة الإستثمارات. ولكن بصفة عامة يمكن القول أنه خلال حقبة السبعينات من القرن (20) نظرت معظم البلاد المتخلفة المدينة إلى الإقتراض الخارجي على أنه بديل لجهد الإدخار المحلي، والواقع أن تزايد الإعتناء على العالم الخارجي وما اكب ذلك من نمو موازي في الديون الخارجية يعود إلى طبيعة التشكيلات الإقتصادية والإجتماعية المهيمنة على البلاد المتخلفة، وعدم قدرتها على خلق نموذج للتراكم مؤهل لتمويل نفسه بنفسه عبر الزمن<sup>2</sup>.

وفي دراسة لـ "بول باران" أثبت في الخمسينات من القرن (20) أن مشكلة تمويل التنمية بالبلاد المتخلفة لا تعود إلى نقص الفائض الإقتصادي فيها، وإنما تعود إلى تبديد هذا الفائض في أوجه متعددة من الضياعات التي توجد في مختلف جوانب الإقتصاد المتخلف، ومن هنا كانت تفرقة الإستراتيجية بين (مفهوم الفائض الفعلي) و ( مفهوم الفائض الممكن )، فالفائض الإقتصادي الفعلي ضئيل، أما حجم الفائض الممكن فهو يفوق بكثير الحجم الأول. والنتيجة الأساسية التي إنطوى عليها تحليل باران هي أنه بالرغم من ضالة حجم المدخرات المحلية في هذه البلدان من الناحية الواقعية، إلا أن النظر في القضية يوضح لنا أن المسألة ليست هي ندرة المدخرات بقدر ما هي الأسباب التي تقف وراء قلة المدخرات، ولهذا فإن نقطة البدء في بحث مشكلة التمويل المحلي في هذه البلاد تتمثل في البحث أولا عن تأثير الهيكل الإقتصادي والاجتماعي السائد (أي التشكيلة الاجتماعية) على حجم مدخراتها، ثم البحث ثانيا في إمكانية تغيير هذا الهيكل وتأثير ذلك على مستوى المدخرات المحلية الممكنة. وقد أشار باران في ذلك إلى

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، المسائل المتعلقة بسياسات الإقتصاد الكلي: تمويل التنمية، ص: 06

www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_50\_397.pdf (28/07/2005)

<sup>2</sup> رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1987، ص: 118، 119

الضياعات الكثيرة للموارد وللتبديد الشديد الذي يحدث في الفائض الاقتصادي، وخلص في النهاية إلى تقرير نتيجة هامة، وهي أن جوهر مشكلة الإدخار بالبلاد النامية ينحصر في تحويل الإدخار الممكن إلى إدخار فعلي، وذلك عن طريق إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة لتعبئة الفائض الممكن<sup>1</sup>.

يتضح مما تقدم أن حتمية التمويل الخارجي إنما تنشأ لقصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة، وقصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات، ومن ثم لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية.

### المطلب الثالث : الإستدانة الخارجية مصدر تحويل معاكس للموارد المالية

لقد تحولت ظاهرة المديونية الخارجية إلى أداة من أدوات تكيف الرأسمالية المعاصرة، أداة لضمان إعادة تدوير الفوائض النفطية، وأداة لتمويل واردات البلدان النامية من الدول الصناعية، وتحولت إلى آلية من آليات الإقتصاد الرمزي تتلخص في إدارة خدمة الفائدة وأصل الدين، وتركزت بصفة خاصة على الإستمرار في دفع الفائدة، وبالتالي الحفاظ على الأوضاع المربحة للقروض، ومن هنا عمليات إعادة الجدولة، وحلت المصارف الدولية محل صندوق النقد الدولي في وضع الشروط على الإقتراض الدولي للبلدان النامية. وعلى الرغم من ضئيلة الموارد التي يضعها صندوق النقد الدولي تحت تصرف الدول المدينة، فقد تضاعفت أهميته في النظام الدولي للإئتمان، وصارت المديونية الخارجية للبلدان النامية أداة تستخدم كآلية من آليات تحويل إتجاهات وتدفقات الموارد. فالمديونية الخارجية في العديد من البلدان المدينة قد تحولت إلى تصدير متزايد لرأس المال، وأسفرت بذلك عن تمويل أو نقل موارد حقيقية إلى البلدان الدائنة، ففي بداية السبعينات من القرن (20) تدفق الفائض النسبي من رأس المال النقدي من البلدان الرأسمالية إلى البلدان النامية في صورة قروض، وحدث التدفق نتيجة لأمرين هما الركود الإقتصادي في الدول المتقدمة وتراكم الأصول من البلدان النفطية، وتحول سوق القروض إلى سوق مشتري، وأصبحت المصارف التجارية أكثر إهتماما بدفع الفائدة منها بإسترداد الدين نفسه. وفي نهاية السبعينات أصبحت قروض الدول النامية هي أكثر أعمال المصارف الدولية ربحا، وظهر دور جديد للمديونية وهو أن تكون في خدمة إستخدام الإئتمان، وكذلك رأس المال المشترك في الأعمال مع البلدان النامية، وذلك بتوفير الشروط المواتية لإعادة الإنتاج، ولم تعد المديونية علاقة طارئة في مجرى العلاقات الإقتصادية الدولية، بل أصبحت إعادة إنتاج ظروف المديونية تتضمن إعادة توزيع الدخل العالمي بحيث يوضع في الحسبان عوامل عديدة مثل تقلبات العوامل التي تؤثر في البلد المدين، وتطورات أسعار الفائدة والصرف في الأسواق النقدية والأزمات الدورية، وهروب رؤوس الأموال وتحويل الأسعار وأسعار التصدير والإستيراد. بإختصار أصبحت المديونية آلية للتحويل العكسي للموارد المالية من البلدان النامية فلا شك أن نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون ذاتها قد أدى إلى تناقص صافي الموارد المقترضة على النحو السريع نظرا لأن أعباء الفوائد والأقساط السنوية صارت تلتهم الجزء الأكبر من القروض الجديدة<sup>2</sup>.

إن الإستدانة الخارجية مرتبطة إرتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلدان النامية المدينة بإتجاه البلدان المصنعة، وإعادة الفوائد إلى مواطنها الأصلية والحاجة المستمرة لإعادة تمويل الديون، والتي تفتقر غالبية الدول النامية إلى القدرة الفعلية على تسديدها، يؤديان إلى زيادة تكاليف الإستدانة الخارجية، وتشكل هذه التكاليف نزيفا معاكسا لموارد بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية يذهب بإتجاه البلدان المصنعة<sup>3</sup>، فوفقا لمعطيات الملحق رقم (02) لدينا ماييلي :

النقل الصافي للموارد المالية لمجموعة من الدول النامية المستوردة لرأس المال تضم 93 بلدا لسنوات 1983-1993 والخاص بالتدفق الصافي للإئتمان إلى البلدان محل الدراسة ومدفوعات الفائدة لها كان سالبا طيلة هذه الفترة فقد بلغ -23.2 مليار دولار سنة 1985، ثم إنتقل إلى -32.9 مليار دولار سنة

رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 121<sup>1</sup>

زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، 2003. ص: 216.217<sup>2</sup>

<sup>3</sup> جورج قرم، التبعية الإقتصادية، مازق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت. الطبعة الأولى. 1982. ص: 30

1989، وبعدها إنخفض إلى -2.8 سنة 1993، كما أن النقل الصافي الإجمالي للموارد المالية لنفس البلدان فقد كان هو الآخر سالبا في الفترة من 1983-1991 فقد بلغ سنة 1983 قيمة-6.9مليار دولار، ليرتفع إلى -33.7مليار دولار سنة1987.

مما سبق تطرح فرضية المديونية المتجددة، حيث تستند فرضية المديونية الدائمة إلى الدليل القاضي بأنه عندما يحين أجل تسديد خدمة الديون وتبلغ معدلات التبادل مستوى معين، فإن البلدان المدينة تططر للإستدانة أكثر لتسديد المحسوم المتبقي من الدين الذي حان أجل تسديده، ويترتب على ذلك حلقة مفرغة: أي تحويل صافي ومستمر لفائدة البلدان الدائنة مقابل إستدانة مستمرة للبلدان المدينة، وهذا ما يؤدي بوقوع البلدان النامية في فخ الإستدانة. وقد برهن بعض الإقتصاديين عن طريق نموذج رياضي بسيط عن المنطق الإنتحاري لمثل هذا الوضع، وينطلق هذا النموذج من ثلاث مقاييس وهو أن بلدا من البلدان يتحصل على 1000 دولار من القروض سنويا لمدة 10سنوات، وتسد هذه القروض خلال 20سنة، وحدد سعر الفائدة بنسبة 10%<sup>1</sup>.

#### الجدول رقم(04-01): خدمة الديون المجمعة (بالدولار)

السنة	القرض	الفوائد	الاستهلاك	المجموع	الهامش المتوفر
	(1)	(2)	(3)	(4)	(1)-(4)
1	1000	100	50	150	850
2	1000	195	100	295	705
3	1000	285	150	435	565
4	1000	370	200	570	430
5	1000	450	250	700	300
6	1000	525	300	825	175
7	1000	595	350	945	55
8	1000	660	400	1060	-60
9	1000	720	450	1170	-170
10	1000	775	500	1275	-275

المصدر:47:p .op cit "la dette extérieur des pays du sud de la Méditerranée" sur communication

وحسب المقاييس المختارة، فإن البداية المشؤومة هي السنة الثامنة. يتضمن الجدول رقم (04-01) حساب إستهلاك أصل الدين والتسديد المجمع للفوائد ففي السنة الأولى تبلغ الفوائد(10%×1000 دولار)، وعمليات الإستهلاك (5%×1000 دولار)، ومداخيل صافية قدرها 850 دولار أمريكي. وفي السنة الثانية تبلغ الفوائد : 195 دولار (10%×10%+1000×950)، والإستهلاك 100 دولار (5%×2000 دولار)، وبهذه الوتيرة يقلص المبلغ الصافي الذي يتوفر عليه البلد المدين كل سنة، ويصبح سلبيا في السنة الثامنة وحينئذ تتجاوز خدمة المديونية القرض الجديد، وفي هذه المرحلة يظطر البلد المدين إلى البحث عن قروض جديدة قصد تسديد خدمة ديونه السابقة فقط، والواقع أنه يمكن أن ينسب إلى هذا النموذج كونه يقوم على الإقتراض ومع ذلك فإن فرضية "الديون الدائمة" تبقى قابلة للإثبات بالنظر إلى البراهين التي إستنتجها التيار الفكري المسمى "إقتصاد الإستدانة" الذي توصل إلى الكشف عن "إقتصاد دولي قائم على الإستدانة"<sup>2</sup>.

إن النموذج السابق لم يأخذ بعين الإعتبار مردودية هذه الديون فهو صحيح إذا إعتبرنا أن هذه القروض كانت موجهة للإستهلاك أو مشاريع غير منتجة، أما إذا وجهت إلى إستثمارات منتجة وأصبحت تدر أرباح بإمكانها وحدها تسديد التزامات الأصل والفائدة، وبالتالي يقف الأمر على مدى إلتزام الطرف المدين بعوامل كفاءة إستخدام هذا التمويل الخارجي.

<sup>1</sup>communication sur "la dette extérieur des pays du sud de la Méditerranée"op cit .p:46

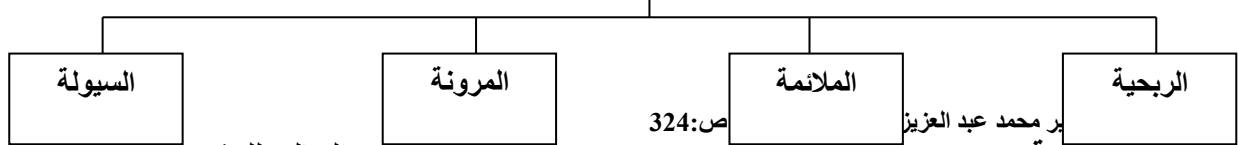
<sup>2</sup>communication sur "la dette extérieur des pays du sud de la Méditerranée"op cit .p:47



### المطلب الرابع : عوامل كفاءة استخدام التمويل الخارجي

باستثناء المنح التي لا ترد تلتزم الدول المدينة إزاء الدول أو الهيئات الدائنة برد مبالغ هذه الديون في شكل أقساط محددة، فضلا عن التزامها بدفع فوائد معينة عن هذه الديون، وتشكل المبالغ التي تدفعها الدول النامية للدائنين في صورة أقساط وفوائد، الأعباء المباشرة الملموسة التي يجب الوفاء بها في أوقات محددة، وغالبا ما يتم دفع هذه المبالغ بالعملة الحرة. ومن ناحية أخرى يساير استخدام هذه العملات أمر آخر هو تمويل الواردات المختلفة من السلع الإنتاجية والوسيطية والإستهلاكية التي يحتاج إليها الإقتصاد الوطني للأغراض الإستثمارية والإستهلاكية، وتكمن المشكلة في الضالة المتوفرة لدى الإقتصاد الوطني من العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أزمة في المدفوعات الخارجية للدول المدينة، وهذه المشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بمشكلة السيولة، ولكن هذه المشكلة تتوقف على عدد من العوامل والمتغيرات الأخرى التي تسهم بشكل واضح في ظهورها، تعبر عن مدى كفاءة استخدام التمويل الخارجي. وهناك بعض العوامل التي من شأنها رفع كفاءة استخدام التمويل الخارجي وبالتالي الحد من مشكلة المدفوعات الخارجية للدول النامية المدينة<sup>1</sup>، وفيما يلي مناقشة موجزة لهذه العوامل التي يلخصها الشكل التالي :

#### شكل رقم (02-01) : عوامل كفاءة استخدام التمويل الخارجي



اولا الربحية : يستمد هذا العامل جذوره ومفهومه من نظرية الرفع المالي للمشروعات او المتاجرة بالملكية، وأساسها أن الإقتراض يكون مربحا وفي صالح المشروع إذا ما كان معدل العائد على مجموع الأصول أكبر من تكلفة الأموال المقترضة، وإذا كانت الأصول الممولة بقرض تدر عائد أكبر من تكلفة هذا القرض، فسوف يزداد ربح السهم دون زيادة إستثمار ملاك المشروع. أما إذا كان معدل العائد على الأصول أقل من تكلفة القرض فإن ربح السهم سيتجه إلى الهبوط مع الإقتراض، والواقع أن هذه النتيجة لا تفرق بين القرض الداخلي أو الخارجي وتماشيا مع هذا المنطق يتعين بقدر الإمكان تخصيص المنح التي لا ترد للإستثمار في المجالات التي لا تدر عائدا ماليا مباشرا. ويتم تخصيص القروض الميسرة للمشروعات العامة ذات الأهداف الإجتماعية التي لا تسعى إلى تحقيق ربح اقتصادي، أما القروض القائمة على الشروط التجارية السائدة فتخصص فقط للمشروعات ذات العائد الإقتصادي بشرط أن يكون العائد الذي تحققه يزيد أو يساوي على الأقل فائدة هذه القروض التجارية، مع قيام شرط آخر هو أن تخصص جزء من إنتاجها أو خدماتها للتصدير، أو أن تكون بمثابة بديل كامل للواردات تخفيفا للضغط القائم على ميزان المدفوعات. وفي حالة عدم كفاية القروض التجارية لتمويل المشروعات ذات العائد الاقتصادي الواردة بالخطة يمكن أن تتاح الفرصة للإستثمارات الأجنبية الخاصة في ضوء ضوابط الخطة الوطنية للتنمية، مع خلق وإيجاد المناخ الملائم لاجتذابها<sup>2</sup>.

ثانيا : الملائمة يعني هذا العامل في الفكر التمويلي للمشروعات أن تكون أنواع الأموال التي يحصل عليها المشروع مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة، و متمشية مع طبيعتها. وكقاعدة عامة ينبغي تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال طويلة الأجل، والأصول المتداولة عن طريق الأموال قصيرة الأجل، وبالمثل يجب أن يخصص للمشروعات القروض طويلة الأجل مع عدم استخدام القروض قصيرة الأجل وتسهيلات الموردين في تمويلها، وإنما في تمويل احتياجات هذه المشروعات من مستلزمات الإنتاج، وهذا يرجع إلى فكرة أن المشروعات تستمر في تقديم إنتاجها أو خدماتها لفترة زمنية طويلة، وبيع هذه

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 323

سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 324<sup>2</sup>

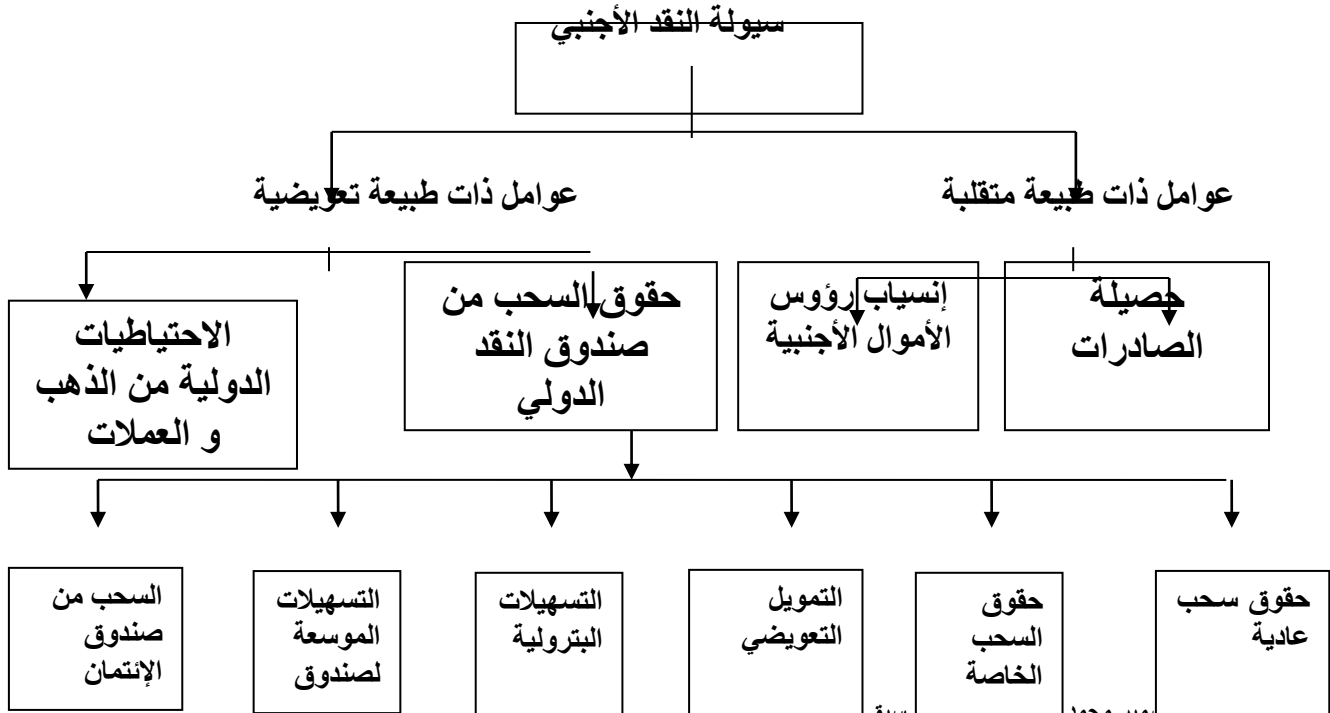
الخدمات أو الإنتاج يحصل المشروع على تدفق داخلي يتضمن إسترداد جزء من قيمة الأموال المستثمرة والتي تعرف بالإستهلاك، وبالتالي لا يكون من الحكمة أن يمول مشروع بأموال يتعهد سدادها بمعدل أسرع من إستردادها<sup>1</sup>.

**ثالثا المرونة:** تعتبر المرونة من العوامل الهامة الواجب أخذها في الإعتبار عند التخطيط لكفاءة استخدام التمويل الخارجي، وهي تعني قدرة الدولة على تكيف القروض التي تعقدتها مع ظروف إستخدامها، فيتعين من حيث المبدأ أن تحوي شروط القرض ما يضمن عدم البدء في دفع أقساطه وفوائده إلا مع بدء إنتاج المشروع المستخدم فيه القروض، وبعبارة أخرى يجب أن يحوي القرض فترة سماح تتماشى مع فترة إنشاء المشروع.

وكذلك نعني بالمرونة العمل على سرعة إستخدام القروض والمساعدات التي يتم التعاقد عليها، فعادة ما تودع هذه القروض والمساعدات بعد أن يتم إقرارها في حسابات بنوك الدولة المقترضة، حيث يتم عن طريق هذه البنوك سداد قيمة المشروعات المخصصة لها هذه القروض، فإذا لم يتم الإسراع باستخدام هذه القروض فإن الدولة المقترضة ستتحمل خسائر نتيجة للأعباء المالية في شكل رسوم أو خلافه التي يتعين عليها دفعها للجهة المقترضة نتيجة للتأخر في إستخدام القروض في مواعيدها المحددة، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة التي تقع على كاهل الدول المقترضة نتيجة لعدم الإستفادة من تشغيل المشروعات المخصصة لها هذه القروض.

**رابعا سيولة النقد الأجنبي:** إن الشكل التالي يوضح العوامل المحددة لمدى سيولة النقد الأجنبي في الإقتصاد الوطني والتي تعكس قدرة الدولة على خدمة ديونها ومدفوعات الخارج.

#### شكل رقم(03-01): سيولة النقد الأجنبي



بالنسبة للعوامل ذات الطبيعة المتقلبة ويقصد بها تلك التي تتسم حصيلتها بعدم الثبات والإستقرار في الفترة القصيرة، وتتمثل تلك العوامل في حصيلة الصادرات ومدفوعات الواردات، ومدى إنسياب رؤوس

<sup>1</sup> خليل دعاس، الإدخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص:60

الأموال الأجنبية، وتكمن جوانب تدعيم كفاءة استخدام التمويل الخارجي في تعظيم السيولة على النحو التالي :

- أ) الحد من التقلبات التي تصيب حصيلة الصادرات والعمل على تجنبها ويتم ذلك بتنوع الصادرات .
  - ب) الحد من الواردات الغير الضرورية.
  - ج) تشجيع قيام مشروعات الأمن الغذائي.
  - د) تشجيع إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل مع منحها مزايا والحوافز المناسبة والكافية لإستثمارها وإعادة إستثمار أرباحها بدلا من تحويلها للخارج.
- أما بالنسبة للعوامل ذات الطبيعة التعويضية فيقصد بها تلك المصادر التي يمكن للإقتصاد الإستعانة بها في الفترة القصيرة، لتدعيم قدرته على مواجهة إلتزماته الخارجية، إلا أن إستخدام هذه المصادر يتبعه شروط و ظوابط معينة<sup>1</sup> .

### المبحث الثالث: أزمة الديون الخارجية جذورها نشأتها وتطورها

لقد شهدت الديون الخارجية للدول النامية تطورا ملحوظا خلال العقود الماضية، وهو ما قادنا في هذا المبحث إلى محاولة التعرف على جذور هذه الأزمة، وألية نشأتها، وبعدها نتطرق إلى التطورات التي حدثت في حجمها خلال السنوات القليلة الماضية، ومن ثم مؤشرات الدالة على ضخامتها، كما تطرقنا إلى تطور المشروطة المرتبطة بالتمويل عن طريق القروض الخارجية.

#### المطلب الأول : جذور أزمة الديون الخارجية للدول النامية

أدى تزايد حجم خدمة الديون الخارجية للدول النامية إلى إمتصاص موارد الدول المدينة بالعملات الإرتكازية، والتي كان من الممكن أن تستعمل في زيادة واردات هذه الدول من السلع الإستهلاكية والتكنولوجية الضرورية لأغراض التنمية الإقتصادية. وقد وجدت العديد من الدول النامية نفسها في وضعية تتمثل بصعوبة الإستمرار في خدمة دينها<sup>2</sup>، حيث أن البيانات التي جمعها البنك الدولي بتاريخ 31 ديسمبر 1971 بالنسبة لـ 36 دولة سائرة في طريق النمو قدرت ديونها الخارجية التي لم تسدد بـ 119 مليار دولار، وهو ضعف المبلغ الذي قدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال سنة 1969 بالنسبة لـ 80 دولة<sup>3</sup>، كما أن الإحصائيات التي تم جمعها من طرف منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي لسنة 1977 تشير إلى أن المديونية الخارجية للدول النامية تجاوزت 244 مليار دولار<sup>4</sup> .

ومع إنخفاض أسعار المواد الأولية وإنهيار معدلات تبادلها مع المنتجات المصنعة في البلدان الصناعية ابتدأت أزمة عدم تسديد الديون في بلدان العالم الثالث خلال عام 1979، وكان هناك 22 بلدا قد طلب تأجيل تسديد مبلغ 5,1 مليار دولار<sup>5</sup>. فعندما قامت البنوك التجارية في الدول المتقدمة بتقديم القروض إلى الدول النامية فإن هذا الأمر قوبل بالإرتياح العام نتيجة لما حققته الدول النامية من توسع ملموس في النشاط الإقتصادي، وكانت البنوك قد حظيت بفيض من الودائع إثر إرتفاع أسعار النفط في السبعينات، حيث قامت الدول النفطية بإيداع مبالغ كبيرة في البنوك التجارية للدول المتقدمة مما أدى إلى زيادة كبيرة في السيولة لدى تلك البنوك، وكانت البنوك تقوم بإستثمار بعض تلك الأموال في الدول النامية التي كانت في حاجة ماسة إليها عن طريق ما يعرف بعملية التدوير، فظلت عملية الإقراض تنمو ولا تثير مشاكل وتعود بالفائدة على الأطراف المختلفة. أما البلدان النامية شديدة الفقر فقد تعذر عليها الإقتراض من البنوك التجارية نظرا لأوضاعها الإقتصادية غير الملائمة، ولذلك كانت معظم قروضها من الحكومات والهيئات الدولية (%87من قروضها في عام 1980)، وإتجهت قروض البنوك التجارية إلى 13 دولة

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص328،329

<sup>2</sup> بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص:167

<sup>3</sup> محمد بجاوي، من أجل نظام إقتصادي دولي جديد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص:50

<sup>4</sup> j-c.SANCHEZ ARNAU.est les autres. dette et développement .opu .hydra .1982 .p:154

<sup>5</sup> نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة، الديون والجوع، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص:102.103

نامية ذات الدخل المتوسطة، وتركزت 50% منها في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية، وكان نصيب البنوك التجارية الأمريكية في تلك القروض حوالي الثلث<sup>1</sup>.

وتفجرت أزمة المديونية الدولية فجأة إثر تصريح المكسيك في أوت عام 1982 التوقف عن الدفع بعد أن وصل دينها الخارجي إلى 80 مليار دولار عام 1980 لقاء 22 مليار دولار عام 1977، وبين شهر جانفي وأوت 1982 كان على المكسيك أن تسدد 20 مليار دولار كخدمة الدين في وقت الذي لم يبقى في خزائن البنك المركزي من الإحتياطي ما يكفي لمدة شهرين فقط، وكانت أزمة المكسيك كافية لأن تهدم أركان نظام النقد العالمي بأكمله، حيث أن 70% من موجودات (Bank وManufacturer Hanover of America) وهما أول ورابع بنك في أمريكا محسوبة على هذا البلد، فإن لم تسدد الأقساط المتوجبة عليها فلا بد أن تقع كافة البنوك في العالم في خطر الإفلاس، ثم تلتها أزمة البرازيل التي تفوق ديونها ديون المكسيك 100 مليار دولار ممثلة 20% من ديون العالم الثالث غير البترولية مجتمعة، وتوقف البلد عن التسديد وإمتعت المصارف في صيف عام 1982 عن إقراضها من جديد<sup>2</sup>، وإزاء ذلك كله لم يكن من المستغرب أن تكون المكسيك مثار قلق شديد. ورغم الأخطار الكبيرة التي كانت تنتوي عليها تلك الأزمة، لم تكن هناك هيئة أو منظمة تختص بحل تلك الأزمة، وحتى صندوق النقد الدولي نفسه لم يكن في مثاقه نص صريح يضع تلك الأزمة في حدود إختصاصه، فلم يكن في إتفاقية الصندوق ما يفيد أن على الصندوق مسؤولية محدودة إزاء إزالة المديونية الدولية، ومن ثم لم تكن لديه أدوات أو سلطات يستطيع بها التدخل لدى الأطراف المعنية لحملها على القيام بما يلزم لتفادي إنهيار النظام المالي الدولي.

وقد أثارت أزمة المكسيك عددا من الأسئلة لم تكن هناك إجابة يمكن الإتفاق عليها بين المكسيك من ناحية والبنوك التجارية الدائنة من ناحية أخرى، هل تتدخل حكومات البلاد لإنقاذ نظامها المصرفي من الإنهيار؟ هل تقوى قوانين الرقابة على المصارف لمواجهة أزمة بهذه الأبعاد؟ هل يقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي موقف المتفرج أمام هذه الأخطار الداهمة للإئتمان الدولي؟ هل يستطيع الصندوق أن يحمل الأطراف المعنية على فعل ما لا تريد أن تفعله؟ ماهي الوسيلة لذلك خصوصا وأنه لا يملك الموارد المالية الكافية لمواجهة هذا الموقف؟ هذا مثال للأسئلة التي أثارتها أزمة المكسيك ولم يكن هناك ما يساعد على مواجهة تلك الأزمة إلا مصلحة جميع الأطراف في إحتوائها.

لم تكن هناك مصلحة للمكسيك في إنكار مديونيتها، ولا مصلحة للبنوك التجارية أن تدفع المكسيك نحو الهاوية، ولا مصلحة لحكومات البنوك الدائنة أن تسمح بإنهيار نظامها المصرفي، هذه المصلحة المشتركة لجميع الأطراف كانت المحرك الذي فرضته ظروف الساعة و كان سلاحه الأكبر هو خوف جميع الأبطال من أن تصل الأزمة إلى نهايتها المريرة، وإستغل هذا الخوف لإرغام أو إقناع جميع الأطراف على أن تقوم بما لم تكن مستعدة للقيام به فنجح الصندوق في إقناع البنوك التجارية بتقديم قروض جديدة للمكسيك (القروض الإظرارية). وقد تمكنت المكسيك من إعادة جدولة ديونها وكانت السبابة في ذلك<sup>3</sup>، كما نجح في إقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبنك التسويات الدولية بتقديم قروض إسعافية لتمكين المكسيك من مواجهة إلتزاماتها ريثما يتم الإتفاق النهائي مع جميع الأطراف، وأخيرا إستطاع الصندوق أن يقنع حكومة المكسيك بأن تتعهد بتنفيذ برنامج للتصحيحات الإقتصادية لكي تكتسب ثقة الدائنين، ومن هذه العناصر جميعا وهي التمويل الجديد والجدولة والقروض الإسعافية والتصحيح الإقتصادي نشأ ما أصبح يسمى بعد ذلك بربطة الإنقاذ، وأصبحت ربطة الإنقاذ Rescue package التي صاغها الصندوق لمواجهة أزمة المكسيك نموذجا لربطات إنقاذ أخرى مشابهة مع البرازيل ويوغسلافيا والأرجنتين وغيرها من البلاد المثقلة بالديون<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:310

<sup>2</sup> نعيمة شومان، مرجع سبق ذكره، ص:103،104

<sup>3</sup> Yves Gervaise. Pierre jambard . le commerce international. armande colin. paris.1998.p:144

<sup>4</sup> سعيد النجار، الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص:205،206،207

ورغم أن البنك الدولي أسهم في الحزم المالية في هذه المرحلة من أزمة الديون التي كان تأثيرها آنذاك ما زال في الأساس تأثيراً في الإستقرار الإقتصادي وليس في الإصلاح الهيكلي، إلا أن دوره وإسهامه المالي كان متواضعين، فصندوق النقد الدولي أقرض ما يعادل 12,7 مليار دولار أمريكي في سنوات الثلاث 1983 - 1985 إلى أكبر ست دول مدينة (الأرجنتين والبرازيل، وشيلي، المكسيك، الفلبين، يوغسلافيا) مقارنة بمبلغ 2,3 مليار دولار أمريكي على هيئة قروض للإصلاح الهيكلي قدمها البنك الدولي للدول نفسها<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : آلية نشأة أزمة المديونية

لا تعتبر المديونية الخارجية للدول النامية بمثابة قضية جديدة إذ هي محل بحث ودراسة من قبل، غير أن مشكلة خدمة الديون واللجوء إلى إعادة الجدولة كانت الإستثناء لا القاعدة، وكانت فضلاً عن ذلك تتعلق بديون صغيرة القيمة نسبياً مستحق غالبيتها لدائنين رسميين. أما بالنسبة لأزمة الديون المعاصرة فهي تؤثر في عدد كبير من الدول وتتعلق بمبالغ ضخمة مستحق جزء كبير منها للبنوك التجارية، كما إقترن تغير حجم أزمة المديونية بتغير بعدها النوعي، فهي لا تمس دول مدينة معينة ودانيتها فحسب، بل أصبحت تؤثر بشكل خطير على عملية التنمية بأسرها، وعلى نظام التجارة والمدفوعات. إن تراكم الديون الخارجية أصبحت تشكل عامل ضغط في غاية الخطورة على الدول النامية ووسيلة ضغط تستطيع من خلالها الدول والمؤسسات المالية الكبرى المالكة لها أن تسيطر الدولة المدينة وفق رغباتها، والمشكلة الكبرى أنها تقوم بذلك تحت ستار أنها تعمل على تنمية هذه الدول المدينة وتطويرها من خلال ما تقدمه من أموال تعين بها هذه الدول على النهوض، رغم أنها وبطريقة غير مباشرة تقوم بإعادة هذه الأموال لنفسها.

إن مسؤولية تأزم أزمة المديونية الخارجية هي مسؤولية مشتركة بين الدائنين والمدنيين فههدف الدول المدينة كان حصولها على المال بأي ثمن في ظل غياب إستراتيجية حقيقية لعملية التنمية، وعدم وضوح الرؤية حول طبيعة ومجالات وحدود الإستخدامات الرشيدة لهذه القروض، والطاقت والقدرات التسديدية للدول المدينة، الأمر الذي أدى إلى إرباك عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتبعية الحالة السياسية، مما أحدث أخطاء جسيمة فجرت هذه الأزمة وتحولت القروض من عامل للتنمية إلى عامل مدمر لها، ولا سيما أمام إستحالة تسديد أقساط وخدمات الديون في مواعيدها، فعادت هذه الدول للإقتراض لسداد ما إقترضته سابقاً، وبالتالي تقديم مزيد من التنازلات السياسية والإقتصادية بل والعسكرية والإجتماعية. ومما زاد الأمر سوءاً هو لجوء بعض الدول إلى طلب إعادة جدولة ديونها الأمر الذي فتح الباب على مصرعيه للتدخل في شؤونها الداخلية. ورغم ما تم تقديمه من جهود ومقترحات ومناقشات تناولت هذه الأزمة إلا أنها كانت تقوم في جوهرها على محاولة التخفيف من الأزمة وليس إيجاد حل نهائي لها.

إذا فكيف نشأت المديونية ؟

لقد بدأت أزمة الديون الخارجية بدافع الحصول على رؤوس الأموال لتنمية وتطوير الإقتصاد الوطني، فأمام عجز المدخرات المحلية للدول النامية عن تلبية ما تحتاج إليه عملية التنمية من أموال لتحقيقها وتطويرها وإستمرارها لجأت هذه الدول للإستدانة والإقتراض، إلا أن التوجه غير السليم وعدم وجود الرؤية الواضحة لتحقيق هذا الهدف، وغياب التخطيط السليم والعقلاني المطلوب، ساهم في زيادة الحاجة للإستدانة والإقتراض ولا سيما عدم وضوح الرؤية حول مجالات وحدود الإستخدامات الرشيدة للقروض، وغياب الأسس والمعايير التي تحدد بموجبها الدول المدينة طاقتها لتسديد ديونها، كلها عوامل جعلت من الدول النامية المدينة غير مكرثة عند عقدها للقروض. فالهدف في البداية كان الحصول على الأموال بأي شكل كان، وتحليل النهائي قامت الديون بإمتصاص الإحتياجات النقدية الرسمية للدول المدينة وإنخفاض القدرة الإستراتيجية الأمر الذي أدى إلى إرباك عملية التنمية مما أدى إلى أزمة المديونية،

<sup>1</sup> أحمد منيب، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص:

وأصبحت خطراً حقيقياً على جهود التنمية في الدول النامية الأمر الذي أجبر هذه الدول على تخصيص جزء كبير وهاماً من مواردها الوطنية لخدمة ديونها. وأمام هذه الأوضاع الصعبة أصبح من المستحيل سداد أقساط ديونها وفوائدها في مواعيدها، مما دفع إلى الإقراض من جديد، ولكن هذه المرة لا لدفع عجلة التنمية بل لسداد ديونها القديمة. وأمام تفاقم هذا الوضع اضطرت العديد من الدول النامية إلى تقديم تنازلات تتناسب مع التوجهات واستراتيجيات الدول الدائنة.

ومن هنا يحق لنا التساؤل حول ماهي دوافع الدائنين في تصدير رؤوس الأموال؟

إن عملية الإقراض والإستدانة جزء من عملية الإستغلال التي تمارسه الدول الرأسمالية على الدول النامية، ولاسيما من خلال البيع بأسعار مرتفعة وتصريف بضائعها المكسدة والحصول بالإضافة إلى ذلك على فوائد مصرفية لذلك تنشط هذه العملية، وبشكل خاص عندما تخيم على الدول الرأسمالية ظروف الركود والإنكماش الإقتصادي، فتجعل من آلية الإقراض المحرك الأساسي لزيادة الطلب ودفع عجلة الإنتاج، وبالتالي الحفاظ على معدلات الأرباح<sup>1</sup>، لذلك كان هناك دوافع كثيرة تدفع الدول المتقدمة لتصدير أموالها على شكل قروض خارجية وإستثمارات أجنبية خاصة. وقد تحدث العديد من الإقتصادييين عن هذه القضية حيث يتفق أغلبهم على إرجاع هذه الدوافع إلى دافع رئيسي يتمثل في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولته الخروج منها، فهناك حقيقة أكدتها مختلف المدارس الإقتصادية كالمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية والمدرسة الكينزية على الرغم من إختلاف منطلقاتها وتوجهاتها وتتمثل هذه الحقيقة في أن معدل الربح يتجه في النظام الرأسمالي في الأجل الطويل نحو التدهور<sup>2</sup>، كما تؤكد هذه الظاهرة نظرية الدورة الإقتصادية سواء القصيرة الأمد المكونة من ثلاث سنوات (مثل دورة كيتشن) أو المتوسطة المكونة من عشر سنوات (مثل دورة جاجلر)، أو الطويلة المكونة من خمسين أو ستين سنة (مثل دورة كوندرا تيف)، فالنظرية الإقتصادية تفسر بإتجاه معدل الربح نحو التناقص، حيث تبدأ الدورة الإقتصادية عموماً بمرحلة قصيرة نسبياً من الإزدهار ثم يليها بعد ذلك مرحلة طويلة نسبياً من الأزمة. وعلى العموم فإن إتجاه معدل الربح نحو التناقص على المدى الطويل يحدث نتيجة تفاوتين- قدرة النظام الرأسمالي الكبير على الإنتاج والتراكم المالي- من جهة، وبين- التدهور الكبير في القدرة على تصريف المنتجات وإستهلاكها-.

لذا فقد عرفت الرأسمالية في القرن الماضي ظاهرة تصدير رأس المال في صورتين كراس المال للإنتاج وكراس المال للإئتمان وتقديم القروض لكثير من البلدان النامية، ولقد تولت هذه العمليات المصارف الكبرى، ومن ثم قامت بتصدير رأس المال بغية زيادة معدل الربح وتوطيد مواقعها في صراع المنافسة من أجل الأسواق الخارجية، وضلاً للإهتمام معلقاً أساساً بتصدير رأس المال للإنتاج سعياً وراء مصادر الخامات الرئيسية اللازمة للصناعة. وقد كانت القروض تحتل جانباً أصغر من عملياتها الخارجية، وظل الأمر كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتقلص السوق الرأسمالية العالمية للخامات، وتحرر كثير من المستعمرات وأشبه المستعمرات، وطراً تحول هام على تصدير رأسمال للإنتاج إذ إتجه أغلبه نحو البلدان الصناعية نفسها، كما تركزت حركات رأس المال الإئتماني الدولية في السوق الأوروبية للعملة وخصوصاً الدولار. وفي السبعينيات تضاعفت المديونية الخارجية للدول النامية وتحولت إلى ظاهرة عالمية ثم في الثمانينات تحولت إلى أزمة داخلية تديرها الرأسمالية العالمية من أجل التحويل العكسي للموارد من البلدان النامية إلى الدول المتقدمة<sup>3</sup>.

أما دوافع الدول النامية المدينة لإسترداد رؤوس الأموال كما ذكرنا ففي أعقاب إستقلالها كان الهاجس الذي يتملك حكومات هذه البلاد هو التعجيل بالتنمية الإقتصادية، ورفع المستوى المعيشي لشعبها، وكان حل المشكلة التراكم وتمويل التنمية الإقتصادية يعد أحد شروط الأساسية للنجاح، لأن الإرتفاع بمعدل التراكم يعد شرطاً هاماً لرفع معدل نمو الدخل الوطني وزيادة فرص التوظيف.

<sup>1</sup> أشواق عباس، خدمة الديون بين الإندماج والخصوصية

[www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=37320](http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=37320) (12/07/2005)

<sup>2</sup> عبد السلام أديب، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 210، 211

### المطلب الثالث :تطور أزمة الديون الخارجية للدول النامية

لقد تدهورت مكانة وقدرات الدول النامية حيث لم تتوقف عن التراكم بمعدلات عالية حتى وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، فبعد أن كان إجمال مديونية هذه الدول لا يزيد عن 61.6مليار دولار عام 1970 قفز إلى أكثر من الضعف عام1978 ليصل 298.8مليار دولار، ثم تضاعف مرة أخرى خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 658.1مليار دولار عام 1980، وبلغ 752.9مليار دولار عام1982، أي عام انفجار أزمة المديونية وإعلان المكسيك توقفها عن سداد ديونها الخارجية<sup>1</sup>.

لكن لم تمنع تلك الأزمة وما أحدثته من إضراب شديد في الساحة المصرفية العالمية من إستمرار زيادة الدين الخارجي للدول النامية، ولكن بمعدلات اقل لتصل إلى1662.17مليار دولار عام1992، وتمثل هذه الأرقام مديونية 131دولة، وإن كان هذا الرقم ضخماً في حد ذاته، إلا انه يخفى بالطبع فروقا كبيرة بين حقيقة وضع المديونية ومدى خطورته بين مجموعات الدول المختلفة، بل وبين الدول المنتمية لذات المجموعة. والجدول رقم(05-01) يوضح تطور الديون الخارجية ومؤشراتها للدول النامية.

**الجدول رقم(05-01) : تطور الدين الخارجي ومؤشراته بالدول النامية من1980إلى1992**

الوحدة : مليار دولار

السنة	إجمال الدين الخارجي	إجمال الدين الى الصادات %	إجمال الدين الى الناتج المحلي الإجمالي %	خدمة الدين الى الصادات %	خدمة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي %
1980	658.148	89	26.4	13.5	4
1981	673.704	135.4	30.6	17.9	4
1982	7552.940	174.9	35.7	27.3	5.6
1983	806.692	201.4	40.4	27.2	5.5
1984	843.066	188.6	41.6	26.3	5.8
1985	990.687	209	46.1	27.9	6.1
1986	1217.623	201.7	37.6	25.9	4.8
1987	1381.177	196.5	41.1	23.9	5
1988	1373.221	177.7	35.4	23.4	4.7
1989	1411.348	167.9	36.8	20.5	4.5
1990	1518.448	162	36.7	18.8	4.3
1991	1605.933	170.3	38.3	18.6	4.2
1992	1662.173	174.4	37.6	18.7	4

المصدر: أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية. الدار الجامعية الجديدة للنشر. الإسكندرية 1997.ص:25

يضاف إلى ما سبق أن المؤشرات المديونية في تلك الفترة توضح بجلاء إستمرارية خطورة الوضع بالنسبة للدول النامية المدينة بصفة عامة كما يبينه الجدول رقم(05-01)، حيث أن مؤشر الدين إلى الصادات إنتقل من 89% في عام1980 إلى 174.4% عام1992، ومؤشر خدمة الدين إلى الصادات إنتقل من 13.5% سنة 1980 إلى 27.9%سنة1985، ثم انخفض إلى 18.7% سنة 1992، وكان متوسط إجمالي الديون إلى ناتج المحلي الإجمالي 26.4% سنة 1980 ليرتفع إلى 37.6% سنة 1992.

إن الجدول رقم(06-01) يوضح توزيع الدين الخارجي على المجموعات الإقليمية لدول النامية في السنوات -1994-2001-

**الجدول رقم(06-01) :توزيع الدين الخارجي على المجموعات الإقليمية لدول النامية لسنوات(1994-2001)**

<sup>1</sup> أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997، ص:26

الفصل الأول:مدخل إلى ماهية أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتطورها

الوحدة :مليار دولار

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
2190.4	2208.1	2339.8	2195.3	2036.8	1944.8	1873.3	1727.2	إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية
								<u>المجموعات الإقليمية</u>
276.1	277.6	289.9	289.8	390.8	300.1	579.1	286.8	إفريقيا
675.8	674.9	702.2	696.9	669.3	615.1	371.9	518.8	بلدان آسيا النامية
486.1	486.7	468.9	452.0	404.6	383.0	619.2	356.5	الشرق الأوسط وتركيا

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنة
------	------	------	------	------	------	------	------	-------

752.4	768.9	788.8	756.7	672.1	646.3	619.2	565.1	نصف الكرة الغربي*
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	----------------------

المصدر: world economic outlook .fonds monétaire international. french. April 2002 p:230  
\*دول نوضحها في الملحق رقم : (03)

تشير البيانات إلى أن الديون الخارجية للدول النامية قد ارتفعت من 1727.2 مليار دولار سنة 1994 إلى 2239.8 مليار دولار سنة 1999 أي بنسبة 29.68%، ثم عادت إلى الإنخفاض بين سنتي 2000-2001 مسجلة 2190.4 مليار دولار سنة 2001 أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ 2.2%. وقد استأثرت مجموعة الدول التي تقع في نصف الكرة الغربي بنسبة 34.35% من إجمالي ديون الدول النامية سنة 2001، تليها بلدان آسيا النامية بنسبة 30.85%، ثم المجموعة التي تضم الشرق الأوسط وتركيا بنسبة 22.19% وأخيرا دول إفريقيا بنسبة 12.6%. وظل هذا الترتيب النسبي للديون الخارجية لمجموعات الإقليمية للدول النامية ثابت تقريبا، ولكن بنسب تختلف من سنة 1994 إلى سنة 2001، ولقد واكب الزيادة الكبيرة في الديون الخارجية للدول النامية زيادة مماثلة في أعباء خدماتها حيث إرتفع حجم خدمة الديون للدول النامية من 195.6 مليار دولار سنة 1994 إلى 352.4 مليار دولار سنة 2001، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01-07)

الجدول رقم (01-07) : مدفوعات خدمة الدين للدول النامية خلال السنوات (1994-2001)

الوحدة : مليار دولار



								مدفوعات خدمة الدين
352.4	351.5	345.4	318.8	308.7	281.2	238.9	195.6	البلدان النامية
								المجموعات الإقليمية
26.6	26.9	52.9	27.0	28.8	32.2	32.2	28.4	أفريقيا
102.6	99.5	96.7	98.7	85.2	77.7	74.2	64.2	بلدان آسيا النامية
44.1	41.1	38.7	63.8	38.0	43.1	33.5	26.3	الشرق الأوسط وتركيا
179.0	184.1	184	156.2	156.6	128.2	98.9	76.7	نصف الكرة الغربي

المصدر: world economic outlook,2002 , op cit . p:230

ولقد صاحب التطور في حجم الديون الخارجية للدول النامية تبدل هام في هيكلها، حيث هيمنت حصة المصادر الرسمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على نسبة كبيرة من إجمالي الدين الخارجي طيلة السنوات (1994-2001)، كما يوضحه ذلك الجدول رقم (01-08).

#### الجدول رقم (01-08): الدين الخارجي للدول النامية حسب نوع الدائن

الوحدة: مليار دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الدين	1727,2	1873,3	1944,8	2036,8	2195,3	2239,8	2208,1	2190,4
جهات رسمية	786,5	814,2	873,5	838,6	886,0	911,0	893,6	926,2
بنوك	364,1	436,4	459,9	520,3	554,3	546,7	526,4	524,9
جهات خاصة أخرى	576,6	622,7	611,5	677,9	755	782,1	788,1	739,3

المصدر: world economic outlook,2002 , op cit. p:232

كما تشير إحصائيات الخاصة بأجل الإستحقاق إلا أن الديون طويلة الأجل تحظى بنسبة كبيرة من الديون الخارجية للدول النامية مقارنة بالديون القصيرة الأجل، فقد بلغت نسبة الديون طويلة الأجل للدول النامية 86,67% سنة 1994 من إجمالي الدين الخارجي و 89,06% سنة 2001، وبقيت هذه النسبة تقريبا ثابتة طوال سنوات 1994 - 2001 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01-09).

#### جدول رقم(01-09): الدين الخارجي للدول النامية حسب أجل الإستحقاق خلال المدة (1994-2001)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الدين	1727,2	1873,3	1944,8	2036,8	2195,3	2239,8	2208,1	2190,4
دين قصير الأجل	230,1	284,9	305,3	317,3	290,6	275,5	251,9	239,6
دين طويل الأجل	1497,0	1588,4	1639,5	1719,5	1904,7	1964,3	1956,2	1950,8

ومما يؤكد ثقل أعباء الديون الخارجية للدول النامية هو النسبة المرتفعة للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت ما بين 44,9% و 39,1% عام 1999، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة نصيب الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. وفيما يتعلق بمعدلات خدمة الديون الخارجية للدول النامية إلى إجمالي صادراتها فقد بلغت حوالي 24.38% في المتوسط، وهذا ما يوضحه الجدول رقم(10-01)التالي.

### الجدول رقم(10-01) : تطور معدلات الديون الخارجية في الدول النامية خلال الفترة(1994-2001)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي معدل الديون الخارجية إلى الناتج المحلي %	43,4	41,8	39,5	39,1	43,6	44,9	40,8	40,8
معدل خدمة الديون الخارجية إلى إجمالي الصادرات % <sup>1</sup>	22.6	23.1	24.2	24.5	27.2	27.4	22.7	23.3

المصدر: world economic outlook,2002 , op cit. p:235,236  
<sup>1</sup> مستبعد منها مدفوعات خدمة الدين لصندوق النقد الدولي .

إن مجموع الديون الخارجية للدول النامية سنة 2000 كان أكثر من 2000مليار دولار وهي تمثل فقط 6% إلى 7% من ديون العالم، وهذا الحجم الكبير للمديونية الدول النامية مجتمعة لا يتجاوز المديونية العامة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها والمقدرة ب 5500مليار دولار خلال نفس السنة، ومديونية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تعادل المديونية العامة ل 15 دولة في الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>، أي أن المديونية الخارجية للدول النامية مجتمعة سنة 2000 تمثل نحو 40 % من المديونية العامة للولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الحقائق تبرز لنا أن ظاهرة المديونية هي ظاهرة عالمية، ولكن درجة تأثير أعباء الديون الخارجية على إقتصاديات الدول النامية كبير وتختلف عن آثار عبء المديونية على الدول المتقدمة الأخرى، وهذا الحجم الكبير للمديونية الخارجية للدول النامية يختلف حتى داخل الدول النامية ذاتها، فنجد سنة 1999 أكبر دولة نامية مدينة هي البرازيل ب 183.2مليار دولار، تليها الأرجنتين ب 169.1مليار دولار، والمكسيك ب 154.2مليار دولار<sup>2</sup>.

إن هذا التطور في حجم وهيكل وأعباء الديون الخارجية للدول النامية تزامنا مع تطور وإتساع دائرة المشروطة المفروضة على الدول النامية المدينة والمتعلقة بالتمويل الدولي.

### المطلب الرابع: إتساع دائرة المشروطة المرتبطة بالتمويل عن طريق القروض

لقد ترتب على تزايد أهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي في إتساع دائرة المشروطة conditionality المرتبطة بالتمويل الدولي، حيث أصبح الإتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب، وحكومة أي دولة عضو شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي

<sup>1</sup> La dette du tiers monde

www.local.attec.org/attec38/docs/themes/dette\_tiers\_monde.htm .(06/10/2005)

<sup>2</sup> OCDE. La dette des pays en développement et des pays en transition. Statistiques de la dette extérieure..2000.p:12

المختلفة، سواء المصادر الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية، فيما يمكن أن يطلق عليه شهادة الجدارة الائتمانية الدولية، بل إن الإتفاق مع صندوق النقد الدولي أصبح أيضا شرطا للحصول على الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس. ومن ناحية أخرى أصبح الإتفاق مع FMI سواء في صورة إتفاق مساندة أو في صورة تسهيل ممدد لا يكون ميسورا إلا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات الإقتصادية الكلية<sup>1</sup>. ولقد بلغ عدد البرامج التي وقعها الصندوق خلال الثمانينات 100 برنامج، وتؤكد هذه البرامج أساسا على ما يلي<sup>2</sup>:

- أ- تخفيف عجز الموازنات العامة، وهذا يتطلب تخفيض الدعم
- ب- تخفيض معدل التوسع النقدي
- ج- اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الارتفاع في كل من الأسعار والأجور
- د- تحرير أسعار الصرف الحقيقية حيث كانت العديد من العملات الدول النامية مقومة أكثر من حقيقتها.
- هـ- العمل على إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية أو تخفيضها بهدف بلوغ حرية التجارة.
- و- كثيرا ما يطلب الصندوق الدول بتحرير الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات التي تعكس قوى السوق.

وقد أثارت إتفاقيات الصندوق المشروطة جدلا بين المؤيد والمعارض، وتتلخص وجهة نظر الدول المقترضة في أن برامج الصندوق كانت صعبة وتحمل شروطا قاسية، وأن أصحاب الدخل الدنيا تحملوا معظم أعباءها، ويضيفون إلى ذلك أن البرامج التقشفية التي يطلبها الصندوق متحيزة ضد الدول النامية، حيث سيتولد عنها خفض الإستهلاك والعمالة في حين يرى صندوق النقد الدولي أن شروطه لا تتسم بالقسوة، وإنما أوضاع الدول المدينة الإقتصادية هي التي إشتدت سوءا. والصندوق بإجراءاته يهدف إلى زيادة ما تحصل عليه الدول المتضررة ليس فقط من مصادر متنوعة ولكن من الحكومات المختلفة والبنوك التجارية، وبدون وضع الشروط المطروحة فإن تدفق الأموال على الدول المدينة سيكون أقل. وفي الواقع فإن تجارب بعض الدول التي أعلنت عن موافقتها على برامج الصندوق نجدها بمجرد تطبيقها القيود المقترحة واجهت مشاكل خطيرة. وقد حدث نفس التطور في إطار البنك الدولي بحيث إستحدث البنك الدولي نوعا جديدا من القروض هي قروض التصحيحات الهيكلية، وهي مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الإستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها، بل وأعقب ذلك نشوء ما يسمى بالمشروطة المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أصبح الحصول على الموارد المالية من إحدى المنظمين يتوقف على تنفيذ إستراتيجية المنظمة الأخرى، ومن ثم لم يعد من الممكن الحصول على قروض التصحيحات الهيكلية من البنك الدولي إلا بشرط الوصول إلى اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي والعكس صحيح في بعض الحالات، وأكثر من ذلك إتسع نطاق المشروطة حتى إمتد إلى المساعدات الرسمية الثنائية، فقد أصبحت مشروطة في حالات كثيرة بالحصول على شهادة "الجدارة الإئتمانية" من صندوق النقد الدولي، وهكذا أحكمت الحلقات على البلاد المدينة فيما يتعلق بالتمويل الدولي<sup>3</sup>.

ويمكن القول أنه طرأت العديد من التغيرات على الشروط المصاحبة للإقتراض الخارجي منذ عام 1982، وهو الأمر الذي يرجحه البعض إلى تراكم المدخرات في البنوك ومؤسسات التمويل في فترة السبعينات، مما جعلها تتساهل في شروط إعطاء القروض من حيث سعر الفائدة وأجال التسديد وغيرها من الشروط. وفي ظل هذا التساهل سقطت معظم الدول النامية في فخ المديونية، وقد انتهى هذا التساهل في شروط القروض الخارجية بعد أن تجرأت بعض الدول في أمريكا اللاتينية على إعلان التوقف عن

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة الطبعة الأولى، 2003، ص:56

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص:259

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص:84

السداد بسبب تفاقم الإختلالات الإقتصادية التي عرفت بأزمة المديونية العالمية سنة 1982، وهو ما كان بداية لإعادة النظر في شروط الإستدانة الخارجية، وإتجاه هذه الشروط نحو المزيد من التشدد، وتختلف شروط الديون الخارجية وفقا لعدة معايير وأهم هذه المعايير ما يلي<sup>1</sup>:

أ- من حيث الجهة التي تقدم الديون وهذه الجهات إما أن تكون حكومات أو مؤسسات تمويل إقليمية أو دولية أو بنوك تجارية، ففي حالة القروض من الحكومات تتوقف الشروط على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولة المقرضة والمقرضة، وبطبيعة المصالح الإقتصادية والسياسية بينهما، وفي الغالب تدور الشروط على سعر الفائدة وأجال السداد والضمانات وفترات السماح، ويمكن أن تمتد لتشمل ربط القروض بإستيراد منتجات معينة من الدولة الدائنة، أو نقل هذه الواردات على سفنها أو قصر تنفيذ المشروعات التي تمويلها هذه القروض على شركات الدول المقرضة. أما في حالة البنوك التجارية فإن الشروط تتركز على سعر الفائدة والضمانات التي يقدمها المدين.

ب- من حيث الأهداف فلا أهداف التي تسعى إلى تحقيقها الجهات الدائنة، هل هي تحقيق الأرباح بمعناها المالي والنقدي أو تحقيق أهداف سياسية أو إقتصادية، فإذا كان هدف الجهة المقرضة الربح يتم التركيز على الفائدة وفترات السداد والضمانات، وهي شروط تقليدية. أما إذا كان هناك أهداف أخرى فإن الجهة الدائنة تركز عليها عند الإتفاق على القرض، مثل زيادة الصادرات للدول الدائنة. وقد تكون الشروط في صورة إلزام الدولة المديونة بسياسات إقتصادية معينة كما في حالة صندوق والبنك الدوليين

والى جانب ما سبق تتأثر شروط الدين بطول فترة سداد الدين، وكذلك بالظروف الدولية التي تتم فيها هذه الديون وبالصعوبة الإقتصادية لهذه الدولة المقرضة -الجدارة الإئتمانية-، ومن أغرب الشروط التي وضعها الدائنون الشرط الذي وضعه البنك الدولي عند طلب الأردن تمويل بناء سد على نهر الأردن، فقد إشتراط البنك موافقة إسرائيل على بناء السد وتعهدها بعدم تدميره، وهو ما منع إتمام القرض أو إتمام بناء السد<sup>2</sup>.

فمن خلال متابعة تطور شروط الإستدانة طوال السنوات الماضية يمكن القول بأن هذه الشروط في تطور مستمر، وأن هذا التطور يتجه بهذه الشروط نحو التشدد في غير صالح الدول المديونة ولصالح ضمان حقوق ومصالح الدول الدائنة. كما يلاحظ أن هذه الشروط تتأثر بالدور الذي تلعبه بعض المؤسسات الإقتصادية مثل الصندوق والبنك الدوليين والمنظمة العالمية للتجارة، إذ أن معظم الشروط التي تصاحب إعادة جدولة الديون تصب في صالح تحقيق أهداف وبرامج هذه المؤسسات والدول المسيطرة عليها. ونظرا لكون هذه المؤسسات تخضع لسيطرة بعض القوى الإقتصادية الكبرى، ولأن دور هذه المؤسسات في تطور باستمرار فإن مستقبل شروط المديونية الخارجية للدول النامية سيتأثر بعاملين أساسيين هما:

1- المصالح الإقتصادية للقوى الإقتصادية الدولية الفاعلة داخل هذه المؤسسات.  
2- التغيير الذي سيطرأ على دور هذه المؤسسات في المستقبل، وخاصة في ظل إعادة النظر التي تتم حاليا بشأن دور الصندوق والبنك الدوليين، وكذلك في ظل التعاون الجديد بين جميع المؤسسات الإقتصادية الدولية في تحقيق التنمية ومحاربة الفقر. وفي السنوات الأخيرة بدأنا نسمع عن شروط مكافحة الفساد وتوفير المبادئ الديمقراطية، أو مبادئ الحكم الرشيد وحماية حقوق الأقليات السياسية أو الدينية وبعد أحداث 11 سبتمبر بدأت الدول تلوح بإجراءات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدول كشرط لتدفق رؤوس أموال إليها سواء في صورة معونات أو قروض. وقد جسد الرئيس بوش هذه الشروط في خطابه أمام مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك في الفترة من 18 إلى 22 مارس 2002، حيث أكد " أن تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية والفقيرة سيتوقف على احترام هذه الدول لحقوق الإنسان، وإتخاذها إجراءات فعالة لإقتلاع جذور الإرهاب والفساد فضلا عن فتح أسواقها والإعتناء بنظام التعليم

<sup>1</sup> مغاوري شلبي علي، شروط الديون الخارجية .

[www.aljazeera.net/NR/exeres/25201447-A101-418E-90EA-25436E72572B.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/25201447-A101-418E-90EA-25436E72572B.htm) (11/04/2005)

<sup>2</sup> مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره

والرعاية الصحية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتعامل بشكل صارم مع ذلك"<sup>1</sup>. هذه التوجهات أمريكية جعلت من هذه الشروط محاولة لإبنتاز الدول النامية والفقيرة وإستغلال ظروفها الإقتصادية الصعبة لإجبارها على إنتهاج سياسات تحقق مصالح الدول الصناعية الكبرى. كما أن الإصلاحات داخل المؤسسات الإقتصادية الدولية وخاصة الصندوق والبنك الدوليين بدأت المناقشة حولها بعد أن تسببا في إرهاب الكثير من اقتصاديات دول العالم التي لجأت إليها للإقتراض أو لإعادة جدولة ديونها، والملاحظ أن هناك إختلافا في التوجهات التي تحكم عملية إصلاح هذه المؤسسات، وهل تتجه نحو مزيد من الضوابط والشروط على منح القروض وإدارة الديون الخارجية في الدول النامية، أم نحو التسهيل في هذه الشروط لصالح تقليل الفقر وزيادة الرفاهية في الدول النامية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

### خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق إلى ماهية الديون الخارجية وجذور الأزمة وطبيعتها وحجمها وهيكلها ومؤشراتها، إتضح لنا أن مشكلة الديون الخارجية تعتبر من القضايا المعقدة التي تواجه الدول النامية عامة والدول الفقيرة المثقلة بالديون خاصة، وترتبط هذه الأزمة بثلاث أبعاد رئيسية يتمثل أولها في التزايد الضخم لرصيد المديونية الخارجية، وماترتب عليها من تدهور مؤشرات الديون الخارجية، وينصرف الثاني إلى ضعف طاقة الإقتصاد الوطني للدول النامية فرادا إلى خدمة أعباء هذه الديون، كما يتضمن البعد الثالث طبيعة وخصائص الإختلالات الهيكلية والإقتصادية التي ساهمت في تعقد أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية.

فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية :

- تساعد مؤشرات الدين الخارجي في تحديد ثقل المديونية وإكتشاف مخاطرها وتحديد كيفية إدارتها، والتنبؤ بالأزمات المستقبلية وبالتالي إمكانية تجنبها.
- إن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية تعبر عن واقع التبعية والإعتماد على الغير، وهي نتاج حتمي لوضع الدول النامية في نظام تقسيم العمل الدولي، وفي العلاقات

<sup>1</sup> مغاوري شلبي علي، مرجع سبق ذكره

المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة داخل الإقتصاد الرأسمالي العالمي.

- إن لجوء الدول النامية إلى القروض الخارجية كان أمرا حتميا وليس خيارا نتيجة لضعف تعبئة الإدخار المحلي المقابل للإستثمار.
- إن المتتبع لحركة إنتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول النامية والدول المتطورة يجد أنه خلال فترات معينة كان صافي حجم إنتقال رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة أكبر من صافي حجم إنتقال رؤوس الأموال من الدول المتطورة إلى الدول النامية، بمعنى أن حجم مدفوعات خدمة الديون الإجمالية إضافة إلى حجم الأرباح المحولة ورؤوس الأموال الهاربة من الدول النامية أكبر من حجم القروض والمنح والإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتلقاها الدول النامية، وهذا يدل على أن الدول النامية هي التي كانت تمول الدول المتطورة وليس العكس كما كنا نعتقد.
- إن الحالة العامة للديون الخارجية للبلدان النامية، مقاسة بمؤشرات الدين المعيارية إستمرت في تحسن في السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك لا يزال عدد كبير من البلدان النامية تواجه حالات عسيرة في التعامل مع أزمة ديونها الخارجية.
- إن مشكلة الديون الخارجية هي مشكلة عالمية.
- لقد إرتبط تزايد حجم الديون الخارجية للدول النامية مع زيادة في الشروط المفروضة على الإستدانة الخارجية.

وكننتيجة عامة للفصل الأول نقول :

لقد تمكنت الدول المتقدمة من وضع الدول النامية في فخ المديونية وذلك عن طريق أداة رأس المال، وبالتالي أصبحت هذه الدول تواجه ضغوط دولية الهدف منها تحقيق مصالح الدول الدائنة، وهو ما يفسر بتنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها، خاصة الوجه المالي لها. ومن هنا يتطلب الأمر معرفة الأسباب الفعلية التي أدت إلى هذه المشكلة والآثار التي نجمت عنها وهو ما سنتطرق له في الفصل الآتي.

## تمهيد

لقد ظهرت مشكلة الديون الخارجية في البداية في صورة أزمة مدفوعات خارجية، وكأنها ظاهرة مالية صرفة غير أنه سرعان ما إتسع نطاقها، فبعد أن كانت أزمة المديونية تشكل جانبا منفردا ومستقلا من جوانب التنمية، تحولت فأصبحت عاملا مهيما يؤثر على النظام المالي والنقدي الدولي، وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأصبح لها دور مؤثر وخطير في إمكانية تحقيق النمو والتنمية في الإقتصاد العالمي .

وقد اختلفت الإتجاهات حول تحديد طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها ويتمحور الإختلاف حول ما إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات إقتصادية ترتبط بالدول المدينة، أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية، وفيما إذا كانت طبيعة هذه الأزمة هي أزمة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إفلاس دائم للدول المدينة، أم أن الأزمة هي أزمة إفلاس للمدينين، خاصة وأن حجم الديون الخارجية أصبح يفوق المقدرة الحالية والمستقبلية للدول المدينة .

إن المنتبغ لتطور حجم الديون الخارجية للدول النامية يجد أنه هناك عدد كبير ومتشابه من العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة فيها، وتتشترك هذه الدول في الكثير من العوامل مع وجود خصوصية في كل بلد على حدا، ويمكن تقسيم أسباب المديونية الخارجية في الدول النامية إلى قسمين رئيسيين هما: أسباب خارجية وأسباب داخلية أدت إلى تفاقمها، كما أن للمديونية الخارجية آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية سلبية على الدول النامية، وهذه الآثار تحكمها الظروف المحيطة لعملية الإقتراض (شروط القرض، حجمه، نوعه، كيفية إستخدامه).

وسوف نحاول في هذا الفصل الإيجابية عن التساؤل التالي :

ماهي الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية وأثار ذلك عليها؟

وإنطلاقا من هذا التساؤل إرتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: الأسباب الخارجية لأزمة المديونية للدول النامية

المبحث الثاني: الأسباب الداخلية لأزمة المديونية في الدول النامية

المبحث الثالث: أثار أزمة المديونية الخارجية على الدول النامية

## خلاصة الفصل الثاني

يتضح مما تقدم في هذا الفصل أن هناك تضافر لعوامل داخلية وخارجية في إحداث أزمة المديونية الخارجية للدول النامية أدت إلى تفجرها في سنة 1982، وقد نجم عن هذه الأزمة أثار وخيمة مست الجانب الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لهذه الدول، وأصبحت تشكل عائق أمام تقدم هذه البلدان، بل أكثر من ذلك أصبحت تهدد بعض شعوب البلدان النامية بالفقر ونقص في متطلبات العيش (الصحة، التعليم، السكن... الخ).

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن مسؤولية تأزم الديون الخارجية للدول النامية ليست أحادية الجانب بل هي مسؤولية مشتركة بين كل من الدائنين والمدينين، على إعتبار أن الأسباب الداخلية تمثل مسؤولية المدينين أما الأسباب الخارجية تمثل مسؤولية الدائنين .
- إن المنتبغ لحركة إنتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول النامية والدول المتطورة يجد أنه خلال فترات معينة كان هناك حجم إنتقال رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول الأخرى أكبر من حجم إنتقال رؤوس الأموال من الدول المتطورة إلى الدول النامية بمعنى أن حجم مدفوعات خدمة الديون الإجمالية إضافة إلى حجم رؤوس الأموال

## الفصل الثاني: الأسباب الخارجية والداخلية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية وآثارها

الهاربة من الدول النامية أكبر من حجم القروض والإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتلقاها الدول النامية، وهذا يدل على أن الدول النامية هي التي كانت تمول الدول المتطورة وليس العكس كما كنا نعتقد.

• إن الأثار التي نجمت عن أزمة الديون الخارجية على الدول النامية خاصة الإقتصادية والإجتماعية هي أكبر من طاقة هذه الدول على تحملها ومواجهتها، ومن هنا يستوجب الأمر تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الأثار .

وكننتيجة عامة لهذا الفصل :

لما كانت أزمة المديونية الخارجية تقع أسبابها على كل من الدول الدائنة والدول المدينة فلذلك وجب من أجل التخفيف من حدة هذه الأزمة تضافر الجهود الدولية لحلها وهذا ما سنتطرق له في الفصل الأتي



## تمهيد

لقد ظهرت مشكلة الديون الخارجية في البداية في صورة أزمة مدفوعات خارجية، وكأنها ظاهرة مالية صرفة غير أنه سرعانما إتسع نطاقها، فبعد أن كانت أزمة المديونية تشكل جانبا منفردا ومستقلا من جوانب التنمية، تحولت فأصبحت عاملا مهيمنا يؤثر على النظام المالي والنقدي الدولي، وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأصبح لها دور مؤثر وخطير في إمكانية تحقيق النمو والتنمية في الإقتصاد العالمي. وقد اختلفت الإتجاهات حول تحديد طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها ويتمحور الإختلاف حول ما إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات إقتصادية ترتبط بالدول المدينة، أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية، وفيما إذا كانت طبيعة هذه الأزمة هي أزمة سيولة مؤقتة وليست مشكلة إفلاس دائم للدول المدينة، أم أن الأزمة هي أزمة إفلاس للمدينين، خاصة وأن حجم الديون الخارجية أصبح يفوق المقدرة الحالية والمستقبلية للدول المدينة.

إن المتتبع لتطور حجم الديون الخارجية للدول النامية يجد أنه هناك عدد كبير ومتشابك من العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة فيها، وتتشرك هذه الدول في الكثير من العوامل مع وجود خصوصية في كل بلد على حدة، ويمكن تقسيم أسباب المديونية الخارجية في الدول النامية إلى قسمين رئيسيين هما: أسباب خارجية وأسباب داخلية أدت إلى تفاقمها، كما أن للمديونية الخارجية آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية سلبية على الدول النامية، وهذه الآثار تحكمها الظروف المحيطة لعملية الإقتراض (شروط القرض، حجمه، نوعه، كيفية إستخدامه).

وسوف نحاول في هذا الفصل الإجابة عن التساؤل التالي :

ماهي الأسباب الداخلية والخارجية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية وأثار ذلك عليها؟  
وإنطلاقا من هذا التساؤل إرتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: الأسباب الخارجية لأزمة المديونية للدول النامية  
المبحث الثاني: الأسباب الداخلية لأزمة المديونية في الدول النامية  
المبحث الثالث: آثار أزمة المديونية الخارجية على الدول النامية

## المبحث الأول : الأسباب الخارجية لأزمة المديونية للدول النامية

نظرا لإندماج غالبية البلاد النامية في الإقتصاد العالمي، وتبعيتها له تجاريا وماليا وتكنولوجيا، فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية في كثير من الحالات، فإنها تتأثر بسرعة لحركة الدورة الإقتصادية والأزمات والتغيرات الهيكلية التي تطرأ على هذا الإقتصاد. وقد ساهمت العديد من العوامل الخارجية في زيادة حدة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وفيما يلي نتناول أهم هذه الأسباب الخارجية .

### المطلب الأول : الركود العالمي في الثمانينات

أدى الركود الإقتصادي في الدول المتقدمة الصناعية إلى إنخفاض معدلات الطلب على الخدمات والسلع المختلفة، الأمر الذي أدى إلى لجوئها لفرض الحواجز الجمركية المرتفعة لمواجهة نمو الإستراد من الدول النامية، وحماية منتجاتها وتسويقها محليا، الأمر الذي ترتب عليه تناقص واضح في الحصة النسبية لصادرات هذه الدول من إجمالي الصادرات العالمية، وزيادة عجزها عن دفع الديون المستحقة عليها. فمع تدهور حجم وقيمة صادرات الدول النامية إلى الدول الرأسمالية الصناعية إنخفض حجم العملات الأجنبية فيها، و إنخفض أيضا إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، هذا في وقت الذي تزايدت

فيه مدفوعات خدمة الديون، وتزايدت صعوبات الإقتراض الخارجي<sup>1</sup>. فقد ترتب على الركود الذي واجهته معظم دول العالم في أوائل الثمانينات تدهور ملموس في معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة خلال الفترة من عام 1973 إلى عام 1983، حيث إنخفض متوسط معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي في دول أنفة الذكر من 4,7% في الفترة من 1963 إلى 1978 وإلى 2,8% في الفترة من 1973 إلى 1976، وذلك عقب صدمة البترول الأولى، ثم تحسنت بعد ذلك تحسنا طفيفا فبلغت 3,2% في الفترة من 1977 إلى 1980، إلا أنها عاودت الإنخفاض مرة أخرى إلى 1,3% في الفترة من 1980 إلى 1983. والجدير بالذكر أن تدهور معدلات النمو الإقتصادي في تلك الدول تمخض عنه إنخفاض الطلب من جانبها على صادرات الدول النامية، وهو ما أثر سلبا على عوائد حصيللة تلك الصادرات. وقد ضاعف ما فرضته الدول المتقدمة الصناعية من إجراءات حماية كثيفة في الأسواق العالمية الرئيسية لصادرات الدول النامية من حدة الأثر السلبي لتدهور معدلات النمو سالفة الذكر، بالإضافة إلى القيود الكمية التي تزايدت حدتها، وإتسع نطاقها ليشمل طائفة كبيرة من صادرات الدول النامية<sup>2</sup>.

لذا فقد أكد البنك العالمي في تقريره لسنة 1986 أنه حدث سنة 1982 إنخفاض مضاعف لصادرات الدول النامية، ومسى هذا الإنخفاض حتى الدول المصدرة للبترول، وبصفة إجمالية إنخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بـ 2% في السنة، وقد إستثنى هذا التقرير بعض الدول النامية كالدول الصناعية الجديدة في آسيا التي أمكنها التحكم جزئيا في معدل نموها<sup>3</sup>. وكذلك كان أثر صدمة البترول الثانية في عام 1979 عنيفا على الدول النامية، إذ أصبح يتعين عليها تخصيص قدر من مواردها المحدودة من النقد الأجنبي لمواجهة زيادة أسعار النفط، وتزداد خطورة هذا الموضوع نظرا لوضع سلعة النفط الخاص وإرتباطها بالصناعة والنقل والزراعة والإنتاج، وعلى ذلك فإن نقص الطلب على صادرات البلاد الأقل تقدما إضافة إلى إرتفاع أسعار النفط أدى إلى نقص حصيللة صادراتها، وإلى ميل معدلات التبادل التجاري إلى وضع أسوأ مما كانت عليه، يعني هذا أن الدولار الذي تحصل عليه الدول النامية من صادراتها أصبحت تشتري به قدرا أقل مما كان تشتري به من وارداتها. ولقد ترتب على هذا الركود أن تولدت ضغوط قوية لفرض الحماية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وعلى ذلك فإن إنخفاض حصيللة الصادرات عاقت دون حصول الدول الأقل تقدما على النقد الأجنبي المطلوب لمقابلة أقساط وأعباء الديون الخارجية، وتقدر بيانات صندوق النقد الدولي في 1983 أن الركود العالمي مسؤول عن ثلث أزمة المديونية الخارجية فما بين 1978-1981، وأن إرتفاع أسعار النفط مسؤولة عن الربع<sup>4</sup>.

إن إرتفاع الأسعار العالمية للبترول خلال حقبة السبعينات وإن كان قد أسهم في زيادة مديونية البلاد المتخلفة غير النفطية إلا أن ذلك لا يعني أنه قد أدى إلى تحسين موقف المديونية الخارجية للبلاد النفطية المدينة، فمن بين البلاد المدينة تبرز أمامنا بعض الدول النفطية ذات المديونية الخارجية الثقيلة (مثل المكسيك ونيجيريا، وفنزويلا، وأكوادور). صحيح أن المكسيك إبان عقد السبعينات قد تحولت إلى دولة نفطية، وإستفادت من إرتفاع الحاد الذي حدث في أسعار البترول، لكن من المعلوم أن المديونية الخارجية للمكسيك قد نمت على نحو شديد في فترة إرتفاع أسعار البترول، حيث إقتضت المكسيك مبالغ كبيرة لتطوير وتنمية الإنتاج النفطي فيها، وكانت توقعات الإحتياطي البترولي فيها وقدرتها على الإنتاج هما الأساسان الذي إستندا إليه الدائنون في إقراض المكسيك. لذا فقد كان لأثار السياسات الإنكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية أثارا ركودية، حيث أدت تلك السياسات في مشارف الثمانينات إلى زيادة معدلات البطالة وتخفيض النمو، وإن كانت قد نجحت في تخفيض معدلات التضخم. وقد صاحب هذا الركود الإقتصادي ركودا في حركة التجارة الدولية ففي عام 1980 نمت هذه الحركة بنسبة 1,5% فقط، ثم ركدت في عام 1981 وإنخفضت بنسبة 2% في عام 1982، ولقد تأثرت من ذلك البلدان النامية

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 185

<sup>2</sup> سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص: 33

<sup>3</sup> YVES Gauthier. la crise mondiale de 1973 à nos jours. paris. Edit complexe. 1989. p: 161

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي. التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 311، 312.

المدينة، حيث نجم عن الركود الإقتصادي بالدول الرأسمالية الصناعية حدوث تراخ شديد في الطلب العالمي على المواد والمنتجات الأولية التي تصدرها البلدان النامية، الأمر الذي ترتب عليه تناقص واضح في الحصة النسبية لصادرات البلدان النامية من إجمالي الصادرات العالمية. وبصفة عامة فقد أثر الركود الإقتصادي الذي سيطر على البلاد الرأسمالية الصناعية في النصف الأول من الثمانينات بشكل وخيم على البلاد النامية المدينة، فمع التدهور الحاصل في حجم وقيمة صادرات هذه البلاد إلى الدول الرأسمالية الصناعية إنخفض حجم العملات الأجنبية فيها، وإنخفض أيضا إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية الميسرة لها، هذا في الوقت الذي تزايدت قيمة المدفوعات خدمة الديون، وتزايدت صعوبات الإقتراض الخارجي، وبخاصة بعد إنفجار أزمة الديون المصرفية في عام 1982 ولجوء غالبية المصارف الأجنبية إلى تطبيق معايير قاسية في الإحتراس الإنتماني وحساب الجدارة الإنتمانية للمدينين.

### المطلب الثاني: إرتفاع أسعار الفائدة

كان للإرتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دورا حاسما في إستفحال أزمة الديون، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي، وتكدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين، وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي<sup>1</sup>. فقد أثرت أسعار الفائدة العالمية تأثيرا عكسيا على موازين الحسابات الجارية في الدول النامية من خلال ما ترتب على إرتفاعها من تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية المستحقة على تلك الدول. وقد تفاوت عمق الأثر السلبي لهذا المتغير على إقتصاديات الدول النامية خلال الفترة من عام 1973 إلى عام 1983 نظرا لإختلاف هيكل الديون المستحقة على هذه الدول، بحيث لم يظهر التأثير السلبي لإرتفاع أسعار الفائدة العالمية بصورة ملموسة في الفترة من 1973 إلى 1978 بسبب تزايد الوزن النسبي للديون من البنوك الرسمية فيما بين مكونات هيكل الديون الخارجية ككل، إذ تتميز هذه النوعية من الديون بإنخفاض أسعار الفائدة المستحقة عليها، وقد شهد هيكل ديون الدول النامية في الفترة من 1978 إلى 1983 إنحرافا ملموسا لصالح تزايد الوزن النسبي للديون المعقودة بأسعار فائدة معومة أو متغيرة\*، في الوقت الذي سجلت فيه معدلات الفائدة على هذا النوع من الديون تزايدا ملموسا ومستمر<sup>2</sup>.

و هنا نتساءل عن أسباب إرتفاع أسعار الفائدة؟

كان مصدر معظم قروض البنوك التجارية منذ أوائل الثمانينات من القرن (20) سوق أوروبا النقدية حيث إنتشر التعامل باليوردولار، وهو عبارة عن دولارات في حيازة البنوك خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وترجع نشأة هذه الحسابات إلى حكومات دول الأوبك وغيرها من حائزي الدولارات قاموا بإيداعها في سوق اليوردولار، حيث كانت معدلات الفائدة مرتفعة نسبيا وتمتعت تلك الودائع بالسيولة، إضافة إلى تمتعها بعنصر أمان مرتفع، وكانت القروض لفترات قصيرة أو متوسطة وتقرض بأسعار فائدة متغيرة تتحدد على أساس ما يعرف بسعر الليبور أي سعر الفائدة بين بنوك لندن Interbank Rate London مضافا إليه هامش يعرف Spread. ولا شك أن عدم ثبات أسعار الفائدة كان من الأسباب الرئيسية لأزمة المديونية.

<sup>1</sup> محمد ولد عبد الدائم، أسباب الديون

www.aljazeera.net/NR/exeres/68071844-1582-41C4-A43C-3095FDA05E50.htm  
(2005/04/20)

\* تشير الإحصائيات إلى إرتفاع نسبة الديون بأسعار فائدة معومة في العديد من الدول النامية حيث قدرت تلك النسبة في الأرجنتين بحوالي 74.4% من إجمالي الديون الخارجية عام 1987  
<sup>2</sup> سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 2000، ص: 34

إن ما تعرضت له إقتصاديات الدول المتقدمة من موجات التضخم خلال السبعينات دعا البنوك إلى التخلي عن أسعار الفائدة الثابتة، وأدى بها إلى التمسك بحقها في تغيير أسعار الفائدة حرصاً منها على مصالح أصحاب الودائع من التضخم، وكان الهامش الذي حددته البنوك في بريطانيا وفرنسا فوق الليبور قبل أزمة الديون هو 0,875% لقروض اليوردولار. وابتداءً من 1979 ارتفعت أسعار الفائدة بشدة وإنعكس الإرتفاع على قروض الدول النفطية بإيداع مبالغ كبيرة في بنوك الغرب، مما أدى إلى زيادة كبيرة في السيولة لدى تلك البنوك، وكانت البنوك تقوم بإستثمار بعض تلك الأموال في الدول النامية التي كانت في حاجة ماسة إليها، عن طريق ما يعرف بعملية التدوير Recycling. فطلت عملية الإقراض تنمو ولا تثير مشاكل وتعود بالفائدة على الأطراف المختلفة، حتى بلغت قروض البنوك التجارية إلى الدول النامية عام 1982 حوالي 354 مليار دولار، أي 53% من القروض العالمية وإتجهت معظم قروض البنوك التجارية إلى 13 دولة نامية ذات الدخل المتوسطة وتركزت 50% منها في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية، وكان نصيب البنوك التجارية الأمريكية في تلك القروض حوالي الثلث<sup>1</sup>. ولتتبع مسار التطور الذي سارت فيه أسعار الفائدة الحقيقية ومعرفة حقيقة هذا التطور علماً أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تزيل أثر التضخم من سعر الفائدة على أساس إستخدام معدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم رصد المعالم الأساسية لتطور سعر الفائدة على القروض التي إقترضتها البلاد النامية كما يلي :

- أنه خلال الفترة ما بين 1961 - 1970 كان سعر الفائدة الحقيقي الذي إقترضت به مجموعة البلدان المدينة يصل إلى حوالي 4,1% في المتوسط، وهذا السعر يمثل متوسط سعر الفائدة الأسمى الذي تتعامل به البنوك في لندن للودائع ( الليبور LIBOR ) مطروحاً منه معدل إرتفاع أسعار الجملّة بالولايات المتحدة الأمريكية، وأنداك لم يشكل هذا السعر بالنسبة للبلاد المدينة ضغطاً شديداً على مدفوعات خدمة ديونها .
  - أما في الفترة ما بين 1971-1980 وهي الفترة التي شهدت ذلك التسارع في نمو الديون العالمية، فإن متوسط سعر الفائدة الحقيقي للقروض التي إقترضتها البلاد النامية كان سالبا، ويصل في متوسط إلى -0,8%، حيث كان متوسط سعر الفائدة الإسمى على القروض أقل من المتوسط معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية الذي ساد خلال هذا العقد، وهو الأمر الذي شجع الكثير من البلدان على الإفراط في الاستدانة.
  - في الفترة ما بين 1979حتى 1980 إتجه سعر الفائدة على القروض نحو معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، ومساويا تقريبا لهذا السعر، وقد سبب هذا الإرتفاع الإسمى في سعر الفائدة إرهاقا شديدا للبلاد المدينة، رغم أن السعر الحقيقي كان مساويا الصفر، وليس يخفي أنه عندما يتصاعد التضخم وترتفع أسعار الفائدة الإسمية في موازاة، تتضمن مدفوعات الفائدة مكونا لتعويض المقرض عن التآكل في القيمة الحقيقية للقروض.
  - أما في الفترة ما بين 1981-1982 أدى إنخفاض الذي طرأ على معدلات التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة مستوى سعر الفائدة الحقيقي، حيث إرتفع هذا المستوى إلى 7,5% في عام 1981 و إلى 10% في عام 1982<sup>2</sup>.
- و بهذا عرفت معدلات الفائدة إرتفاعا إذ قدر سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن ( LIBOR ) في سنة 1988 بـ 20%<sup>3</sup>.

إن الإنخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية قد شجع الدول النامية على التوسع في الإقتراض لتمويل نفقاتها العامة وموازن مدفوعاتها، يضاف إلى ذلك سهولة إجراءات الإقتراض وسرعتها من المصادر الخاصة، والتي يقابلها زيادة التشديد وتصاعد المشروطة بالنسبة للقروض الرسمية، وهذه العوامل مجتمعة هي التي تفسر تزايد إقتراض الدول النامية من المصادر الخاصة وتزايد نسبة المصادر الخاصة

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي. التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:310

<sup>2</sup> رمزي زكي. أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:87

<sup>3</sup> Raffinot Marc .la dette des tiers monde.paris .la découverte.1993.p:33

## الفصل الثاني: الأسباب الخارجية والداخلية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية وآثارها

في إجمالي الديون الخارجية لهذه الدول. ومع التزايد في المصادر الخاصة وحتى تحمي البنوك التجارية نفسها من مخاطر الإقراض إتمدت على سياسة جديدة تقضي بالإقراض بمعدلات فائدة متغيرة، وهي عبارة عن معدل فائدة يتغير حسب تغير أسعار الفائدة في الأسواق العالمية (لندن، نيويورك) مضاف إليه هامش للمخاطرة يتغير تبعاً للجدارة الائتمانية للبلد المدين<sup>1</sup>.

ويوضح الجدول رقم (11-02) تفاصيل نصيب الدين بسعر الفائدة المعموم بالنسبة لمجموعات البلدان النامية، ويتضح منه ارتفاع هذا النصيب بالنسبة لمجموعة الدول متوسطة الدخل وبخاصة في دول أمريكا اللاتينية التي أفرطت في الإستهانة من المصادر الخاصة.

1983	1982	1981	1980	1979	1978	1976	1974	مجموعة البلدان
3,9	3,7	2,9	1,8	0,6	0,4	0	0	آسيا منخفضة الدخل
7,6	9,1	9,4	7	6,8	6,7	8,1	8,5	إفريقيا منخفضة الدخل
43,7	41,4	40,2	36,5	35,2	30,3	26,6	18,5	بلدان شرق الأوسط مستوردة للنفط
54,6	48,3	45,2	41,7	40,1	34,9	30,4	23,9	بلدان مصدرة للنفط
42,2	38,7	36,7	33,2	31,8	27,3	23	16,2	كافة البلدان النامية

جدول رقم (11-02) قروض بسعر فائدة معوم كنسبة مئوية من الدين العام الخارجي في سنوات مختارة 1974-1983. المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1985، الطبعة العربية، ص: 36، 40.

إن هذا الارتفاع الشديد الذي حدث في أسعار الفائدة الإسمية (خلال السبعينات)، وفي أسعار الفائدة الحقيقية (خلال الثمانينات) قد أدى إلى تفاقم أزمة الديون العالمية. وبناء على ما سبق فإنه من المؤكد أن زيادة أعباء فوائد الديون قد أدت إلى زيادة عجز الحسابات الجارية للدول المدينة، ومن ثم كان عاملاً جوهرياً من العوامل التي أدت إلى زيادة مديونيتها الخارجية.

### المطلب الثالث: الدولار القوي

يؤثر ارتفاع معدلات صرف عملة معينة داخلية في هيكله الديون الخارجية لبلد معين على حجم هذه الأخيرة، وبذلك أدى ارتفاع معدلات صرف العملة الأمريكية إلى تعقيد الأمر بالنسبة إلى عدد كبير من الدول النامية التي أغلب ديونها معبر عنها بالدولار الأمريكي<sup>2</sup>. فقد حقق الدولار زيادة في قيمته مقابل العملات الأخرى في الفترة من 1980 إلى 1985، وأثر ذلك على وضع الدول الأقل تقدماً نظراً لكبر نسبة قروضها الدولارية، حيث بلغت نسبتها إلى جملة القروض حوالي 70% في الفترة 1979-1983 (بلغت هذه النسبة 90% في أمريكا اللاتينية). وقد ترتب على ارتفاع قيمة الدولار إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات فاقت العملات الأخرى زيادة الأعباء على الدول المدينة، وقدر بنك نيويورك المركزي الأعباء الإضافية التي ألقيت على كاهل الدول النامية غير النفطية بحوالي 12% في الفترة 1979 إلى 1982، والتي كان يمكن تفادي معظمها لو أن تلك الدول قامت بتنويع قروضها. وهنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية وراء قوة الدولار؟

<sup>1</sup> محمد محمود ولد محمد، مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية ودورها في تعميق التبعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 47، 46.

<sup>2</sup> عبد الحميد بوالودين، تسيير أزمة مديونية الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص: 54.

إن معدل التضخم وتكلفة العمل كانت أقل في كل من ألمانيا واليابان عنها في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ذلك كان يتعين أن يكون المارك الألماني والين الياباني أقوى من الدولار وهو الأمر الذي لم يحدث، كذلك قد تُرد قوة العملة نظرياً إلى زيادة صادرات الدولة عن وارداتها، وفي حالة الدولار الأمريكي لم يتحقق الأمر كذلك، فالميزان التجاري الذي كان ينعم بفائض حتى 1979 - 1981 بدأ يعاني من عجز بلغ 35مليار دولار في 1985 في الوقت الذي بلغ فيه فائض الميزان التجاري الألماني 13مليار دولار، والميزان التجاري الياباني 36مليار دولار سنة 1984، بمعنى أنه كان يتعين مرة أخرى أن يكون المارك الألماني والين الياباني أقوى من الدولار وهو الذي لم يحدث كذلك، ويبدو أن الحجة وراء ارتفاع القيمة الخارجية للدولار وأسعار الفائدة على الدولار عنها بالنسبة للعملة الأخرى هي شدة الطلب على الدولار الأمريكي عامة، وعدم استقرار الأوضاع في أنحاء كثيرة منها كفرنسا والمكسيك والعديد من دول أمريكا اللاتينية. وقدرت رؤوس الأموال الهاربة من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 50مليار دولار في الفترة 1978-1982 وذلك بسبب المناخ السياسي غير المستقر وتدني أسعار الفائدة، وتقييم بعض العملات بأكثر من حقيقتها، وشجع على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1984 بإلغاء ضريبة كانت تفرضها على الفوائد التي يحصل عليها الأجانب الحائزين لسندات أمريكية وكان معدلها 30%، كما قامت اليابان بتحرير أسواقها المالية، مما أدى إلى تدفق أموال الدول الغنية على الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك يرد ارتفاع أسعار الفائدة إلى طريقة معالجة العجز في الموازنات العامة، فلقد تمكنت العديد من الدول خارج الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيض العجز في الموازنة العامة، ومن ثم قامت بتخفيض أسعار الفائدة عن تلك السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على عكس الوضع في الدولة الأخيرة حيث ظل العجز قائماً حتى أوائل التسعينات وإن هبط مستواه، وهذا ما أدى بدوره إلى استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة لفترة من الوقت. وعموماً تراجع الإقتصاد العالمي وارتفاع أسعار الفائدة للدولار الأمريكي تعتبر مسؤولة عن أزمة المديونية العالمية<sup>1</sup>

و يمكن تفسير الارتفاع الكبير في قيمة الدولار حتى الربع الأول من عام 1985 إلى عدة أسباب أهمها:<sup>2</sup>

(أ) ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى معدلات 15,9% عام 1981 و 10,4% عام 1984 و 8% عام 1985 .

(ب) عجز الموازنة الأمريكية الذي ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي من 1% فقط عام 1980 إلى 4,1% عام 1983 وإلى 3,5% عام 1985.

(ج) فرض بعض الضوابط على المحفظة المالية والتأثير بذلك على معدلات تدفق رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

(د) المضاربة وأثرها على أسعار الفائدة على الودائع الدولارية، وعلى قيمة الدولار خاصة في ظل ظروف عدم التأكد وتعويم أسعار الصرف وعنصر التأخير الزمني.

(هـ) الانخفاض الغير العادي في الأسعار العالمية للبترول وتأثيره على تحسن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والذي أمكن إستعابه بواسطة الزيادة الحقيقية في الدخل القومي.

### المطلب الرابع : تدهور شروط التبادل التجاري

كان التدهور في التبادل التجاري الدولي بين المنتجات التي تصدرها مجموعة البلدان النامية المدينة ( معظمها من المواد الخام ) والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستوردها من البلاد المتقدمة، أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تآزيم قضية المديونية الخارجية لمجموعة الدول الأولى. فالتدهور في شروط التبادل التجاري والمتمثل في تدهور نسبة أسعار الصادرات التي تصدرها مجموعة الدول النامية إلى أسعار السلع التي تستوردها من البلاد المتقدمة، يؤدي بشكل مباشر إلى التأثير على حالة ميزان المدفوعات للبلاد المدينة، حيث يزيد عجز هذا الميزان، ومن ثم يزيد من

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي. التنمية الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 316، 317.

<sup>2</sup> حمدي عبد العظيم، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين صعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 254، 253.

الميل للإستدانة من ناحية، ويؤدي أيضا إلى إضعاف قدرة هذه البلاد عن الوفاء بأعباء ديونها من ناحية أخرى، والواقع أن التدهور في هذه الشروط التي تشكل أحد القوانين الموضوعية العلمية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الإقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول الرأسمالية الصناعية، كان من أهم الأليات التي إعتمدت عليها مجموعة الدول الثانية في نهب ونزف الفائض الإقتصادي من مجموعة الدول الأولى قبل وبعد أن حصلت على إستقلالها السياسي. ورغم أن الإحصائيات الدولية تشير بصفة عامة إلى أن مجموعة البلاد المتخلفة قد عانت في العقد الماضي (السبعينات) من التدهور المستمر في شروط تبادلها التجاري، فإن تلك الإحصائيات تشير أيضا إلى أنه منذ بداية عقد الثمانينات ثمة إتجاه واضح لإستمرار هذا التدهور، حيث تدهورت أسعار المنتجات الأولية (بما فيه الوقود) التي تصدرها الدول النامية مقابل أسعار السلع المصنعة في البلاد الرأسمالية. صحيح أن كلتا المجموعتين من السلع قد سجلتا إنخفاضا في أسعارها العالمية لكن سرعة التدهور في أسعار المنتجات الأولية كانت أشد وأقوى من التدهور الحاصل في مجموعة أسعار السلع المصنعة<sup>1</sup>.

وكان السبب الرئيسي لتوسع إقتراض البلدان النامية من الأسواق المالية الخاصة يتمثل في التردّي الحاد لحالة موازين مدفوعاتها، نتيجة لإرتفاع قيمة إسترادها من النفط وإنخفاض صادراتها تحت تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية لعامي 1974، 1975، ففي عام 1975 على سبيل المثال تقلصت عائداتها من الصادرات بمقدار 4,4مليار دولار، في حين زادت مدفوعاتها لقاء الإستيرادات بمقدار 7,2مليار دولار. وقد قفز عجز الإيرادات والمدفوعات الجارية للبلدان النامية المستوردة للنفط من 11مليار دولار عام 1973 إلى 29,5مليار دولار عام 1974<sup>2</sup>، وعندما إرتفع التضخم الحاد في الدول الصناعية إبتداء من عام 1973 ارتفعت أسعار صادرات هذه الدول بشكل حاد للغاية بينما كان الإرتفاع في أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية متواضعا جدا، لذلك شهدت شروط التبادل الدولي في البلدان النامية منذ ذلك العام تحولا خطيرا للغاية لصالح البلدان الصناعية الغنية، لأن أسعار صادرات البلدان النامية كانت ترتفع بمعدلات أقل بكثير من إرتفاع أسعار وارداتها<sup>3</sup>.

لقد كانت آمال الدول النامية معقودة على تنامي حصيلة صادراتها إلى الحد الذي يسد إحتياجاتها الإستيرادية، وفي بالالتزامات الخارجية وبما لا يعترض مسيرة التنمية فيها، ولكن هذه الآمال تتحطم إذا ما اتجهت صادرات الدول النامية إلى التدهور، ومال نصيبها من الصادرات العالمية إلى التناقص وهذا هو ما حدث بالفعل. كما يستدل على هذا تطور هيكل التجارة الدولية خلال السنوات الماضية، وعلى سبيل المثال ففي النصف الأول من الثمانينات هبط نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية من 28% سنة 1980 إلى 23% سنة 1985. وقد يفسر البعض هذا التدهور في حصيلة صادرات الدول النامية بأن الطلب العالمي على المواد الأولية التي تشكل معظم صادرات هذه الدول قد تدهور بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينات، نتيجة لما شاب الدول المستوردة لهذه المواد الأولية في الدول الصناعية المتقدمة من كساد تضخمي، ولم تسفر المفاوضات بين دول الشمال ودول الجنوب عن أي تغيير ملموس في موقف الدول الصناعية المتقدمة من صادرات الدول النامية، ولم يكن ثمة مخرج من هذا الوضع المتأزم إلا أن تحصل الدول النامية على المزيد من القروض للوفاء بخدمة الديون المستحقة عليها، الأمر الذي أدى إلى التزايد المستمر في حجم مديونيتها الخارجية<sup>4</sup>.

ويمكن الإحاطة بحجم الخسائر الفادحة التي لحقت بمجموعة الدول النامية من جراء تدهور معدلات التبادل الدولي لو أمكن حساب بعض النسب والمؤشرات الهامة في هذا الخصوص مثل:

- 1- مدى ما تمثله هذه الخسارة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلاد.
- 2- نسبة ما تمثله هذه الخسارة إلى الادخار المحلي.

<sup>1</sup> رمزي زكي. أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص:103،102

<sup>2</sup> علي محمد تقي عبد الحسين (القزويني)، المصارف المتعددة الجنسية، نموها، إتساع نفوذها في الخارج، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1989، ص:112

<sup>3</sup> مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1993، ص:344

<sup>4</sup> حسين عمر، النظريات الإقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون سنة نشر، ص:298

- 3- مدى ما تمثله هذه الخسارة من واردات ممكنة ضائعة.
  - 4- نسبة هذه الخسارة إلى إجمالي القروض التي حصلت عليها هذه البلاد أثناء تحققها. إنه نتيجة لعلاقات التبادل اللامتكافئ الذي تنخرط فيه مجموعة الدول النامية مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي حقق لها خسائر فادحة في تجارتها الخارجية، وأثر ذلك على موازين مدفوعاتها وعلى قدرتها على سداد ديونها.
- إن مجمل هذه الأسباب الخارجية التي تم التطرق إليها لم تكن وحدها مسببة لتفاقم الديون الخارجية للدول النامية بل كانت هناك أسباب أخرى داخلية خاصة بالدول النامية.

### المبحث الثاني: الأسباب الداخلية لأزمة المديونية في الدول النامية

لقد كان لسياسات الإقتصادية المتبعة في الدول النامية بالغ الأثر على تزايد حجم الديون الخارجية بها، ومن ثم زيادة أعبائها، حيث تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية أدت إلى ما وصلت إليه حالة هذه الديون. وفي هذا المبحث سوف نحاول التطرق لأهم هذه الأسباب الداخلية.

#### المطلب الأول: المناهج التنموية المتبعة

إتسم نمط التنمية الإقتصادية السائد في الدول النامية بالفشل والعجز، فهذه التجارب التنموية إعتبرتها هذه الدول مرادف للوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة كما في الدول الرأسمالية بغض النظر عن ظروف الدول النامية وواقعها ووضع عملية التنمية فيها. ولقد إصطدمت السياسات المنتهجة فيها بطرق مسدودة فلجأت نحو الإفتتاح في ظل واقع يتسم بعجز متزايد في موازين مدفوعاتها، مما أثقل من حجم الديون عليها، عندها بدأت هذه السياسات بالتخبط فتارة لجأت إلى التكنولوجيا المستوردة على إعتبار أنها جاهزة للإنتاج مباشرة، وإقامة مشاريع بطريقة المفتح في اليد متناسية أن ذلك يحتاج إلى خبرات حتما هي مستوردة أيضا، وهذا طبعا دون مراعاة وضع البلاد الأمر الذي ساهم في تكريس التبعية، وتارة أخرى قامت هذه السياسات بسحب الفائض من القطاع الزراعي لخدمة القطاعات الأخرى وذلك على حساب تطوره، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تناقص حجم الفائض فيه مما اثر على الحجم المخصص للتصدير وزاد من العجز في ميزان المدفوعات، بل أصبح إستيراد المواد الغذائية يستنزف نسبة هامة و متزايدة عبر الزمن من العملات الأجنبية، لاسيما أمام التزايد السكاني وإرتفاع الأسعار العالمية للأغذية أخذين بعين الإعتبار أن أغلب هذه المواد المستوردة أساسية، أي لا يمكن الإستغناء عنها أو إستبدالها كالحبوب مثلا، الأمر الذي هدد الأمن الغذائي. وقد حاولت بعض البلدان المدينة معالجة هذا الوضع بإنتاجها مثلا لنماذج التصنيع الإستراتيجية إلا أن ذلك شكل عبئا على ميزان مدفوعاتها بسبب<sup>1</sup>:

- إستردادها للسلع الوسيطة وقطع الغيار وبراءات الإختراع.
  - تخلف هذه الصناعات أمام التقدم التقني عالميا وبالتالي فشلها في أسواق المنافسة.
  - تحولت هذه الصناعات إلى غطاء ترفي الأمر الذي خفض المدخرات.
- لذا إرتبط التفاقم الذي حدث في المديونية الخارجية في الدول النامية بالفشل الذريع الذي منيت به عملية التنمية، وبالأخطاء الفادحة التي انطوت عليها استراتيجيات التصنيع. فبعد عقود من محاولات التنمية بالبلاد النامية التي إستقلت بعد الحرب العالمية الثانية ما زالت تلك البلاد تعاني من التخلف والتبعية، إذ لم يتمخض عن تلك المحاولات والجهود الشروط الموضوعية والذاتية التي تؤهلها للإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

يوجد هناك مؤشرات قوية تبين العلاقة التي قامت بين الفشل الذي منيت به تجارب التنمية والتصنيع في البلاد النامية وبين تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية. وأول هذه المؤشرات أن معظم تجارب التنمية في هذه البلاد قد نظرت أساسا وبحكم التأثير القوي الذي باشره عليها الفكر التنموي التقليدي وتحت سيطرت المصالح الاجتماعية التي حددت توجهاتها، قد نظرت إلى التنمية كما أسلفنا الذكر على أنها مرادف للوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان البلاد الرأسمالية الصناعية، ومن ثم

<sup>1</sup> أشواق عباس، مرجع سبق ذكره



فإن النجاح في عملية التنمية يفاقم بمرور الوقت الإقتراب من هذه المستويات، وقد ترتب على تلك النظرة إنتهاج أنماط معينة من الإستثمار والتصنيع. وبعد فشل هذه الأنماط قامت بالإستيراد من الخارج في مرحلة التالية، وهو المآل الطبيعي لإستمرار تلك النظرة السطحية للتنمية وخاصة بعد إنتهاج الكثير من الدول سياسة الباب المفتوح والمعروفة ب-الإنتفاخ الإقتصادي - وكان من نتائج ذلك تزايد العجز بموازين المدفوعات ونمو المديونية الخارجية. هذا وتجدر الإشارة بأن الديون الخارجية قد لعبت ومن خلال ما وفرته من موارد ضخمة للتمويل دورا هاما في إذكاء موجات عاتية من الإستهلاك الترفي المستورد. وثاني هذه المؤشرات وهو ذو صلة وثيقة بالنمط الأول، أنه ترتب على تركيز جهود التنمية في تلك الأنماط إهمال شديد لباقي قطاعات الإقتصاد الوطني المنتجة للسلع والاحتياجات الأساسية للسكان، ولعل هذا يبدو بشكل جلي في حالة التدهور والإهمال الشديد اللذين آل لهما حال القطاع الزراعي بالبلاد النامية المدينة<sup>1</sup>. وثالث هذه المؤشرات هو أنه في ضوء نماذج التصنيع التي إخترتها هذه البلاد ومعظمها يدور حول ما يسمى باستراتيجيات إحلال الواردات، تم التحيز إلى إقامة صناعات مكثفة لعنصر الرأسمال وإلى عقد الكثير من القروض الخارجية لتمويل الإستثمارات الضخمة لهذه الصناعات، غير أن التنفيذ العملي لهذا النمط الصناعي جاء على عكس تطورات الدول النامية، فبدلا من أن تصبح هذه الصناعات عاملا في تحسين ميزان المدفوعات، أصبحت عبئا عليه لا يستهان به. ورابع هذه المؤشرات هو أن الكثير من الصناعات التي أقيمت في هذه البلاد هي إستثمارات ضخمة وبتنوع خارجي قد إفتقدت عناصر النجاح لها، وحققت خسائر كبيرة بسبب سوء إختيار هذه الصناعات أصلا، أو بسبب عدم توفر المادة الكافية لها، أو بسبب سوء الإدارة فيها. وخامس هذه المؤشرات يتصل بتلك الصناعات التي أقيمت على أساس إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، وهي إستراتيجية التي وجدت تجارب عنها في الدول المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا -كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ... الخ- وهي صناعات أقيمت أساسا بحافز خارجي من خلال شركات متعددة الجنسية، إذ بالرغم من النجاح الجزئي الذي حققته هذه الصناعات إلا أن هذه الصناعات قد إنطوت على إحداث مديونية خارجية كبيرة لهذه الدول، فجزأ كبير منها قد إعتد على القروض الخارجية، كما أنه على الرغم من نمو معدلات الإستثمار والتصنيع والتصدير فيها، إلا أن حالة علاقتها الإقتصادية الخارجية قد تدهورت على نحو ملحوظ، وبالرغم من أنها سجلت فائض في ميزان التجاري إلى أن ميزان الحساب الجاري كان يحقق عجزا مستمرا بسبب ضخامة تحويلات خدمة أرباح وعوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها<sup>2</sup>.

وهكذا نخلص مما تقدم أن فشل المناهج التنموية المتبعة الذي منيت به البلاد النامية كانت له آثار وخيمة على تفاقم مشكلات ديونها الخارجية حيث أدت هذه التجارب إلى تزايد الإعتداع على العالم الخارجي.

### المطلب الثاني: الإعتداع المتزايد على العالم الخارجي والعجز عن تعبئة الفائض الإقتصادي

إن إتساع فجوة الموارد المحلية وبالذات في العقد السابع يرجع إلى نمو الإستهلاك المحلي بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلي، بسبب زيادة السكان والدخول النقدية وشيوع أنماط إستهلاكية ترفية غير رشيدة، والإسراف في الإنفاق العام من أوجه غير إنتاجية وضرورية، وغياب التخطيط السليم للإستهلاك والإنتاج والتجارة الخارجية وأنماط الإستثمار. ويعطي لنا الجدول رقم (02)- (12) بعض النماذج للحالات التي تزايدت فيها فجوة الموارد المحلية وما يقابلها من فجوة مناظرة في التجارة الخارجية في بعض الدول المدينة ومنه يتضح لنا كيف يعظم حجم هذه الفجوة منسوبة إلى الناتج المحلي وبالذات في ليسوتو والأردن واليمن الشمالي وموريتانيا.

وفيما يخص تمويل التنمية في البلاد النامية في دراسة ل (بول باران) كان قد اثبت في الخمسينيات من القرن (20) أن مشكلة تمويل التنمية بالبلاد النامية لا تعود إلى نقص الفائض الإقتصادي فيها، ولكن

<sup>1</sup> رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 122.123

<sup>2</sup> رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 123.124

تعود إلى تبيد هذا الفائض في أوجه متعددة من الضياعات ومن هنا كانت تفرقة الاستراتيجية بين مفهوم الفائض الفعلي والفائض الممكن كما سلف الحديث عنهما.

جدول رقم (12-02) هيكل الطلب وفجوة الموارد في بعض الدول النامية في عام 1983

فجوة الموارد*	توزيع الناتج المحلي الإجمالي %					الدولة
	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعناصر الإنتاج	الإدخار المحلي الإجمالي	الاستثمار المحلي الإجمالي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	
15-	8	2	17	91	8	بنجلاديش
19-	23	2-	17	75	27	مالي
11-	10	9	20	91	غ	نيبال
2	23	26	24	55	19	زائير
14-	9	7	21	79	14	بوروندي
14-	22	11	25	79	10	النيجر
22-	10	2-	20	78	24	الصومال
19-	31	4	23	79	17	توجو
14-	20	3-	12	91	12	بنين
13-	27	3	16	85	12	هايتي
15-	26	14	29	78	8	سيرري لانكا
16-	11	1-	15	88	13	السودان
16-	14	77-	29	146	31	ليسوتو
29-	47	11-	18	88	23	موريتانيا
50-	7	20-	29	79	41	اليمن الشمالي
13-	21	8	20	61	31	نيكارغو
9-	25	20	29	63	17	تونس
56-	43	16-	40	91	26	الأردن
11-	12	13	23	66	21	سوريا

المصدر: أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 120  
\* فجوة الإدخار هي الفرق بين الاستثمار المحلي والإدخار المحلي  
غ ، أرقام الاستهلاك العام غير متوفرة

### المطلب الثالث: غياب السياسات السليمة للإقراض الخارجي وسوء توظيف القروض

لقد كانت المبالغة الملحوظة في لجوء الدول النامية للإقراض الخارجي هي سمة السبعينات، وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الإقراض من أجلها. لكن سوء التخطيط وتغيير السياسات الاقتصادية وتخطيطها من فلسفة إشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى إشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات، ولقد إقترنت عملية الإقراض في العديد من الأحيان في زيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا لرفع من مستوى معيشة شعوبها كسبيل نحو ولاء الشعب وسكوته. فإذا قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية، وبين توظيفها في الدول النامية، سنلاحظ أن الأولى ركزت على إستيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة لتنتقل في مرحلة أخرى إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية. وأما الدول النامية فقد ركزت على إستيراد السلع الإستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة، وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة، هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعرضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد<sup>1</sup>.

لذا فإن لقضية استخدام القروض الأجنبية أهمية كبرى، فمن البديهيات أنه لا بد للدين الخارجي أن يخلف مع الزمن القدرة على خدمة الدين، والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي ضمان إستثماره في أوجه نشاط تدر معدل عائدا يكفي لخدمة القرض، كما لا بد للإستثمار من أن يدعم قدرة المقترض على أن يكسب

<sup>1</sup> الفايد، مرجع سبق ذكره، ص: 5.4

صرفاً أجنبياً لأن الدين الخارجي لا بد أن يخدم بالعملة الأجنبية، لكن الدول النامية خلال العقود الماضية لم يكن لها رؤية واضحة حول حدود وطبيعة ومجالات الاستخدام الرشيدة للقروض الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك لم يكن لهذه البلاد تصور واضح عن كيفية إدارة الدين الخارجي، وغابت عنها المعايير التي تحدد في النهاية طاقة الدولة على سداد ديونها الخارجية، كما لم يكن لديها أية فكرة عن الحدود القصوى التي يتعين ألا يتجاوزها الدين الخارجي حتى لا تحدث مشكلات في السيولة والسداد، كما لم يكن لديها أية قواعد أو معايير سليمة للحكم بها على علاقات التكلفة والعائد بالنسبة للإقتراض الخارجي. وباختصار كان هناك غياب شبه كامل للإستراتيجية السليمة للإقتراض الخارجي، حيث كانت هناك عشوائية حكمت القرارات المتصلة بالقروض وأنواعها ومجالات إستخدامها، والتخبط في السياسات والإجراءات المتعلقة بسدادها، وكان لهذه الإستراتيجية دوراً كبيراً في حدوث الكثير من المشكلات الراهنة الناتجة عن تضخم الدين الخارجي وتفجر أعباء خدمته، ولعل عدم الشعور بأهمية وجود مثل هذه الإستراتيجيات لدى هذه الدول كان ناجماً عن ظروف الإقتراض الخارجي في السبعينات، حيث أفرطت جهات الإقتراض المختلفة الخارجية في إعطاء القروض حينما كانت هناك تخمة في السيولة الدولية، وبخاصة في ضوء تراكم رأس المال والركود الإقتصادي الذي خيم على البلاد الرأسمالية الصناعية في تلك الفترة. غير أنه ومع تفجر أزمة القروض المصرفية في عام 1982، وتفاقم مشكلات سداد الديون ومع تناقص فرص الإقتراض الخارجي بعد السياسات الإحتراسية والحذرة التي لجأت إليها مصادر الإقتراض الدولي، عادت قضية الإستراتيجية السليمة للإقتراض الخارجي تطرح نفسها بقوة، سواء في مجال تفسير المسار الحرج التي آلت إليه أوضاع المديونية الخارجية لكثير من البلاد النامية، أو في مواجهة هذه الأوضاع مستقبلاً. ويهمننا في هذا الخصوص الإشارة إلى أهم الأخطاء الفادحة التي إتسمت بها سياسة الإقتراض الخارجي للبلاد النامية المدينة، والتي تعبر كلها في النهاية عن غياب الإستراتيجية السليمة للإقتراض الخارجي، وهنا نكتفي بذكر الأمور الهامة التالية<sup>1</sup>:

- 1- عدم وجود رؤية واضحة حول حدود المدى الزمني الذي يعتمد فيه الإقتصاد الوطني على التمويل الخارجي لينطلق بعد ذلك للدخول في مرحلة النمو الذاتي، حيث لم تصنع الدول النامية إستراتيجية بشأن تقوية قدراتها الذاتية على النمو، أي تنمية ورفع حجم مدخراتها المحلية بحيث تجعل التمويل الخارجي ذا أهمية متناقصة عبر الزمن.
- 2- لجوء العديد من الدول لعقد قروض خارجية لتمويل وارداتها من السلع الإستهلاكية، وفداحة الأمر هنا تكمن في أن إستخدام هذه القروض لا يتمخض عنه حدوث زيادة في الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، وبالتالي لا تخلق موارد مباشرة أو غير مباشرة لتسديد أعباء هذه القروض.
- 3- إستخدمت بعض الدول النامية القروض الخارجية القصيرة الأجل ذات التكلفة العالية في تمويل مشروعات إستثمارية طويلة الأجل، وكان من نتيجة ذلك أن تأثر معدل الشكل الزمني  $time-profile ratio$  للديون الخارجية لكثير من هذه الدول، وذلك بحلول آجال سداد هذه القروض في أوقات غير ملائمة.
- 4- عدم مراعاة قاعدة وجود التزامن بين بدء تسديد أعباء القروض الإنتاجية وبدء فترة تشغيل الطاقات الإنتاجية الجديدة التي مولت بهذه القروض، حيث تقتضي قواعد الإستدانة السليمة ضرورة تساوي فترة السماح -  $grace period$  - مع فترة التقريخ  $gestation period$ ، وإهمال هذه القاعدة أدى إلى وجود عثرات حقيقية في تدبير الفائض المطلوب لخدمة هذه القروض، حيث حلت مواعيد السداد في ظروف لم تكن الطاقات الإنتاجية الجديدة قد أسهمت في تدبير هذا الفائض المطلوب.
- 5- حدوث أخطاء جسيمة في تقييم المشروعات الممولة برأس المال الأجنبي، حيث لم تجرى لهذه المشروعات قبل تنفيذها حسابات دقيقة للعائد والتكلفة على المستوى الوطني، وقد أدى ذلك إلى إختيار وتنفيذ عدد من المشروعات التي تفوق تكلفتها على المستوى الوطني مقدار العائد منها.
- 6- ومن الأخطاء الفادحة التي إرتكبتها الدول المدينة في صدد إستعانتها بالموارد الأجنبية إستخدام جانب من هذه الموارد في تنفيذ أنواع معينة من المشروعات، وبالتالي لم تؤدي إلى الإستخدام الأمثل

<sup>1</sup> رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 134.135

- لموارد هذه الدول، ويضاف إلى ذلك أن تنفيذ هذه المشروعات رافقه نقل أنواع معينة من التكنولوجيا العالية ذات التكلفة المرتفعة، ولم تستطيع الدول النامية أن تصل بإنتاج هذه المشروعات إلى الحد الأمثل، وقد ترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المشروعات في الوقت الذي وضعت فيه سياسات تسعير خاطئة لمنتجاتها.
- 7- إن السياسات الاقتصادية بالدول النامية لم تعطي الأهمية المطلوبة لتنمية قطاع الصادرات، وقد نمت أعباء خدمة الديون الخارجية بمعدلات تزيد عن معدل نمو الصادرات في كثير من الدول النامية.
- 8- عدم وجود جهاز مركزي على مستوى الإقتصاد الوطني يمكن الرجوع إليه قبل إبرام عقد لمراجعة شروط الإقتراض، والأعباء الناتجة عنه، وتقييم ذلك على ضوء الظروف الحالية والمتوقعة للإقتصاد الوطني.
- 9- لم يكن هناك أي تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكون منها الدين الخارجي، وبين نمط التجارة الخارجية للبلد، فالمفروض أن تقتض البلدان بالعملات التي تحصل عليها من التصدير.
- 10- لم يكن هناك توازن بين المصادر الرسمية والتجارية للإقتراض الخارجي، حيث أفرطت تلك الدول في اللجوء إلى مصادر الإقتراض الخارجي خاصة ذات الطابع التجاري، والتي تتسم بإرتفاع تكلفتها، وبهذا فقد إرتفعت نسبة الديون من هذه المصادر في إجمالي ديون هذه الدول، وهو الأمر الذي إنعكس في صورة تسارع أعباء خدمة الدين.
- 11- وأخيرا كان هناك إهمال فادح في تكوين المستويات الملائمة للإحتياجات، الأمر الذي عرضها للضغوط الخارجية .

### المطلب الرابع : هروب رؤوس الأموال للخارج

عرفت الدول النامية هروب كميات معتبرة من الأموال نحو الخارج خلال الفترة التي عرفت فيها هذه الدول إرتفاع مديونيتها الخارجية، فقد وصل هروب رؤوس الأموال بالنسبة للأرجنتين، والمكسيك وفنزويلا 30% من إجمالي ديونها الخارجية خلال الفترة 1974 - 1982، وقد تم إستخراج هذه النسبة بالأخذ بعين الإعتبار خروج رؤوس الأموال الخاصة على المدى القصير زائد سطر الأخطاء والسهو في ميزان المدفوعات الجارية من جهة أخرى، ففي حالة إنعدام هروب رؤوس الأموال تتساوى القيمتان، أي الدين مع العجز، حيث كل عجز في العمليات على السلع والخدمات يمول بمدخلات من الأموال<sup>1</sup>.

وفي الواقع فقد كشفت أزمة تقادم المديونية الخارجية للعديد من الدول النامية المدينة عن أن هذا التقادم قد إقترن بوجود فساد إداري ضخم في أجهزة هذه الدول، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية التي عقدتها خلال حقبة السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن (20)، وهذه الأموال الكبيرة غير المشروعة التي نهبت من القروض، تم تهريبها للخارج وأودعت في بعض البنوك الأجنبية الخارجية لحساب من إستولوا عليها. وليس يخفى أن تهريب هذه الأموال على نطاق كبير قد أدى إلى إحداث ضغوط شديدة على موازين مدفوعات هذه الدول، كما أثر على قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، ونظرا لتعاظم هذه الظاهرة، فقد بدأت الكثير من الحقائق والمعلومات تكتشف عنها في الأونة الأخيرة، خاصة وأن قياسها من الناحية النظرية مسألة بسيطة ولا تحتاج إلى تعقيدات في الحساب، إذ يكفي أن نحصر حجم هذه الأموال التي هربت للخارج من القروض الخارجية، حيث تطرح مجموع تدفقات رأس المال إلى الداخل من عجز الميزان التجاري، مطروحا منه الزيادة التي حدثت في الإحتياجات الأجنبية الرسمية<sup>2</sup>. ويوضح لنا الجدول رقم (13-02) حجم هذه الظاهرة في عدد من البلاد المدينة خلال الفترة التي نمت فيها ديون هذه البلاد بشكل واضح، وهي الفترة ما بين 1970 - 1984، ومن خلال الجدول يتضح لنا أن ظاهرة تهريب رؤوس الأموال للخارج كانت من حيث الحجم حادة جدا، ففي حالة المكسيك بلغ حجم رؤوس الأموال المهربة للخارج بين 1976 - 1984

<sup>1</sup> إلهام آيت بن عمر، ندرة رأس المال في الدول النامية وأثره على تمويل التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 71

<sup>2</sup> رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 126

الفصل الثاني: الأسباب الخارجية والداخلية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية وآثارها

حوالي 42,19 مليار دولار، وفنزويلا 24,02 مليار دولار، تليها الأرجنتين بحوالي 20,84 مليار دولار.

جدول رقم (13-02) : تقديرات هروب رؤوس الأموال

الوحدة : ملايين الدولارات أمريكية

السنة الدول	1970	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1976 حتى 1984
الأرجنتين	108	466	1814	1686	3960	6160	7487	1994	2994	20889
البرازيل	378	3244	1272	745	1727	515	1830	812	3366	12105
كوريا الجنوبية	127	559	818	167	362	87	1090	88	604	2844
المكسيك	3445	3597	872	1269	5235	7568	6708	9205	4251	42192
الفلبين	726	840	429	367	397	1531	609	750	1031	3114
فنزويلا	3443	1194	698	2561	5412	5826	4649	3111	4016	24021

المصدر : Hossein ASKARI . innovation financière et dette du tiers- monde . OCDE .paris 1991 p 39

وطبقا لإحصائيات بنك التسويات الدولية، فقد أمكن معرفة نسب الأموال المهربة للخارج خلال الفترة 1974 - 1982 إلى إجمالي ديون بعض الدول النامية المسجلة في عام 1982 فكانت كما يلي :

جدول رقم(14-02):نسبة الأموال الهاربة للخارج إلى إجمالي الديون لبعض الدول النامية سنة1982.

البلد	الشيلى	البرازيل	كوريا الجنوبية	الفلبين	بيرو	المكسيك	الأرجنتين	فنزويلا
النسبة %	5	9	19	20	23	46	65	90

المصدر: رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 127

هذه الدول من جراء هذه الظاهرة، فليس من المنطقي أن نتصور أنه في الوقت الذي تقترض فيه هذه الدول وتواجه صعوبات في خدمة دينها الخارجي، فإن جزءا هاما من القروض التي تقترضها يتسرب للخارج. وقد اعترف البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام 1985 بخطورة هذه الظاهرة حينما جاء فيه "ومن الناحية الفعلية، فإن كثير من الأموال التي كانت تقترض من الخارج كانت تتسرب للخارج مباشرة مرة ثانية، ومن ثم لا تدر عوائد يمكن إستخدامها في خدمة الدين، وفي مثل هذه الحالات، كان الإقتراض الخارجي وصفة للكارثة"<sup>1</sup>.

هذا وتجدر الإشارة بأن تفسير البنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، وغيرها من المؤسسات الدولية عند تحليل هذه الظاهرة من خلال تبريرات سطحية ونقدية بحتة كالقول مثلا بأن هذه الظاهرة تعود إلى تلك الدول التي تغالي في تحديد سعر صرف عملتها، وإلى وجود تضخم فيها وإلى سياسة سعر الفائدة الحقيقي في بنوكها ... إلخ. وإن كانت هذه التبريرات تحمل جانبا من الصحة، إلا أن الجانب الأكبر الذي أدى إلى حدوث هذه الظاهرة هو تفشي الفساد الإداري والرشوة وضعف أجهزة الدولة وعدم هيبته.

<sup>1</sup> البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1985، الطبعة العربية، ص: 81

إن هذه الأسباب الداخلية إضافة إلى الأسباب الخارجية أدت إلى هذه الأزمة ونجمت عنها عدة آثار جانبية وهو ماستتناوله لاحقا

### المبحث الثالث: آثار أزمة المديونية الخارجية على الدول النامية

عبر عقود التنمية المتتالية وما نجم عنها من ميل الدول النامية إلى الزيادة في الإستدانة تبين لهذه الدول مدى ضخامة الضغوط والمشكلات الداخلية والخارجية التي ولدتها أزمة المديونية الخارجية، وسوف نتطرق فيما يلي لأهم الآثار السلبية التي نجمت عن هذه الأزمة على هذه الدول.

#### المطلب الأول: أثر الأزمة على التنمية الاقتصادية

نستعرض هنا مجموعة من العوامل التي توضح لنا أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية :

#### **1) أثر تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلاد النامية:**

يأثر تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للبلدان النامية حيث تشير التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي على أن تسديد خدمة الديون ( تسديد أصل الدين +تسديد الفوائد ) التي قامت بها الدول النامية قد إرتفعت من 39,5 مليار دولار عام 1977 إلى 139,5 مليار دولار عام 1986.

إن حركة التدفقات ( flux ) وإعادة التدفقات ( reflux ) لرؤوس الأموال، تجسد وتبنى علاقات بين المقرضين ومقترضين، حيث تتميز حركة التدفقات رؤوس الأموال بحركة تدفقات مالية في إتجاه البلدان المقترضة، فتسمى هذه الحركة بعملية المديونية processus déndettement أما حركة إعادة التدفقات فتسمى بعملية إزالة المديونية processus de désendettement ، فيكون تمويل هذه الحركة عن طريق خدمة مدفوعات الخارجية من طرف البلد المدين<sup>1</sup>. لذلك فهناك تدفقات متداخلة للموارد من وإلى البلاد النامية، فالدول النامية تحصل على موارد أجنبية سواء كانت على شكل قروض أو مساعدات أو من صادراتها من السلع والخدمات. وفي مقابل هذا عليها التزامات سنوية تتمثل في خدمة الديون الخارجية، ولمعرفة الأثر الصافي لحركة الموارد الأجنبية فلا بد من مقارنة أعباء خدمة الديون التي تدفعها الدول النامية إلى الجهات والهيئات الدائنة بجملة الموارد الأجنبية الجديدة التي توافق هذه الجهات على تقديمها للدول النامية<sup>2</sup>، نذكر هنا مثالا بسيطا الذي يوضح لنا أن الديون الخارجية إذا تركت دون ضوابط فإنها بعد فترة من الزمن سوف يصبح لها أثر سلبي على الإقتصاد الوطني وفي هذا المثال نفترض أن بلدا ما سوف يقترض سنويا 1000 دولار بمعنى أن الدين الخارجي للدولة سوف يتزايد سنويا بهذا القدر وشروط القرض هي:

- سعر الفائدة يساوي 5% سنويا .

- مدة القرض هي 15 سنة .

- لا يوجد فترة سماح .

فإننا نلاحظ أنه بعد فترة وجيزة يصبح عبء الدين أكبر من التدفقات من العملات الأجنبية إلى البلد.

والجدول الافتراضي التالي يوضح الفكرة :

الجدول رقم (15-02) : نموذج مفترض حول العلاقة بين إجمالي وصافي الإقتراض الخارجي وتطور مدفوعات خدمة الدين الخارجي .  
الوحدة: الدولار

السنة	حجم الإقتراض الإجمالي	حجم الدين الخارجي القائم	مدفوعات إستهلاك الديون	مدفوعات الفوائد	صافي الإقتراض بعد مدفوعات	صافي تحويل الموارد بعد مدفوعات الفائدة
-------	-----------------------	--------------------------	------------------------	-----------------	---------------------------	--

<sup>1</sup> قحايرية أمال، الآثار الاقتصادية والإجتماعية لإعادة جدولة الديون الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص: 139

<sup>2</sup> عبد السعيد عبد إسماعيل . مرجع سبق ذكره، ص: 29

الفصل الثاني: الأسباب الخارجية والداخلية لأزمة الديون الخارجية للدول النامية وآثارها

السني	إستهلاك الدين	إستهلاك الدين	إستهلاك الدين	إستهلاك الدين	إستهلاك الدين	إستهلاك الدين
الخامسة	1000	4333	266,8	216	733,2	517,2
العاشر	1000	6998,5	200,3	395	399,7	318
الخامس عشر	1000	7996,5	933,8	475,8	66,2	-409,6
العشرين	1000	7994	1000,5	479,7	-0,5	-480,2
الخامس والعشرين	1000	7991,5	1000,5	479,5	-0,5	-480
الثلاثون	1000	7989	1000,5	497,5	-0,5	-479,9
الأربعون	1000	7984	1000,5	479,5	-0,5	-479,6
الخمسون	1000	7979	1000,5	479,5	-0,5	-479,3
الستون	1000	7974,5	1000,5	479,5	-0,5	-479

المصدر: عبد السعيد عبد إسماعيل. أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي. دار ابن حزم للنشر والتوزيع. جدة. الطبعة الأولى. 1996. ص: 30.

ويلاحظ من هذا الجدول أنه ابتداءً من السنة الخامسة عشر سوف يصبح مجموع أقساط إستهلاك الديون الخارجية لهذه الدولة (933,8 دولار) وأن مبالغ الفائدة المدفوعة عن الديون المتراكمة في السنوات السابقة تصبح (479,8 دولار) في هذه السنة، وبذلك تكون خدمة الديون الأجنبية لتلك السنة 1409,6 دولار بينما كان المبلغ الذي تحصل عليه الدولة 1000 دولار. والمشكلة ستزيد ضخامة إذا أضفنا حساب الأرباح الضخمة التي تستنزفها الإستثمارات الأجنبية الخاصة، وليس من المستغرب أن يصل المرء إلى تلك النتيجة التي أصبحت اليوم معروفة لدى دارسي وباحثي التنمية الإقتصادية في دول العالم النامي، وهي أن البلاد النامية هي التي تساعد البلاد الرأسمالية المتقدمة، وأن الموارد الحقيقية إنما تنقل فعلاً عبر الزمن من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة الرأسمالية وليس العكس، ولا يخفى ما ينطوي عليه ذلك من نتائج وخيمة تهدد أفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستقبلية لشعوب هذه البلاد\*.

## (2) إضعاف القدرة على الإستيراد :

تتحدد الطاقة الإستيرادية للإقتصاد الوطني بعدد من المتغيرات والعوامل التي يمكن وصفها طبقاً للعلاقة التالية<sup>1</sup> :

$$Cm = \frac{(X + F) - (D + P)}{B}$$

حيث Cm: الطاقة الكلية للإستيراد.

X: حصيلة الصادرات.

F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض، تحويلات).

D: خدمات الدين كمدفوعات.

P: تحويلات نحو الخارج.

B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

و يمكن كتابة العلاقة على النحو التالي :

$$Cm = \frac{X - D}{B} + \frac{F - P}{B}$$

\* إنظر إلى معطيات الملحق رقم (02)

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 44.43

و بالتالي تعبر :

$$\frac{X - D}{B} \text{ عن الطاقة الإستيرادية الذاتية الناتجة عن الفائض من حصيلة الصادرات.}$$

$$\text{أما } \frac{F - P}{B} \text{ فتعبر عن الطاقة الإستيرادية المعتمدة على القروض.}$$

- ويتبين لنا من المعادلة السابقة أن طاقة الإقتصاد الوطني على الإستيراد تتزايد كلما :
- أ- زادت حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.
  - ب- زاد إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الإقتصاد الوطني.
  - ج- قلت أرباح ودخول وعوائد الإستثمارات الأجنبية الخاصة المحولة إلى الخارج.
  - د- قلَّ سعر الوحدة من الواردات.
  - هـ- قلت مدفوعات الدين الخارجي.

وتضعف هذه القدرة إذا ما حدث عكس ذلك، ومن المعروف أن الدول النامية تواجه تقلبات كبيرة في حصيلة صادراتها، وتزايد عبء الديون الخارجية، وتزايد أسعار مستورداتها، وكل هذا يؤدي إلى إضعاف قدرة هذه الدول على الإستيراد.

إن إرتفاع "معدل خدمة الديون الخارجية" وما يعنيه ذلك من زيادة ما تستنزفه مدفوعات خدمة هذه الديون من حصيلة الصادرات يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة المدينة المعنية على الإستيراد، وهذا هو واقع الحال في كثير من الدول النامية، ولهذا إنعكاساته السلبية على الجهود الإنمائية فيها، إذ أن هذه الدول تواجه نقصا في السيولة يصعب معه تمويل وارداتها من السلع الإستثمارية وغيرها من مستلزمات الإنتاج.

### (3) تزايد العجز في ميزان المدفوعات :

تعاني مجموع البلاد النامية منذ فترة طويلة من وجود عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، ورغم أن هناك مجموعة من العوامل المسؤولة عن وجود هذه الظاهرة إلا أننا إذا أمعنا النظر في جملة هذه العوامل لوجدنا أن مشكلة تفاقم المديونية الخارجية لهذه الدول، وما ترتب عليها من أعباء متزايدة، كانت أحد العوامل المسؤولة بشكل رئيسي عن إستمرار هذه الظاهرة. وأن إستمرار هذه الظاهرة سيؤثر عكسيا على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأجل الطويل لهذه الدول، بإعتبار أن هذا العجز يشكل نزيفا مستمرا في إمكانات الدول النامية وقدراتها المالية، مما يؤدي إلى عجز هذه الدول عن تحقيق معدلات النمو المنشودة، وإلى إستمرار زيادة الفجوة في النمو الإقتصادي بين الدول النامية والدول الصناعية، وإلى زيادة معانات هذه الدول من حيث العمالة وإنتاج السلع والخدمات والإعتماد على النفس وتحقيق الرفاه لشعوبها<sup>1</sup>.

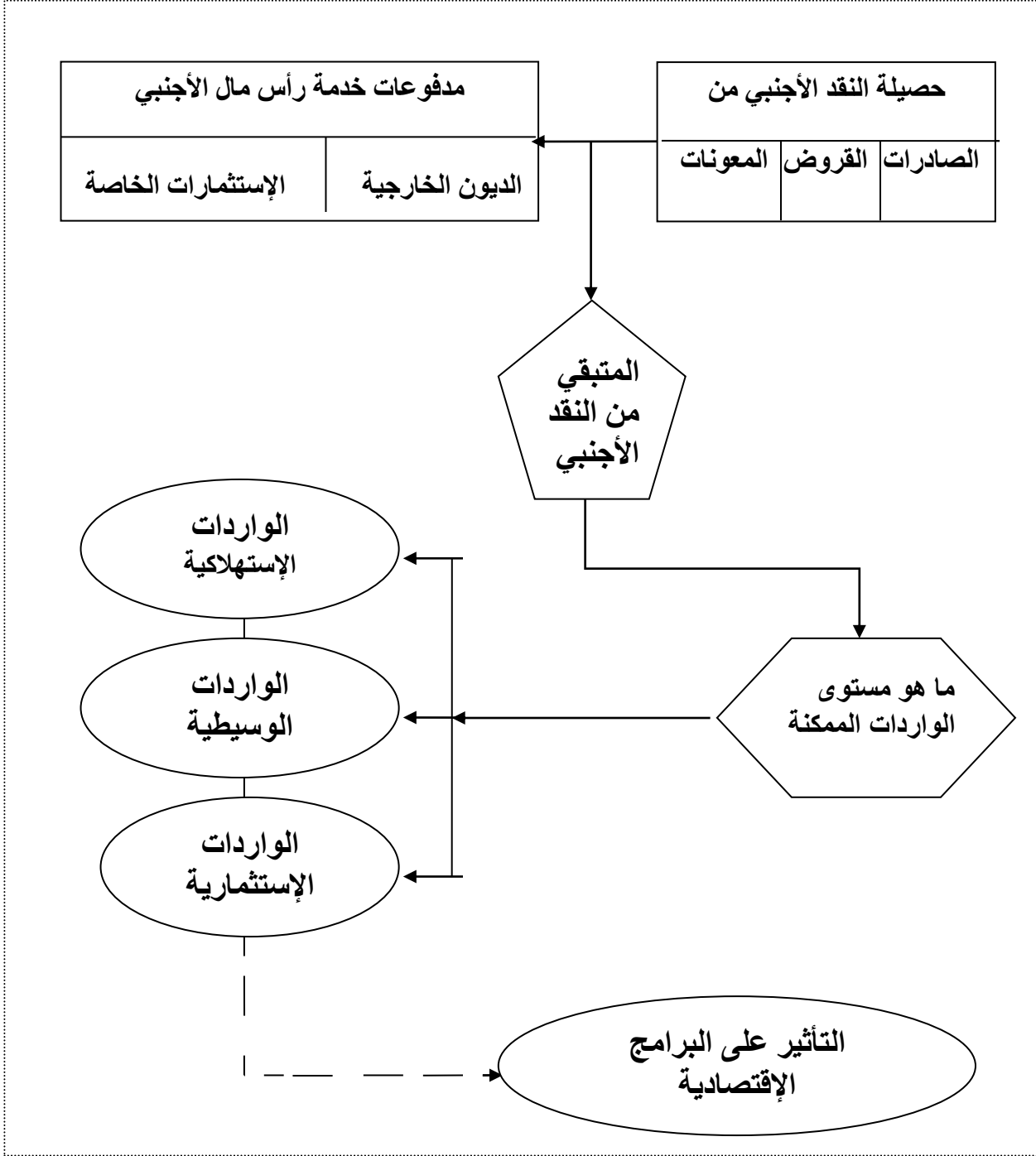
وللحد من هذا العجز في ميزان المدفوعات، يتطلب من الدولة إحداث زيادة في حجم الصادرات والتخفيض من حجم الواردات، إلا أن هناك مشاكل عديدة فيما يخص الزيادة في صادرات الدول النامية، لذا يكون تخفيض وارداتها على حساب السلع الإنتاجية والوسيطية أي الواردات الإنمائية هو الحل الوحيد. وقد واجهت هذا الطريق المسدود العديد من الدول النامية ذات المديونية الخارجية الثقيلة، وبالتالي أثرت على عملية التنمية الإقتصادية بها.

إن الشكل الموالي يبين بوضوح آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على البرامج الإقتصادية

<sup>1</sup> عبد السعيد عبد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 35



الشكل رقم ( 04-02 ) : آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على البرامج الاقتصادية .



المصدر : : رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سبق ذكره، ص:169 .

#### 4) ضعف فاعلية معونات التنمية الرسمية :

ثمة سبب آخر لضعف فاعلية الجهود الإنمائية في الدول النامية إلى جانب ضعف قدرتها الإستيرادية بسبب ارتفاع " معدل خدمة الديون الخارجية " ألا وهو ضعف فاعلية التدفق الحقيقي الصافي لمعونات التنمية الرسمية، ذلك أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية في ضوء الواقع العملي تلتهم النسبة الكبرى من القروض الجديدة التي تعقدها الدول النامية مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية، مما ينعكس سلباً على مسار التنمية في العالم النامي. ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة، فإن فاعلية

معونات التنمية الرسمية كانت أضعف في العقد الثاني منها في العقد الأول لإستراتيجية التنمية الدولية حيث أن خدمة الدين الرسمي إلتهمت ما تبلغ نسبته 64% من إجمالي قروض الجديدة الممنوحة للدول النامية في منتصف عقد التنمية الأول ( 1965 )، وإرتفعت هذه النسبة إلى 79% في بدء عقد التنمية الثاني ( 1971 )<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أثر الأزمة على معدلي الإيدار المحلي والتضخم

#### **1) أثر الأزمة على معدل الإيدار المحلي :**

إن العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والإيدار المحلي أفرزت أطروحتين : أطروحة التكامل بين الموارد المالية المحلية والأجنبية و أطروحة الإحلال بين الصنفين، فيرى أنصار فرضية التكامل بين الموارد المالية المحلية والأجنبية أن رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما أستغلت إستغلالا إقتصاديا جيدا تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، وإرتفاع مستويات الدخل، وبالتالي ترتفع معدلات الإيدار و ذلك نتيجة لسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الإستثمارية، وهو الهدف الذي توخته الدول النامية من وراء إقتراضها. في حين يرى أصحاب الفرضية الثانية فرضية الإحلال بين الصنفين أن هذه الأموال لا تستغل إستغلالا أمثلا، وغالبا ما تتجه نحو تمويل الإستهلاك خصوصا للسلع المستوردة، ونسبة قليلة تتجه إلى الإستثمار في مشاريع تتميز بإنخفاض مردودها مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة، ورفع كفاءة الإقتصاد ونموه وهو ما يؤثر سلبا على إمكانيات الإيدار المحلي وإذا نظرنا إلى أثر الأموال الأجنبية بصورة عامة والديون على وجه الخصوص على مستويات الإيدار في الدول النامية من خلال الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع نجد أن هذا التأثير يختلف من دراسة إلى أخرى تبعا لعينة الدول المدروسة وطرق التقدير المستخدمة، بالإضافة إلى إختيار فترة الدراسة<sup>2</sup>.

ونشير إلى أنه من الأمور الشائعة في مراجع التنمية الإقتصادية أن رأس مال الأجنبي يعمل على إستكمال النقص الموجود في الموارد المحلية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، فما صحة هذه الإدعاءات ؟ أو بعبارة أخرى هل ساعد التمويل الخارجي على حل هذه المشكلة أم أنه أدى إلى تفاقمها؟ فالدراسات التي تمت حول تأثير تدفق رأس المال الأجنبي على معدل الإيدار المحلي عديدة و ذات مناهج متعددة فهناك<sup>3</sup> :

أولا : المنهج الذي يبحث في تأثير تدفق رأس المال الأجنبي على معدل الإيدار الحكومي و مدى إنعكاس هذا التأثير على معدل الإيدار المحلي.

ثانيا : المنهج الذي يربط بين إنسياب رأس المال الأجنبي وبين تطور مستوى الإستهلاك المحلي.

ثالثا : المنهج الذي يبحث في علاقة رأس المال الأجنبي بمعدل الإيدار القومي من خلال مقارنة بين تكلفة و عائد رأس المال الأجنبي خلال عملية التنمية.

وسنقتصر في الحديث هنا على منهج واحد فقط وهو تأثير رأس المال الأجنبي على معدل الإيدار الحكومي، ويقوم هذا المنهج على فرضية أساسية فحواها أن المدخرات الوطنية بالبلاد النامية إنما هي دالة بصفة أساسية في الإيدار الحكومي، وفي الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية في هذه البلاد لتعبئة الموارد المحلية، وأي تباطئ يطرأ على معدل الإيدار الحكومي وعلى الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية في مجال تعبئة المدخرات المحلية لا بد وأن يؤدي إلى تدهور في معدلات الإيدار الوطني. وقد حاول أنيسو رحمان - Anisu Rahman - في إحدى دراساته أن يثبت أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قد أدت إلى إسترخاء في الإيدار الحكومي، ولإثبات ذلك قام بدراسة علاقة الإرتباط

<sup>1</sup> حسين عمر، النظريات الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 301

<sup>2</sup> المصطفى ولد سيد أحمد، الآثار السياسية والإقتصادية للديون العربية .

القائمة بين الميل المتوسط للإدخار ( APS ) لوحد وثلاثين دولة نامية وبين التدفق الصافي لرأس المال الأجنبي (F) منسوبا إلى إجمالي الناتج المحلي (Y) طبقا للصيغة الآتية.

$$S/y = a_0 + a_1 \left( \frac{F}{Y} \right)$$

وتوصل إلى أن رأس المال الأجنبي قد أدى إلى إضعاف الإدخار الحكومي، وبالتالي ساهم في تخفيض معدل الإدخار المحلي المتوسط .

وقد حاول الاقتصادي جوبتا -L. K. Gupta- أن يختبر ما توصل إليه أنيسور رحمان وتوصل إلى عدم وجود علاقة بين معدل الإدخار المحلي ومعدل تدفق الصافي لرأس المال الأجنبي منسوبا إلى إجمالي الناتج المحلي. أما الاقتصادي لندوا -L. Landan- فقد درس نفس العلاقة السابقة في دول أمريكا اللاتينية وتوصل إلى أن رأس المال الأجنبي قد ساهم في تخفيض معدلات الإدخار المحلية في كثير من دول أمريكا اللاتينية<sup>1</sup>.

## (2) أثر الأزمة على ارتفاع معدل التضخم

تعتبر زيادة معدلات التضخم في الدول النامية من أهم النتائج التي تمخضت عن تزايد الديون الخارجية وأعبائها، فالقروض الخارجية إذا أنفقت على إستثمارات محلية لا تعطي إنتاجا سريعا يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الأسعار، خاصة إذا كان جهاز الإنتاج يتميز بعدم المرونة، كما تزداد حدة التضخم إذا كانت موجهة إلى إنشاء البنية التحتية كالطرق والموانئ والسكك الحديدية ... إلخ. وتبدأ حدة الضغوط التضخمية الناشئة عن الإستثمارات في الإنحصر عندما تبدأ المشروعات الجديدة بعرض منتجاتها في السوق، إلا أن ضرورة زيادة التصدير لمواجهة أعباء الديون الخارجية تؤدي إلى نقص عرض السلع والخدمات، مما يؤدي إلى إستمرار التضخم في هذه الدول، كما أن ارتفاع معدل التضخم في الدول النامية سوف يؤدي إلى إضعاف قدرة هذه الدول على مواجهة أعباء ديونها الخارجية، كما أنه يخلق لها صعوبات إقتصادية وإجتماعية وسياسية غير مرغوبة. إن تناقص العملات الأجنبية في الدول النامية الناتج عن تزايد أعباء خدمة ديونها الخارجية، أدى بالعديد من الدول إلى تقليص وارداتها من السلع والخدمات، وهذا هو الآخر يؤدي إلى نقص المعروض من السلع والخدمات اللازمة لمواجهة الطلب المحلي، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وإنخفاض مستوى المعيشة.

## المطلب الثالث : أثر الأزمة على الإستثمار والنمو

### (1) أثر الأزمة على الإستثمار :

لقد إنخفض معدل الإستثمار بصفة هامة في أغلب الدول النامية التي عرفت مشاكل في مجال مواجهة التزاماتها الخارجية المتعلقة بخدمة الديون، كان هذا الإنخفاض كبيرا بالنسبة لـ 15 دولة الأكثر مديونية بحيث إنتقل "المعدل المتوسط للإستثمار / الناتج الداخلي الإجمالي" من 24% بين 1971 - 1981 إلى 18% بين سنتين 1982 - 1987.

وأدى هذا الإنخفاض في الإستثمار الذي عقب أزمة المديونية الخارجية المنفجرة سنة 1982 إلى تخفيض قدرة الدول النامية على تسديد خدمة الديون. وقد كان لأزمة المديونية أثر غير مباشر على الإستثمارات بحيث مست الوحدات المشتغلة التي أصبحت تسير بمعدلات أقل من طاقاتها الإنتاجية بكثير، نتيجة تقليص إستيراد المواد الأولية وقطع الغيار، وإذا كانت الآثار السلبية لأزمة المديونية واضحة على الإستثمار في الدول النامية، فكيف تؤثر هذه الأزمة على معدل نمو الإستثمارات ؟

<sup>1</sup> عبد السعيد عبد إسماعيل. مرجع سبق ذكره، ص:35

إن المديونية الخارجية تؤثر على معدلات نمو الإستثمارات من خلال<sup>1</sup> :

- الإفراط في الإستدانة le serendetement .

- تحديد القروض le rationnement de crédit .

أ) الإفراط في الإستدانة : فالإفراط في الإستدانة وهو عندما يصبح بلد معين غير قادر على السداد الكلي لإلتزاماته الخارجية " خدمة الدين " حسب رزنامة الإستحقاقات المحددة أصلا، وبالتالي تصبح التسديدات الحقيقية محددة باتفاقيات ومفاوضات جديدة بينه وبين الدائنين. وحسب هذه الأطروحة فإن المديونية المتركمة تشبه إلى حد ما إقتطاعات جبائية على الإنتاج المستقبلي، الشيء الذي يؤدي إلى التخلي على كل إستثمار مستقبلا، خاصة إذا كان ناتجه يوجه لتسديد الفائدة للدائنين وليس للبلد نفسه، على هذا الأساس فإن الإفراط في الإستدانة يكون سببا في إنخفاض معدل الإستثمارات بسبب الإقتطاعات الهامة الموجهة إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عن الإستثمار حتى وإن كان محققا للمردودية.

كما يوضح الجدول رقم:(02-16) فإن الدول التي عرفت مشاكل في تسديد خدمة ديونها سجلت إنخفاضا في معدل الإستثمار / الناتج المحلي الخام " من 26% إلى 19% بين فترة 1979 - 1989، يعود هذا الإنخفاض إلى أهمية التحويلات المتعلقة بخدمة الديون خلال تلك الفترة، مما تسبب في ندرة الأموال المتاحة.

الجدول رقم (02-16): تطور الإستثمار الداخلي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية المدينة .للفترة(1979-1989)

البيان / السنة	1979	1981	1983	1985	1987	1989
الدول التي عرفت مشاكل في تسديد خدمة ديونها	26%	25%	20%	18%	20%	19%
الدول التي لم تعرف مشاكل في تسديد خدمة الديون	28%	27%	27%	29%	29%	30%

المصدر :. عبد الحميد بوالودنين، مرجع سبق ذكره، ص:61

ب) الحد من الإقراض : بسبب المشاكل التي تعرفها الدول النامية فإن البنوك الدولية أصبحت تتردد في تقديم قروض جديدة على مستوى السوق الدولي للأموال، واكتفت فقط بتقديم قروض تجارية والتي تعد أكثر تكلفة بالنسبة للدول المدينة، فبعد أزمة صائفة 1982 ضاعف المقرضون حذرهم اتجاه الدول النامية في مجال تقديم القروض، ووصل إلى حد الحظر والمنع، وهو ما أدى إلى تخفيض التدفقات المتعلقة بالتمويل ومن ثم تناقص معدلات الإستثمار.

## 2) أثر الأزمة على النمو :

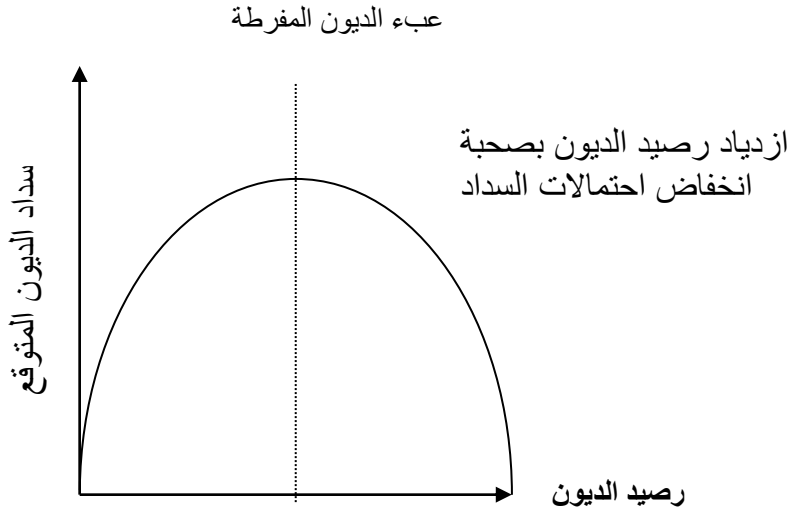
إن مستويات معقولة من إقتراض البلدان النامية يرجح أن تعزز نموها الإقتصادي، إذ تتوافر للبلدان في مراحل التنمية المبكرة أرصدة قليلة من رأس المال، ويرجح أن تتوافر بها فرص للإستثمار ذات فائدة أعلى كثيرا عما يتوافر في الإقتصاديات المتقدمة، وطالما كانت البلدان النامية تستخدم تلك الأموال المقترضة في إستثمارات إنتاجية، ولاتعاني من عدم الإستقرار في الإقتصاد الكلي، أو من سياسات تشوه الحوافز الإقتصادية، أو من صدمات معاكسة ضخمة، فإن النمو لا بد أن يزداد ويسمح بسداد الديون في مواعيدها، وتصدق هذه التنبؤات حتى في النظريات التي تقوم على افتراض أكثر واقعية بأن البلدان قد لا تتمكن من الإقتراض بحرية بسبب خطر رفض سداد الديون<sup>2</sup> . ومن هنا يطرح السؤال التالي: لماذا تؤدي المستويات الضخمة من الديون المتركمة إلى نمو أقل؟ إن أفضل تفسير لذلك يأتي من نظريات " عبء الديون المفرطة " التي تنص أنه إذا كان هناك بعض الإحتمال بأن يكون الدين في

<sup>1</sup> عبد الحميد بوالودنين، مرجع سبق ذكره، ص:60، 59

<sup>2</sup> كاترين باتيللو، هيلين بوراسون، ولوكاريكي، الدين الخارجي والنمو، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02 المجلد 39، جوان 2002، ص:33

المستقبل أكبر من القدرة البلد على السداد، فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الإستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم تضر بالنمو، وسيخشى المستثمرون المحتملون من أنه كلما إزداد إنتاج البلد إزداد -ما يتقاضاه - الدائنون لخدمة ديونه الخارجية، ومن ثم تصبح أقل رغبة في تحمل تكلفة مرتفعة الآن إنتظارا لإرتفاع الإنتاج في المستقبل، وهذه الحجة يصورها " منحنى لافر " للدين شكل رقم (02-05). فالإنحدار المتجه إلى الأعلى أو القسم " الجيد " من المنحنى ترتبط الزيادات في القيمة الإسمية للدين بإزدياد توقع سداد الدين، بينما تقلل الزيادة في الدين من توقع سداد الدين على الإنحدار المتجه إلى الأسفل أو القسم " السيئ " من المنحنى.

### شكل رقم (02-05): منحنى لaffer للديون



المصدر : كاثرين باتيللو، هيلين بوارسون، ولوكاريكي، مرجع سبق ذكره، ص: 33

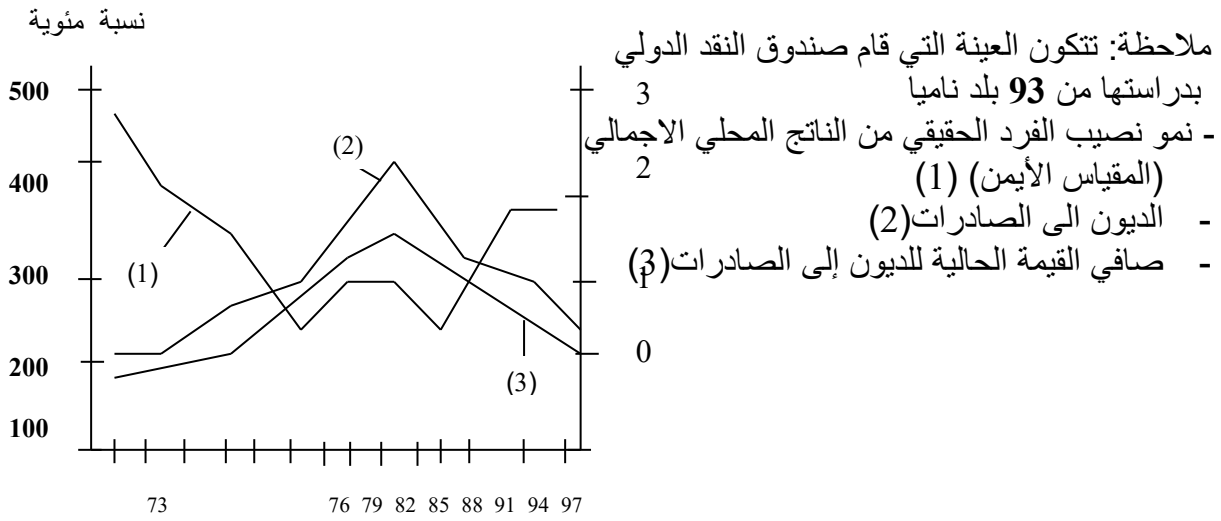
ورغم أن زيادة حجم الديون تقلل جزئياً النمو عن طريق تخفيض الإستثمار. ولكن الضمنية لذلك هي أن ضخامة حجم رصيد الدين تقلل جزئياً النمو عن طريق تخفيض الإستثمار. ولكن بالإضافة إلى هذا فإن الآثار المتعلقة بالحوافز المرتبطة بحجم رصيد الدين تتجه إلى تقليل المنافع التي يمكن توقعها من إصلاح السياسات التي تعزز الكفاءة والنمو، مثل تحرير التجارة، والتصحيح المالي، لأن الحكومة تكون أقل رغبة في تكبد نفقات حالية إذا ما اعتقدت أن منفعتها في المستقبل من ناحية الناتج ستعود جزئياً على الدائنين الأجانب. وهكذا فإن بعض الإعتبارات تشير عند مستويات معقولة من الدين يمكن توقع أن تؤدي زيادة الإقتراض تحقيق أثر إيجابي على النمو. ويؤكد آخرون على أن حجم كبير من رصيد الديون المتركمة قد يمثل عائقاً أمام النمو، ويعني كلا هذين العنصرين ضمناً أن الدين يرجح أن تكون له آثار غير خطية على النمو.

إنه من منحنى لافر للديون وفي ذروته توضح النقطة التي يبدأ عندها إرتفاع حجم الدين في العمل كضريبة ترهق الإستثمار، وإصلاح السياسات، ونواحي النشاط الأخرى التي تتطلب إنفاقاً، وتكلفة

تصرف مقدما مقابل الحصول على منافع في المستقبل. فقد تحض الذروة النقطة التي يبدأ عندها الدين في إحداث الأثر السلبي على النمو<sup>1</sup>.

إن الشكل رقم (02-06) يوضح كيف تعوق الديون المرتفعة النمو: "علاقة الديون بالنمو".

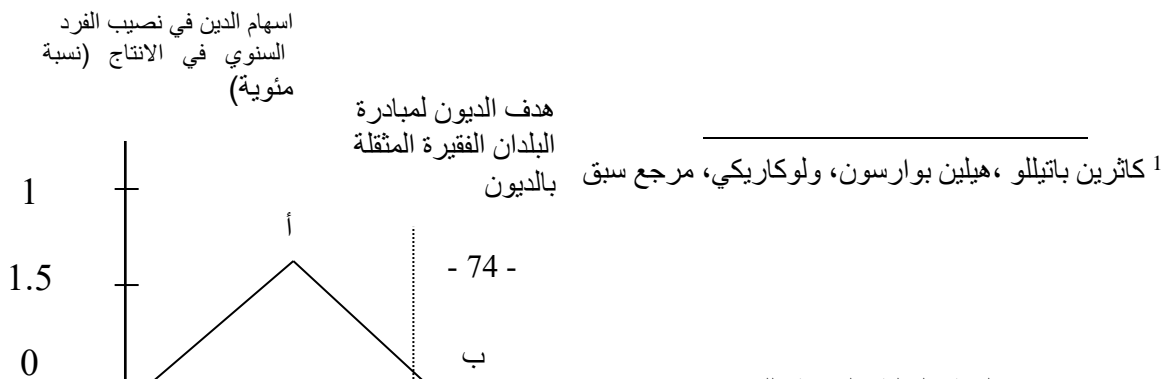
### الشكل رقم: (02-06) علاقة الديون بالنمو



ولتحديد أثر عبء الديون المفرطة من خلال مؤشرات حجم الدين السابقة أدرج الباحثون نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، المصدر: كاثرين باتيللو، هيلين بوارسون، ولوكاريكي، مرجع سبق ذكره، ص: 33 بدلا من استخدامها في الإستة

والنمو على شكل حرف U مقلوب ( الشكل رقم (02-07) ). فعندما تفتح الدول على رأس المال الأجنبي، وتبدأ في الإقتراض فمن المرجح أن يكون الأثر إيجابيا على النمو ( تحرك المنحنى من مديونية 0 إلى نقطة أ) كما هو في شكل رقم (02-07)، ومع إزدياد نسبة الدين بعد النقطة (أ) يتسبب الدين الإضافي في نهاية الأمر إلى تباطؤ النمو بالرغم من إستمرار المستوى الكلي للدين في الإسهام بشكل إيجابي في النمو، ومن ثم فإن النقطة أ يمكن إعتبارها مستوى تعظيم الدين للنمو، حيث عندما يصل الدين إلى النقطة (ب) فإن الإسهام الشامل للديون يصبح سالبا، ومن ثم يصبح البلد في حال أسوأ مما كان عليه لو لم يستدن.

### شكل رقم (02-07): عتبات الديون.



المصدر : كاثرين باتيللو ، هيلين بوارسون ، ولوكاريكي، مرجع سبق ذكره ، ص: 34

### المطلب الرابع : الأثر على الإستقلال الإقتصادي والوضعية الإجتماعية

#### **(1) الأثر على الإستقلال الإقتصادي :**

من أخطر الأثار الناجمة عن تفاقم المديونية الخارجية هي التبعية الإقتصادية والسياسية للخارج، حيث أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية في الكثير من الدول النامية قد أدى إلى تعريض حرية صانع السياسة الإقتصادية، وامتخذ القرارات الهامة للخطر الشديد، ذلك أن إستفحال الإستدانة نجم عنه ضغوط خارجية قوية. وأصبح على صانع القرار الإقتصادي مراعاة تلك الضغوط وأخذها بعين الإعتبار عند تصميم السياسات الإقتصادية للبلد، وتلك قضية على درجة كبيرة من الخطورة، لأن وصول بعض الأقطار المدينة إلى هذه الحالة، قد أدى بها في النهاية إلى التحول عن طريقها الإنمائي الذي كانت قد إختارته بوعي وبإستقلالية، والتوجه في طريق آخر، أملت معالمه جبهة الدائنين والمؤسسات الدولية التي تقف وراءها<sup>1</sup>.

والسؤال مطروح الآن هو : ما هي نوعية وحجم الضغوط الخارجية التي نجمت عن إستفحال مشكلة الديون الخارجية ؟ وما هي أشكال هذه التبعية الإقتصادية للخارج ؟

يمكن توضيح تزايد التبعية الإقتصادية للخارج بالإشارة إلى :

(أ) **إرتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي ودلالة ذلك :** إزدادت نسبة الديون الأجنبية لمجموعة الدول النامية إلى إجمالي الناتج المحلي المتحقق فيها، وقد وصلت هذه النسبة في بعض الدول إلى حد تجاوزت فيه إجمالي الناتج المحلي، وهناك مجموعة أخرى من الدول تجاوزت فيها جملة الديون المستحقة نصف إجمالي الناتج المحلي. هذا الإرتفاع في نسب الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول إنما يعبر عن مدى تزايد إعتتماد هذه الدول على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعاتها التنموية، وفي علاج بعض المشاكل الإقتصادية الملحة التي تواجهها، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية وقطع الغيار وغير ذلك. وفي ظل هذه المديونية المتزايدة، فإن الدول النامية أصبحت مجبرة على تحويل أجزاء كبيرة من ناتجها الوطني إلى الدول والهيئات، والمنظمات الدائنة وفاء لإلتزاماتها، وبالتالي فإن هذا المؤشر الإحصائي يلقي الضوء على المدى الذي بلغته التبعية الإقتصادية الناجمة عن الديون الخارجية، وقد تبين لنا ذلك فيما سبق.

(ب) **زيادة التعامل التجاري مع مناطق ودول معينة :** إن القروض الخارجية تؤثر تأثيراً واضحاً في هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول المدينة، وذلك من خلال تأثير هذه القروض على شكل زيادة في المستوردات من السلع والخدمات من البلد الدائن، وكذلك زيادة صادرات البلدان الدائنة عندما تبدأ عملية سداد الفوائد وأقساط القروض، خاصة إذا كانت شروط القرض تنص على إمكانية سداد أعباء القرض عن طريق تسديد قيمة السلع والخدمات إلى دولة الدائنة.

<sup>1</sup> رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سبق ذكره، ص: 176.177

ومن الحقائق المعروفة عن التجارة الخارجية للدول النامية أن هيكل توزيعها الجغرافي غير متكافئ أصلاً، وذلك أن حوالي 75% من تجارة الدول النامية يتم مع دول غربية صناعية، وأن 5% كان يتم مع الدول الإشتراكية سابقاً، وحوالي 20% فقط يتم بين دول النامية نفسها. وهذا التوزيع يعكس بصورة واضحة التبعية الإقتصادية التي تشكلت في القرنين الماضيين من خلال فرض نوع من تقسيم العمل الدولي على مجموعة الدول النامية، بحيث أصبحت منتجة ومصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع الصناعية من الدول المتقدمة<sup>1</sup>.

إن تفسير هذا التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول النامية المدينة يعود إلى أن معظم الديون الخارجية التي حصلت عليها تلك الأقطار ديوناً مقيدة، أي يرتبط إعطاؤها للدول المقترضة بتنفيذ مشروعات محددة، أو لتمويل واردات سلع معينة، وقد واکب هذا زيادة واضحة في واردات الأقطار المدينة من هذه الإقتصاديات، وهو ما يعني بالمقابل زيادة صادرات البلدان الدائنة الرأسمالية، والحقيقة أن البلدان الدائنة في حقبة السبعينات من القرن (20) قد رحبت بإعطاء المزيد من القروض لكي توجد مخرجا لأزمات فائض رؤوس الأموال فيها الناجمة عن أحوال الكساد في تلك الحقبة، ولإيجاد منافذ لتصريف فائض السلع الزراعية والصناعية، إذ كان إعطاء القروض مرتبطاً بأهداف البلدان الدائنة في كسب أسواق إضافية لصادراتها من رؤوس الأموال والسلع، وقد أدى ذلك إلى إحداث تغيير محسوس في التوزيع الجغرافي لواردات الدول النامية المدينة.

**ج)- الخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية وفقدان الاستقلال الاقتصادي:** إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الإقتصادية والإجتماعية، بل أنها تتجاوزها إلى درجة إخضاع صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية الخاضعة لها، ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها خاصة الوجه المالي، فإنه من المتوقع تنامي تسارع عملاقة رأس المال وإحتواء الشركات المتعددة الجنسية المحرك لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية، وتعميق المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن خطورة هذا النفوذ لن تقف عند البعدين الإقتصادي والإجتماعي بل ستتعدى إلى البعد السياسي<sup>2</sup>.

فيرى البعض أن هذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير في سيادة الدول، وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساساً للسيادة الوطنية وإستقرار القرار السياسي. فبعد تفاقم أزمة الديون الخارجية وتكريس العولمة وخاصة المالية لهيمنة الدول المتقدمة تجسدت سياسة إزدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد، حيث أصبح هذا النظام يبيح لدول معينة أشياء ويحرمها ذاتها عن دول أخرى لا شئ إلا لإختلال الموازين، وإختلاف المصالح الإستراتيجية مع الدول المهيمنة، أو القادرة على الهيمنة<sup>3</sup>. كل هذا عن الجانب السياسي أما من الجانب الإقتصادي فإن مشكلة الديون الخارجية قد أعطت الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها لكي تتدخل في شؤون الدول المدينة وتمس سيادتها، وتهدد إستقلالها السياسي والإقتصادي، ولتفرض ما تراه مناسباً من وجهة نظرها، لخلق حالة الإستقرار والتوازن المطلوبة لضمان تسديد هذه الديون. ونأخذ صندوق النقد الدولي مثلاً على هذه المنظمات فعندما تلجأ أية دولة إليه، يدرك الصندوق أن هذه الدولة في حالة ضعف، وأنها إستنفذت جميع الوسائل الأخرى لعلاج العجز في موازين مدفوعاتها، فيفرض على هذه الدولة شروطه القاسية، ومن أمثلة هذه الشروط:

- 1- إلغاء الرقابة والقيود على التجارة الخارجية أي حرية الإستيراد والتصدير.
- 2- وضع الترتيبات الخاصة بالسياسات النقدية والمالية للدولة حتى يمكن السيطرة على الأجور والأسعار.
- 3- إلغاء الدعم الحكومي للمشروعات العامة التي تحقق خسائر.
- 4- إتزام بسياسات معينة لموازنة الميزانية العامة للدولة مثل تقليل الإنفاق العام وتحاشي سياسة التمويل بالعجز.
- 5- إلغاء القيود على سعر صرف عملتها.

<sup>1</sup> عبد السعيد عبد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38.

<sup>2</sup> عبد السلام أديب، مرجع سبق ذكره

<sup>3</sup> المصطفى ولد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره



وهذه الشروط هي نفسها ما تطلبه مجموعة البنك الدولي حينما تلجأ إليها الدولة النامية التي تواجه أزمات حادة في مدفوعاتها الخارجية لتطلب مساعدتها.

إن الدول النامية إعتقدت أنها تخلصت من المستعمر الأجنبي، لذا فهذا الإعتقاد صحيح من الناحية العسكرية فقط، وإن كان المستعمر الأجنبي قد خرج من هذه الدول إلا أنه ترك وراءه العديد من المساوئ والمشاكل، ومن أبرز نتائج الإستعمار الأجنبي قد خرج من هذه الدول إلا أنه ترك وراءه العديد من المساوئ والمشاكل، ومن أبرز نتائج الإستعمار الأجنبي التي بقيت هي مشكلة التبعية الإقتصادية، وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في الأزمات الإقتصادية والسياسية، وخاصة من خلال تزايد أعباء الديون الخارجية التي أدت إلى إستنزاف الإحتياطيات النقدية للدول الفقيرة. وتعرف التبعية الإقتصادية عند بعض الإقتصاديين<sup>1</sup> بأنها حالة يرتبط إقتصاد الدولة بموجبها بنمو و توسع إقتصاد آخر، وتأخذ علاقات التشابك بين إقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية إذا إستطاعت إحدى الدول المسيطرة أن تتوسع و تنمو ذاتيا، في حين أن الدولة الأخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كإعكاس لتوسع ونمو الإقتصاد المهيمن "

و من بين أشكال تبعية إقتصاديات الدول النامية بسبب الديون نجد:

**أولا : التبعية التجارية :** ويقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو إقتصاديات الدول النامية، ومراد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في الدول النامية، كما أن عدم تنوع صادرات هذه الأخيرة حتى من المواد الأولية. إذ كثيرا ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها، يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الإقتصادية العالمية. إن هذه التبعية التجارية التي تعاني منها الدول النامية قد نشأت في عهد الإستعمار، وتطورت بعد الإستقلال السياسي، وتعمقت بعد تفاقم الديون الخارجية، بفعل بعض العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية، وهذه المتطلبات هي التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية.

**ثانيا : التبعية المالية:** ترجع هذه التبعية سواء كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية إلى حاجة الدول النامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بالدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة، وحتى الدول النامية ذات الفوائض المالية تعاني من نوع آخر من التبعية المالية للدول المتقدمة ألا وهو إندماج مؤسسات المالية لبعض الدول النامية في النظام الرأسمالي الدولي مما قد يجلب لها مخاطر عدة منها إنتقال الأزمات المالية، أو إحتمال التجميد من قبل الحكومات الغربية.

**ثالثا : التبعية التكنولوجية:** ويقصد بها النقل الأفقي للتكنولوجيا أي إستيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها ووطنيا أو قوميا أو إقليميا، وقد إختار معظم الدول النامية إكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق إستيرادها جاهزة بإعتقاد أن ذلك سيمكنها من إقتصاد الوقت والنفقات، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول النامية، مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.

## (2) الآثار الإجتماعية :

إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الإقتصادية فقط، وإنما تتعداها إلى الأبعاد الإجتماعية، ومع تنامي ظاهرة العولمة بشكل عام وتفاقم أزمة المديونية بشكل خاص كان من الطبيعي أن تتأثر الدول النامية، ومنها الدول العربية بهذا الواقع من خلال أليات مختلفة. فهذه الدول كانت تبنى فلسفة إقتصادية تقوم بالأساس على تحكم الدولة في إدارة النشاطات الإقتصادية من قبل، نجدها تتحول تحولا جذريا من خلال تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، متنازلة بذلك عن جزء كبير من مهمتها الإجتماعية، وتستند هذه البرامج إلى إعطاء قوى السوق الدور البارز في الحياة الإقتصادية وتحرير المعاملات الإقتصادية والمالية مع العالم الخارجي.

ومن المنطقي أن يكون لمثل هذه التحولات الجذرية أثرها على المجتمع، وفي تحليلنا للآثار الإجتماعية للمديونية الخارجية سوف نركز على التأثيرات المترتبة على أسواق العمل والتشغيل في الدول

<sup>1</sup> الفايد، مرجع سبق ذكره ، ص:09

النامية المدينة، وذلك إستنادا إلى أن الكسب من العمل يمثل المصدر الرئيسي لمداخل غالبية الأفراد وأن حرمانها من هذا الحق ينتج عنه إستفحال البطالة بأنواعها وتفاقم حدة الفقر وإحداث المزيد من الإختلالات في توزيع الدخل وتعاطم الهوة بين طبقات المجتمع.

إن أغلب الدول النامية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تحت وطأة إرتفاع مديونيتها الخارجية، وبمباركة من المؤسسات الدولية الدائنة عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد إستقرارها الإقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويرجع هذا الإرتفاع إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات إنكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى لها، مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي، ويزيد من حدة الركود الإقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الطلب على العمل. يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خصخصة المنشآت العامة، وضرورة تقليص العمالة بها قبل إنتقالها إلى الملكية الخاصة، وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة، إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي التي أصبحت شرطا ضروريا لطلب إعادة جدولة الديون، أو الحصول على قروض جديدة، وعلى الرغم من ندرة البيانات المتعلقة بالبطالة في الدول النامية فإن القدر المتوفر منها يشير إلى إتجاه تصاعدي واضح للبطالة، وتراوحت معدلات البطالة في الدول العربية ما بين 15% و 20% خلال التسعينات، وهي الحقبة التي شهدت إرتفاعا في حجم الدين الخارجي لها<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعدلات المرتفعة للبطالة لا ترجع بالكامل إلى أزمة الدين الخارجي وإنما تتفاعل معها جملة من العوامل الأخرى، ويمكن القول أن المحصلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية للدول النامية والنتائج المترتبة عليها قد أثرت سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول النامية المدينة، وأدى إلى تفاقم الفقر في هذه الدول.

### خلاصة الفصل الثاني :

<sup>1</sup> المصطفى ولد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره.

يتضح مما تقدم في هذا الفصل أن هناك تضافر لعوامل داخلية وخارجية في إحداث أزمة المديونية الخارجية للدول النامية أدت إلى تفجرها في سنة 1982، وقد نجم عن هذه الأزمة آثار وخيمة مست الجانب الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لهذه الدول، وأصبحت تشكل عائق أمام تقدم هذه البلدان، بل أكثر من ذلك أصبحت تهدد بعض شعوب البلدان النامية بالفقر ونقص في متطلبات العيش (الصحة، التعليم، السكن... الخ).

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن مسؤولية تأزم الديون الخارجية للدول النامية ليست أحادية الجانب بل هي مسؤولية مشتركة بين كل من الدائنين والمدينين، على إعتبار أن الأسباب الداخلية تمثل مسؤولية المدينين أما الأسباب الخارجية تمثل مسؤولية الدائنين.
- إن الآثار التي نجمت عن أزمة الديون الخارجية على الدول النامية خاصة الإقتصادية والإجتماعية هي أكبر من طاقة هذه الدول على تحملها ومواجهتها، ومن هنا يستوجب الأمر تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الآثار .
- إن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية، وما يترتب عليه من إنعكاسات إجتماعية وسياسية في الدول المدينة، وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإخضاع القرارات الإقتصادية والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها، ويبدووا ذلك واضحا في حالات الدول التي تظطر إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية أو الحصول على قروض جديدة .

وكننتيجة عامة لهذا الفصل نقول:

لما كانت أزمة المديونية الخارجة تقع أسبابها على كل من الدول الدائنة والدول المدينة فلذلك وجب من أجل التخفيف من حدة هذه الأزمة تضافر الجهود الدولية لحلها وهذا ما سنتطرق له في الفصل الآتي.

### تمهيد:

وضع المجتمع الدولي منذ أن ظهرت أزمة الديون الدولية جملة من التدابير الرامية إلى معالجة المشاكل المستعصية التي تواجهها الدول النامية في خدمة إلتزامات ديونها الخارجية، وتحولت تلك التدابير إلى مايسمى بـ "الإستراتيجية الدولية للديون"، والتي تتألف من جزئين أساسيين أولاً يلبي البلد المدين إحتياجات تكيفه المحلي عادة عن طريق برنامج تدعمه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ثانياً تغيير إلتزامات خدمة الديون في إطار ترتيبات تفاوضية. فمذ إستفحال أزمة المديونية ظهرت مبادرات ومقترحات للتخفيف من عبء المشكلة ومحاولة التوصل إلى تسوية لها، وكانت هذه المقترحات والمبادرات تصدر من جهات مختلفة عن حكومات وعن مؤسسات تمويل دولية وعن البنوك التجارية، وتتعلق بعض هذه المقترحات بالنظام المالي والنقدي الدولي بشكل عام، وعلى العلاقات بين الدول المدينة والبنوك التجارية الدائنة، وعلى آليات إعادة جدولة الديون .

وقد حدث تحول في آلية تخفيض أعباء خدمة الديون الخارجية وعلى إثر ذلك طرحت وسائل وأدوات عديدة إستهدفت مساعدة الدول النامية المدينة على الوفاء بإلتزاماتها من خلال آليات لإعادة هيكلة ديونها الخارجية، وقد تضمنت تلك الآليات شروط تنطوي على مجموعة خيارات لتخفيض الديون، تهدف إلى تعزيز الموقف الخارجي للدول النامية، وبالتالي لم تعد إعادة جدولة الديون الخارجية هي الوسيلة الوحيدة أو الرئيسية لتخفيف أعباء هذه الديون .

وسنحاول في هذا الفصل الإجابة على التساؤل التالي: ماهو مضمون الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف اعباء الديون الخارجية للدول النامية؟ وماهي المبادرات وآليات المطروحة لذلك؟ كما سنقوم بطرح بعض الإقتراحات الخاصة بتخفيف من حدة هذه الأزمة. وبناء على ذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: الإستراتيجية الدولية لمواجهة أزمة المديونية

المبحث الثاني: المبادرات والمقترحات الدولية لعلاج أزمة الديون الخارجية وخيار إعادة الجدولة

المبحث الثالث: وسائل تخفيض المديونية

### المبحث الأول : الإستراتيجية الدولية لمواجهة أزمة المديونية

منذ أن انفجرت أزمة الديون الدولية عام 1982 حيث أعلنت المكسيك توقفها عن الدفع، يمكن القول أن الإستراتيجية الدولية لمواجهة مشكلة المديونية مرت بعدة مراحل، سوف نقوم من خلال هذا المبحث التطرق إليها.

#### المطلب الأول : مرحلة إحتواء الأزمة

وهي تمتد من وقت أزمة المكسيك عام 1982 إلى سبتمبر سنة 1985، حينما أعلن جيمس بيكر\* مشروعه لعلاج مشكلة الديون الدولية، وكان الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو مساعدة المكسيك على العودة إلى إستئناف خدمة ديونها، والحيلولة دون إنتشار عدوى التوقف إلى البلاد المدينة الأخرى، وتفادي حدوث إنهيار للنظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قام صندوق النقد الدولي بدور قيادي في الجمع بين الأطراف المعنية وإقناع كل طرف بالمساهمة بنصيب في علاج الأزمة، وكانت نقطة

\* كاتب الدولة الامريكي للخزينة آنذاك

البداية هي إقناع البنوك التجارية الدائنة بإستئناف تقديم قروض جديدة للمكسيك لتمكينها من خدمة ديونها. فقد تفجرت الأزمة في المقام الأول بسبب توقف البنوك التجارية فجأة عن الإقراض بعد أن بلغ حجم المديونية حدا ينوء به الإقتصاد المكسيكي، خصوصا بعد التدهور الكبير في ميزانها التجاري على إثر الكساد العالمي. وبالفعل نجح صندوق النقد الدولي في إقناعها بأن المحافظة على أصل الديون المستحقة للبنوك التجارية، وكانت تبلغ حينذاك نحو 60 مليار دولار بيبّر تقديم قروض جديدة للمكسيك، ومن هنا كانت القروض الإضطرارية، وفيها يساهم كل بنك دائن بنسبة من حصته من أصل الدين، وقد تم ذلك ضمن ما يعرف بحزمة الإنقاذ، وتعني الإتفاق بين جميع الأطراف المعنية على إلتزامات وحقوق كل منها في نطاق علاج الأزمة، وهي تقوم على أساس إلتزام البنوك التجارية بتقديم قدر محدد من القروض الجديدة، وقبول إعادة جدولة نسبة معينة من أصل الديون المستحقة. وفي مقابل ذلك تلتزم المكسيك بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج صحيحي لإستعادة إئتمانها الدولي، وذلك في إطار ترتيب إستعدادي، يكفل قدرا معينا من التمويل، بالإضافة إلى القروض الإسعافية من بنك التسويات الدولية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصبحت حزمة الإنقاذ المالية هذه نموذجا يحتذى بالنسبة لعدد من الدول المدينة مثل البرازيل والأرجنتين وبيوغسلافيا<sup>1</sup>.

إن الفكرة الرئيسية لرؤية صندوق النقد الدولي لدى تشخيصه لمأزق المديونية التي تعكس حالة العجز بميزان المدفوعات ترتكز على دعامة جوهرية هي أنه إذا كان البلد يواجه عدم توازن خارجي، فإن ذلك ينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري، الأمر الذي يتطلب زيادة الإقتراض الخارجي لتمويل هذا الإختلال، كون أنه إذا كان هذا الإختلال ناجما عن عوامل دائمة، وإذا لم يتخذ البلد الإجراءات والسياسات الضرورية للتكيف، فإن الحاجة لتمويل هذا العجز بموارد خارجية سوف تستمر بلا نهاية، وأثناء ذلك يتراد حجم الدين بإستمرار إلى أن يصل الحال بالبلد إلى نقطة تتدهور بعدها قدرته الفعلية على خدمة أعباء دينه الخارجي، وتساء فيها ثقة الدائنين فيه، ويصعب عليه الإقتراض من أسواق النقد الدولية، وإذا ما فشل البلد في إتخاذ إجراءات المواءمة أو التكيف الضرورية في الوقت المناسب، أو تأخر في تنفيذها، فإن ذلك يجبر البلد على فرض قيود شديدة على الواردات، وهو ما يتعارض مع أهداف الصندوق، وعندما تقل الواردات فإنها تسبب إنكماشاً وضغوطاً تضخمية. ويخرج الصندوق من هذه الرؤية بنتيجة ترى أن التمويل الخارجي بمفرده لا يحل مشكلة الإختلال الخارجي، فهو يؤجل المشكلة ولا يحلها، بينما أن إجراءات التكيف المطلوبة هي الكفيلة بعلاج المشكلة، ومن هنا يرى الصندوق أن الإختيار لا يكون بين - التمويل الخارجي - وإجراءات التكيف -، فالتكيف واقع لا محالة، إنما الإختيار يكون بين الإسراع بإتخاذ إجراءات المواءمة والتكيف بسرعة أو بالتدرج فيها من ناحية، وبين إستمرار حالة الإختلال<sup>2</sup>.

أما رؤية البنك الدولي لأزمة المديونية العالمية والمخارج التي يقترحها لها، فهي لا تخرج عن جوهر رؤية صندوق النقد الدولي، فهي تشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي إرتكبتها الدول المدينة، وأن عنف هذه الأزمة وشدة وطأتها، قد نجم بسبب تأخر هذه الدول في إجراء التكيف اللازم للقضاء على الإختلالات الهيكلية، فالبنك ينظر إلى البلاد النامية المدينة على أنها مجرد تراجع للنظام الرأسمالي العالمي، وأن عليها لمواجهة أزمتها ألا تنتهج سياسات إقتصادية مستقلة، وإنما عليها أن تتكيف طبقا لما تمليه التغيرات والإختلالات التي يشهدها هذا النظام .

وإذا كانت برامج الدعم والتكيف التي يمولها صندوق النقد الدولي، هي عادة قصيرة الأجل ما بين 3 - 5 سنوات، غير كافية لإجراء هذه التغيرات الهيكلية، فضلا عما تعرضت له من إنتقادات عنيفة وحادة من جانب حكومات البلاد المدينة. فدور البنك هو تسهيل مهمة الصندوق في إعادة صياغة شكل السياسات والتوجيهات الإقتصادية والإجتماعية للبلدان المدينة، والحرص على تكيف هياكلها الإنتاجية بما يتناسب مع أزمة الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك عن طريق ما يقدمه لها من قروض طويلة الأجل لإنجاز هذه المهمة، ومن هنا فقد ظهر في سياسة البنك الدولي في ساحة أزمة المديونية العالمية ما يسمى بالإقراض الخاص بالتكيف الهيكلي في عام 1980، وهذه قروض تهدف إلى توفير التمويل السريع

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 363.364

<sup>2</sup> رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 180.181

للإنفاق المترتب على الإجراءات الرامية إلى تدعيم ميزان المدفوعات، وهو يمتد من خمسة إلى عشرة سنوات، فالهدف من هذا التمويل هو دعم ميزان المدفوعات، وزيادة قدرة هذه البلاد على سداد ديونها الخارجية، وجوهرها يتمثل أساساً في تمويل تلك الإجراءات الرامية إلى تكييف هيكل الإنتاج المحلي مع آخر التغيرات التي طرأت على الأسعار الدولية.

وعلى الرغم من أن نتائج الإستراتيجية لمواجهة أزمة المديونية جاءت مشجعة خلال فترة الإنتعاش النسبي في الإقتصاد العالمي خلال عامي 1983 - 1984، إذ تمكنت المكسيك والدول المدينة الأخرى من تخفيض العجز في ميزان معاملاتها الجارية، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، ومن خفض نسبة التضخم، فإن هذه الإنجازات ما لبثت أن تلاشت بعد إنقضاء فترة الإنتعاش في الإقتصاد العالمي، وبات واضحاً أن هذه الإستراتيجية تنطوي على تكلفة إقتصادية باهضة للدول المدينة لا يمكن إحتمالها سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية، ذلك كون أن ما طرأ من تحسن على ميزان المدفوعات كان يرجع إلى نقص شديد في الواردات أكثر من نمو في الصادرات، وإقترن ذلك بإنخفاض كبير في حجم الإستثمارات، ومستوى الإستهلاك والأجور الحقيقية، في سياسة تبدو كأنها تنطوي على التضحية بإقتصاد البلاد المدينة في سبيل إسترضاء البنوك الدائنة.

### **المطلب الثاني : مرحلة التصحيح الإنمائي**

فيما ساد المرحلة الأولى الإعتقاد بأنه يمكن السيطرة على مشاكل الديون خلال فترة قصيرة نسبياً\*، أثبت الواقع العملي أن الأمر يقتضي نهجاً أقوى في معالجة مشاكل الديون والنمو، وأن القضية التي يجري مواجهتها ذات طابع طويل الأجل. فالعيب الأكبر في تلك الإستراتيجية أن بؤرة الإهتمام فيها كانت إعادة التوازن الخارجي للبلاد النامية، ولم تحظى إعتبرات النمو والتنمية باهتمام يذكر، ومن ثم أصبحت القضية الكبرى عام 1985 هي كيفية التوفيق بين ضرورة التوازن الخارجي وضرورة النمو والتنمية من ناحية أخرى. وفي ضوء هذا إقترح جيمس بيكر James Baker وزير الخزانة الأمريكية خطة لعلاج أزمة الديون الخارجية وذلك خلال الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وبنك الدولي في أكتوبر من عام 1985 الذي عقد بمدينة سيول عاصمة كوريا الجنوبية، وتقوم هذه الخطة على الربط بين معالجة أزمة الديون وبين متطلبات التنمية الطويلة الأجل، بإتباع برنامج للتكيف الهيكلي بحيث لا يقتصر العلاج على مجرد حل لأزمة السيولة بل عن طريق الربط بين التمويل والتنمية، وتقوم مبادرة بيكر على ثلاثة عناصر أساسية<sup>1</sup>:

أ - إلتزام البلاد النامية ببرنامج تصحيحي لا يقتصر على المتغيرات الكلية مثل أسعار الصرف والفائدة وعجز الميزانية، وحجم الإنتمان والنقود، وهي العناصر التي تمثل جوهر البرامج الهيكلية مثل الأسعار النسبية بين السلع والخدمات، وكفاءة القطاع العام، وتوزيع الإستثمارات إلى غير ذلك من العناصر التي تدخل عادة في البرامج التصحيحية التي يساندها البنك الدولي. ويرجع ذلك إلى أن الإختلالات التي تعاني منها البلاد المدينة لا تقف عند الإختلالات الكلية، ولكنها تشمل بصفة أساسية عدد من الإختلالات الهيكلية، ومن ثم لا يكفي في هذه الظروف أن يقوم التصحيح الإقتصادي على عوامل الطلب الفعال، ولا بد أن يتناول عوامل العرض في نفس الوقت.

ب - زيادة التمويل الخارجي المتاحة للبلاد المدينة، فطبقاً لمشروع بيكر لا بد أن يزيد الإقراض من البنوك التجارية إلى البلاد ذات المديونية الثقيلة، والتي تلتزم ببرنامج تصحيحي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما يعادل عشرين مليار دولار خلال السنوات الثلاث 1986 إلى 1988، وفي نفس المدة يزيد الإقراض من البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الأخرى، بما يعادل تسعة مليار دولار، بعبارة أخرى يزيد الإقراض لهذه البلاد من البنوك التجارية وبنوك التنمية الدولية بما يعادل عشرة مليار دولار سنوياً تقريباً، والبلاد التي يعينها بيكر تشمل عشرة بلدان من كبار المدينين في أمريكا اللاتينية وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك، وفنزويلا وبوليفيا وكولومبيا وأكوادور وبيرو وأرغواي، ويضاف إلى هذه

\* ومن هنا ركزت الإستراتيجية بصفة رئيسية على برامج التثبيت القصيرة الأجل التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

<sup>1</sup> سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 153.152

البلاد خمسة بلدان أخرى وهي نيجيريا وساحل العاج والمغرب ويوغسلافيا والفلبين، وهذه البلاد ليست مذكورة على سبيل الحصر. ويجوز إضافة بلاد أخرى متى توافرت شروط الاستفادة من المشروع وأهمها ارتفاع نسبة المديونية للبنوك التجارية، والإستعداد لتنفيذ برنامج تصحيحي يتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ج - إستمرار قيام صندوق النقد الدولي بدور رئيسي في علاج مشكلة المديونية الدولية للبلاد متوسطة الدخل سواء من حيث مساعدة البلاد المدينة في صياغة البرامج التصحيحية المناسبة أو من حيث تمويلها من موارده الخاصة. وأهم من ذلك من الناحية التمويلية هي المساعدة في الحصول على قروض جديدة من البنوك التجارية، وهذا هو ما يعرف بالدور التحفيزي catalytic Role لصندوق النقد الدولي.

إن مشروع بيكر يعطي دورا خاصا للبنك الدولي إلى جانب صندوق النقد الدولي، وذلك بزيادة القروض التي يقدمها للبلاد المدينة، والتعاون في صياغة المضمون الهيكلي للبرامج التصحيحية. وقد قبل مشروع بيكر بالترحيب من جميع الأطراف، أما البلاد المدينة فقد وجدت فيه خطوة في الإتجاه الصحيح بالتركيز على مقتضيات النمو في البرامج التصحيحية، وحث البنوك التجارية وبنوك التنمية الدولية على المزيد من التمويل، وفي نفس الوقت شعرت البنوك التجارية بالإرتياح لما ينطوي عليه المشروع من إعتراف ضمني من جانب الحكومة الأمريكية بمزيد من المسؤولية إزاء مشكلة المديونية الدولية. كذلك صادف مشروع بيكر ترحيبا من البنك الدولي للدور الجديد الذي أعطي له في هذا المجال، وتأييدا من صندوق النقد الدولي الذي إستمر في القيام بدور قيادي.

إن الواقع العملي أثبت أن مشروع بيكر كان مخيبا للأمل، فبعد شهر عديدة من إعلانه إنخفاض سعر النفط بما يزيد عن 50% من السعر الذي كان سائدا في سبتمبر 1985، وكان لهذا الإنخفاض وقع سلبي شديد على البلاد المدينة المصدرة للنفط، والداخلة في مشروع بيكر مثل المكسيك وفنزويلا والبيرو وأكوادور ونيجيريا، وفي نفس الوقت تراجعت معدلات النمو في البلاد الصناعية عما كانت عليه سنة 1985، مما أدى إلى تراجع الصادرات من البلاد المدينة، ومزيد من الإنخفاض في أسعار المواد الأولية الأساسية. وكان من شأن هذه التطورات زيادة الإحتياجات التمويلية للبلاد المدينة زيادة كبيرة عما كان مفترضا في مشروع بيكر، وأصبح من الواضح أن زيادة التمويل بما يعادل عشرة مليار دولار سنويا طبقا لإقتراضات المشروع يتضاءل إزاء الإحتياجات التمويلية لتلك البلاد، والأهم من هذا كله أن البنوك التجارية رغم التأييد الكلامي للمشروع أمسكت عن تقديم قروض جديدة، وكان شغلها الشاغل هو كيفية الخروج من مأزق الدائنية للبلاد النامية، وليس المزيد من التورط في قروض جديدة<sup>1</sup>.

إن خطة بيكر لم تتضمن برنامج لتخفيف أعباء الديون الخارجية للدول النامية أو تخفيض أسعار فوائدها، إلى جانب أن قيمة ما أقترح من قروض جديدة لهذه الدول تقل عن قيمة فوائد القروض المستحقة لها. وقد كان لموقف البرازيل التي أعلنت توقفها عن سداد فوائد ديونها التجارية الخارجية في أوائل عام 1987 بمثابة إعلان عن فشل مشروع بيكر، وكان لذلك أثره في إنفجار أزمة سوق المال في 19 أكتوبر 1987، نتيجة تضخم مدفوعات خدمة الديون الخارجية للدول النامية، وإصرار الدول الصناعية المتقدمة على الإستمرار في سياسة الحماية التي إتبعتها حيال صادرات الدول النامية، وتضاؤل حجم ما تمنحه البنوك التجارية من أرصدة لمساعدة الدول النامية<sup>2</sup>.

ولعل الإستثناء الوحيد في مسلسل الفشل هو الإتفاق بين صندوق النقد الدولي والمكسيك والذي ينطوي على حزمة تمويلية تبلغ 12 مليار دولار، ومنها ما يزيد على 7 مليار دولار من البنوك التجارية، ويتضمن الإتفاق شروطا إحتياطية لضمان مزيد من التمويل إذا إنخفض سعر النفط عن حد معين، أو إنخفض نمو الناتج المحلي في أية سنة عن معدل معين، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ صندوق النقد الدولي التي يربط فيها بين إلتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي، وإلتزام الصندوق ومصادر التمويل الأخرى بضمان الحد الأدنى من الأداء الإقتصادي، غير أن المكسيك تمثل حالة خاصة بين كل البلاد المدينة بسبب علاقتها الفريدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأدت هذه الوضعية إلى البحث عن إستراتيجية

<sup>1</sup> سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 157

<sup>2</sup> يونس أحمد البطريق، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص: 228.229

بديلة : تمثل أثرها الأول في ظهور فكرة معالجة الديون التجارية المفرطة من طرف الدائنين الرسميين، لا سيما بتمويل عمليات الشراء في السوق الثانوية، وقد تم تطبيق هذه الفكرة لأول مرة في بوليفيا عام 1988، هذا ما شكل منعطفا جديدا في إستراتيجية تسيير المديونية مهد لمخطط برادي.

### المطلب الثالث : المرحلة الثالثة ومشروع برادي

إن فكرة التمويل العمومي لعمليات شراء الديون في السوق الثانوية، وتطبيقها في بوليفيا هي عنصر أولي لظهور إستراتيجية حقيقية للتسيير العمومي للمديونية، إذ أن هذه الإستراتيجية تستهدف في نفس الوقت معالجة الديون الثنائية وإعادة هيكلة الديون المصرفية. ويعتبر مخطط برادي إمتدادا و تجسيدا لها، وقد صادقت الجمعية العامة لصندوق النقد الدولي في أفريل 1989<sup>1</sup> على هذا المخطط الذي يحمل إسم كاتب الدولة الأمريكي للخرينة نيكولا برادي، والتي تتمثل أهم أهدافه فيما يلي<sup>2</sup>:

- تخفيض مبلغ المديونية الخارجية للبلدان النامية عن طريق " إلغاءات مخططة " لإلتزاماتها إزاء الدائنين، وفيما يخص الديون الثنائية، فقد تم تعزيز الإجراءات المتخذة في كل من قمة البنديقية ( 1987 ) و تورنتو ( 1988 ) الخاصة بإعادة الجدولة وفق شروط الإعفاء من تسديد نسبة من مديونية البلدان ذات الدخل الضعيف، وهكذا أسندت لنادي باريس أهداف المساعدة، إضافة إلى المساهمة المالية. وفيما يتعلق بالديون التجارية للبلدان ذات الدخل المتوسط، بينما كانت التدابير المقترحة آنذاك تهدف إلى حماية رؤوس أموال البنوك التجارية بغية إسترجاعها، فإن مخطط برادي تضمن منهجية جديدة، فقد إقتراح لأول مرة على البنوك تحمل بعض الخسائر حتى يسد لها على الأقل جزء من ديونها. ومما تتميز به مبادرة برادي هو أنها تستعمل صراحة تخفيض المديونية كوسيلة لمعالجة أزمة المديونية، ويفسر هذا التخفيض للديون بالأرباح الفعلية التي يمكن أن تتجم عنها، والتي يتقاسمها كل من الدائنين والمستدينين.

- و يتمثل الهدف الثاني في تخفيض أسعار الفائدة لديون البلدان النامية إزاء البنوك التجارية.

- أما الهدف الثالث والأخير فيتمثل في منح قروض مصرفية جديدة.

وتتوقف الإستفادة من هذا البرنامج على الشروط الآتية والمحددة من طرف كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذه الشروط هي :

- اللجوء المتزايد للقطاع الخاص وتدخل أقل من طرف الدولة.

- إصلاح الجباية قصد تشجيع الإستثمار لاسيما الأجنبي المباشر.

- تحرير المبادلات التجارية وتخفيف الإجراءات الجبائية.

وحسب هذه المنهجية الجديدة فإن الدولة التي قد تقبل هذه الشروط ستقوم بإصدار سندات مقابل جزء من ديونها، ويتم التحويل بتخفيض قيمتها بنسبة 35%، وهكذا فإن ديون بمبلغ واحد مليار دولار ستحول إلى سندات بقيمة 650 مليون دولار. ويضطلع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بدور متزايد في إطار هذه التدابير المقترحة، ويلتزمان بتقديم مبلغ يصل إلى 25 مليار دولار الضرورية لتحويل الديون إلى سندات أو شراء الديون مع تخفيض قيمتها في السوق الثانوي. وقد قدم صندوق النقد الدولي واليابان مساندة مالية للدول المثقلة بالديون في سنة 1989 قدرت على التوالي بـ 24 مليار دولار و 10 مليار دولار، وقد أستعملت هذه المساعدة لشراء ما يقارب 68 مليار دولار من الديون في السوق الثانوية. وتمثلت مساهمة البنوك التجارية في هذه الخطة بتخفيف مؤقت لشروط الدين الجاري، وتخفيض خدمة الدين من خلال نادي باريس، والإبقاء على غطاء إئتمان التصدير للبلدان المطبقة لبرامج الإصلاح الإقتصادي، ومقابل هذا تقوم الدول المدينة بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، وإتخاذ تدابير لتشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة، والتعهد بنهج تسهيلات لتدفقات جديدة للتمويل التجاري. وفي عام 1995 أبرمت 21 دولة إتفاقيات لإعادة هيكلة ديونها

<sup>1</sup> Maàmar BOUDERSA, le FMI cemonstre de paris, Editions Révolution Africaine, Alger, 1994, p:80

<sup>2</sup> Communication sur "la dette extérieur des pays du sud de la Méditerranée Obstacle au développement euro-méditerranéen .op.cit. p:73



المصرفية، شملت مبلغ 170 مليار دولار، وبلغت تخفيضات الديون المحققة 76 مليار دولار، مقابل كلفة قدرها 25 مليار دولار<sup>1</sup>.

وهكذا أحدث مخطط برادي قطيعة ثلاثية بالنسبة للمناهج السابقة، حيث حل تخفيض الديون محل عمليات إعادة الجدولة المقيدة بقروض جديدة، ولم تعد المنهجية تخضع - للتشاور - بل أصبحت إختيارية، ونتيجة لذلك يكون للبنوك حرية الإختيار من بين خيارات عديدة، خلافا للمعالجة الموحدة نسبيا التي كانت تخضع لها حتى ذلك الحين. ويكمن موطن القوة في مخطط برادي في كونه يستند إلى أسس نظرية تكشف عن الآثار الإيجابية الناجمة عن تقليص فعال للمديونية (حيث إذا تم خفض عبء المديونية فإنه يسمح للإستثمار والنمو بالعودة الطبيعية إلى الأسواق، وتحسن قدرة البلد المعني على التسديد في المدى البعيد). ويتفق مشروع برادي مع مشروع بيكر في بعض الوجوه ويختلف معه في وجوه أخرى، أما نقاط الإتفاق فهي تتمثل في وجوب التزام البلاد المدينة ببرنامج تصحيحي بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإزالة الإختلالات الماكرو إقتصادية والهيكلية، التي تعيق نموها وتضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، كذلك من المتفق عليه أن يكون علاج مشكلة المديونية على أساس كل حالة على حدة وليس على أساس مبادئ عامة تنطبق على جميع المدينين بصرف النظر عن الظروف الخاصة بكل بلد على إنفراد. غير أن مشروع برادي يختلف عن مشروع بيكر من حيث العمل على تخفيض رصيد المديونية، ولا يكون ذلك بإرغام البنوك الدائنة على التنازل عن جزء من ديونها، ولكن بأن تقبل إختيار تخفيض مالها من حقوق لدى البلاد النامية بما يعكس القيمة الحقيقية لها، وذلك أن القيمة الحقيقية لديون البلاد النامية أصبحت تقل كثيرا عن قيمتها الإسمية.

و لم تسلم خطة برادي من النقد ويمكن إستعراض أهم أوجه النقد لهذه الخطة في :

1 - تدني معدل تخفيض الديون وفوائدها التي تضمنتها الخطة ( حوالى الخمس ) عن المعدل المناسب الذي يمكن أن يحقق تحسنا حقيقيا في موقف الدول المدينة، والذي تراوح تقديره ما بين الثلث والنصف، في الوقت الذي تحففت فيه بعض البنوك التجارية على فكرة تخفيض ديونها نتيجة لعدم ضمان قيام جميع البنوك بإتخاذ موقف موحد في هذا الصدد.

2 - معارضة البنوك الصغيرة للتنازل عن جانب من ديونها، لما قد يؤدي إليه ذلك من تعرضها لخسارة كبيرة، قد تؤدي إلى إفسارها وفقدانها لمكانتها في المجتمع المصرفي.

3 - عدم كفاية الضمانات المقدمة من قبل البنك الدولي والصندوق النقد الدولي للدول المدينة لتمكينها من إستعادة جدارتها الإئتمانية، إلى جانب ما تنطوي عليه هذه الضمانات.

4 - إقتصار الخطة على معالجة مشكلة الديون التجارية لدول أمريكا اللاتينية والتي قدرت بحوالى 500 مليار دولار إستحقت غالبيتها لبنوك أمريكية، بحيث لا يمكن القول بأن خطة برادي قد قدمت علاجا مناسباً لمشكلة الديون الخارجية للدول النامية كظاهرة عامة لا تقتصر على دول نامية معينة دون أخرى، فعلى سبيل المثال لم تقدم الخطة حلولا للدول التي إقتضت من حكومات أجنبية أو مؤسسات دولية.

هذه الإستراتيجيات كلها من أجل حل مشكلة الديون الدولية للبلاد متوسطة الدخل خصوصا بلاد أمريكا اللاتينية، لذا فبيما تتمثل الإستراتيجية الدولية لمعالجة الديون الخارجية للبلاد المنخفضة الدخل .

#### **المطلب الرابع : معالجة مديونية البلدان الأقل تطورا (PMA)\***

إن البنك العالمي هو صاحب المبادرة الرامية إلى تقليص ديون البلدان ذات الدخل الضعيف المعروفة بالبلدان الأقل تطورا (PMA)، حيث خصص البنك العالمي في جويلية 1989 مبلغا قدره 100 مليون دولار أمريكي لإنشاء صندوق لتصفية ديون لدى الجمعية الدولية للتنمية. وبفضل هذه الآلية أصبح بإمكان البلدان الأقل تطورا الإتصال مع الجمعية الدولية للتنمية لشراء مجموع ديونها المصرفية، أو قسما

<sup>1</sup> إلهام أيت بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 83

كبيراً منها، وحدد تخفيض قيمة الديون من أجل شرائها بـ 70% على الأقل، وتقدر الحصة الأولية بمبلغ 10 ملايين دولار، بينما حددت نسبة دنيا لمشاركة البنوك تتعلق بكل عملية تفاوض<sup>1</sup>.

إن حجم الديون في البلاد المنخفضة الدخل خصوصاً بلاد إفريقيا جنوب الصحراء، تقل كثيراً في حجمها عن حجم ديون أمريكا اللاتينية، والواقع أن مجموع الديون الإفريقية جنوب الصحراء لا تزيد عن ديون المكسيك بمفردها، كذلك فإن النسبة العظمى من الديون الإفريقية مستحقة لحكومات أو مضمونة منها، ومن ثم فهي لا تمثل خطراً على النظام المصرفي في البلاد الصناعية ولكن لا يجوز أن يفهم من ذلك أنها أقل تعقيداً من مشكلة الديون في أمريكا اللاتينية، فهي وإن كانت أقل حجماً إلا أنها لا تقل إرهاباً لهذه البلاد المدينة، ذلك أن القاعدة الإنتاجية لتلك البلاد ما زالت ضعيفة للغاية، كذلك لا يفهم من كونها مستحقة لحكومات أنها جميعاً قروض تيسيرية بفوائد منخفضة وأجال وفاء طويلة، لذا ينبغي أن نفرق بين أربعة أنواع من الديون<sup>2</sup>:

( أ ) ديون المساعدات الإنمائية من المصادر الثنائية للمعونة، وهذه تخضع لشروط تيسيرية.  
( ب ) ديون مستحقة لحكومات أو هيئات عامة في البلاد الصناعية ولكنها بأسعار فائدة وأجال وفاء تجارية أو شبه تجارية ومثلها الديون المقدمة أو المضمونة من بنوك وهيئات التصدير والإستيراد في البلاد الدائنة.  
( ج ) ديون مستحقة لبنوك أو شركات في البلاد الدائنة، وهي لا تختلف في شروطها عن ديون أمريكا اللاتينية.

( د ) ديون مستحقة لهيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية، وهي بشروط تيسيرية أو شبه تيسيرية ولكنها غير قابلة لإعادة الجدولة.

إن الديون الإفريقية تحتوي على قدر كبير من الديون الرسمية التي تحمل شروطاً تجارية أو شبه تجارية، يضاف إليها قدر كبير من الديون التي لا تخضع لإعادة الجدولة، ومن هنا كان عبء خدمة الديون بالنسبة إلى القاعدة الإنتاجية والتصديرية الهزيلة أشد وقعاً منه في دول أمريكا اللاتينية، ويتجاوز عبء خدمة الدين في بعض الحالات قيمة الصادرات.

إن إستراتيجية المديونية في البلاد الإفريقية جنوب الصحراء تقوم على ثلاثة عناصر أساسية<sup>3</sup>:

**العنصر الأول:** تخفيض عبء المديونية بتنازل الحكومات الدائنة عن جزء من الديون المستحقة لها أو تخفيض الفائدة عليها.

**العنصر الثاني:** زيادة الموارد المالية المتاحة للبلاد الإفريقية بشروط تيسيرية، وقد شهد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تطورات هامة في هذا الصدد، ففي إطار البنك الدولي زادت حصة البلاد الإفريقية من موارد هيئة التنمية الدولية كما أنشئ تسهيل خاص بالإضافة إلى موارد هيئة التنمية الدولية، وهو برنامج العمل الخاص لإستقبال الموارد المالية من البلاد المعطية للمعونة التي تريد أن تعطى تبرعات خاصة للبلاد الإفريقية بالإضافة إلى مساهمتها في هيئة التنمية الدولية، وفي إطار صندوق النقد الدولي أنشئ تسهيل التصحيحات الهيكلية SAF سنة 1986 بموارد تبلغ 3 مليار دولار، ثم أنشئ التسهيل الموسع للتصحيحات الهيكلية ESAF سنة 1988 بموارد تعادل 12 مليار دولار تقريباً.

**العنصر الثالث:** إلزام البلاد الإفريقية جنوب الصحراء بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برنامج تصحيحي شامل يتناول السياسات الماكرو إقتصادية والتصحيحات الهيكلية كشرط للإستفادة من التسهيلات أو الموارد التيسيرية المتاحة في إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإذا نظرنا إلى التطورات سواء بالنسبة للديون التجارية ( مشروع برادي ) أو بالنسبة للديون الرسمية للبلاد الإفريقية جنوب الصحراء فلا شك أن إستراتيجية المديونية حققت تقدماً ملموساً بالقياس لما كانت عليه حالة الديون في منتصف الثمانينات. وهذه الحلول التي عرضناها سابقاً قد ساعدت بعض الشيء

<sup>1</sup> Communication sur "la dette extérieur des pays du sud de la Méditerranée  
Obstacle au développement euro-méditerranéen .op.cit.p:76

<sup>2</sup> سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص:163

<sup>3</sup> سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص:164، 165.

مختلف الأطراف على التخفيف من المأساة، وتجدر الإشارة على وجه الخصوص أنه إذا كانت مديونية البلاد النامية تشكل منذ مطلع الثمانينات تهديداً بالنسبة للنظام المصرفي العالمي، فإنها أصبحت في نهاية العشرية تشكل خطراً على البلدان النامية ذاتها. إن حتمية التعاون بين كل من الدول المتقدمة والنامية لمواجهة هذه الأزمة أدى إلى ظهور العديد من المبادرات الدولية، وهو ما سنتناوله لاحقاً.

### **المبحث الثاني: المبادرات والمقترحات الدولية لعلاج أزمة الديون الخارجية وخيار إعادة الجدولة**

لقد ظهرت العديد من المبادرات الدولية سواء من جانب الدول الدائنة والمؤسسات الدولية أو من جانب الدول المدينة لمعالجة أزمة الديون الخارجية للدول النامية، ومحاولة التخفيف منها، وقد أخذ خيار إعادة الجدولة نطاقاً واسعاً في تسوية الديون الخارجية، وفيما يلي سوف نتطرق لأهمها.

#### **المطلب الأول: المبادرات الدولية لعلاج الأزمة**

**1) جهود فرنسا والدول الأوروبية:** إقترحت فرنسا أثناء إجتماع القمة للدول الصناعية السبع الكبرى (G7) في تورنتو بكندا في يونيو 1988 إنشاء صندوق خاص تحت إشراف صندوق النقد الدولي، ويمول عن طريق إصدار خاص من حقوق السحب الخاصة، وذلك لتمويل إصدار صكوك مالية يضمنها الصندوق مقابل القروض المستحقة على الدول المدينة. وقد وافقت حكومات الدول السبع على إقتراح فرنسا، وذلك بالنسبة للدول الإفريقية التي أتيحت لها في حالة إعتقاد صندوق النقد الدولي لبرامج الإصلاح الإقتصادي فيها، إمكانية عرض ثلاثة خيارات على دائنيها، إما خفض الديون بواقع الثلث، وإما خفض معدلات الفائدة، وإما إطالة مدة السداد<sup>1</sup>.

ولقد تزايد قلق فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية من تعاظم الدور الياباني في المجالات الإقتصادية الدولية، خشية أن يؤدي ذلك إلى تغير ميزان القوى على الساحة الدولية في غير صالح أوروبا، ولأسيما أن اليابان تحظى بتأييد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك بادرت فرنسا في يونيو عام 1989 بإعلان إلغاء ديون حكومات الدول النامية الأكثر فقراً، والمستحقة للخزانة الفرنسية والمقدرة بـ 2340 مليون دولار لنحو 35 دولة نامية. وقد تبعتها دول أوروبية أخرى منها ألمانيا وهولندا والدانمارك التي أعلنت بدورها تنازلها عن جانب من ديونها المستحقة على الدول العالم النامية، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطاً على الدول الأوروبية للحد من دورها في تقديم حلول إيجابية، وإتخاذ إجراءات شاملة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية للدول النامية، مكتفية بتقديم خطط أمريكية (أو تأييد خطط دول أخرى) ذات طبيعة جزئية ونطاق محدود، وفرضها على الساحة الدولية، الأمر الذي يعكس الإهتمام الأمريكي بمشكلات معينة دون غيرها، وعلى نحو يتفق ومصالح الإقتصاد الأمريكي<sup>2</sup>.

**2) المبادرة اليابانية:** قدم هذه الخطة وزير المالية الياباني «ميازاوا» وتقوم على ثلاث أسس هي<sup>3</sup>:

- أ - الطلب من البلاد النامية المدينة تحويل جزء من دينها إلى سندات مع ضمان الدين عن طريق حق الإمتياز على إحتياطات صرفها وعائدات التصرف في الأصول المملوكة للدولة.
- ب- تأجيل الوفاء بالقسم الآخر من الديون وجدولته مع فترة سماح تصل لمدة 5 سنوات يجري خلالها تخفيض معدلات الفائدة أو تأجيل دفعها أو الإعفاء منها.
- ج - إعتقاد برامج تصحيح إقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع زيادة إقراضهما للدول التي قامت بتنفيذ تلك الإجراءات.

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص: 279

<sup>2</sup> يونس أحمد البطريق، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص: 330

<sup>3</sup> عبد السعيد عبد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 48

**3) المبادرة المكسيكية:** لقد عرضت إقتراحات أثناء الإجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال شهر سبتمبر عام 1988 في برلين الغربية لعلاج أزمة الديون الخارجية للدول النامية، كان من أبرزها إقتراح المكسيك بعقد إتفاق يطلق عليه « حلف برلين » لمعاونة دول أمريكا اللاتينية لخفض ديونها الخارجية، وكذلك شرائها بخصم مناسب مع ضمان حصولها على قروض جديدة لتمويل التنمية فيها، وذلك في حالة إلزامها بتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي التي يعتمدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

**4) المبادرة السوفياتية:** قدم هذه المبادرة الزعيم السوفياتي « ميخائيل غورباتشوف » في خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة 1988، وتقوم هذه الخطة على الأسس التالية<sup>1</sup>:

- أ- إلغاء ديون بعض الدول الأكثر فقرا، وجدولة الديون مع أجل زمنية طويلة.
- ب- مراعاة في سداد الديون مؤشرات التنمية الإقتصادية في كل دولة على حدة.
- ج- إنشاء مؤسسة دولية متخصصة في شراء مديونية الدول النامية بنسبة خصم معين.
- د - أن تكون كافة الحلول المطروحة لحل مشكلة المديونية تحت إشراف الأمم المتحدة بإعتبارها الهيئة الدولية التي تضم كلا من الدول المدينة والدول الدائنة.

**5) المبادرة الكويتية\*<sup>1</sup>:** قدم هذه المبادرة أمير الكويت « صابر الأحمد الصباح » في خطاب ألقاه على منبر الأمم المتحدة عام 1989، حيث دعا الدول الدائنة التنازل عن جزء من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة وأعلن إسقاط الكويت جزءا من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة، وذلك مع التأكيد على أن الكويت سوف تلتزم بما تتوصل إليه المباحثات الدول المدينة مع الدول الدائنة.

تعتبر كل من مبادرة الكويت ومبادرة فرنسا أول إجراءات عملية لحل مشكلة مديونية الدول الفقيرة، ومن جانب فردي واحد وليس في إطار جماعي للحوار بين الشمال والجنوب.

**6) إقتراح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد UNCTAD\* ) :**

تضمن إقتراح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره لعام 1988 عن الأوضاع الإقتصادية العالمية على عدة نقاط أهمها ما يلي :

أ) ضرورة قيام حكومات الدول المتقدمة بإسقاط جزء من الديون الرسمية للدول النامية الأكثر فقرا والتي حددها التقرير بخمسة عشرة دولة هي الأرجنتين ، بوليفيا ، والبرازيل وشيلي وكولومبيا واكوادور والمكسيك والبيرو وأروجويا وفنزويلا من أمريكا اللاتينية وساحل العاج والمغرب ونيجيريا من إفريقيا والفلبين من آسيا ويوغسلافيا من أوروبا.

ب) تقديم الدائنين مزيدا من التسهيلات للدول المدينة والتي تتطلبها إعادة جدولة الديون.

ت) إنشاء تسهيل facility لإعادة هيكلة الديون بهدف شرائها إلى جانب إسقاط جانب منها.

ث) إقناع البنوك التجارية بتخفيض ديونها المستحقة لها على الدول النامية بما لا يقل عن 30%، وقد

كان تقرير الأونكتاد في عام 1988 قد حدد أسباب تزايد مديونيات الدول النامية، ومنها إرتفاع أسعار فائدة

لقروض الخارجية، وزيادة صافي التحويلات الرأسمالية خارجها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعباء خدمة

ديونها، وتوالي حالات التأخر عن سداد إلتزاماتها الخارجية نتيجة ضالة مواردها المالية. وقد إنتهى

التقرير بمناقشة حكومات الدول الكبرى الدائنة بإسقاط جانب من ديونها الرسمية، ومن الجدير بالذكر أن

مبدأ إسقاط الديون لم يلقى ترحيبا من البنوك التجارية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا

<sup>1</sup> عبد السعيد عبد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص:49

\*<sup>1</sup> أعلنت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في مؤتمر القمة الإسلامي السادس الذي عقد في دكار السنغال في ديسمبر 1991 بإلغاء الديون الرسمية عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الأقل نموا.

\*<sup>ب</sup> United Nation Conference on trade and Development

### (7) الحلول المقدمة من طرف الدول المدينة :

بالإضافة إلى المقترحات والحلول المشار إليها سابقا، فإن الدول المدينة قامت من جهتها بالعديد من الإجراءات لإيجاد حل لأزمة الديون الخارجية، منها ما هو فردي يخص كل دولة مدينة على حدى، ومنها ما تم إقتراحه في إطار ملتقيات وقمم جهوية أو دولية وسنتطرق إلى ذلك في العناصر الواردة أسفله.

**أ) السياسات المتخذة من طرف واحد :** لقد أجبرت الدول المدينة على تبني سياسات تصحيح لإقتصادياتها، سواء بمبادرتها الخاصة من السلطات العمومية، أو أخذ بنصائح صندوق النقد الدولي، وهذا لمواجهة مدفوعات ديونها الخارجية، وتحصيل الشروط الضرورية لمتابعة نموها الإقتصادي والاجتماعي.

ويمكن ذكر هذه السياسات في جانبين، أولاها تتعلق بتخفيض الطلب ( الداخلي والخارجي ) ويطلق عليها بالسياسة الإنكماشية، ثانيها تتعلق بتشجيع الصادرات، ويطلق على هذه الإجراءات بالسياسة التوسعية.

**1أ) الإجراءات ذات الطابع الإنكماشى :** حيث لجأت الدول النامية بسبب عدم قدرتها على التمويل إلى تخفيض نفقاتها الإستثمارية، هذا التخفيض لم يمس المشاريع الجديدة فقط بل في كثير من الأحيان المشاريع الجاري إنجازها، وحتى القدرات المنتجة المشتغلة في بعض الأحيان، وأسفر ذلك عن إنخفاض في النمو. كما خضعت النفقات العامة للتخفيض وخاصة النفقات المتعلقة بإنجاز المنشآت الإجتماعية، وهو ما أدى إلى إنخفاض المستوى المعيشي لشعبها، بالإضافة إلى ذلك وفي إطار هذه السياسة إنخفض مستوى الإستهلاك الذي يعتبر مؤشرا هاما في تحديد مستوى المعيشة، وهذا بسبب إنخفاض الإنتاج المتولد عن تقليص الإستثمارات، وتخفيض نفقات المنشآت والخدمات الإجتماعية، وأثر إنخفاض الواردات من السلع والخدمات الإستهلاكية.

**2أ) الإجراءات ذات الطابع التوسعي :** موازاة مع الإجراءات ذات الطابع الإنكماشى إستعملت الدول النامية إجراءات ذات طابع توسعي، تتجه به نحو زيادة الصادرات من السلع والخدمات، والهدف من ذلك هو الحصول على العملة الصعبة لتسديد خدمات الدين الخارجي، ولتلبية الإحتياجات الأساسية للإقتصاد، وتحقيق معدل نمو معتبر<sup>2</sup>.

إن زيادة الصادرات قد قوبل من طرف الدول المتقدمة بزيادة سياسات الحماية، أو تقديم الدعم لمنتجاتها. وفي النهاية ورغم الجهود المبذولة لتشجيع الصادرات، تبقى الكثير من الدول النامية بعيدة عن الطموحات التي تهدف إليها.

**ب) الحلول والمقترحات المنبثقة عن قمم وإجتماعات الدول المدينة :** بالإضافة إلى السياسات التصحيحية المعتمدة من طرف كل دولة مدينة على حدى من الدول النامية المدينة، عمدت هذه الأخيرة إلى التكتل على المستوى الجهوي أو القاري لمناقشة مشكلة أزمة الديون الخارجية على مستوى واسع، وإتخاذ التدابير اللازمة، وممارسة الضغوط الممكنة على الدائنين من خلال ما سيرد ذكره.

### ب1) مجموعة قرطاجنة (Groupe de carthagène) :

في ربيع 1984 إجتمع وزراء المالية والشؤون الخارجية لـ 11 دولة مدينة في أمريكا اللاتينية بقرطاجنة (كولومبيا)، وهو ما نشأ عنه ما يسمى بـ "مجموعة قرطاجنة" أجمع الحاضرون على إيجاد مخرج سياسي لأزمة المديونية إنطلاقا من إثبات إستحالة حل هذه المشكلة بدون حصول تنمية كلية للمنطقة، وبعد الإجتماع الثاني بالأروغواي (ديسمبر 1985)، أعلنت المجموعة عن موافقها فيما يخص الإقتراحات التي تضمنها مخطط بيكر، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ضرورة إلتزام البنوك التجارية بدفع مبلغ أكبر من المستوى المقترح من طرف بيكر ( 47 مليار دولار )، مع الأخذ بعين الإعتبار معدل التضخم المصاحب لذلك.

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص:331

<sup>2</sup> عبد الله بالوناس، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1996، ص:94.95

- تحديد سقف للمديونية بنسبة معينة من إيرادات الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات أسعار الفائدة.

- زيادة القدرة على الإقراض للمؤسسات المالية الدولية، دون زيادة الشروط.  
- إتخاذ إجراءات ضد السياسة الحمائية للدول الصناعية، وذلك بمنح تسهيلات الدخول لأسواقها، والعمل بالنظام التعويضي ضد إنهاء أسعار المواد الأولية، إلا أنها شكلت المحاولة الأولى لإنشاء فكر وموقف مشترك اتجه لمشكل المديونية من طرف الدول المدينة.

### **ب(2) قمة (Acapulco) :**

اجتمعت ثمانية دول من أمريكا اللاتينية بـ« أكابولكو» المكسيكية في نوفمبر 1987، وتم التأكيد من طرف الجميع على ضرورة ربط مشكلة المديونية مع حتمية التنمية الاقتصادية لبلدانهم، كما يجب أن تخضع خدمة المديونية للقدرات الحقيقية للتسديد لكل دولة بشكل منفصل. ورغم من أن القمة لم تتوصل إلى إجراءات ملموسة إلا أنها أعلنت بالمقابل اعتماد إستراتيجية الحوار مع الدائنين على أساس المبادئ التالية:

- ضرورة خفض أسعار الفائدة.

- المطالبة بمساعدات إضافية لمواجهة تحقيق برامج التنمية.

- مراجعة سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لربطها أكثر مع مشاكل النمو لدول منطقة القمة، وأن تأخذ صراحة بإقتراحات الدول الثلاث وهي (الأرجنتين، البرازيل، والبيرو) الداعية إلى تحديد خدمة المديونية بـ ( 04 - 05 )% من الإيرادات بالعملة الصعبة.

### **ب(3) قمة منظمة الوحدة الإفريقية :**

ظهرت هذه المبادرة في مؤتمر القمة الإستثنائي الثالث الذي عقدته منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1987، والذي كان الموضوع الرئيسي في جدول أعماله المديونية الخارجية لدول القارة الإفريقية، وقبل هذا المؤتمر كان هناك إعلان أديس أبابا الصادر عام 1984. ويمكن تلخيص المبادرة الإفريقية فيما يلي<sup>1</sup> :

1 - تحديد سقف لمدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من حصيله صادرات الدول المدينة.

2 - الحصول على فترة سماح من سداد خدمة الدين قدرها عشر سنوات.

3 - تخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة حالياً.

4 - تسديد جانب من الديون الثنائية الرسمية بالعملة المحلية للدول المدينة.

5- تحويل كافة الديون الثنائية الرسمية إلى منح وقروض ميسرة من حيث سعر الفائدة، ومدة السداد بحيث يستهلك الدين في مدى 50 عاماً، وفترة سماح لا تقل عن 10 سنوات في إطار إعادة الجدولة.

6- إتخاذ الإجراءات التي تساعد على وجود عدالة في توزيع أنصبة وعوائد التجارة الدولية، ومعونات التنمية وإصلاح نظام النقد الدولي.

### **ب(4) مجموعة الـ( 24 ) :**

إنبثقت مجموعة الـ( 24 ) من مجموعة ( 77 ) التي تمثل الدول النامية، يركز موقفها على المطالبة بتوسيع منافذ الدول النامية للمصادر المالية، ونقد شرطية صندوق النقد الدولي بتدخله في شؤون الداخلية للدول، ونقد إستراتيجية المؤسسات المالية الدولية المتبنات في حل أزمة ديون العالم النامي. وقدمت بعض الإقتراحات للخروج من أزمة الديون الخارجية والتخفيف من الصعوبات التي تواجهها الدول النامية أهمها<sup>2</sup> :

- تحرير التجارة العالمية.

- التخفيف من النفقات الكبيرة على التسلح، وتحويل الوفورات الناتجة عن ذلك إلى مساعدة الدول النامية.

- رفع الحواجز الجمركية أمام صادرات الدول النامية.

- المطالبة بمفاوضات شاملة تجمع الدائنين والمدينين على السواء.

<sup>1</sup> عبد السعيد عبد إسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص: 51.50

<sup>2</sup> عبد الله بالوناس، مرجع سبق ذكره، ص: 103.104

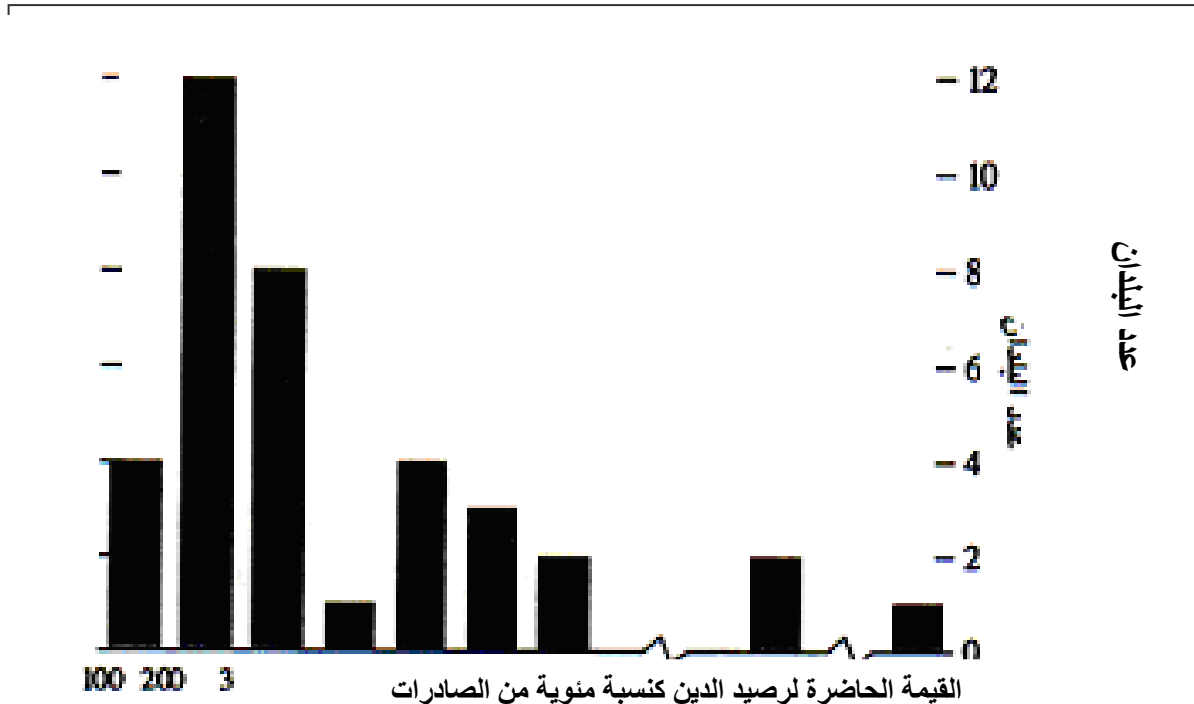
لكن الدول الصناعية قد عارضت هذه الإقتراحات، بإستثناء إزالة الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة، كما طالبت هذه المجموعة بضرورة مساعدة الدول النامية، وخاصة الفقيرة منها، وذلك بإحتواء العجز في موازين مدفوعاتها، وتحقيق نمو إقتصادي أفضل عن طريق زيادة المساعدات المقدمة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

والجدير بالذكر أنه يمكن تصنيف جميع مقترحات الدول النامية المدينة إلى إستراتيجيتين رئيسيتين الأولى هي إستراتيجية المواجهة والتي يتزعمها الرئيس الكوبي- فيدل كاسترو - والتي تطالب بإلغاء الديون والتوقف عن السداد، حيث يرى عدم إستطاعة الدول النامية المدينة سداد الديون المستحقة عليها في إطار أي خطة إصلاح يتم تبنيها، والإستراتيجية الثانية هي إستراتيجية المفاوضة والتي تعني التفاوض مع الدول والمؤسسات الدائنة من أجل التوصل إلى حلول مناسبة للطرفين.

### **المطلب الثاني : مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية (HIPC)\***

على الرغم من التقدم المحرز بفضل تعزيز السياسات الإقتصادية وبفضل آليات تخفيض عبء الدين والمبادرات الأنفة الذكر، ظل عدد البلدان النامية التي تعاني حالة من المديونية تفوق قدرتها على الإستدامة في الوفاء كبيرا جدا. وقد واجهت مجموعة من البلدان النامية المنخفضة الدخل منذ منتصف الثمانينات مشاكل خطيرة في خدمة ديونها الخارجية. وقد أطلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عبارة « البلدان الفقيرة شديدة المديونية » على هذه المجموعة التي تتكون من 41 بلدا يوجد 33 منها في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد بلغ مجموع الدين المستحق عليها حوالي 243 مليار دولار أمريكي في نهاية 1994، والجزء الأكبر من هذا الدين حوالي 64% مستحق السداد لدائنين ثنائيين رسميين بينما يشكل الدين المتعدد الأطراف حوالي 19% من المجموع، ويشكل الجزء الباقي وهو 18% دينا مستحقا السداد للدائنين التجاريين من القطاع الخاص. كما أن أعباء الدين الخارجي الواقعة على البلدان الفقيرة الشديدة المديونية تخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين، إذ تنتشوه نسب الدين إلى الصادرات، ونسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الكثير من الحالات بفعل الظروف المحلية المعاكسة، مثل الجفاف، والإضطرابات المدنية والصراعات الإقليمية<sup>1</sup>. ويختلف مستوى المديونية بين البلدان فنجد أن هناك أربعة بلدان في نهاية 1994 تبلغ نسبة الدين إلى الصادرات لديها ما يقل عن 200%، بينما توجد على الطرف الأخر ثلاثة بلدان تبلغ هذه النسبة لديها ما يربو على 700% ( الشكل البياني رقم (03-08) )

**الشكل البياني رقم(03-08) : نسب الدين إلى الصادرات لدى البلدان الفقيرة شديدة المديونية، متوسط الفترة 1994-1992\***



\*بسبب عدم إتساق البيانات، أستبعدت كل من ليبيريا ونيكارجوا والصومال والسودان من هذه المجموعة

المصدر: دراسات إقتصادية ومالية عالمية، أفاق الإقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أكتوبر، 1996، ص: 88

ويؤدي إرتفاع عبء الدين الواقع على البلدان الفقيرة شديدة المديونية إلى القلق حول قدرة بعضها على الوفاء بالتزاماتها خدمة الدين الكبيرة، ويعزى جزء من هذه المشكلة لدى بعض البلدان إلى عدم التمكن من القيام رسميا بإعادة هيكلة مدفوعات خدمة الديون المتعددة الأطراف، وذلك نظرا لمركز « الدائن المفضل الممنوح للمؤسسات المتعددة الأطراف»، ولكن خدمة الدين المتعدد الأطراف أصبحت بحد ذاتها عبءا على العديد من البلدان. ومن ثم إقترح البنك وصندوق النقد الدوليين في إجتماعي أبريل 1996 للجنة المؤقتة ولجنة التنمية إطار العمل من أجل القيام بمبادرة جديدة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة الشديدة المديونية، بغية التصدي بشكل أكثر شمولا لمشكلة الديون التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل. وقد حددت مجموعة جديدة من البلدان ستختار منها البلدان المستوفية لشروط الإستفادة من المبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وقامت اللجنتان لاحقا بالتصديق على برنامج عمل لتنفيذ المبادرة في إجتماعيهما المعقودين في سبتمبر 1996 الأمر الذي مهد السبيل لتنفيذ المبادرة في عام 1997.

والسؤال الذي يطرح هنا هو إلى ماذا تهدف هذه المبادرة ؟

تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة البلدان على التوصل إلى عبء من خدمة الديون تستطيع الإستدامة في الوفاء به، وتقتصر الأهلية على البلدان المسموح لها بالوصول إلى مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي، والتي لا تتوافر فيها شروط الإقتراض إلا من المؤسسة الإنمائية الدولية ضمن إطار البنك الدولي، ويشترط أيضا توافر سجل طويل من الأداء السليم على صعيد السياسات في إطار البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويتألف برنامج العمل لتنفيذ المبادرة من مرحلتين أولاهما عملية شروط نابولي وتترتب عليه إعادة جدولة إلتزامات خدمة الديون المستحقة لبلدان نادي باريس ( وغيرها ) وفق شروط نابولي، وفي نهاية تلك الفترة يمكن أن يحصل المدين من نادي باريس على عملية معالجة مجموع الدين ( أي تخفيض ما يصل إلى ثلثي الدين ) ( 67% ). وعند هذه النقطة يمكن النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى المرحلة الثانية، وسيقرر مجلسا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ما إذا كانت شروط نابولي لمجموع الديون مقترنة بإعفاء مماثل القدر على الأقل من الدائنين الثنائيين والتجاربيين الآخرين ستكفي لتمكين البلد من الإستدامة في خدمة الدين، وذلك بلاإستناد إلى تحليل القدرة على الإستدامة يجري الإتفاق عليه مع سلطات البلد، ويسمى هذا بنقطة القرار<sup>1</sup>.

وتمثل نقطة القرار هذه الوقت الذي تقرر فيه مؤسسات بروتن وودز أهلية البلد للإستفادة من هذه المبادرة، وبذلك يدخل البلد في المرحلة الثانية بعدما يكون البلد قد أمضى في العادة 3 سنوات من حسن الأداء مع صندوق النقد الدولي<sup>2</sup>.

وفي بادئ الأمر عرفت معايير الأهلية للمرحلة الثانية بأنها الحاجة إلى تخفيض إضافي للديون من أجل الإنخفاض بنسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات إلى ما يتراوح بين 20 و 25 % ، وبنسبة القيمة الحالية الصافية لنسبة الديون إلى قيمة الصادرات إلى ما يتراوح بين 200 و 250 % . وفي أبريل 1997 أضاف مجلسا للبنك والصندوق قدرا جديدا من المرونة وصادق على معيار إضافي وهو ألا تزيد

<sup>1</sup> الأمم المتحدة ، أزمة الديون الخارجية والتنمية، ص: 14  
www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_52\_290.PDF (2005/07/15)

<sup>2</sup> محمد محمود ولد محمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 71



نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الإيرادات الضريبية على 280%، شريطة إستيفاء معيارين آخرين عند نقطة القرار، وهما ألا تقل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي عن 40%، وأن لا تقل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي عن 20%. وتعتبر هذه بالإضافة عن الإدراك بأنه قد يجحف في حق بعض الإقتصاديات إذا ما إقتصر على إستخدام معياري القطاع الخارجي دون إيلاء الإعتبار الواجب للعبء المالي للدين الخارجي، وهي تفتح أيضا باب الأهلية لعدد إضافي من البلدان، وكان من بين التحسينات الإضافية في حساب القدر المطلوب من تخفيض الديون إستخدام متوسطات سنوات ثلاث ( عوضا من النتائج السنوية ) في حساب أرقام حصائل الصادرات، وكان الهدف هو الحصول على مؤثر يمثل بقدر أكبر خبرة البلد التصديرية. وأخيرا لا بد عند تحديد الأهلية للمرحلة الثانية من أن تراعي على أساس كل حالة على حدة مجموعة من عوامل الضعف كحالة إحتياطي البلد، وتركيز صادراته وتنوعها، والفجوة في الموارد، وعبء الدين المستحق للقطاع الخاص.

وإذا وجدت ضرورة للمرحلة الثانية يطلب من البلد تكوين سجل ثاني من الأداء لمدة ثلاث سنوات في إطار برامج مدعومة من البنك والصندوق، وخلال المرحلة الثانية يتعين على الدائنين من نادي باريس أن يقوما على أساس كل حالة على حدى بتخفيض إلتزامات خدمة الدين بما يصل إلى 80%، أي بما يزيد بنسبة 13 درجة مئوية على النسبة الممنوحة بموجب شروط نابولي، وذلك رهنا بتنفيذ برنامج التكيف على نحو مرض. وبالإضافة إلى ذلك قد يقدم المانحون والمؤسسات المتعددة الأطراف من بداية المرحلة الثانية مساعدة إضافية في شكل منح أو قروض ميسرة الشروط، يمكن في بعض الحالات إستخدامها في سداد مدفوعات خدمة الدين ( ولاسيما مدفوعات خدمة الدين المتعددة الأطراف )<sup>1</sup>. وتأتي نقطة الإكمال في نهاية فترة الثلاث سنوات الثانية، وفي حالة إستفاء البلد لمعايير أداء محددة يخفض مجموع الديون المقدمة من نادي باريس والديون المشابهة لها بنسبة 80% من قيمتها الإسمية الأصلية، وتلتزم المؤسسات المتعددة الأطراف عندئذ بتخفيض مطالباتها حسب الإقتضاء حتى يهبط الدين الكلي إلى مقدار يمكن الإستدانة في الوفاء به. وتشمل معايير الأداء مؤشرات الإقتصاد الكلي، والتقدم المحرز في الإصلاحات الهيكلية والإجتماعية الرئيسية، كتحسين الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والحد من وطأة الفقر... الخ.

وستنفذ فترة الأداء التي تستغرق 6سنوات في إطار المبادرة تنفيذا مرنا على أساس كل حالة على حدى، لكي يعترف في المرحلة الأولى بسجلات الأداء للبلدان التي لديها من الأصل مثلها، ويطلب من البلدان التي تتمتع بسجل طويل من الأداء القوي بإجتياز مرحلة ثانية، وستظل إمكانية الإستفادة من المبادرة متاحة أمام جميع البلدان التي قد تكون مؤهلة وتشعر في برامج مدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل أكتوبر 1998، وينظر عقب ذلك في إمكانية التمديد. وقد أنشأ البنك الدولي في نوفمبر 1996 - الصندوق الإستئمائي للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية- لتمويل تخفيض الديون ومدفوعات خدمة الديون المستحقة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وفي عملية موازية أنشأ صندوق النقد الدولي -الصندوق الإستئمائي لمرفق التكيف الهيكلي المعزز للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية- من أجل تمويل العمليات الخاصة لمرفق التكيف الهيكلي المعزز المضطلع بها في إطار المبادرة .

وبحلول منتصف عام 1998 تابع عشرة من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية إستعراض الحالات الخاصة بها في إطار المبادرة\*، وحظيت البنين والسنغال باتفاقات خروج من نادي باريس بعد أن أثبتت قدرتها على الإستدانة في خدمة المديونية، ومن ثم جرى إستبعادها من الحصول على مزيد من التخفيض وبالنسبة للبلدان الثمانية الأخرى تحدد كل من عامي 1998 و 1999 كنقطة قرار لها، على أن تصل هذه البلدان إلى نقطة الإستكمال بين عامي 1998 و 2002 ويشير الجدول الزمني للتنفيذ إلى وجود ثلاث بلدان على الأكثر في عام 1998 ستستفيد من تخفيف الديون في نطاق المبادرة وأقل من ثلاث بلدان

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، أزمة الديون الخارجية والتنمية ، ص:15  
www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_52\_290.PDF (2005/07/15)

\* أنظر الملحق رقم(04)

ستستفيد بها في الأعوام التالية حتى عام 2000، وهو ما يجعل هذه العملية بطيئة خاصة مع وجود 41 بلدا من هذه البلدان إجمالاً<sup>1</sup>.

وفي أبريل 1997 أصبحت أوغندا أول بلد من البلدان الفقيرة الشديدة المديونية يصل إلى "نقطة القرار" وإتفق المجلسان التنفيذيان للبنك والصندوق على مجموعة إجراءات تخفيض من عبء الديون يتوخى منها تخفيض القيمة الحالية لدين أوغندا بمقدار 340 مليون دولار، وبالنظر إلى سجل أوغندا القوي في الأداء قرر المجلسان احتساب المرحلة الأولى لأوغندا وإختصار مدة المرحلة الثانية إلى عام واحد<sup>2</sup>.

وفي أبريل 1998 أصبحت أوغندا أول بلد يصل إلى نقطة الإستكمال، وبالإضافة إلى رفعها من نادي باريس للوصول إلى نسبة خفض قدرها 80%، جرى تأمين تمويل مجموعة التخفيف الخاصة بها بمبلغ 650 مليون دولار، وتقدر القيمة الإجمالية لتخفيف الديون بالنسبة للبلدان الخمسة الأخرى الفقيرة الشديدة المديونية وهي بوليفيا وغيانا وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار وموزنبيق بمبلغ 5 مليار دولار على وجه التقريب، تحتاج منها موزنبيق وحدها زهاء 2,9 مليار دولار. وفيما يتعلق بموزنبيق فعلى الرغم من بقاء الأداء الإقتصادي قويا إنخفضت صادرات السلع والخدمات بشكل ملحوظ في سنة 1998 عما كان مسقطا عند إتخاذ القرار في أبريل 1999 بسبب عدة عوامل منها الهبوط الملحوظ في أسعار السلع الأساسية. ونتيجة لذلك فإن نسبة القيمة السارية للمديونية إلى الصادرات كانت أعلى مما كان متوقعا، وستقع خارج النطاق المستهدف إذا إقتصرت المساعدة المقدمة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على المبلغ الملتزم به عند إتخاذ القرار، وبالتالي إلتمست مساعدة إضافية من الدائنين لضمان بلوغ موزنبيق الهدف المتعلق بالقدرة على تحمل الديون المتفق عليها. وقد قدرت الإحتياجات الإضافية لتخفيف عبء خدمة الديون الإضافية بـ 600 مليون دولار بالقيمة الإسمية ( التقدير الجديد لإجمالي قيمة التخفيف هو 3,7 مليار دولار ) وقد وافق البنك الدولي والصندوق النقد الدولي على زيادة مساهمتهما، ووافق دائنوا نادي باريس بدورهم على رفع قيمة تخفيف عبء الديون السابقة إلى 90% من الديون المستحقة<sup>3</sup>.

إن مثال موزنبيق يصور الجهود الإستثنائية التي يمكن أن تكون مطلوبة من جانب المقرضين لتقديم تخفيف في المديونيات يؤدي في المرحلة لاحقة إلى تحقيق الإستدامة في خدمة الدين. ويمكن تقدير إجمالي تخفيف عبء الديون الملتزم به بحلول منتصف 1999 في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون للبلدان الأربعة التي وصلت بالفعل إلى نقطة الإكمال حوالي 5,5 مليار دولار بالقيمة الإسمية. أما البلدان الستة الأخرى فإنها ستستلم مجتمعة مبلغا إضافيا من المساعدة المقدمة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قدر بـ 3,7 مليار دولار، ومن ثم يقدر أن تبلغ تكلفة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالقيمة الإسمية حوالي 9,2 مليار دولار لعشرة بلدان الأولى التي من المتوقع أن تصبح مؤهلة. بصفة عامة كانت خطوات تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون خلال العامين الأولين بطيئة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الطبيعة العملية المعتمدة نفسها، ولقيود التمويل ( حيث يمكن أن يتحقق هدف المديونية إلى الصادرات ولكن لا يتحقق هدف المديونية إلى الإيرادات )، وبالتالي فالإطار الأول لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم يضع في الحسبان التعديلات التي تضمن تحقيق الهدفين. وإزاء هذه الخلفية وإزدياد سوء الوضع الخارجي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أتاح المجال لمبادرة كولونيا من أجل تخفيف معزز لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي نحن في صدد التطرق لها.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام 1998، ص:12  
www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_53\_373.PDF (2005/07/15)

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، أزمة الديون الخارجية والتنمية، ص:16  
www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_52\_290.PDF (2005/07/15)

<sup>3</sup> الأمم المتحدة التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية، ص:14  
www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_54\_370.PDF (2005/07/15)

**المطلب الثالث : مبادرة كولونيا من أجل تخفيف معزري لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**

في جوان 1999 وضعت قمة الدول الصناعية السبع الكبرى المنعقدة في كولونيا توصيات من أجل تعزيز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعرف بمبادرة كولونيا للديون، وكانت نتاجا لعمليات المراجعة التي بدأتها مؤسسات بريتون وودز التي اجتذبت إليها مقترحات من المنظمات غير الحكومية والحكومات الدائنة، والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة<sup>1</sup>. وقد أدت التحسينات التي أدخلت على هذه المبادرة إلى زيادة تقوية الروابط بين تخفيف عبء الديون وتخفيض أعداد الفقراء والسياسات الاجتماعية، والهدف الكامن وراء المبادرة المعززة هو توجيه الموارد الحكومية التي تم تحريرها بسبب تخفيض الديون إلى برامج تخفيض أعداد الفقراء. وبموجب البرامج التي يقوم بها البنك الدولي والصندوق النقد الدولي بالتفاوض عليها مع البلدان المؤهلة لتخفيض الديون، سيزيد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة التي تؤثر على الفقراء مباشرة مثل الرعاية الصحية الوقائية والتعليم الابتدائي<sup>2</sup>. وفي إطار تقوية الروابط بين تخفيف أعباء الديون والحد من الفقر عن طريق تخفيف أعباء الديون بشكل أسرع وأعمق وأوسع نطاق يتم ذلك مع إستراتيجيات تقوم على المشاركة، ويشعر البلد المعني بملكيتها وتحقيقها لمصالحه من أجل مساعدة البلدان الفقيرة على تحقيق " أهداف التنمية الدولية " المعنية بالحد من الفقر وعدد آخر من المؤشرات الاجتماعية من بينها خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2015 ( مقارنة بالمستوى المسجل في عام 1990 )، وتوفير التعليم الابتدائي لجميع السكان في كل البلدان بحلول عام 2015. وفي حالة إفريقيا أدى تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) إلى زيادة عدد البلدان التي يمكن أن تتأهل للاستفادة من تخفيف أعباء الديون إلى 33 بلدا، ومن أهم العناصر في مبادرة " هيبيك " قيام كل بلد بإعداد تقرير مرحلي عن إستراتيجية الحد من الفقر، ثم تقرير إستراتيجية الحد من الفقر في إطار عملية تشاورية ويركز هذان التقريران على النقاط التالية<sup>3</sup>:

- الحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي وتحقيق نمو متكافئ.
- وضع أهداف للحد من الفقر والمؤشرات الاجتماعية تتم بتحديد الواضح وقابلية القياس وإدراج تكاليف تحقيقها في الميزانية.
- رفع مستوى الإنفاق على الفقراء وزيادة كفاءته.
- تحديد الإنفاق لصالح الفقراء بمزيد من الوضوح في الميزانية وإدخال تحسينات على عمليات الرقابة والمتابعة.
- و بما أن المبادرة تهدف إلى جعل تخفيف عبء الديون أعمق وأسرع تم اللجوء في مجال تحقيق المزيد من تخفيض الديون إلى<sup>4</sup> :
- أ) خفض الأهداف المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون على النحو التالي :
- فيما يتعلق بالقيمة الحالية الصافية لنسبة الديون إلى الصادرات خفضت من 250 - 200% إلى نسبة واحدة قدرها 150 % .

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية، ص:15  
www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_54\_370.PDF (2005/07/15)

<sup>2</sup> سانجيف جوبتا وآخرون، تخفيف عبء الديون والإنفاق على الصحة العامة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مجلة التمويل والتنمية، العدد 03 المجلد 38، سبتمبر 2001، ص:10.

<sup>3</sup> دراسات إستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أفاق الإقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ماي 2001 ص:37.36

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية، ص:16  
www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_54\_370.PDF (2005/07/15)

## الفصل الثالث: الجهود الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول النامية ووسائل التخفيف من أعبائها

- فيما يتعلق بالقيمة الحالية لنسبة الديون إلى العائد الضريبي خفضت من 280% إلى 225%، كما خفض معياري الأهلية للملازمين: فيما يتعلق بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خفض المعيار من 40% إلى 30%، وفيما يتعلق بنسبة العائد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد خفض من 20% إلى 15%.

ب) فيما يتعلق بتخفيض الديون في إطار نادي باريس: تحقيق قدر أكبر من إلغاء الديون يصل إلى 90% أو أكثر لأشد البلدان فقرا من بين البلدان المؤهلة، وبالنسبة للبلدان غير مؤهلة وفقا للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يمكن لنادي باريس أن ينظر في تخفيض موحد نسبته 67% بموجب شروط نابولي، وللبلدان المدينة الأخرى المتقدمة بطلبات إعادة جدولة غير تساهلية يتفق على الزيادة في الحد المقرر لمبادلات الديون.

ج) وفيما يتعلق بالبلدان المؤهلة: شطب الإعفاء من ديون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية عن طريق قائمة من الخيارات على رأس المبالغ المطلوبة لبلوغ القدرة على تحمل الديون، ويفضل أن تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية الجديدة في شكل منح.

أما فيما يخص مجال تخفيف عبء الديون على نحو أسرع فإنه يحتفظ بمرحلتى الثلاث سنوات للتنفيذ، رغم أنه من المنصوص عليه إمكانية إختصار المرحلة الثانية إذا حقق البلد أهدافا طموحة تتعلق بالسياسة العامة في وقت مبكر (" نقاط الإكمال المتغيرة" )، وبإمكان المؤسسات المالية الدولية توفير " تخفيف مؤقت من عبء الديون " للبلدان المؤهلة قبل نقطة الإكمال، وإثر بلوغ نقطة الإكمال يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تقوم بتخفيف عبء الديون مقدما.

وفيما يتعلق بتخفيف عبء الدين إتضح أن 13 بلدا من أصل 37 من أقل البلدان نموا كانت قد صنفت باعتبارها مؤهلة للإستفادة من برامج تخفيف عبء الدين التابع لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أبريل 2004 وقد وصلت « نقطة الإنجاز (الإستكمال) » بينما وصل 14 بلدا « نقطة القرار » . إنظر الجدول رقم (03-17). وكننتيجة لذلك تراجع نسبة الدين إلى الدخل المحلي الإجمالي لتلك البلدان من 109% في عام 1997 إلى 86% في عام 2002، وعلى الرغم من أن نسبة الدين إلى الصادرات قد تراجعت على إمتداد جميع المناطق في العالم النامي خلال الفترة نفسها، إلا أنها تعادل أكثر من 150% من قيمة الحد المشروط كي يعتبر البلد مؤهلا للإستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وحتى بالنسبة لبلدان عديدة وصلت إلى نقطة الإكمال تظل إمكانية القدرة على خدمة الدين غير مضمونة. وفي ضوء ما يتوفر من أدلة على أن البلدان كانت تستخدم الوفورات الناتجة عن تخفيف عبء الدين للإستثمار في مجالات يجري التركيز فيها على الأهداف الإنمائية للألفية كالصحة والتعليم مثلا فإنه يتعين تسريع وتيرة هذا التخفيف، وبالإضافة إلى ذلك توجد مبررات قوية لتوسيع نطاق الأهلية للإستفادة من المبادرة كي تشمل بعض البلدان ذات الدخل الأكبر والدخل المتوسط التي تواجه أزمة ديون حادة.

جدول رقم (03-17) : البلدان التي بلغت مرحلة إتخاذ القرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بلغت مرحلة الإستيفاء .

عدد البلدان		
2004 <sup>(1)</sup>	2000	
14	1	التي بلغت مرحلة الإنجاز
13	21	التي بلغت مرحلة إتخاذ القرار ولم تصل إلى مرحلة الإستيفاء بعد
11	16	التي لم ينظر بعد في إدراجها في مرحلة إتخاذ القرار
38	38	إجمالي البلدان المؤهلة

(1) حتى جوان 2004

وبالنسبة لقيمة تخفيف عبء الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فقد إرتفع من 34 مليار دولار سنة 2000 إلى 52 مليار دولار سنة 2004 ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03-18) أسفله.

**جدول رقم (03-18): تخفيف عبء الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بملايير دولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (تراكمي) .**

السنوات	2000	2004 <sup>1)</sup>
المقدم إلى البلدان التي بلغت مرحلة إتخاذ القرار أو مرحلة الإستيفاء	34	52

المصدر : مؤتمر قمة الألفية، مرجع سبق ذكره، ص:76  
(أ) حتى 11 مارس 2004 .

ويضاف إلى هذا المبلغ قيمة المساعدة الإنمائية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بمجموع التدفقات، فقد زادت البلدان في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية القيمة الفعلية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بنسبة 3,9% ( 2,3 مليار دولار ) في الفترة من 2002 - 2003، والقيمة المطلقة للمساعدة المقدمة من البلدان الأعضاء في اللجنة بلغت 68,5 مليار دولار في عام 2003، كما يوضح ذلك الجدول رقم (19-03). وهو رقم تأثر قليلا بسبب تراجع سعر صرف الدولار، وتشكل هذه نسبة 0,25% من مجموع الدخل المحلي الإجمالي للبلدان المانحة، كما هو موضح في الجدول رقم (20-03)، وإذا تم إستيفاء جميع الإلتزامات التي أعلنها المانحون منذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري فإنها ستؤدي مجتمعة إلى زيادة المساعدة الإنمائية بما يقارب 20 مليار دولار بحلول 2006 .

و كل هذه المساعدات المقدمة من طرف مبادرة هي من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.  
**جدول رقم (19-03) : صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جميع البلدان النامية وإلى أقل بلدان نموا ( مليار دولار )**

السنوات	1990	2001	2002	2003
جميع البلدان النامية	54.3	52.4	58.3	68.5
أقل البلدان نموا	15.2	16	15.1	-

**جدول رقم (20-03) : حصة الدخل القومي الإجمالي المقدمة من الجهات المانحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية .**

السنوات	1990	2001	2002	2003
جميع البلدان النامية	0.33	0.22	0.23	0.25
أقل البلدان نموا	0.09	0.05	0.06	-

المصدر : مؤتمر قمة الألفية، مرجع سبق ذكره، ص: 71

كما أن نسبة خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات عرفت قفزة نوعية حيث إنخفضت من 20% إلى 9% للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل وهذا خلال سنوات 1990 و 2003 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (21-03).

**جدول رقم (21-03) : خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع و الخدمات لسنتي 1990-2002.**

نسبة تكاليف خدمة الديون إلى صادرات السلع و الخدمات		السنوات
2002	1990	
18	19	جميع البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل*
09	20	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

المصدر : مؤتمر قمة الألفية. مرجع سبق ذكره، ص: 76  
\*حسب تعريف البنك الدولي .

لقد تكرر مصطلح إعادة الجدولة كثيرا في الإستراتيجيات والمبادرات السابقة الذكر الأمر الذي يستوجب دراسة لهذه العملية وهو ما سنتداركه لاحقا.

### المطلب الرابع : الأطر الأساسية لإعادة جدولة الديون الخارجية

إعادة جدولة الديون هي عبارة عن إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي، والذي يستلزم دخول الدولة المدينة في مفاوضات مع الدائنين للإتفاق معهم على تأجيل السداد<sup>1</sup>، وبذلك تكون إعادة الجدولة أحد الطرق التي تلجأ إليها الدول التي تعاني من ضائقة مالية، وعجز عن دفع ديونها الرئيسية والفوائد المترتبة عنها، بعدما يكون معدل خدمة الدين قد وصل إلى مستويات مرتفعة تتدهور بعدها قدرة الدول على الحفاظ على الحد الأدنى من الموارد الضرورية. وعندما يطلب بلد ما إعادة النظر في جدولة أو رزمة سد ما تعهد بسداده من قبل في أجال معينة فهو يعترف بعدم قدرته على توفير أموال معينة في وقت معين، أي يعترف بإفلاس خطته في توظيف القروض، وعجزه عن توليد الموارد الضرورية في وقتها لسداد هذه القروض<sup>2</sup>.

وتستغرق عملية إعادة جدولة الديون سنوات قبل التوصل إلى إتفاق، وقد يصاحبها إملاء بعض الشروط على الدولة التي تطلب إعادة الجدولة، إضافة إلى أعباء إضافية قد تزيد من أعباء خدمة الديون في المستقبل. وتهدف إعادة جدولة الديون إلى إتاحة فرصة زمنية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات المتمثل في نقص العملات الأجنبية، وفي حالات أخرى قد ترمي إعادة الجدولة إلى إتاحة وقت أطول لإتخاذ تدابير معينة وإتباع سياسات مناسبة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وبالتالي إعادة جدولة الديون الخارجية تحقق للدائن والمدين فوائد إقتصادية، فهي تضمن للدائن الحصول على أمواله يوما ما، وفي نفس الوقت تعطي للمدين فترة تأجيل تتيح له إعادة ترتيب أوضاعه الإقتصادية والتجارية، ورغم ذلك فإن هذه العملية لا تخلو من شروط قاسية تؤثر في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للدول المدينة.

وتتضمن إعادة جدولة الديون نوعين من الديون: الأول هو الدين الرسمي والذي يمثل القروض التي تضمنها الحكومات والوكالات الرسمية، وعادة ما يتم جدولة مثل هذه الديون عن طريق نادي باريس، والثاني هو دين البنوك التجارية التي يعاد التفاوض فيه في إطار مجموعة من البنوك المتخصصة التي يطلق عليها نادي لندن.

(1) نادي باريس :يعد نادي باريس بمثابة ملتقى يضم حكومة الدول المدينة وحكومات الدول الدائنة\*، علاوة على بعض المنظمات الدولية، وأهمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص:38،

<sup>2</sup> أحمد هني، المديونية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص:51  
\* توكل إجتماعات نادي باريس إلى موصف سامي في وزارة المالية الفرنسية

وسكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمرقبين، وقد ظهر هذا النادي عام 1956<sup>1</sup>، عندما عجزت الأرجنتين عن خدمة ديونها، مما أدى بها إلى الطلب من الدول الأوروبية الدائنة تخفيض أعباء ديونها على أساس ترتيبات ثنائية. وتسعى الدول المدينة من خلال نادي باريس إلى تخفيض الديون المقدمة من الحكومات، وكذلك إئتمان التصدير التي تؤمنها وتضمنها وكالات حكومات الدول الدائنة، ولا يتم تخفيف الدين إلا إذا أوضحت الدولة المدينة من خلال برنامج إصلاح إقتصادي - يدعمه صندوق النقد الدولي - أن وضع ميزان مدفوعاتها بعد تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي سيسمح لها بأداء التزامات دينها الخارجي<sup>2</sup>.

وتتم إجتماعات نادي باريس بناء على طلب رسمي تقدمه حكومة الدولة التي ترغب في إعادة جدولة ديونها، وبالنسبة لكل حالة يقدم صندوق النقد الدولي تقريرا تفصيليا عن الوضع الإقتصادي للدولة المدينة، وخاصة فيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات، وأبعاد برنامج الإصلاح الإقتصادي (برنامج التكيف)، وطبيعة وحجم ديونها الخارجية. كما يقدم البنك الدولي تقريرا عن إحتياجات المالية للدولة المدينة، وحجم مواردها، ويقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإكتاد) تقريرا عن وجهة نظر الدولة المدينة بشأن مدى أهمية إعادة جدولة ديونها الخارجية بالنسبة لبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها. وينتهي إجتماع النادي عادة بالتوقيع على محضر للإتفاق الجماعي الذي يعد وثيقة يتم تنفيذها بمقتضى إتفاقيات ثنائية منفردة في وقت لاحق بين حكومتي الدول المدينة والدول الدائنة، وتتضمن وثيقة الإتفاق الجماعي على شرط النية الحسنة الذي بمقتضاه تتعهد حكومات الدول الدائنة بالموافقة على عقد مفاوضات جديدة في المستقبل لإعادة جدولة فترات توحيد أخرى\* إذا ما تأكد لديها ووفقا لتقارير المنظمات الدولية إلتزام الدولة المدينة بإتباع برامج جادة للإصلاح الإقتصادي.

إن كل ما سبق ذكره عن نادي باريس يجرنا إلى التساؤل التالي : ما هي مبادئ نادي باريس؟

هناك ثلاث مبادئ رئيسية تحكم عملية إعادة جدولة الديون الرسمية الخارجية من خلال نادي باريس هي<sup>3</sup>

- أ- **العجز عن السداد ( Imminent Default )** : إن حجم إلتزامات الدول المدينة الخارجية يعتبر مقياسا كافيا لتحديد العجز عن السداد، أما معيار العجز عن السداد فهو عبارة عن فجوة تمويل، ويعتبر قياس حجم مثل هذه الفجوة عنصرا رئيسيا من عناصر المفاوضات نادي باريس، وعادة ما يتم من خلال تقديرات FMI لميزان مدفوعات الدولة المدينة في العام المقبل، بحيث يتم تصنيف عناصر ميزان المدفوعات بناء على مصادر وإستخدامات العملات الأجنبية، ولهذا فإنه إذا كان الإنفاق المتوقع أكثر من الموارد المتاحة، فإن ذلك يعتبر دليلا على وجود شرط العجز عن السداد.
- ب- **مشروطة صندوق النقد الدولي ( Conditionality )** : إن مشروطة الإتفاق مع صندوق النقد الدولي تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر إعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس، لأنها تحدد وبشكل واضح مدى نجاح أو فشل عملية تخفيض عبء الديون الخارجية، لذلك تطالب الدول الدائنة بضرورة أن تتوصل الدول المدينة مع صندوق النقد الدولي إلى إتفاق يتم بموجبه التفاهم على وضع برنامج معين للإصلاح الإقتصادي.
- ت- **مشاركة الدول الدائنة في تحمل أعباء الديون الخارجية** : وفي ضوء هذا المبدأ يتعين على جميع الدول والمؤسسات الدائنة أن تساهم في تخفيض أعباء الديون الخارجية بما يتناسب مع علاقتها بالدولة الدائنة، وعادة ما يكون هناك عدة جهات مانحة، مؤسسات مانحة متعددة الأطراف، مانحين رسميين وأعضاء في نادي باريس، مانحين رسميين وليسو أعضاء في نادي باريس ... إلخ. وبشكل عام فإن هناك خلافا حول تحديد المؤسسات التي يجب إعفاؤها من إعادة جدولة ديونها خاصة، وأنه كلما زاد

<sup>1</sup> philippe d' Arvisenet .jean-pierre petit.échanges et finance internationale.presses de jouve.paris1997.p:197

<sup>2</sup> توماس كلاين، تخفيض ديون البلدان الإفريقية، مجلة التمويل والتنمية، العدد04، المجلد24، ديسمبر 1987، ص:13.10  
\* يقصد بها فترات تأجيل سداد المستحقات.

<sup>3</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص:41

عدد المؤسسات المانحة التي تعفى من هذه الشروط كلما زاد العبء على المانحين الآخرين الذين يضطرون لدخول المفاوضات لإعادة جدولة ديونهم. إن إعادة جدولة الديون كانت مقصورة في بادئ الأمر على الأقساط، ولكن سمح فيما بعد بأن تتضمن طلبات النظر في إعادة جدولة كلا من الأقساط والفوائد، ومن هنا يمكننا التساؤل حول الشروط الواجب توفرها في طلب الدولة المدينة والقواعد المتبعة في إعادة جدولة الديون؟ فبالنسبة للشروط الواجب توفرها في طلب الدولة المدينة هي<sup>1</sup> :

- مواجهة الدولة المدينة لصعوبات مالية ضخمة تجعل من المتعذر سداد أصل أو فوائد الديون في مواعيدها الأساسية المتفق عليها، نتيجة نقص طارئ في السيولة لأسباب عارضة ولمدة محدودة، وقد كانت هذه المدة والمسماة بفترة توحيد الدين سنة ونصف كحد أقصى لتأجيل سداد المستحقات.
- إلزام الدولة المدينة بعدم تأخير السداد بعد إنتهاء فترة توحيد الدين عن مواعيدها الأصلية، وإن كانت أزمة المكسيك وتوقع مطالبة الدولة المدينة حين إنتهاء فترة توحيد الدين بتأجيل السداد لفترة أخرى، فقد تم تعديل الحد الأقصى لهذه الفترة إلى خمس سنوات، وسميت بالجدولة متعددة السنوات، أما عن القواعد المتبعة في إعادة جدولة الديون فهي :
- عدم التفرقة أو التمييز في معاملة كل من الدول الدائنة والدول المدينة إذا ما تشابهت ظروف وأوضاع كل منها.
- بحث كل حالة على حدى وفقا للأوضاع الخاصة بكل دولة.
- مراعات توفير السيولة الكافية عند تقرير مدى تيسير أو تخفيف شروط الديون.
- التمسك بأن تكون التيسيرات أو التخفيفات المباشرة للدول المدينة في إطار برنامج التثبيت الذي يقرره صندوق النقد الدولي.

وفيما يخص الإعداد لمفاوضات نادي باريس فهي تنقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية، في المرحلة الأولى تقوم حكومة البلد المدين بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض لسداد العجز في ميزان المدفوعات مقابل برنامج تثبيت إقتصادي وإصلاح هيكلي، يهدف إلى زيادة قدرة الدولة على سداد إلتزاماتها الخارجية. وفي المرحلة الثانية تقوم حكومة البلد المدين بالتفاوض مع الحكومات الدائنة لتخفيض أعباء خدمة الديون من جهة وللحصول على تمويل إضافي لبرامج التنمية من جهة أخرى، وفي المرحلة الثالثة تقوم حكومة البلد المدين بالتفاوض مع الدائنين من المؤسسات الخاصة لتخفيض أعباء خدمة الديون الخاصة. وبينما يقوم نادي لندن بالمفاوضات الخاصة بالمرحلة الثالثة يتولى نادي باريس المفاوضات الخاصة بالمرحلة الثانية والمتعلقة بالديون الرسمية، ويتم التقدم بطلب إلى إجتماع نادي باريس في رسالة يبعث بها وزير المالية الدولة المدينة إلى رئيس نادي باريس عن طريق وزير المالية الفرنسي، ويعلن فيها عن نية الدولة المدينة التوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وتطلب بالتالي الدخول في مفاوضات مع دائنيها للإتفاق على إعادة جدولة الديون من خلال توزيع الأقساط التي كانت مستحقة الدفع في سنة معينة على عدد من السنوات القادمة، ويقوم البلد المدين بعقد إتفاقيات مع كل الدول الدائنة المشاركة في الإجتماعات، وكذلك مع كل الوكالات المقرضة، وتشمل هذه الإتفاقيات جميع الشروط العامة لتخفيض أعباء الدين إضافة إلى عنصرين أساسيين يجب التفاوض عليهما مع كل دولة دائنة وهما : قائمة بالقروض والإستحقاقات التي يغطيها إتفاق تخفيف أعباء الدين، سعر الفائدة الذي يجب تقاضيه على الدين المعاد جدولته، وفيما يلي شرح لبعض الجوانب التي يتضمنها الإتفاق<sup>2</sup> :

- **فترة تجميد سداد الدين ( Consolidation period )** : المقصود بها الفترة التي يتم خلالها تجميد السداد وإعادة جدولة الديون ويعتبر طول مثل هذه الفترة عاملا رئيسيا في عملية تخفيض الدين.

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق، الطبعة الثانية، ص:320،321

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص:53،54،52



- **نوعية الديون التي تخفض أعباؤها** : يجب الإتفاق حول طبيعة الديون التي يعاد جدولتها وفيما إذا كانت ديونا رسمية أو إتمادات تصدير وما شبه ذلك، وبشكل عام يتم إعادة جدولة الديون والإتمادات الرسمية متوسطة الأجل، والتي فترة إستحقاقها أكثر من سنة سواء كانت للقطاع العام أو للقطاع الخاص في الدولة المدينة، لهذا فإن الإتفاق الذي يتم التوصل إليه لا يشمل سوى القروض الرسمية المضمونة التي تقدمها الحكومات والوكالات الرسمية للبلد المدين، وتستبعد القروض قصيرة الأجل التي أعيدت جدولتها سابقا.

- **تاريخ التوقف ( Cut \_ off Date )** : من الشروط التي يجب الإتفاق عليها في إطار مفاوضات نادي باريس هو تاريخ التوقف، الخاص بالديون المؤهلة لتخفيف أعباءها ويمكن تعريفه بأنه هو التاريخ الذي لا يعاد جدولة أية ديون تم التوقيع عليها بعده، لهذا لا يعاد جدولة أي دفعات مستحقة على ديون تم التوقيع عليها بعد تاريخ التوقف هذا.

- **إعادة جدولة الأقساط المستحقة** : إن عملية إعادة الجدولة تنصب فقط على الأقساط المتأخرة ( إن وجدت ) والأقساط المطلوبة تأجيلها، أما الفوائد المستحقة فيجب الإستمرار في دفعها دون إعادة جدولتها إلا في حالات نادرة جدا.

- **نسبة الدين المعاد جدولته** : لا يتم في العادة إعادة جدولة جميع الأقساط المستحقة وإنما جانب منها قد يصل إلى حوالي 90% من الدين المستحق في فترة معينة.

- **ترتيبات السداد ( Repayment terms )** : ترتيبات الديون المعاد جدولتها يجب الإتفاق عليها بالتفصيل في مفاوضات نادي باريس، وفيما إذا كانت تسدد في تواريخ الإستحقاق أو في أوقات لاحقة؟ توافق الدول الدائنة عادة على طلب الدول المدينة بفترة سماح لمدة ثلاث سنوات يتبعها أربعة سنوات أخرى يتم خلالها دفع الديون المؤجلة على دفعات نصف سنوية.

- **سعر الفائدة التأجيلية ( Moratorim interest )** : هي الفائدة التي تتقاضاها الدول الدائنة على الدين المعاد جدولته، حيث أن الدول الدائنة تنظر إلى تخفيض الدين من خلال الدفع على أنه دين جديد على الدولة المدينة، فيجب أن يصاحبه سعر فائدة معين إلى أن يسدد نهائيا، وغالبا ما يكون هذا السعر أعلى من سعر الفائدة الأصلي على القروض المعاد جدولتها، ويطبق هذا السعر عادة على مدفوعات الفائدة والأقساط المؤجلة بحيث يلتزم البلد المدين بدفع الفائدة التأجيلية أو فائدة التأخير خلال فترة السماح المتفق عليها لإعادة جدولة الديون.

(2) **نادي لندن** : في إطار نادي لندن يعاد التفاوض على الديون السيادية المدينة للمصارف التجارية تحت توجيهات لجنة إستشارية أو لجنة توجيهية مخصصة تشكل بوجه عام بعد توقف المدين عن السداد، وعلى غرار الحال في نادي باريس لا بد من حيث المبدأ أن تنفذ البلدان المدينة برنامجا للتكيف مع الصندوق النقد الدولي قبل موافقة نادي لندن، ووفقا لنهج اللجنة الإستشارية المصرفية يتوصل المدين إلى إتفاق مع الدائنين الرئيسيين يجري التأكيد فيه على مجموعة شروط ( أو قائمة خيارات ) تعرض في وقت لاحق على الدائنين المصرفيين للموافقة أو الرفض<sup>1</sup>.

وهكذا أصبحت البنوك التجارية هي الأخرى المعنية بقضايا التي تطرحها المديونية، ومنذ الثمانينات أصبحت تلك البنوك تتجمع فيما أصبح يعرف " نادي لندن " فالبنوك التجارية تجتمع في إطار مجموعات تختلف تشكيلتها ورئاستها حسب الدول المعنية، وتكون الإجتماعات تلك الدول للنظر في التسهيلات التي يمكن منحها للدول المدينة للتخفيف عليها من عبء الديون، أما عن مقر اللقاءات فكان في البداية في لندن ثم تحول ليكون في العديد من الأماكن الأخرى<sup>2</sup>.

ومن هنا نطرح السؤال التالي : ما هي خصائص جدولة الديون التجارية ؟

<sup>1</sup> الأمم المتحدة ، حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام 1998، مرجع سبق ذكره ، ص:07

<sup>2</sup> قادري عبد العزيز ،دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ،دارالهومة للطباعة والنشر والتوزيع ،بوزريعة ،2002، ص:152

تتصف عمليات إعادة جدولة الديون التجارية بخصائص تميزها عن جدولة الديون الرسمية، ويمكن إجمالها فيما يلي<sup>1</sup> :

أ - تتعلق الديون التجارية عادة بعدد ضخم من البنوك الدائنة ( بلغ عددها على سبيل المثال بالنسبة للمكسيك حوالي 1400 بنكا )، ولذلك لا تشارك جميعها في مفاوضات إعادة الجدولة، بل عددا محدودا منها وفقا لحجم مصالحها لتشكيل ما يسمى باللجنة الإستشارية أو لجنة التوجيه، تتولى إدارة المفاوضات مع حكومة الدولة المدينة. وقد جرت العادة بأن تعهد حكومة الدولة المدينة إلى صندوق النقد الدولي بمهمة الإتصال بالبنوك التجارية الدائنة، وكذلك المشاركة في جميع مراحل المفاوضات التي تقوم بها لجنة التوجيه أو اللجنة الإستشارية.

ب - تقتصر المفاوضات إعادة جدولة الديون التجارية في أغلب الحالات على أصل الدين خلال فترة التوحيد دون الفوائد، وذلك على خلاف الحال بالنسبة لمفاوضات جدولة الديون الرسمية التي تتناول أصل الدين وفوائده معا.

ج - تصاحب مفاوضات إعادة جدولة الديون التجارية قيام البنوك الدائنة بتقديم قروض جديدة للدولة المدينة، تسمى قروض الإنقاذ أو القروض الإلضطرارية، توزع فيما بينها وفقا لنصيب كل منها في القرض الأصلي، وذلك لتمكين الدولة المدينة من سداد فوائد القرض الأصلي المستحقة خلال فترة التوحيد، وأثناء مفاوضات إعادة جدولة الديون التجارية تبنت البنوك التجارية نهجا مشتركا، وفي هذا النهج يبرز مبدآن رئيسيان هما<sup>2</sup> :

أولاً: هو أن يستمر البلد المدين في دفع الفوائد للبنوك التجارية حتى لو أعيدت هيكلة الأقساط، وبصفة عامة لا بد من دفع متأخرات الفوائد قبل توقيع إعادة الجدولة.

ثانياً: مبدأ الإتفاق المشترك، وهو يعني أنه إذا خرج أي بنك من البنوك الدائنة للبلد المدين عن شروط إتفاق إعادة الجدولة بمحاولة التوصل إلى إتفاق ثنائي مع البلد، فإن البنوك الأخرى تصبح غير ملتزمة بالتمسك بالإتفاق المشترك الذي تم التوصل إليه مع البلد المدين.

ورغم إختلاف وتوسع شروط إعادة الجدولة المتعددة الأطراف مع البنوك إلا أن تحليل الخبرة التاريخية للتجارب في هذا الخصوص توضح أنها بصفة عامة تشمل ما يلي :

أ - القروض المستحقة الأداء خلال عام أو عامين قادمين مع إعطاء فترة تأجيل أقل بالنسبة للمتأخرات السابقة.

ب - لا تتم الجدولة لكل الأقساط المطلوبة إعادة جدولتها، وإنما في حدود 80% أو أقل أثناء فترة تجميد الدين.

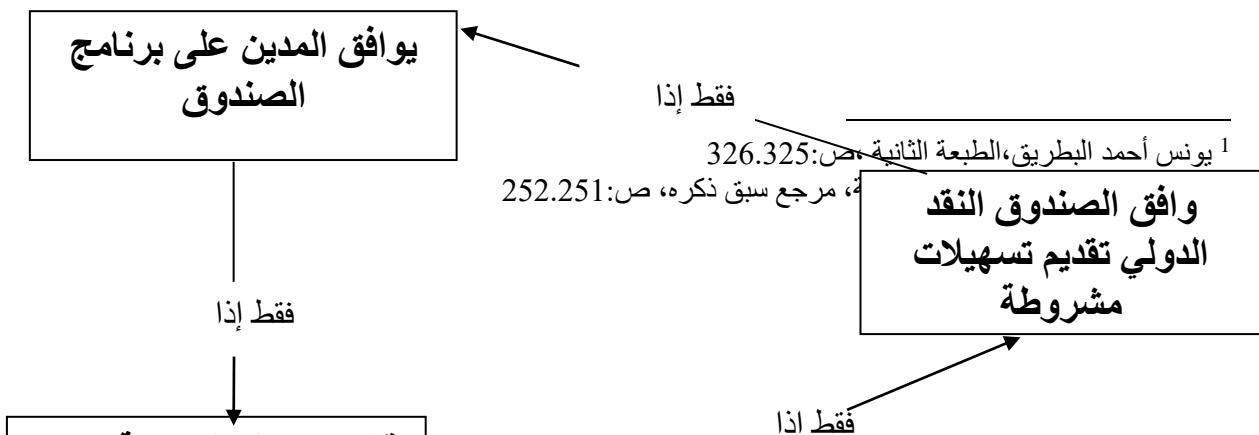
ت - إن سعر فائدة التأخير الذي يفرض على الدفعات المؤجلة يرتبط بسعر الفائدة على المعاملات فيما بين البنوك بلندن ( الليبور ).

ث - تفرض رسوم أو عمولة عن إعادة الجدولة تتفاوت قيمتها بين حالة وحالة.

خ - إذا ما رضخ المدين لتلك الشروط فعادة ما ترافق عملية إعادة الجدولة للديون المصرفية إمداد البلد ببعض القروض الجديدة.

هـ - أصبحت البنوك التجارية تصر على أن يكون لدى البلد المدين برنامج دعم أو تكييف مع الصندوق قبل أن يتوصل مع بنوكه الدائنة إلى إتفاق. أنظر الشكل رقم (03-09)

**شكل رقم (03-09) : الحلقة الخبيثة لمفاوضات إعادة الجدولة مع البنوك التجارية**



المصدر :د.رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

من خلال تطرقنا לנוادي التي تتم فيها إعادة جدولة الديون الخارجية يتضح لنا أن هناك أوجه للاختلاف وأوجه للإتفاق بين عمليات إعادة جدولة الديون التجارية وعمليات إعادة جدولة الديون الرسمية وسوف نذكرها فيما يلي :

#### - أوجه الاختلاف :

أ) بالنسبة لإعادة جدولة الديون التجارية هناك عدد كبير جدا من البنوك التجارية الدائنة لكل بلد مدين وخاصة بالنسبة لكبار الدول المدينة، أما بالنسبة للديون الرسمية فإن عدد الدول الدائنة التي تشترك في إطار المفاوضات بنادي باريس قليل. ولا شك أن قلة عدد الدول الدائنة يسهل كثيرا من عملية إعادة الجدولة، ومن ثم تصبح مسألة إعادة الجدولة الخاصة بمئات البنوك التجارية عملية غاية في التعقيد، وهذا يرجع إلى إختلاف المصالح بين البنوك الدائنة.

ب) تختلف جدولة الديون التجارية عن الديون الرسمية من حيث معاملة الأصل والفوائد المستحقة، ففي حالة الديون الرسمية فإن الجدولة تشمل الأصل والفوائد الخاصة بالدين خلال فترة توحيد الدين، وكثيرا ما تتناول أيضا متأخرات الأصل والفوائد عند بدء المفاوضات. أما بالنسبة للديون التجارية فإن الجدولة تتناول في معظم الحالات أصل الدين المستحق خلال فترة توحيد الدين، ولكنها لا تشمل على الفوائد المستحقة، ولذلك فإنه يجب أن تتضمن عمليات إعادة الجدولة الخاصة بالبنوك التجارية كلا من أصل الدين وفوائده.

ت) تقوم البنوك الدائنة بتقديم قروض جديدة إضطرارية كجزء من المفاوضات إعادة الجدولة أي أن المفاوضات بين البنوك والدول المدينة لا تقف عند حد الجدولة فقط، ولكن تمتد لتشمل تقديم قروض جديدة لتمكين الدول المدينة من دفع الفوائد المتأخرة عليها. أما نادي باريس فإنه يختص فقط بمفاوضات إعادة الجدولة ولا يقوم بمطالبة الدول الدائنة بتقديم معونات أو قروض ميسرة جديدة للدول المدينة.

#### - أوجه الإتفاق :

أ- مبدأ المساواة في معاملة بين الدائنين : وهذا مبدأ قائم في الحالتين بمعنى أنه في حالة الديون الرسمية ترفض الحكومة الدائنة تقديم تنازلات للمدين من حيث تأجيل الوفاء مثلا إلا إذا وافقت باقي الحكومات الدائنة على إعطاء تنازلات موازية ومساوية، كذلك الحال في الديون التجارية فالبنك التجاري الدائن يرفض تقديم تنازلات للمدين إلا إذا كان هناك توزيع عادل لعبء إعادة الجدولة على كل البنوك الدائنة.

ب- قصر فترة إعادة الجدولة سواء بالنسبة للديون التجارية أو الديون الرسمية وهي غالبا ما تكون قاصرة على إعادة جدولة الديون المستحقة، وهو ما يسمى بتوحيد الدين المستحق خلال فترة قصيرة تتراوح بين سنة إلى سنة ونصف.

ت - يتفق كل من نادي باريس ونادي لندن على التفرقة بين الديون التي تخضع لإعادة الجدولة والديون التي لا تخضع لها.

ث- تتفق عمليات إعادة جدولة الديون التجارية والديون الرسمية في أن مفاوضات إعادة الجدولة لا تبدأ إلا بعد أن تكون حكومة الدولة المدينة قد توصلت إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي والمالي.

### المطلب الخامس : التطورات في عملية إعادة الجدولة

#### **1- إعادة جدولة الديون من خلال الإستراتيجية الدولية للديون:**

إتجهت الإستراتيجيات الدولية للديون بخطى بطيئة في بداية الأمر إلى التسليم بضرورة خفض المديونية في حالات الإعسار للتخلص من تضخمها وإتاحة إمكانيات الإنتعاش للإقتصاد المدين، ولزم إنقضاء عدة سنوات قبل أن يوافق الدائنون على شطب جزء من مديونية البلدان المدينة. وفي سنة 1989 وافق نادي باريس على أن يخفض ( بالقيمة السارية ) ثلث الديون غير التساهلية للبلدان المنخفضة الدخل بموجب شروط تورنتو، ثم نصفها في عام 1991 بموجب شروط لندن ثم بنسبة 67% في عام 1995 بموجب شروط نابولي، وبنسبة 80 % في عام 1997 بموجب شروط ليون\*، بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا يسمح نادي باريس أيضا ببعض الخفض في المديونية عن طريق تحويلات الديون. وعلى إعتبار أن تكرار عمليات إعادة الجدولة يتضمن تكاليف البلد المدين، ويسهم بالتالي في زيادة تراكم المديونية، قرر نادي باريس في عام 1997 العمل بمفهوم تخفيض مجموع المديونية (بدلا من مدفوعات خدمة الدين ) وأتاح بذلك مخرجا من تكرار دورات إعادة الجدولة.

ورغم إحراز بعض التقدم في التعامل مع الديون الثنائية الرسمية ظل كثير من البلدان الفقيرة يعاني في مطلع التسعينات من القرن (20) من مصاعب جمة في خدمة ديونه المتعددة الأطراف، التي كانت تتمتع من حيث المبدأ بمركز تفضيلي بين جميع فئات الديون، وفي عام 1996 إعتمدت مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وقدمت إطارا يمكن بموجبه خفض المديونية المتعددة الأطراف للبلدان المؤهلة في فترة زمنية مدتها ستة أعوام.

وبدأ نادي لندن بصورة تدريجية أيضا في تخفيض ديون المصارف التجارية في سياق التعامل مع أزمة الديون السيادية في الثمانينات، وقامت المرحلة الأولى لهذا التعاون في الفترة من 1982 إلى 1988 على أساس عمليات إعادة جدولة الديون، وتوفير سيولة إضافية وقائمة خيارات سوقية، فأمكن التوصل عن طريقها إلى عدد محدود من عمليات الخفض الطوعي للديون.

لقد مرت آلية تخفيض الدين ضمن نادي باريس بعدة مراحل عكست كل منها ظروف الدول المدينة من جهة، ورؤى الدول الدائنة والمنظمات الدولية من جهة أخرى، ويمكن القول أن تزايد حالات إعادة جدولة الدين منذ بداية الثمانينات مقارنة بالفترات السابقة، تعكس العثرات التي بدأت الدول المدينة تواجهها في هذا المجال، فمثلا تمت إعادة جدولة الديون الخارجية لحوالي 15 دولة نامية في الفترة من 1956 و 1980\*، ومن بين هذه الدول تمت إعادة الجدولة لأحد عشرة منها أكثر من مرة واحدة خلال الفترة المذكورة، حيث وصلت حالات إعادة الجدولة خلال الفترة المذكورة 46 مرة.

غير أن بداية الثمانينات شهدت تزايدا واضحا في رغبة الدول المدينة في اللجوء إلى نادي باريس لتخفيف أعباء الدين من خلال إعادة جدولة ديونها الخارجية، فمثلا بلغ عدد الدول التي أعادت جدولة ديونها الرسمية خلال الفترة 1980 - 1994 حوالي 66 دولة، وقد أعادت جدولة ديونها الرسمية أكثر من مرة واحدة، حيث بلغ عدد مرات إعادة جدولة ديونها الرسمية خلال نفس الفترة 200 مرة، وقد وصلت قيمة المبالغ المعاد جدولتها حوالي 181.755 مليار دولار خلال الفترة المذكورة.

في الفترة الأولى من إنشاء نادي باريس حتى عام 1970 كانت معظم الإتفاقيات مع دول أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أندونيسيا وغانا. ومنذ بداية السبعينات حول نادي باريس إهتمامه نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء ليصل عدد الإتفاقيات الموقعة مع البلدان الإفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة 1971 - 1993 حوالي 159 إتفاقية، يقابلها 58 إتفاقا مع دول أمريكا اللاتينية لنفس الفترة. ويمكن تتبع

\* هذه النسبة لا تطبق إلى على عدد محدود من البلدان المؤهلة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

\* تشمل هذه الدول :الأرجنتين، البرازيل، شيلي، بيرو في أمريكا اللاتينية، وغانا وجابون ولينبيريا وسيراليون السودان، توجو ، وزائير في إفريقيا جنوب الصحراء والهند، أندونيسيا، باكستان، وتركيا في آسيا

التطورات في منهج إعادة جدولة الديون الرسمية من خلال تقسيم الفترة إلى أربعة مراحل، تعكس كل منها نظرة الدول الدائنة إلى مصاعب الدول المدينة<sup>1</sup>.

## 2- التطورات في إعادة جدولة الديون الرسمية:

**المرحلة الأولى 1956 – 1970** : لقد تم خلال هذه الفترة إعادة جدولة الديون الخارجية الرسمية من خلال نادي باريس لستة دول نامية هي الأرجنتين وشيلي واندونيسيا والهند وتركيا وغانا، وقد بلغت قيمة المبالغ المعاد جدولتها حوالي 33.3 مليون دولار. وكما ذكرنا سابقا فإن معظم إتفاقيات نادي باريس خلال الفترة الأولى كانت مع دول أمريكا اللاتينية، حيث تم إعادة جدولة ائتمانات التصدير التي تصدرها أو تضمناها أو تؤمنها حكومات الدول الدائنة، وتميزت هذه المرحلة بقصر فترة تجميد الدين، حيث كانت تتراوح بين صفر و 6 سنوات، ولم تكن هذه الفترة كافية لإستعادة الدول المدينة لقدرتها على السداد، مما أدى إلى إعادة جدولة الديون مرات أخرى.

**المرحلة الثانية 1971 – 1980** : لقد بدأ نادي باريس خلال هذه المرحلة يعطي للدول الإفريقية جنوب الصحراء إهتماما أكبر، خاصة بعد أن وجدت معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء نفسها تعاني من مصاعب في ميزان المدفوعات، وقد تمت إعادة جدولة ديون 12 دولة\* خلال هذه الفترة 7 دول من إفريقيا جنوب الصحراء و دولتين من أمريكا اللاتينية و ثلاث دول أسيوية.

ولقد كان أول تعديل لقوانين نادي باريس والخاص بتخفيض أعباء الدين إنعكاسا للإتفاقيات المعقودة مع دول أمريكا اللاتينية، والتي كانت تقتصر على تغطية الإعتمادات التجارية فقط والتي تتمثل في تسهيلات الموردين أو قروض الصادرات لتنتقل هذه الإتفاقيات مع نادي باريس لتشمل بالإضافة إلى الإعتمادات التجارية، جميع القروض بين الحكومات سواء ذات الشروط الميسرة أو غير ميسرة كذلك، فقد تم توسيع نسبة ما يتم جدولته من المستحقات بحيث تصل إلى ما نسبته 80 % .

**المرحلة الثالثة 1981 – 1990** : مع بداية الثمانينات وبناء على قناعة الدول الدائمة الأعضاء في نادي باريس بالإضافة إلى المؤسسات الدولية بحجم الصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد التزاماتها الخارجية، فقد جرى تمديد فترة تسديد الدين إلى حوالي عشرة سنوات مع فترة سماح قد تصل إلى خمس سنوات للدول المنخفضة الدخل. وقد أصبح بالإمكان مع منتصف الثمانينات إعادة جدولة الدين الذي سبق إعادة جدولته خاصة إذا كان هناك عجز واضح في ميزان المدفوعات، وفي اجتماع القمة الإقتصادية للدول الصناعية السبع الكبرى في البندقية في جوان 1987 تم الاتفاق على تحسين شروط تخفيف الدين بالنسبة للدول الإفريقية المنخفضة الدخل، بالإضافة إلى الدول الفقيرة الأخرى، بحيث يتم تطبيق أسعار فائدة أكثر انخفاضا على ديونها الحالية، مع إمكانية الوصول إلى إتفاق مع نادي باريس يشتمل على فترات سداد وسماح أطول<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من هذه التسهيلات إلا أن العثرات التي تواجهها الدول المدينة ظلت تتزايد على شكل عجز في ميزان المدفوعات، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية. وقد دفع هذا الوضع الدول الدائنة والأعضاء في نادي باريس إلى البحث عن وسائل أخرى ميسرة للتعامل مع مثل هذه المشكلة، وفي إجتماع القمة الإقتصادية للدول الصناعية السبع الكبرى في تورنتو في جوان 1988، تم الإتفاق على ما سمي بمنهج قائمة الإختيارات ( Menu Approach )، وبمقتضاه تم الإتفاق على السماح للدول المنخفضة الدخل التي تتبع سياسات إصلاح اقتصادي معينة، ومدعومة من صندوق النقد الدولي، وتعاني من مشكلات مزمنة في ميزان المدفوعات، بسداد الديون الميسرة والمعاد جدولتها ضمن فترات إستحقاق طويلة قد تصل إلى 25 سنة، ومن ضمنها فترة سماح تصل إلى 14 سنة، كما تضمن الإتفاق إلى أن لا

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 64.69.70

\* هذه الدول هي جابون غانا ليبيريا سيراليون السودان توجو وزائير في إفريقيا وشيلي وبيرو في أمريكا اللاتينية والهند وباكستان وتركيا في آسيا

<sup>2</sup> جون كلارك، واليوت كالتر، مبتكرات حديثة في إعادة تشكيل هيكل الديون، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 03، سبتمبر 1992، ص: 8.6

## الفصل الثالث: الجهود الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول النامية ووسائل التخفيف من أعبائها

يزيد سعر الفائدة التاجيلي عن أسعار الفائدة الأصلية. أما بخصوص الديون غير الميسرة فقد عرض هذا التوجه ثلاثة إختيارات متاحة أمام الدول المدينة، الإختبار الأول هو إلغاء ثلث المستحقات وإعادة جدولة المتبقي بأجل إستحقاق يبلغ 14 سنة ويشمل فترة سماح تبلغ 8 سنوات، بينما ترتبط أسعار الفائدة التاجيلية بأسعار السوق. والإختبار الثاني هو نفس فترات الإستحقاق المعمول بها في الديون الميسرة والتي تبلغ 25 سنة، ولكن أسعار الفائدة التاجيلية مرتبطة بأسعار السوق، والثالث يسدد الدين على فترة إستحقاق تبلغ 14 سنة، بينما لا تقل أسعار الفائدة التاجيلية عن أسعار السوق بأكثر من 35% أو تبلغ 50% من أسعار السوق<sup>1</sup>.

**المرحلة الرابعة (من 1991 – الآن ) :** على الرغم من أن شروط تورنتو ساعدت الدول المدينة المنخفضة الدخل على تخفيف أعباء ديونها الخارجية، إلا أنه كان هناك إتفاق على الحاجة إلى إيجاد وسائل أخرى ميسرة تساعد الدول المثقلة بالديون لتجاوز مصاعب خدمة ديونها، ومن 1988 إلى 1991 أعيدت جدولة ديون 20 بلدا منخفض الدخل (أنظر جدول رقم (22-03) ) وفقا لشروط تورنتو. وفيما يتعلق بحوالي 6 مليارات دولار من المدفوعات المستحقة السداد فقد تم إما إلغاؤها جزئيا، أو إعادة جدولتها بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق. وفي سبتمبر 1990 طرح جون ميغور وزير مالية الكومنولث البريطاني في ترينداد فكرة أن تخفيض القيمة الراهنة لنسبة الثلثين ( 67 %) من رصيد الدين سيكون أكثر واقعية<sup>2</sup>، وتكون فترة سداد المبلغ المتبقي 25 سنة تتضمن فترة سماح تبلغ بحد أقصى 10 سنوات، وتنطبق هذه الشروط على الدول المتوسطة الدخل، ولتحقيق مزيد من التيسيرات بالنسبة لإعادة جدولة الديون لمعظم الدول الأخرى وافق دائنو نادي باريس في 1991 على زيادة درجة التيسير إلى 50%\* - ما يسمى بشروط لندن - مع إمكان توسيع الشروط الميسرة لتشمل الرصيد الكامل للدين بعد فترة معينة - ثلاثة أعوام في العادة - من الأداء الاقتصادي الجيد .

ولم يصل نادي باريس إلى توافق الرأي على زيادة تيسير إعادة الجدولة إلى 67% إلا في قمة نابولي الاقتصادية في 1994، ومنذ جانفي 1995 تم إعادة جدولة ديون البلدان المنخفضة الدخل وفقا لشروط نابولي وبين 1991 ومنتصف 1999 تم توقيع 26 إتفاقية إعادة جدولة وفقا لشروط لندن و 34 وفقا لشروط نابولي وشملت 7 إتفاقيات من هذه الأخيرة الرصيد الكامل للدين القابل لإعادة الهيكلة. وفيما يتعلق بحوالي 25 مليار دولار من المدفوعات فقد تم إما الإعفاء منها جزئيا أو إعادة جدولتها بأسعار فائدة منخفضة في الأجل المتوسط والطويل. وقد ظلت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تجد من الصعب عليها الوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية. وفي خريف 1996 طرح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووافق دائنو نادي باريس على زيادة تيسير إعادة جدولتها إلى 80% وفقا" لشروط ليون". وفي أعقاب قمة كولونيا سنة 1999 تم تعديل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمنح تخفيف أسرع وأكبر لأعباء الديون، حيث ووفقا لبنود كولونيا فإن الديون العادية تلغى بنسبة 90% فأكثر، وتعاد جدولة النسبة المتبقية حسب بنود نابولي.

جدول رقم ( 22-03): عمليات إعادة الجدولة التي قام بها نادي باريس حسب الشروط 1976-1998

الشروط	التاريخ	عدد عمليات إعادة لجدولة	عدد البلدان	الموحد (مليون دولار)	الرصيد أو التدفق	رصيد العمليات
غير ميسرة	قبل أكتوبر 1988	81	27	228.5	اتفاقات التدفق فقط	...
شروط تورنتو	أكتوبر 1988 - جوان 1991	28	20	5994	اتفاقات التدفق فقط	...
شروط لندن	ديسمبر 1991 - ديسمبر	26	23	8857	اتفاقات التدفق فقط	...

<sup>1</sup> روبرت باول، تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2000، ص: 43

<sup>2</sup> توماس كلاين، تجديدات في تخفيض عبء الدين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 01، مارس 1992، ص: 43.42

\* يتم تخفيض مدفوعات إجمالي خدمة الدين من غير المساعدات الإئتمانية الرسمية بنسبة 50% مع إلتزام بجدول متدرج للسداد على مدى 23 سنة .

					1994	
2518	7 اتفاقات للرصيد	14664	26	34	من جانفي 1995	شروط نابولي
709	اتفاقان للرصيد	2775	4	5	من جانفي 1996	شروط ليون

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 ص: 42 . ... تشير إلى عدم الإنطباق

### **المبحث الثالث : وسائل تخفيض المديونية**

لا شك أن تسوية مشكلة المديونية الدولية ليست من الأمور اليسيرة فعلى الرغم من العديد من المبادرات والمشروعات التي قدمت لإيجاد حل يلائم أوضاع الأطراف المختلفة فإنها في معظمها لم تلق القبول والنجاح وذلك للأسباب الآتية :

أ - عدم ملائمة و نجاح السياسات الإقتصادية في الدول الأقل تقدما.

ب - تناقص معدلات النمو في الدول المتقدمة.

ج - تزايد الأخذ بأسلوب حماية الواردات.

ولذلك يرى البعض أنه إذا توافرت السياسات الإقتصادية الملائمة والتي تزيد من الكفاءة الإقتصادية في الدول النامية، وإذا نجحت الدول المتقدمة في تحقيق معدلا مرتفعا للنمو الإقتصادي وفتحت أسواقها أمام منتجات الدول النامية، إذا حدث هذا فإنه يكون كفيلا بتحقيق فرص النجاح أمام مشروعات التسوية التي يمكن أن نوجزها فيما يلي والمتمثلة في أهم الوسائل المقترحة لتخفيض المديونية.

#### **المطلب الأول : الوسائل المقترحة لتخفيض المديونية**

هناك العديد من الوسائل المقترحة لتخفيض المديونية الخارجية للدول النامية وذلك كمايلي :

(1) إستبدال الدين الخارجي بالعين : تكون المبادلة الدين الخارجي بالعين إما بمبادلة الدين بحقوق الملكية، أو بمبادلة الدين بالصادرات.

(أ)مبادلة الدين بحقوق الملكية **Debt – Equity Swaps** : و يتم ذلك من خلال :

(1)مشاركة الدول أو المؤسسات الدانئة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول المدينة :

ويتم ذلك بإستبدال الدين بحصة في ملكية بعض الإستثمارات مقابل خصم متفق عليه\*، فتقوم الدولة المدينة أو البنك المقرض ببيع القرض نتيجة تعثر الدولة المدينة في سداده بقيمة تقل عن قيمته الإسمية لمستثمر يسدد بذات العملة الحرة للقرض. ويتطلب ذلك وجود مستثمر أجنبي أو وطني يرغب في الإستثمار في الدولة المدينة بعملتها المحلية، وتوافر فرص مناسبة للإستثمار في هذه الدولة بحيث يستفيد المستثمر من إنخفاض قيمة تكلفة الإستثمار التي تقل عن القيمة الإسمية لحصته المشتراة، نتيجة تحويل قيمة الديون محل مقايضة إلى العملة الوطنية للدولة المدينة عن طريق مصرفها المركزي، بسعر مغري للمستثمر الأجنبي، كما تستفيد الدولة المدينة من إستهلاك جزء من ديونها الخارجية إلى جانب إجذابها لإستثمارات أجنبية<sup>1</sup>.

وقد تمت مقايضة ديون تجارية مقابل إستثمارات في الدول النامية متوسطة الدخل، أما بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل فلم تسجل عمليات مقايضة نجاحا نتيجة لعدم توافر إمكانيات إستبدال أو مقايضة ديونها الخارجية رغم موافقة نادي باريس عام 1992 على إمكانية مقايضة الديون الرسمية، وبصفة عامة لم يلقى هذا الأسلوب نجاحا إلا في عدد محدود من الدول النامية في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وشيلي ، البرازيل والمكسيك )\* بالإضافة إلى الفلبين، أنظر الجدول (23-03).

\* هذا الإقتراح نادى به أساسا الإقتصادي آلان ملتزر ALLAN .Meltzer وأيده في ذلك عدد كبير من الإقتصاديين

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق، سياسات الدولية في المالية العامة الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره ،ص:333

\* كبيع مجموعة ALFA للصناعات البتروكيماوية في المكسيك، فعلى الرغم من أن هذه الصفقة خفضت التسديدات السنوية لديون المكسيك بما يوازي 10ملايين دولار وألغت 1% من ديونها الخارجية فإنها سلبت المكسيك إحدى قلاعها الصناعية الهامة .

الجدول رقم (23-03) : بيان بنسبة الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة المقايضة بديون إلى مجموعة تدفقات رأس المال الأجنبي ( خلال الفترة من عام 1985 - 1989 ) .

النسبة المنوية ( 2 / 1 )	الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة مقايضة الديون بحقوق الملكية ( مليون دولار ) ( 2 )	مجموع تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر ( مليون دولار ) ( 1 )	الدولة
20,00	731	3646	الأرجنتين
58,92	4529	7687	البرازيل
80,06	3160	3947	شيلي
30,22	3052	10098	المكسيك
12,51	473	2306	الفلبين

المصدر : يونس أحمد البطريق، سياسات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص: 334 .

وما من شك أن هذا الأسلوب لا يخفي أثاره السلبية رغم ما قد حققه من نجاح محدود، نظرا لما يؤدي إليه من زياد حدة التضخم في الدولة المدينة، نتيجة لما يتطلبه من زيادة حجم الإصدار النقدي لتدبير العملة الوطنية بسعر صرف مغري للمستثمر الأجنبي، لتمكينه من شراء مشروع قائم أو تمويل مشروع جديد في الدولة المدينة. ولذلك يقترح - حتى لا يستفحل التضخم - أن تقوم الدولة المدينة بتعقيم - أي إلغاء أثر المبادلة - عن طريق إصدار وبيع سندات حكومية في السوق المحلية بمعدلات فائدة مغرية.

**2) مقايضة الدين بالأسهم :** يسمح المدين بموجب هذه الترتيبات للبنوك الدائنة ببيع مطالباتها بالعملة المحلية بخصم، شريطة استخدام الحصيلة في إستثمارات أسهم في مشروعات في البلد المدين، وبمعنى آخر فإن هذه المنهجية تشمل على قيام المقرض الأصلي بخصم في سوق التداول بتحمل دين البلد، ويحصل في مقابله على عملة محلية بقيمته الإسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمي، ويستخدم هذه العملة المحلية في شراء أسهم محلية، والفائدة التي تعود على الدائنين في مثل هذه الحالة هي أنهم يجدون إستخداما لقروضهم بقيمتها الإسمية، بينما تتمثل الفائدة للمدين في تخفيض دينه ويشترك في العادة في مثل هذه العمليات ثلاث جهات رئيسية هي<sup>1</sup>:

**البنوك التجارية :** التي تبيع أوراق دينها أو تشتري في مقايضات الدين بالأسهم لتدعيم مركزها المالي من خلال التخلص من الديون الصعبة .

**المستثمرون :** حيث تتيح مقايضة الدين بالأسهم بالنسبة للشركات الراغبة في الإستثمار في البلد المدين إمكانية الحصول على العملة المحلية للإستثمار وبشروط جيدة، فكلما زاد خصم الدين الذي تعرضه البنوك وزاد السعر الذي يسدد به البلد المدين للدين كلما زاد الحافز للدخول في عملية المقايضة.

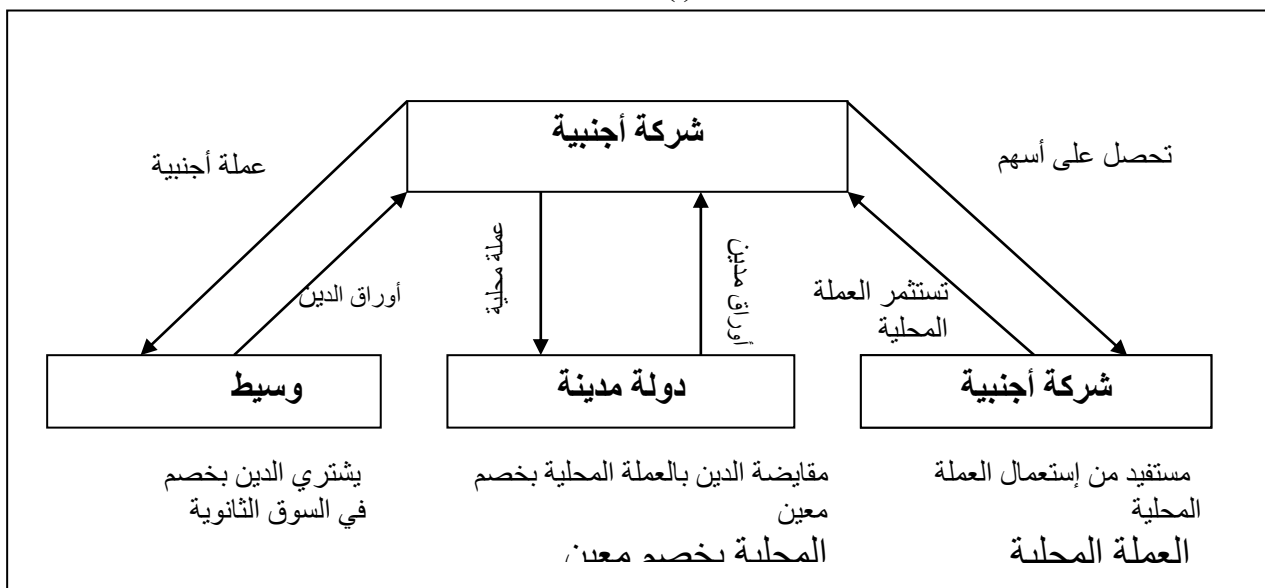
**الدولة المدينة :** والتي تكون عندها إستعداد لتحويل ديونها الخارجية إلى أسهم بهدف الحصول على إستثمارات جديدة، أنظر الشكل رقم (09-03) .

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 85

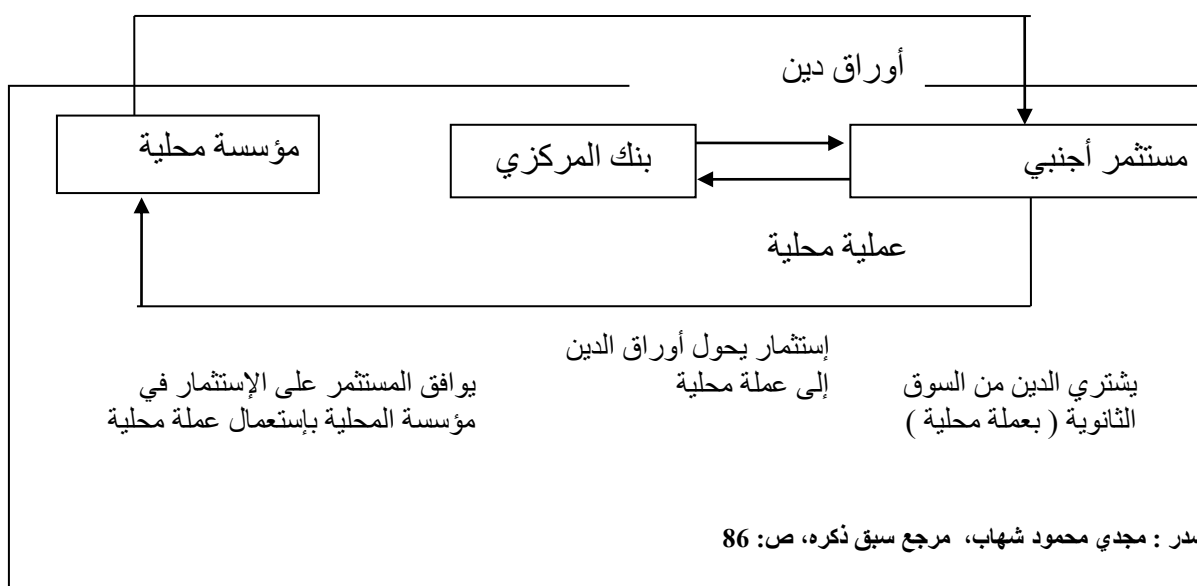


شكل رقم (09-03) : مقايضة الدين بالأسهم

(أ)



(ب)



المصدر : مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 86

وهناك أمثلة كثيرة لمقايضة الديون الخارجية بالأسهم من خلال إشتراك الجهات الثلاث المعنية ومن أهم هذه الحالات شراء شركة نيسان لجزء من ديون المكسيك الخارجية حيث تم<sup>1</sup> :  
• شراء شركة نيسان بمساعدة قسم الإستثمارات في ( **Latin America citicorp** ) 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار.  
• سداد شركة نيسان لشهادات الدين في بنك المكسيك المركزي وحصوله مقابل ذلك على 54 مليون بالبيزو المكسيكية بسعر الصرف الرسمي.  
• إستخدام شركة نيسان للعملة المكسيكية التي حصلت عليها من البنك المركزي في هذه الصفقة كزيادة لرأسمال فرعها في المكسيك.  
(ب) **مبادلة الدين بالصادرات** : هذا الأسلوب مفيد للدول المدينة خاصة إذا ما كانت السلع التي يتم إستبدالها بالدين من السلع غير إستراتيجية، والتي يصعب تصديرها، ولكن من المعروف عدم قدرة الدول النامية المساومة في مثل هذه القضية.

(2) **شراء الدولة المدينة لديونها الخارجية Buy Back Debt** : وذلك بقيام الدولة المدينة بإسترجاع ديونها الخارجية عن طريق شرائها بقيمة تقل كثيرا عن قيمة إلتزامات سدادها (القيمة الدفترية الإسمية)، وذلك بحسب مدى تضاؤل الثقة في إمكانية السداد، ولقد نشأت سوق ثانية تتم فيها عملية إعادة الشراء، ففي عام 1989 قدر سعر الدين الأرجنتين بـ 18 سنتا لكل دولار، ودين البرازيل بـ 32 سنتا، ودين المكسيك بـ 44 سنتا، وشيلي وكولومبيا بـ 60 سنتا، وبدأ إنخفاض أسعار الديون مشجعا للدول النامية وفرصة يتعين عليها إستغلالها والإسفادة منها، لذلك بدأت بوليفيا في عام 1988 في شراء ديونها، وفعلا نجحت في شراء نصف ديونها التجارية الخارجية في العام التالي، إذ دفعت 11% فقط من قيمتها الدفترية. كما قامت شيلي في نفس العام بشراء نسبة من ديونها بسعر يوازي 44% من قيمتها<sup>2</sup>، مع ذلك فإننا نتساءل عن الكيفية التي تمكن الدول الفقيرة التي تعاني من مجموعة من المشكلات الإقتصادية الحادة أهمها ندرة النقد الأجنبي من تدبير الأموال لشراء ما عليها من ديون حتى وإن كانت بأثمان زهيدة.

(3) **سندات الخروج Exit Bonds** : هو أسلوب تلجأ إليه عادة البنوك التجارية والتي تفضل التنازل عن قيمة بعض ديونها في سبيل التعجيل بإنهاء علاقتها بالدول المدينة المتعثرة، وذلك عن طريق تحويل قروضها لمثل هذه الدول المتعثرة إلى سندات ذات قيمة إسمية أقل، أو إلى سندات ذات معدل فائدة يقل كثيرا وذات أجل أطول، ثم تقوم ببيع هذه السندات بخصم كبير.

(4) **مقايضة الدين بدين آخر ( Debt – For – Debt Swap )** : يتمثل هذا النموذج بقيام صغار الدائنين بإستبدال الدين بلدا بدين بلد آخر عنده قدرة أفضل على السداد، وتهدف مثل هذه المقايضة إلى تنويع الديون لبلد معين مما يقلل المخاطرة بشكل أو بآخر.  
وتتطلب مبادلة الدين بخصم لسندات دين آخر أن يكون فيه السند الجديد أصلا أكثر ضمانا، وعادة ما يستند الأصل الجديد إلى ضمانه إضافية بالنسبة إلى الدين الأصلي، وضمان بالنسبة للفائدة أو كلاهما معا، ولشراء الضمانة الإضافية على الدولة إمتلاك فائض إحتياطي تستطيع إستخدامه أو الحصول على الموارد من المصادر الأخرى.  
وقد قام المكسيك بتحقيق هذه العملية سنة 1987 وتمثلت بمبادلة جزء من ديونه مقابل سندات بخصم بمعدل ما بين البنوك المعمول به بلندن "Libor" زائد 1,625% لمدة 20 سنة. وتم ضمان تسديد الأصل لهذه السندات بإكتتاب المكسيك لأذونات الخزينة الأمريكية، أما الفوائد على هذه السندات الجديدة فهي غير

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 88

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مفهومها - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 324.

مضمونة، ولهذا لم تحقق المكسيك من هذه العملية إلا ما قيمته 1,1 مليار دولار من 10 ملايين دولار كهدف مسبق<sup>1</sup>.

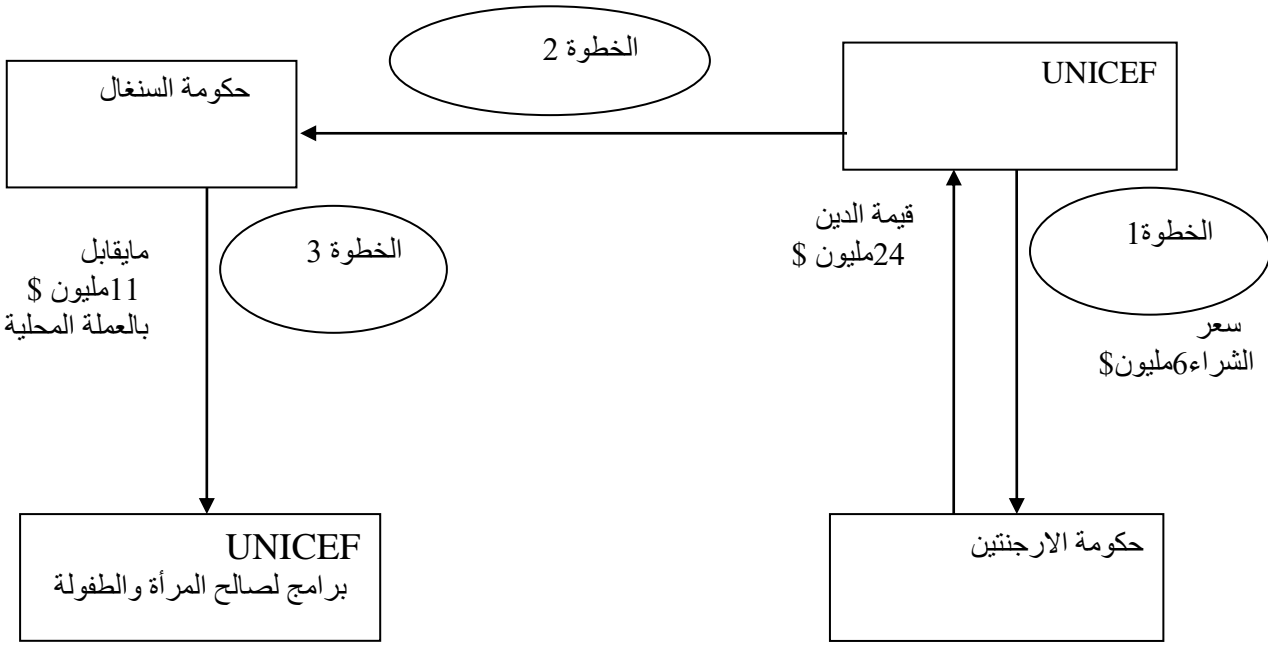
### 5) تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية Dept For development Swap :

نعني بعملية تحويل الدين الخارجي إلى مشاريع التنمية البشرية مقايضة جانب من الدين الخارجي لبلد معين ببعض عناصر التنمية البشرية كالتعليم والصحة والإنفاق على الطفولة المسعفة وغير ذلك، "وتتثل هذه الوسيلة في تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، والذي يحول لاحقا إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية بحيث تؤثر على عناصر الإنفاق في البلد المدين". وفي الواقع تكتسي هذه العملية أهمية كبيرة فإلى جانب أنها تخفف ولو قليلا من المديونية، فهي تساهم في تحقيق تنمية بشرية، خاصة كون الطرف القائم على العملية هي مؤسسات غير ربحية تهدف بالأساس إلى توفير التعليم والصحة للفئات المحرومة، وهو ما تحتاجه الدول المدينة التي تضحي بأموالها من العملة الصعبة لخدمة الدين على حساب خدمة مواطنيها اجتماعيا. لكن يبدو أن الدول المتقدمة لا تبدي كثيرا من الإهتمام لهذه المسألة، والدليل على ذلك هو كون مجموع الديون التي تم تحويلها إلى مشاريع تنموية بين سنة 1991 ومنتصف سنة 2000 لم يتعد 739 مليون دولار، كما أن المنظمة الوحيدة التي تعتبر كمستثمر غير ربحي في عملية التحويل هذه هي اليونيسيف فقط<sup>2</sup>. وكمثال على هذا النوع من التحويل نستعرض تجربة السنغال، ففي ديسمبر 1993 قامت اليونيسيف بتحويل دين على السنغال إلى مشاريع تنموية وذلك بتمويل مشاريع المياه بالصرف الصحي، والصحة والتعليم في أنحاء شتى من الوطن، فبمساعدة من بنك ING. اشترت اليونيسيف 24 مليون دولار، وهو دين مستحق للأرجنتين، بسعر شراء 6 ملايين (أي 25% من قيمة الدين)، بالمقابل قامت السنغال بدفع مبلغ مقدر بـ 11 مليون دولار بالعملة المحلية (الفرنك) خلال 03 سنوات لدعم مشاريع اليونيسيف بالسنغال، كما يوضحه الشكل رقم (11-03).

### الشكل رقم (11-03) تحويل الدين على السنغال.

<sup>1</sup> إلهام أيت بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 85

<sup>2</sup> يحي برويقات عبد الكريم، بوطيبة فيصل، سياسة تحويل الدين الخارجي، ملتقى تلمسان، السياسات الاقتصادية الكلية، 2004 ص: 5.4



المصدر: يحي برويقات عبد الكريم ، بوطيبة فيصل، مرجع سبق ذكره، ص:05

إن التجربة السنغالية على الرغم من تواضع قيمة الدين محل التحويل إلا أنها خطوة جيدة في سبيل تعزيز دور المنظمات الدولية في مساعدة الدول النامية فيما يخص قضايا المرأة والطفولة. يبقى أن نشير إلى أن هناك مشاريع لمكافحة مرض السيدا فقد أشار ببان المعتمد في جوان 2001 من طرف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تحويل جزء من ديون البلدان النامية إلى مشاريع تهدف إلى الوقاية من مرض السيدا ViHISID، وعلاج الأفراد المصابين بها وقد إستفاد بهذا الخصوص 26 بلدا إغلبهم من دول الدخل الضعيف.

### 6) تحويل الدين إلى مشاريع لحماية البيئة Enviromental Swaps .

تعتبر مسألة المحافظة على البيئة اليوم قضية تهم العالم بأسره، وفي سبيل المحافظة على البيئة تقوم الدول المتقدمة بتحويل جانب من ديون العالم النامي إلى مشاريع لحماية الثروة الغابية والحيوانية، والنباتات، ومكافحة التلوث. ولقد تمت أول مبادلة للديون بمشروعات لحماية البيئة سنة 1987 بين الحكومة البوليفية ومؤسسة الحماية الدولية\*<sup>أ</sup> -وهي مؤسسة غير ربحية بواشنطن - حيث أعادت شراء بمبلغ قيمته 100.000 دولار من CitiBanK لدين بقيمة إسمية 650.000 دولار كان قد تم التعاقد عليه بين بوليفيا وبنوك تجارية، ومقابل إلغاء المؤسسة لهذا الدين قامت بوليفيا بإنشاء صندوق تخصيص Dotation بالعملة المحلية بقيمة 250.000 دولار، هدفه تمويل إدارة وإستغلال مخلف\*<sup>ب</sup> Réserve في شمال شرق بوليفيا لحماية 13 نوعا من الحيوانات البرية المهددة بالإنقراض.

ومنذ ذلك التاريخ إستفادت أكثر من 30 دولة من هذه العملية، حيث يقدر مجموع ما تم تحويله إلى مشاريع لحماية البيئة مليار دولار، وهو في الواقع مبلغ زهيد إذا ما قورن بحجم الديون التي تنقل الدول النامية، وقد يبرر ذلك بضعف إمكانيات المنظمات غير الحكومية التي تهتم بقضايا البيئة حول العالم. وكمثال على هذا النوع من تحويل الدين الخارجي نستعرض تجربة الفلبين في سنة 1993:

قام صندوق الحياة البرية العالمية بتحويل 19 مليون دولار إلى مشاريع لحماية البيئة في الفلبين، فبفضل المساعدة المالية التي قدمتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والمقدرة بحوالي 13 مليون

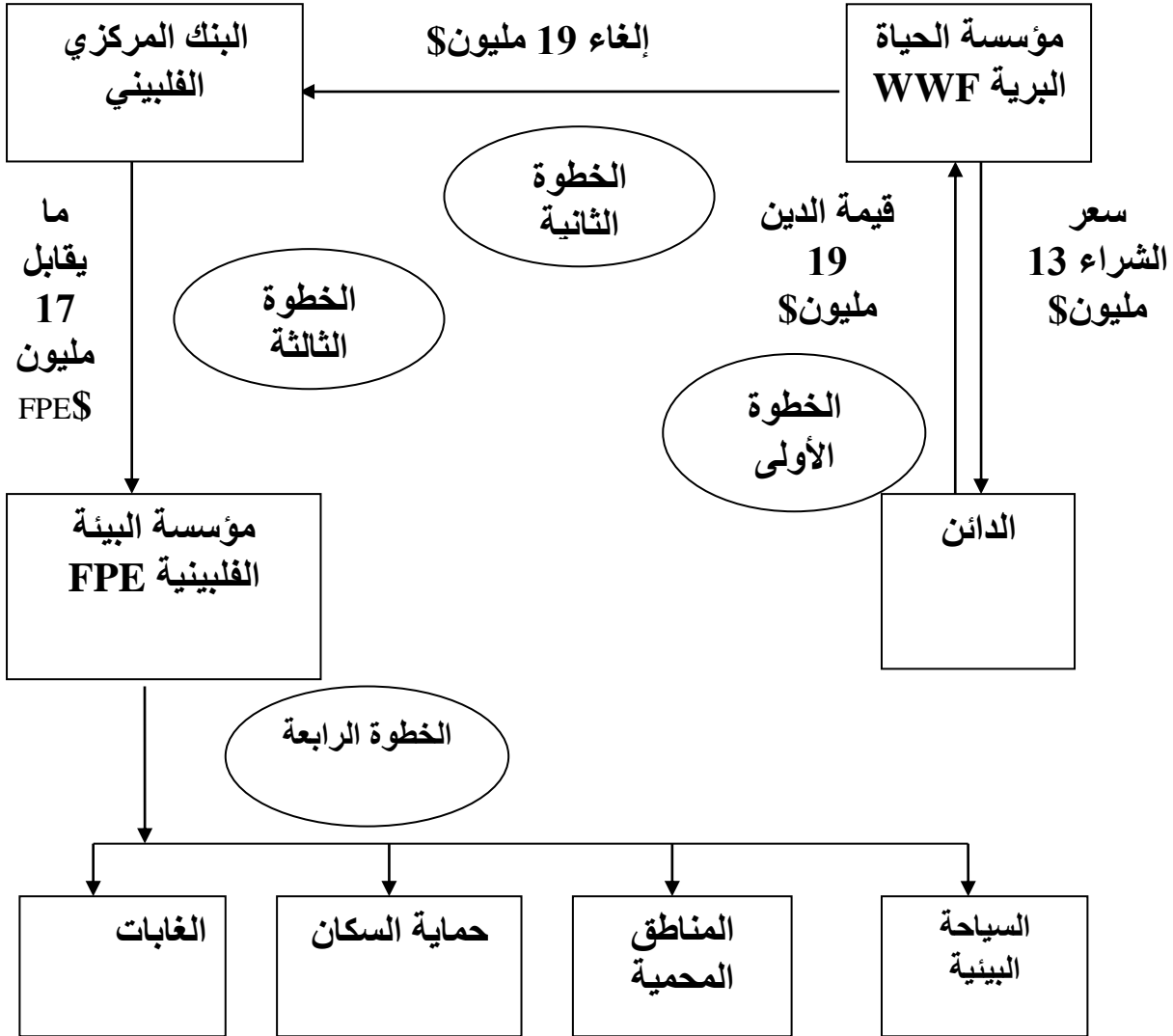
\* conservation international

\*ب منطقة مخصصة لإخلاف الحيوانات أو الأشجار

### الفصل الثالث: الجهود الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول النامية ووسائل التخفيف من أعبائها

دولار، قام الصندوق ( WWF ) بشراء 19 مليون دولار من السوق الثانوي للديون لدين تجاري كانت قد حصلت عليه الفلبين، وبذلك يكون الصندوق قد اشترى الدين بسعر يعادل 68% من قيمة الدين، مقابل موافقة الحكومة الفلبينية إستبدال قيمة هذا الدين بمبلغ 17 مليون دولار، أي 90% من قيمة الدين ولكن بالعملة الوطنية peso. أما عن استخدام هذا المبلغ فقد خصص لتمويل مشاريع لحماية البيئة على المدى الطويل من خلال إنشاء مؤسسة البيئة الفلبينية، والتي هدفها المحوري هو دعم تسيير الموارد الطبيعية، حماية التنوع البيئي في الفلبين، كذا تقديم الدعم التقني والتسييري للمنظمات غير الحكومية. وقصد تبسيط عملية التحويل هذه نقدم الشكل التالي الذي يبين الخطوات المتبعة في سبيل إنجاز العملية.

الشكل (12-03): خطوات إنجاز عملية التحويل في الفلبين .



المصدر: يحي برويقات عبد الكريم ، بوطيبة فيصل، مرجع سبق ذكره، ص:06

نشير هنا إلى أن بعض الدول العربية ( الجدول رقم(24-03) ) قد إستفادت هي الأخرى من هذه المبادرة، وهي الأردن، سوريا، مصر، وتونس. وقد أسفرت عمليات التحويل في هذا الإطار إلى تخفيض جزء بسيط من الديون يقدر بـ 91 مليون دولار بالنسبة للأردن و 31.7 مليون دولار بالنسبة لسوريا و 1.8 مليون دولار لتونس و 121 مليون دولار فيما يخص مصر، مقابل ذلك تم إنشاء صناديق وطنية لحماية البيئة في هذه البلدان.

**الجدول رقم (24-03) تحويل ديون دول عربية إلى مشاريع بيئية ( دولار )**

البلد الدائن	البلد المدين	السنة	قيمة الدين محل التحويل	قيمة الأموال المدفوعة لصناديق البيئة
ألمانيا	الأردن	1995	13.400.000	6.700.000
		1995	22.700.000	11.300.000
		2000	43.600.000	21.800.000
		2001	11.300.000	5.700.000.00
السويد	سوريا	2001	31.700.000	15.900.000
		1992	1.342.000	1.342.000
	تونس	1993	477.300	477.300
سويسرا	مصر	1995	121.000.000	18.000.000

المصدر : يحي برويفات عبد الكريم ، بوطيبة فيصل، مرجع سبق ذكره، ص: 07

**المطلب الثاني : جدوى الجهود الدولية في مواجهة أزمة الديون**

سعى العالم للتوصل إلى حلول لتخفيف من حدة مشاكل الديون الخارجية للدول النامية من خلال العديد من المبادرات، والسياسات الاقتصادية، وكانت تهدف هذه الجهود الدولية إلى تحسين أوضاع موازين مدفوعات الدول النامية، وتمكين هذه الدول من إتباع سياسات للتكيف الخارجي لزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة صادراتها بما يقلل الفجوة بينها وبين وارداتها، وما يتطلب ذلك من سياسات للتكيف الداخلي تسعى لتخفيض حجم الإنفاق المحلي. وإن كان من أهم الصعوبات التي تواجه القيام بمثل هذه السياسات، تلك القيود التي تخيم على ميدان التجارة الدولية من ناحية، وعدم كفاية مساعدات التنمية الرسمية من ناحية أخرى، ذلك أن الصعوبات الاقتصادية الخارجية التي تواجهها الدول النامية بصفة عامة والمتمثلة في انخفاض أسعار صادراتها والقيود التي تواجهها، وزيادة التزامات خدمات ديونها الخارجية سوف تؤدي إلى الحد من فعالية البرامج الإنمائية التي تسعى حكومات هذه الدول إلى إنجازها، بحيث لا يمكن تصور حدوث تنمية اقتصادية في الدول النامية دون تدفق الموارد المالية إليها لتعويض الانخفاض الواضح في مواردها من النقد الأجنبي<sup>1</sup>، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بزيادة حجم مساعدات التنمية الرسمية لهذه الدول بعدما وصلت أوضاعها المالية فيها إلى مستوى لا يسمح بزيادة ملموسة في حجم قروضها التجارية الخارجية. ولذلك فلا يكون أمام الدول الغنية في المرحلة الحالية سوى توفير المزيد من هذه المساعدات للدول النامية وللسنوات المقبلة، إضافة إلى مساهمة تخفيض أو إلغاء جزء من دينها الخارجي، وإن كان ذلك لا يخفي مدى حاجة العالم الماسة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على إيجاد علاقات متوازنة بين الدول الغنية والفقيرة، تعتمد على الاستثمارات المشتركة أكثر من اعتمادها على الإقراض ولو كان ميسرا. وكما يبدو من تطورات العلاقات الدولية الحالية فشلت معظم محاولات الدول الغنية بتعديل إستراتيجياتها الاقتصادية الخارجية فيما يتعلق بتخفيض الديون الخارجية على الدول النامية.

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص: 341

- ففيما يخص الإستنتاجات المتعلقة بالسياسة الدولية لمعالجة أزمة الديون الخارجية يمكن أن نوجزها فيما يلي :
- نستنتج بإختصار أن الحالة العامة للديون الخارجية للبلدان النامية، مقاسة بمؤشرات الدين المعيارية إستمرت في التحسن في السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك لا يزال عدد كبير من البلدان النامية تواجه حالات عسيرة في التعامل مع أزمة ديونها الخارجية، ومن ثم ما زالت الحاجة مستمرة إلى الرصد الدولي لأزمة الديون والتنمية.
  - على الرغم من أن العديد من البلدان النامية الشديدة المديونية بقيت حالياً بأعبائها في خدمة الديون فإنه يتكبد في ذلك تكلفة إقتصادية باهضة، ولا يبقى لديه مجال يذكر للتكيف مع التطورات الإقتصادية السلبية المحتملة، أما البلدان الأخرى الشديدة المديونية، فإنها لا تفي بجميع إلتزاماتها في خدمة الديون وهي إما تاركة المتأخرات تتراكم أو تعتمد بإستمرار إلى إعادة التفاوض على شروط خدمة ديونها، وهو ما يزيد من تعقيد مشكلة خدمة ديونها.
  - قد ساعدت الإستراتيجية الدولية لمواجهة أزمة الديون التي نشأت منذ الثمانينات بلدانا كثيرة على العودة إلى السبل العادية للوصول إلى التمويل الخارجي، ولكن هذه الإستراتيجية الدولية كانت أقل نجاحا في التخفيف من وطأة مديونية البلدان أشد فقرا، والمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية هي بالتالي إضافة للإستراتيجية الدولية للديون.
  - لقد لعب صندوق النقد الدولي دورا كبيرا ضمن الإستراتيجية الدولية لمعالجة مسألة الديون، سواء في إطار نادي باريس أو نادي لندن أو مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية أو مجموعة تدابير الإسعاف الخاصة بديون البلدان المتوسطة الدخل .
  - من الأمور المثيرة للقلق أن عملية تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية بطيئة جدا حيث مرت سنتان منذ بدء المبادرة، ومع ذلك لم يستفد سوى بلد واحد ( أوغندا ) من الإمكانية الكاملة لتخفيف الديون المنصوص عليها في المبادرة وقد يعزى بطء العملية إلى عاملين :
  - أ) عدم توفر تمويل كاف لتسوية سريعة لحالات التي تبين أهليتها.
  - ب) تعقد عملية ذاتها بمنهجياتها المعقدة لتحديد إستدامة الديون والشروط المفروضة للإستفادة منها.
  - إن الحدوث المتكرر للأزمات المالية في البلدان النامية يشكل مصدر قلق ويقف في وجه الجهود الدولية لتخفيف الديون.
  - مشكلة الديون الخارجية قد أعطت الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها لكي تتدخل في شؤون الدول المدينة وتمس سيادتها، وتهدد إستقلالها السياسي والإقتصادي وتقرض ما تراه مناسباً من وجهة نظرها، لخلق حالة الإستقرار والتوازن المطلوب لضمان تسديد هذه الديون، وعندما تلجأ دولة ما إلى صندوق النقد الدولي مثلا فإن هذه الدولة تكون قد إستنفدت جميع الوسائل الأخرى لعلاج العجز في ميزان مدفوعاتها فيفرض شروطه القاسية عليها.
  - إن إستفادة الدول النامية من آليات تحويل الدين بمختلف وسائلها تبقى ضعيفة جدا خاصة إذا ما تعلق الأمر بتحويل الديون إلى سلع تصديرية أو مشاريع تنموية وبيئية. كما أن آلية تحويل الدين إلى إستثمارات تكاد تقتصر على المساومة على المشروعات الإستراتيجية الهامة التي تمتلكها الدول النامية مثل المناجم، وآبار البترول، وشركات النقل، والصناعات البتروكيمياوية... الخ، وهي في أغلبها مشاريع ناجحة في حين يكون هناك إجماع في المشاركة أو الإستثمار في القطاعات الأخرى العاجزة، والتي بدورها تستوجب إستثمارا أجنبيا ملحا. ومن الواضح أن تنفيذ هذا الإقتراح يتطلب مواجهة مع حكومات هذه البلاد، حيث ليس من السهل أن تتخلى البلاد الدائنة بسهولة عن ملكيتها وإدارتها، لذلك يتطلب التنفيذ العملي لها تغييرا في المناخ السياسي والتوجه العام للسياسات الإقتصادية، والأهداف الإجتماعية للنظام السائد.
  - إن المساعدات والمعونات تعتبر كسلاحا للسياسة الخارجية للدول التي توهبها، وليس كما هو الإعتقاد بأن المساعدات والمعونات شكل من أشكال الكرم الدولي المنزه عن الغرض وقد برز هذا الجانب المهم في العلاقات الإقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية\* .

\* ظهرت مصطلحات مرافقة له مثل الدول المانحة والدول المتلقية

ونظرا لفشل الجهود الدولية في تخفيف من وطأة أزمة الديون الخارجية وبغية التعجيل بحلول لتخفيف من حدها إرتأينا أن نضع بعض الحلول التي نراها قابلة للتطبيق وذلك إذا ما توافرت الإرادة الدولية والمحلية، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

### **المطلب الثالث : البعد العالمي والإقليمي لمواجهة الديون الخارجية للدول النامية**

إن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية هي نتاج حتمي لوضع الدول النامية في نظام تقسيم العمل الدولي وفي العلاقات المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة داخل الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو الوضع الذي يجعل هذه الدول تتعرض للصدمات والأزمات الخارجية حينما تحدث الأزمة في بنية هذا الإقتصاد. في حين تتلق منافع قليلة حينما يدخل هذا الإقتصاد في مرحلة الإزدهار والإنتعاش، لذلك يجب العمل على وضع إستراتيجية لمواجهة أزمة الديون ذات أبعاد العالمية والإقليمية والمحلية.

#### **(1) البعد العالمي :**

**وضع نظام إقتصادي عالمي جديد:** لما كانت أزمة الديون العالمية هي قضية دولية، بمعنى أن المحور العالمي هو محور فعال وأساسي فيها، فإنه لا يكفي إذن لحلها أن تقوم البلاد المدينة بإجراء التغييرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الداخلية اللازمة، وإنما لابد أن يتغير إطار الإقتصادي الدولي وأليات سيره، مثل نظام النقد الدولي، وأوضاع التجارة العالمية وسوق الإقراض العالمي، وأليات السيولة الدولية ... إلخ. والهدف من هذا النظام الإقتصادي العالمي الجديد هو إعطاء الدول النامية نصيبا أكبر في التجارة الدولية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي العالمي... إلخ.

- **تكوين كارتل دولي للمدينين :** وذلك من أجل الدفاع عن المصالح وحماية الجهود التنموية للبلدان النامية وتطلعاتهم المشروعة في تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، ويجب أن يتسع هذا النادي ليشمل كل المدينين وأن يتوصل إلى مجموعة من المعايير والمطالب المناسبة لحل أزمة المديونية ومن أهمها :

- تحسين شروط إعادة جولة الديون.

- مراجعة قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتشمل باقي البلدان النامية الأخرى التي تواجهها صعوبات تتعلق بخدمات الديون.

- إختصار الإطار الزمني للتنفيذ لفرادى البلدان، حيث ينبغي تقسيم الفترة الفاصلة بين نقطة القرار (نهاية برنامج المرفق لتكليف الهيكل المعزز الأول) ونقطة الإكمال.

- تطبيق معايير الأهلية أقل تقييدا بالنسبة لمبادرة هيبك، لاسيما بتخفيض الحدود الدنيا لنسب الدين إلى الصادات وخدمة الدين إلى الصادات.

- وضع حد أقصى للحصة المخصصة من العائدات الضريبية لخدمة الدين الخارجي وتوفير المزيد من تخفيض الديون إذا لزم الأمر الإيفاء بهذا المعيار، لأن النسبة 25% من العائدات الضريبية التي تخصص لخدمة الدين الخارجي تعتبر عبئا ثقيلًا على كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

- إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية التي تنقل كاهل البلدان الفقيرة ومنح تخفيض كبير للديون الثنائية الرسمية الأخرى لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والنظر في الإلغاء الكامل للديون الرسمية الثنائية للبلدان التي خرجت من الصراعات والبلدان التي تعاني من كوارث طبيعية خطيرة والبلدان التي تنخفض فيها مؤشرات التنمية الإجتماعية والبشرية إنخفاضًا شديدًا.

- الربط بين التخفيف من حدة الديون والتخفيف من وطأة الفقر بحيث تحدد البلدان المدينة أولوياتها الوطنية الخاصة بها، وينبغي في هذا الصدد زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل جمع الأموال لتخفيف من حدة الديون لتمويل المشاريع الإنمائية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

لذلك فثمة ميزة لإقامة صلة بين تخفيف عبء الديون والحد من الفقر وفي تحويل الموارد المحررة من خدمة الدين إلى تمويل المشاريع الإنمائية الإجتماعية والإنسانية، حيث أن أي صلة من هذا القبيل لا يجب أن تتخذ في شكل شروط إضافية تفرض على البلدان المدينة، ويتوقف مدى فعالية هذه الصلة على الكيفية التي ستقام بها، فإن كانت من خلال عمليات تحويل الديون أو من خلال عمليات مبادلة الديون بالعملات المحلية، ينبغي أن يولى الإهتمام إلى ما يتصل بذلك من مخاطر تضخمية شديدة بالنسبة للبلدان الفقيرة



المثقلة بالديون، لذلك يجب أن تكتمل عملية تخفيف عبء الديون بالتدفقات الجديدة من المعونة من أجل توفير التمويل الكافي لأوجه الإنفاق في مجال الاجتماعي.

- أما في حالة البلدان المتوسطة الدخل فإنه قد يؤدي تفاقم الوضع في بعض هذه البلدان في حالات من الإعسار لا يرجع فيها عجز المدين عن أداء كامل الإلتزامات على ديونه التي تقلص إيراداته بصورة مؤقتة، بل إلى مشكلة يغلب عليها الطابع الهيكلي تتصل بجميع ما يكفي من إيرادات على المدى الطويل لخدمة ديونه، ولا يمكن معالجة مشاكل الإعسار من خلال إعادة جدولة الدين فحسب بل قد يتطلب الأمر أيضا خفض الإلتزامات المترتبة على الديون بما يساير قدرة المدين على خدمة ديونه على المدى الطويل.

- **إلغاء الدين البغيض\***: تعرف الديون البغيضة على أنها الديون السيادية المبرمة من دون موافقة الشعب، ولم تعد عليه بالفائدة حيث أن الكثير من الدول النامية قد أبرم حكماها ديونا خارجية دون موافقة شعوبها، وأستخدمت الأموال المقترضة إما في قمع الشعوب أو للحصول على مكاسب خاصة. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد قام الفصل العنصري لجنوب إفريقيا خلال الثمانينيات بإقتراض من البنوك الخاصة مع تخصيص نسبة مئوية كبيرة من موازنته لتمويل قمع الاغلبية الأفريقية على أيدي الشرطة والجيش وغيرهما، والأن يتحمل شعب جنوب إفريقيا أعباء ديون مظهديه<sup>1</sup>. لهذه الأسباب ولغيرها يجب إلغاء الديون البغيضة وعدم نقلها إلى الحكومة المقبلة، خاصة إذا ما كان الدائنون على علم بهذه الحقائق مقدما، حيث أن هذا المبدأ لم يكتسب سوى القليل من الزخم في المجتمع القانوني الدولي رغم أن بلدانا كثيرة يمكن أن تكون مؤهلة للإستفادة منه.

- **دعم صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة**: لما كان حجم الصادرات هو القاعدة الإرتكازية لقدرة الدولة النامية المدينة على سداد ديونها الخارجية، فإن المصلحة المشتركة للدول النامية المدينة والدول المتقدمة الدائنة على السواء تقتضي أن تتنامى حصيلة صادرات الدول النامية المدينة، فكلما زادت هذه الحصيلة زادت بالتالي القدرة الحقيقية لهذه الدول على الوفاء بالإلتزاماتها الخارجية. ومع أن هذه الدول المتقدمة قد تغافلت عن هذه الحقيقة الإقتصادية، بل هي تفرض من القيود والحواجز الجمركية إضافة إلى الدعم الداخلي لمنتجاتها الزراعية، ما يقف حائلا دون تدفق منتجات الدول النامية المدينة إليها، ومن هنا بات من الضروري إزالة كل المعوقات التي تقف حجرة عثرة في سبيل تنشيط صادرات هذه الدول النامية. وكمثال على هذه الحواجز فإنه في سنة 2002 ما نسبته 57% فقط من واردات البلدان المتقدمة النمو مسموح بدخولها دون رسوم جمركية من الدول النامية، هذا بالإستثناء الأسلحة، أما عن متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات من الدول النامية في سنة 2002 فقد بلغت بالنسبة للزراعة 9,9%. وبالنسبة للمنسوجات 6,7% و بالنسبة للملبوسات 11,5%<sup>أ</sup>. وفيما يخص تقدير الدعم الزراعي للبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي فقد بلغ سنة 2002 ما نسبته 1,2%<sup>ب</sup>، من هنا يتضح مدى تأثير العراقيل في زيادة نصيب الدول النامية من التجارة العالمية، لذلك يجب إلغاء الدعم المالي الممنوح للمنتجين والمصدرين في الدول المتقدمة.

- **زيادة المساعدات والمنح التي لا ترد**: إن الدول النامية بحاجة إلى مساعدات ومنح لا ترد من أجل أغراض التنمية الإقتصادية، وليس إلى قروض جديدة تزيد من حدة مشكلتها، وبالتالي بات من الضروري على الدول المتقدمة تقديم مساعدات والمنح التي لا ترد للدول النامية خاصة الفقير منها لمواجهة على الأقل التحديات الإجتماعية فيها.

## (2) البعد الإقليمي :

\* يرجع أصل الدين البغيض إلى عام 1898 بعد الحرب الإسبانية الأمريكية  
<sup>1</sup> مايكل كريمر وسيميا جياشندران، الدين البغيض، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02 المجلد 39، جوان 2002:ص36

<sup>أ</sup>\* إنظر الملحق رقم (05-01)

<sup>ب</sup>\* إنظر الملحق رقم (05-02)

**نحو التنسيق الإقليمي :** ونقصد به تعميق ودعم أوجه التعاون للتكتلات الإقتصادية الإقليمية الموجودة بين مختلف مجموعات دول العالم النامي، ودعم وتشجيع التعاون والتنسيق فيما بين هذه التكتلات من ناحية أخرى، وإنشاء تكتلات أخرى، وهذا من شأنه أن يحقق نتائج هامة في حل معضلات الديون والتنمية لهذا البلاد، بما يحسن من أوضاعها في الإقتصاد العالمي ويمكن أن نرصد هنا بعضا من أشكال التعاون الهام والممكن:

- تشجيع التكتل والإندماج الإقتصادي على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي<sup>1</sup>.
- حيث يؤدي التكامل الإقتصادي إلى توزيع المنافع الإقتصادية بين الدول التي دخلت في برنامج التكامل، كما أن ذلك سبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كل دولة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاجية واتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول.
- تشجيع التبادل التجاري فيما بين الدول النامية، حتى عن طريق مقايضة سلعة بسلعة في حالة عدم وجود العملة الأجنبية بين الطرفين، وهو ما يتيح عدم اللجوء للإقتراض في هذا الخصوص.
- إنشاء منظمات لمصدري المواد الأولية المتوافرة في الدول النامية على غرار منظمة أوبيك، وذلك لتغيير وضع التبادل اللامتكافئ على المستوى العالمي، ولا بد أن يكون لذلك أثره على الديون، ويرتبط هذا الأمر بعوامل القوة داخل تلك الدول ومدى إستقلال إرادتها وبقدرتها على تبني مصالحها، كما يجب أن يكون داخل هذه المنظمات معاملات تجارية تمييزية فيما يخص الدول النامية التي لا تمتلك هذه السلع.
- تشجيع حركة تدفق رؤوس الأموال من بلاد الفائض التي تنتمي لدول النامية (خاصة دول أوبك) إلى بلاد العجز، في ضوء صيغ محددة وتعود بالنفع على أطراف التعاون، وذلك من خلال إنشاء مصارف إقليمية خاصة بتمويل الدول النامية سواء لتجارتها أو لمشاريعها الإنمائية، إضافة إلى تشجيع الإستثمار البيئي بينها من خلال المعاملات التمييزية، فمثلا يمكن العمل على إنشاء أو تأسيس سوق مالية إسلامية دولية تكون مسؤولة عن تنظيم وتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتتيح في نفس الوقت تداول تلك الأدوات في الدول الإسلامية خاصة، والدول النامية عامة.
- تبادل التكنولوجيا والمعارف والخبرات العلمية الموجودة في هذه البلاد النامية.
- إن المستقبل الإقتصادي والاجتماعي للعالم النامي يتوقف على إزالة الخلافات السياسية البيئية وإقامة علاقات تجارية متينة، عندئذ تنخفض نفقات المؤسسات العسكرية التي تنقل الدول النامية بالديون الخارجية.

#### **المطلب الرابع : البعد المحلي لمواجهة أزمة الديون الخارجية**

إن المحور المحلي وهو الأساسي في مواجهة أزمة الديون الخارجية، ذلك بأنه مهما توصلت الجهود على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي إلى نتائج إيجابية، سيظل الجهد المحلي هو الأساس الذي بدونونه تفقد أوجه العمل على صعيديها العالمي والإقليمي فاعليتها ويتمثل المحور المحلي في مواجهة أزمة الديون الخارجية من خلال :

(1) **تعبئة الفوائض المحلية المتاحة وتمويل التنمية داخليا:** إن إهمال تعبئة الفوائض المحلية، وإستسهال الحصول على القروض الخارجية هو الذي أوصل الدول النامية إلى هذا الوضع الحرج، وليس الخلاص منه في التمكن من جدولة الديون الخارجية، ولا في تخفيض أسعار الفائدة، أو تنازل الدائنين عن بعضها، فكل ذلك وإن خفف من حدة المشكلة لن يقضي عليها، ولن تحول دون تفاقمها مرة أخرى. إن الخلاص من هذا الوضع يستوجب التعبئة القصوى والرشيده للفائض الإقتصادي الممكن، ويقصد بهذا تحويل الإدخار الممكن والضائع إلى إيداع فعلي، وذلك من خلال مختلف السياسات الإقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية الملائمة التي تكفل تعبئة الموارد، ففائض المحقق ( الإيداع الفعلي ) الذي يتحقق في ظل الظروف السائدة في هذه البلاد هو ضئيل حيث أن الفائض الممكن ( الإيداع المحتمل ) هو أكبر بكثير من حجم الفائض الفعلي، لذلك فإن المسألة ليست في ندرة المدخرات في هذه البلدان بقدر ما هي الأسباب التي تقف وراء قلة هذه المدخرات مثل : تهريب

<sup>1</sup> إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص: 185

الأموال للخارج ، ضعف الطاقة الضريبية ، الإستهلاك الترفي ، الإستيراد الكمالي ، الإكتناز .  
إن تعبئة الفائض الإقتصادي الممكن يعمل على تضيق فجوة الموارد المحلية، ويؤدي إلى تقليل حجم فجوة التجارة الخارجية، وبالتالي تقليل الحاجة إلى الإستدانة الخارجية ومنه التمكن من خلق نموذج ذاتي للتراكم، يدفع نفسه بنفسه من داخل الإقتصاد المحلي وإمكانياته، وليس من خلال العالم الخارجي، ودون أن يعني ذلك الإنغلاق أو عدم التعامل مع العالم الخارجي.

(2) **تبني إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان**: إن إستراتيجية التنمية المنتهجة نحو إشباع الحاجات الأساسية للسكان، والتي تكفل من خلال تحققها، عدم تكرار أزمة المديونية، فهي تركز على فكرة الإعتماد على الذات أي تعبئة الفائض الإقتصادي الممكن وعلى صياغة نموذج تنموي يستهدف إشباع الحاجات الأساسية للسكان، ( الغذاء ، مياه الشرب النقية ، خدمات الصحية ، التعليم ... إلخ )

(3) **إستخدام سياسة تشجيع الصادرات وإحلال الواردات**: تواجه الدول النامية عدة صعوبات تنعكس مباشرة على ثقل المديونية، على إعتبار أن حصيلة الصادرات هي الوسيلة لخدمة الديون الخارجية، ومن ثم أصبح لازماً على الدول النامية إتخاذ إجراءات خاصة لتشجيع الصادرات وتنويعها خاصة في المجالات التي لها فيها ميزة نسبية وكثيفة العمالة. صف إلى ذلك تفعيل آليات التسويق الحديثة، كما يتعين عليها توجيه الإستثمار نحو السلع والخدمات التي تستوردها هذه الدول.

(4) **تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية** : لرؤوس الأموال الأجنبية أهمية قصوى في تخفيف حدة المديونية الخارجية، فهي إيرادات تدخل ضمن حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الأمر الذي يقلص عجز الموازين الخارجية، ويفضي بالنتيجة النهائية إلى الحد من اللجوء مجددا للقروض الخارجية. كما تلعب رؤوس الأموال الأجنبية دورا بارزا في نقل التكنولوجيا الحديثة، ورفع مستوى العمالة، وزيادة الإنتاج وفتح منافذ خارجية للسلع المحلية، عندئذ يتحسن مركز الميزان التجاري فيهبط عجز ميزان المدفوعات، وتضعف الحاجة إلى القروض الخارجية الجديدة، وتسهل خدمة الديون القديمة.

(5) **حث الدائنين على تبديل الديون** : يتعين على الدول النامية حث الدائنين على إمكانية تبديل الديون وذلك من خلال إقامة روابط بين الديون والإستثمارات أو مقايضتها بسلع قابلة للتصدير.

(6) **إنتهاج سياسة الدفع المسبق للديون** : حيث يمكن للدول التي لديها إحتياطيات كبيرة من الذهب العملات الأجنبية ( دول أوبيك حاليا ) أن تقوم بإتفاق مع الأطراف الدائنة من أجل الدفع المسبق للديون، وهذا خاصة في حالة كون عائد توظيف قيمة المبلغ المراد دفعه مسبقاً أقل من تكلفة الديون المتوقع دفعها مستقبلاً، وينتج عن هذا التخلص من الفوائد المرتفعة التي من الممكن أن تدفعها الدول المدينة في حالة عدم الإتفاق.

(7) **ترشيد الإنفاق العام** : إن الترشيد ليس مرادفاً لتقليل، وإنما يعني إعطاء كل جانب ما يستحقه من النفقة دون إسراف لذا فإن ترشيد الإنفاق العام ( العام والخاص ) معناه أن تكون النفقة العامة في الوقت الصحيح وبالمقدار الصحيح وفي المكان الصحيح. وتبرز أهمية ترشيد الإنفاق العام في كون أن عدم الترشيد يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في الإدارة المالية للدولة، ويدفعهم إلى التهرب الضريبي، مما ينقص من حصيلة إيرادات الضريبية، ومن ضوابط الإنفاق العام نجد :

- التحديد الجيد للحجم الأمثل للإنفاق العام.  
- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات التي يتقرر إقامتها وإتباع مبدأ الأولويات ( ضروريات ، حاجيات ، تحسينات ).

- فرض الرقابة على النفقات العامة.

- تجنب الإسراف والتبذير.

ومن شأن ترشيد الإنفاق العام أن يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين الإقتصاديين بالدولة، وبالتالي تزيد الإيرادات الضريبية، ومن ثم يزيد الإدخار الكلي وتنقص حاجة الدولة إلى القروض الخارجية.

(8) **وضع سياسة رشيدة للإقراض الخارجي** : والهدف منها هو وضع حد لنمو الديون الخارجية القصيرة الأجل وأن تكون الديون الجديدة من طبيعة إنتاجية، وليست إستهلاكية، وتنويع مصادر الإقراض الخارجي، وعدم الإقتصار على دولة أو كتلة إقتصادية معينة، ويجب أن يكون المعيار هو "أفضل

الشروط المقدمة"، وقيام الباحثين والدارسين بتقديم دراسات إقتصادية متعددة عن إستخدامات القروض، ونسب إستخدامها في القطاعات المختلفة.

(9) **علاج مشكلات الطاقات العاطلة** : وبخاصة ما كان منها منتجا للتصدير و/أو منتجا لسلع تحل مكان الواردات.

(10) **تقدير قابلية الدين للإستدامة** : يمكن تعريف قابلية الدين للإستدامة على أنه موقف يتوقع فيه من المقترض أن يواصل خدمة ديونه دون إجراء تصحيح كبير وغير واقعي في المستقبل في موازنته دخله أو مصروفاته. وبالعكس يصبح الدين غير قابل للإستدامة حين يتراكم بمعدل أسرع من قدرة المقترض على خدمته، حيث أن تحديد مستوى الدين الذي يمكن إستدامته يتطلب تقدير إمكانية تطور رصيد الخصوم غير المسددة مع مضي الوقت، وكذلك التوصل إلى إفتراضات بشأن أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والإتجاهات في مستوى الدخل في المستقبل ويتطلب تقدير قابلية الدين للإستدامة ثلاث خطوات<sup>1</sup>:

- تكوين رأي حول كيف يمكن أن تتطور مع مرور الوقت أرصدة الخصوم التي لم تسدد بالنسبة لقدرة الإقتصاد على السداد.

- بحث كيف يمكن أن تتغير النظرة للأمور تحت تأثير صدمات يمكن تصور حدوثها.

- تقويم ما إذا كانت النتائج تؤدي إلى موقف غير مستدام.

(11) **الاهتمام برأس المال البشري**: تعاني الدول النامية من تخلف مستوى التقنية وأساليب الإنتاج فيها، مما يرجع في جانب كبير منه إلى ضعف برامج التعليم والتدريب، وارتفاع نسبة الأمية وضالة جهود البحث العلمي، وانعدام روح المبادرة والابتكار... الخ. ولذا فإن إعداد سياسات فاعلة لتنمية رأس المال البشري، وبخاصة في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي، تعد من العناصر الرئيسية التي يجب الاهتمام بها من قبل الدول النامية، وذلك من أجل تقليص التبعية الإقتصادية في المجال التكنولوجي، والرفع من إمكانيات هذه الدول التصديرية.

(12) **إرساء قواعد الحكم الراشد**: حيث أن الفساد وسوء الحكم مسؤول عن نسبة مهمة من تدهور الأوضاع الإقتصادية في معظم الدول النامية، وبالتالي أصبح من الضروري العمل على إرساء قواعد الشفافية والمسائلة والمشاركة الشعبية في كل الميادين، وذلك بغية الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المحلية، وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

### **خلاصة الفصل الثالث:**

بعد تطرقنا للجهود الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، تبين أن هذه الجهود مازالت بعيدة كل البعد عن تقديم علاج حاسم لهذه المشكلة، فالدول النامية التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها وجدت نفسها أمام أربعة خيارات: أول هذه الخيارات هو محاولة الدولة المدينة مواجهة الموقف المتدهور للمدفوعات الخارجية وذلك من خلال ترشيد إستخدام النقد الأجنبي في ضوء المصادر المتاحة من هذا المصدر، والخيار الثاني هو محاولة الدول المدينة خدمة الدين مهما كان الثمن، وذلك من خلال تقييدها لمصروفاتها الأخرى من العملات الأجنبية والمحافظة على دفع الفوائد والأقساط في مواعيدها المحددة، أما الخيار الثالث هو أن تتوقف الدولة المدينة عن سداد أقساط ديونها الخارجية، ومثل هذا الخيار يؤدي إلى

كريستينا ديسكين. ج<sup>1</sup>، الدين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 04 ديسمبر 2002، ص: 12

صعوبات في الحصول على قروض في المستقبل، والخيار الرابع هو أن تسعى الدولة المدينة إلى إعادة جدولة ديونها.

ومن خلال إستعراضنا لمختلف الوسائل والمبادرات المتخذة والمقترحات توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن الحلول المقدمة لعلاج أزمة الديون الخارجية كانت تمثل وجهة نظر إتجاهين مختلفين، إتجاه تمثله الدول الدائنة والأخر تمثله الدول المدينة.
- قامت العديد من الدول بمبادرات فردية وجماعية تهدف إلى تسوية مشكلة الديون للبلدان الأقل تطورا غير أن هذه المبادرات غير كافية بالنظر إلى ضخامة عبء المشكلة، وكذلك لما إنطوت عليه هذه المبادرات من نقائص.
- إن معالجة مشكلة الدين الخارجي في الدول النامية عن طريق سياسة تحويل الدين تبقى ضئيلة جدا بالنظر إلى حجم ما تم تحويله والإمكانيات التي تتوفر عليها الدول النامية.
- وكننتيجة عامة لهذا الفصل نقول أن الحلول المقترحة التي رصدت لمعالجة أزمة الديون الخارجية هي إما محدودة الأثر، وإما مجرد أفكار لم تدخل بعد حيز التنفيذ، والأمر لا يخرج عن تأجيل مدفوعات الأقساط لفترات قادمة ولكن بكلفة مالية وسياسية واجتماعية باهضة، أو التخفيف من عبء الفوائد على المدينين أو بتأجيل دفعها مع عدم إنقاصها ووضع شروط ضامنة لذلك، أو بتحمل كلفة التأجيل. وبالتالي يبقى الخيار الأخير أمام الدول النامية المدينة هو اتخاذ الإجراءات اللازمة وتنسيق جهودها الإقليمية والمحلية من اجل محاصرة هذه الأزمة في الأجل القصير، والخلص منها نهائيا في الأجل الطويل.
- وكمحاولة منا لدراسة تجربة أحد البلدان النامية في تعاملها مع الديون الخارجية وقع إختيارنا على الجزائر وهو ما سنتناوله في الفصل اللاحق.

### تمهيد:

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية المدينة –ومن بينها الجزائر – في السنوات الماضية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، بل أصبحت لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الإقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر، وهو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة. ويعتبر الإعتدال المتزايد على التمويل الخارجي من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية الجزائرية منذ الإستقلال وحتى نهاية التسعينات، وقد تمثل ذلك في الأحجام الضخمة من القروض الخارجية التي حصلت عليها الجزائر من مختلف المصادر خلال هذه الفترة ومازالت إلى وقتنا هذا تعاني من إنعكاساتها.

إن ما يعبر فعلا على أن الجزائر عاشت أزمة مديونية خارجية هو أن خدمات ديونها أصبحت تأخذ نسبة كبيرة من حصيلتها من السلع والخدمات.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة على التساؤل التالي :

كيف نشأت وتطورت الديون الخارجية للجزائر؟ وما هي أسبابها وأثارها؟، وكيف تم التعامل معها؟

وسنقوم ضمن هذا الفصل بإقتراح بعض الحلول الممكنة والخاصة بالجزائر من أجل التخفيف من خدمات الديون مستقبلا. وبناءا على هذا فقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: نشأة وتطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها وبنيتها.

المبحث الثاني: أسباب وأثار الديون الخارجية على الجزائر.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في التعامل مع أزمة ديونها الخارجية.

### المبحث الأول: نشأة وتطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها وبنيتها

لقد شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال عدة تغييرات، وتزامنت هذه التغييرات مع الأحداث التي شهدتها الحالة الاقتصادية الداخلية والخارجية، ومن ضمن هذه الأحداث تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها عبر الزمن، فمن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى هذه الظاهرة .

#### المطلب الأول: مراحل تطور المديونية الخارجية

في محاولتنا لدراسة تطور المديونية الخارجية للجزائر، أخذنا بعين الإعتبار أهم التطورات الاقتصادية الدولية وإنعكاسها على الجزائر، لذلك إرتأينا أن نقسم تطور المديونية الخارجية للجزائر إلى ثلاث فترات :

- تطور المديونية الخارجية في الفترة ( 1967 - 1985 ).

- تطور المديونية الخارجية في الفترة ( 1986 - 1993 ).

- تطور المديونية الخارجية في الفترة ( 1994 - 2005 )

وقبل هاته المراحل عرفت الجزائر مرحلة إنتقالية تمتد من 1962، حيث تمت هذه المرحلة

الانتقالية من الإقتصاد الإستعماري إلى الإقتصاد الإشتراكي، خلال هذه الفترة وضع ما يسمى بالتسيير الذاتي، فتم تكوين مؤسسات عمومية، وتأميم عدة مؤسسات خاصة. وقد سيرت هذه المؤسسات العمومية من طرف مسؤولين معينين مركزيا، لم يكن لهم إتصال مباشر بميدان التسيير الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الإنتاج، وخاصة في ميدان الزراعة، وعرف العرض عجز كبيرا، وأصبح يستورد من الخارج جزء هام من الإحتياجات يمكن القول أنها كانت بداية الإرتباط المالي بالخارج، ولجأت الجزائر إلى الإقتراض من أجل تمويل الواردات.

1) **المرحلة الأولى (1967 - 1985)** : لم تكن الديون الخارجية في الستينات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي، وتضاف إليها بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، وقرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية منحه للجزائر في بداية السبعينات ، وبإستثناء هذا الأخير كانت التمويلات تجارية بحتة تقدمها البلدان الممونة بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية. وقد بلغ مخزون الديون الخارجية سنة 1971 حوالي 1260 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال<sup>1</sup>. وقد أدى الإرتفاع المتزايد لحجم وأهداف الإستثمارات العمومية خلال هذه الفترة إلى توجه الحكومة نحو التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم توفر التمويل الداخلي اللازم من أجل تغطية هذه الإستثمارات، كما لوحظ أن عملية الإستدانة الخارجية كانت تتم بصورة لامركزية، وعن طريق البنوك التجارية والمؤسسات العمومية، مع العلم أن هذه العمليات كانت تتطلب ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي الجزائري الذي كان يرأس لجنة الإقتراض المكلفة بتنظيم عمليات الإستدانة الخارجية للمؤسسات العمومية والبنوك التجارية في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال، كما لوحظ أن هذه العمليات تركزت على الحصول على القروض التجارية «قروض الموردين أو المشترين». وإعتماد الجزائر للقروض التجارية دون غيرها من القروض الأخرى كان بسبب الميزة التي تميزت بها هذه القروض والتي تسمح للمقترض الجزائري بإختيار المورد الذي يتعامل معه بكل حرية، ومع ذلك فقد إشتربت بعض البنوك الدولية على الجزائر التعامل مع موردين معينين مقابل الحصول على هذا النوع من القروض. وقد ساعدت الظروف الإقتصادية للجزائر من خلال إرتفاع نسبة ملامتها المالية وقابليتها للسداد في الحصول على القروض الخارجية خلال هذه الفترة التي بدأ حجمها يزداد من سنة لأخرى<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة النفط لسنتي 1973 . 1979 قد ساعدت على إرتفاع حجم المداخل للدولة بالعملة الصعبة، بسبب الإرتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط، وقد كانت هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا حيث تضاعفت بمقدار 6 مرات ما بين (1973 - 1979) من 2.9 مليار دولار إلى 17.4 مليار دولار<sup>3</sup>. حيث أستعمل الإذخار الأجنبي - متمثلا في قروض من طرف البنوك الأجنبية- من أجل تمويل جزء من الإستثمارات الضخمة، ويرجع ذلك إلى وفرة الإقراض الخارجي، وسهولة الحصول عليه وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الإعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات إستهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط، مع إمكانية الإستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل في تسديد أقساط وفوائد الديون في الأجل الطويل.

ففي هذه الفترة إزدادت الديون من 1,4 مليار دولار عام 1967 إلى حوالي 12 مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)، لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 20 مليار دولار في نهاية سنة 1985، وهذا ما يؤكد إرتباط مديونية الجزائر بالإستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن

1 المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول :المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية .الدورة العامة الخامسة عشر .ص:39

<sup>2</sup>Mohamed Elhocine Benissad.Economie du Developpement de l'algerie,opu ,hydra.deuxième édition,1982 .p:249

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، العددان 30 و31 خريف 2003، ص:29

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

لتشكل خطر أو حرج حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة. وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1980 - 1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة إتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لإستقلالية القرار الإقتصادي الداخلي والخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980 - 1985<sup>1</sup>، حيث عرفت المديونية إتجاها متذبذبا بين الصعود والهبوط.

**المرحلة الثانية ( 1986 - 1993 )**: تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي شهدتها العلاقات الإقتصادية والمالية الدولية حيث تميزت هذه الفترة بالإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في السنوات 1986 . 1989 . 1990 . 1991، وبأزمة سياسية وأمنية حادة، فأدى ذلك إلى الإرتفاع المستمر للديون الخارجية حيث إنتقلت من 19,8 مليار دولار سنة 1985 إلى 25,7 مليار دولار سنة 1993<sup>2</sup>.

إن هذا الإرتفاع في الديون الخارجية قابله إنخفاض في إيرادات صادرات المحروقات حيث سجل إجمالي الصادرات إنخفاضا ب 35% سنة 1986 مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه سنة 1985، والجدول رقم (25-04) التالي يبين تطور الصادرات الجزائرية من ( 1985 - 1990 )، كما أن فاتورة الواردات هي الأخرى كانت كبيرة نتيجة تدهور الأداء الإقتصادي للمؤسسات من جهة وإرتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة حيث تراوحت قيمة إجمالي الواردات بين 10,08 مليار دولار و 13,12 مليار دولار خلال نفس الفترة

### الجدول رقم (25-04): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1985-1990)

الوحدة : مليار دولار.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
إجمالي الصادرات	14,07	9,14	10,19	8,54	10,49	13,89
إجمالي الواردات	13,12	11,78	10,08	10,59	11,76	12,49
نسبة تغير الصادرات%	-	35-	11,49+	16,19-	22,83+	32,4+

المصدر : Revue MediaBanke, N°12, Bank Of Algeria, juin/juillet 1994,p:22

ولقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 حتى مارس 1994 إلى إحتواء الواردات من خلال تطبيق قيود على التجارة والمدفوعات، ونتيجة لهذه السياسات كانت أحجام الواردات أقل بحوالي 19,28% في عام 1988 عنها في عام 1985 .

**المرحلة الثالثة 1994 - 2005**: إن الوضعية التي آلت إليها الجزائر في سنة 1994 حيث وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها، قد فصلت في الجدال القائم بين أنصار إعادة الجدولة وأنصار إعادة تحويل الديون، الذي تواصل لمدة خمس سنوات في الفترة الممتدة بين 1988 و 1993، حيث أن إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر فرضت نفسها كحتمية وجرت هذه العملية بشكل كلاسيكي من خلال: تطبيق برنامج إستقرار يعرف بإتفاق ستاند باي (أفريل 1994-مارس 1995) يليه برنامج تعديل هيكلية على أساس إتفاق تمويل موسع تشمل مدته ثلاث سنوات (أفريل 1995 - مارس 1998). وقد

1 الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها وأثارها، مجلة العلوم الإنسانية، دار الهدى، عين مليلة، العدد 12، ديسمبر 1999

2 بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص:255



## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16مليار دولار نتيجة إجراء عملية إعادة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، وعملياتي تحويل الديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، إضافة إلى ذلك سمحت الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية قدرت ب2.6مليار دولار منحها مؤسسات بروتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) <sup>1</sup>، ويمكن توضيح تطور إجمالي الديون الخارجية من 1994 – 2005 من خلال الجدول التالي :

### الجدول رقم (26-04) : تطور مخزون الديون الخارجية للجزائر للفترة (1994-2005).

الوحدة : مليار دولار

المصدر: Revue MediaBanke, N°76, Bank Of Algeria, fevrier /mars 2005,p:05

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
مبلغ الديون	29.49	31.57	33.65	31.22	30.47	28.32	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	16.6

www.Bank-of-Algeria.dz.Rapport2001.doc (16/08/2005)

\*Estimation FMI 2006

مثمما هو واضح في الجدول أعلاه فإن الديون الخارجية قد ارتفعت ما بين سنوات 1994 إلى 1996 بحيث إنتقلت من 29.49مليار دولار سنة 1994 إلى 33.65مليار دولار سنة 1996 ثم عاودت الإنخفاض وبشكل مستمر ابتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2001 من 31.22مليار دولار إلى 22.57مليار دولار، وبعدها ارتفعت سنتي 2002 و 2003 لتصل إلى 23.35مليار دولار في نهاية 2003، ثم عاودت الإنخفاض مرة ثانية سنة 2004 لتصل إلى 21.82مليار دولار ويفسر هذا التذبذب في الإرتفاع والإنتخفاض في مخزون الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى :

- إن تأجيل الإستحقاقات فيما يخص أصل الديون وبعض الفوائد يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون، بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من مؤسسات بروتون وودز، هذا بالنسبة لفترة (1994 – 1996)

- إن الإرتفاع الطفيف بين سنتي 2001-2002 و 2002 – 2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا الإرتفاع للأورو ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت ب 1.9مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003<sup>2</sup>، و استمر الإنخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حوالي 16.6مليار دولار، أي بإنخفاض قدره 5.22مليار دولار عما كان عنه في 2004، أي بنسبة إنخفاض تقدر ب(23.9%) في مخزون الديون الخارجية للجزائر، وهو ما يعني أن حجم الدين الخارجي للجزائر بالقيمة الاسمية سنة 2005 أصبح يساوي تقريبا حجم الدين سنة 1983. هذا بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة بين الجزائر وروسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر والمقدرة بحوالي 4.7مليار دولار بتاريخ 10مارس 2006، وفي مقابل ذلك إلتزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين، وتم الإتفاق على صفقة بقيمة 3.5مليار دولار تقنينها الجزائر من روسيا في شكل عتاد عسكري<sup>3</sup>، وتعتبر هذه أكبر صفقة تبرمها الجزائر مع دائنيها فيما يخص ملفات

1 المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول :المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطة، ص:49

2 المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول :الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، جوان 2004

3 إستنادا إلى مقالات في صحف وطنية (الخبر العدد 4648 بتاريخ 11مارس 2006، ص:03- الشروق العدد 1631 بتاريخ 11مارس 2006، ص:05) وتصريحات مسؤولين ساميين في الدولة. عقب زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتن إلى الجزائر بتاريخ 10مارس 2006.

تحويل المديونية.

### المطلب الثاني : ضخامة حجم الديون الخارجية

لا يكفي مجرد ذكر قيمة الدين الخارجي لأي بلد أن نحكم عليه بأنه ضخم أو مناسب دون أن نربط قيمة الدين الخارجي إلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات، وإلى الناتج الوطني الخام بالإضافة إلى نسبة الإحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي.

**1- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:** كانت هذه النسبة كبيرة حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرجا، إذ بلغت :

92.2% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988 و 275% عام 1992<sup>1</sup>، والجدول التالي يوضح لنا التطورات الأخيرة في هذه النسبة، إضافة إلى نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي

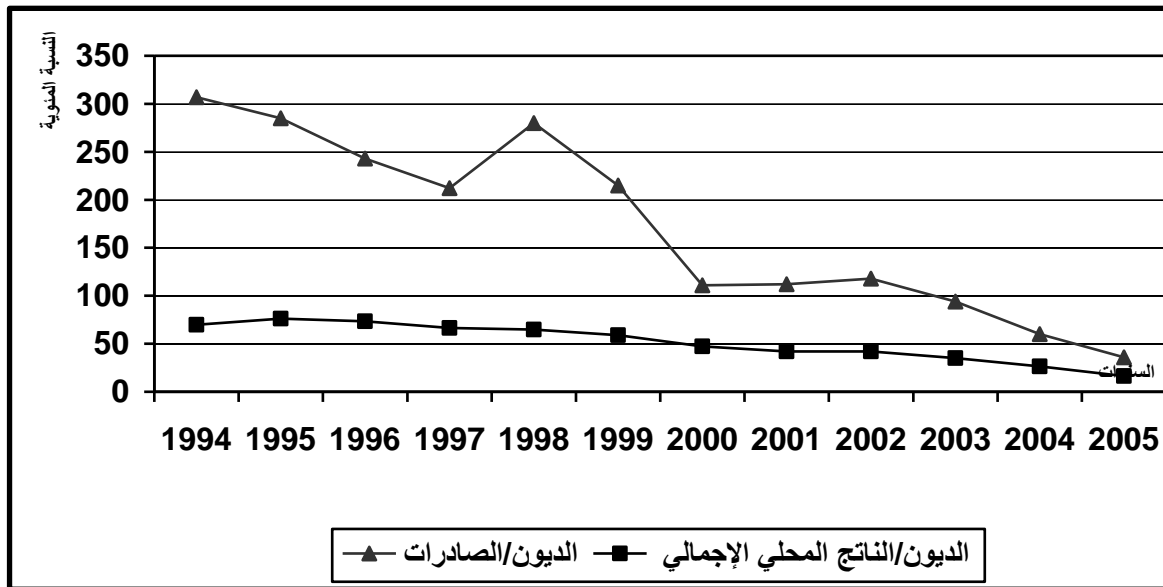
الجدول رقم (27-04): تطور نسبتي الديون إلى الصادرات والديون إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2005)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
الديون %— الصادرات	307	285	243	212	280	215	111	112	118	94	60	36
الديون %— PIB	69.9	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.23	41.92	42.05	35.03	26.4	16.4

المصدر: Revue MediaBanke, N°76, op cit, p:05

\* Estimation FMI 2006

ولتوضيح أكثر قمنا بتمثيل البياني لهذا التطور النسبي في الجدول رقم (27-04) أعلاه



الشكل رقم (13-04): التطور النسبي ل: الديون إلى الصادرات والديون إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2005)

لقد عرفت نسبة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات إنخفاضا مستمرا من 307% سنة 1994 إلى 212% سنة 1997، ثم عاودت الإرتفاع سنة 1998 إلى 280% بعد إنخفاض قيمة الصادرات بسبب هبوط أسعار المحروقات، ثم بدأت في الإنخفاض منذ سنة 1999 لتستقر في سنوات

<sup>1</sup> الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص:98

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

2000 . 2001 . 2002 تقريبا، ثم إنخفضت بدرجة محسوسة ووصلت إلى نسبة 60% سنة 2004 بسبب تغيرات سعر صرف الدولار أمام الأورو، وإرتفاع أسعار المحروقات، وإلتزام الجزائر بخدمات ديونها، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إنخفاضها في حدود 36% بنهاية 2005 وهو إنخفاض محسوس وقياسي لم تشهده الجزائر منذ مدة.

**2- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تعتبر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة، لإرتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهدت هذه النسبة تزايدا ملحوظا في بداية الأزمة، حيث بلغت 29% عام 1975 و 31.7% عام 1982 و 45.6% عام 1988 و 73% عام 1991 و 75.3% عام 1992<sup>1</sup>. حيث أن إرتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد إعتماها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية، وفي علاج بعض المشكلات الإقتصادية التي تواجهها، وبالتالي إزدادت حقوق الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي. أما تطور هذا المؤشر في السنوات الأخيرة كما يوضحه الجدول رقم (26-04) السابق، فقد سجلت إنخفاضا هاما سنة 2004 فقد بلغت 26.4% مقارنة بمستواها سنة 1995 حيث بلغت 76.1%، وهذا راجع إلى تناقص إجمالي الدين الخارجي خلال هذه الفترة من جهة، وإلى التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وفي المقابل تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي بنهاية 2005 إلى إنخفاض هذه النسبة إلى 16.4%، وهذا الإنخفاض إنما يعبر عن تحرر الجزائر جزئيا من إعتماها على العالم الخارجي، وعن نقص في نصيب الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي طيلة سنوات الإنخفاض.

**3- نسبة الإحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي:** حسب هذا المؤشر يمكن القول أنه كلما إرتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في أوقاتها الحرجة.

الجدول رقم (28-04): تطور نسبة الإحتياطيات إلى الديون الخارجية للفترة (1994-2005)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
الديون مليار \$	29.49	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	16.6
الإحتياطيات مليار \$	2.64	2.11	4.23	8.05	6.84	4.41	11.91	17.96	23.1	32.94	43.25	**60
الإحتياطيات ديون (%)	8.95	6.68	12.57	25.78	22.45	15.58	47.15	79.58	102	141	198.2	361
تغطية الإحتياطيات للواردات بالأشهر	-	2.4	5.6	11.9	9.6	6.1	15.4	22.92	23.2	29.7	28.9	21

المصدر:

السطر الثاني: - Revue MediaBanke, N°76, op cit, p:05

السطر الثالث: - Revue strategica, Business & Finance, N°01 octobre 2004, p:48

التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2005

1 الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 98

\* Estimation FMI 2006  
\*\*Banque D'Algérie 2006

فمن خلال الجدول يتضح لنا ما يلي :

إن إحتياجات الصرف عرفت تطور ملحوظا فقد تضاعفت 16 مرة تقريبا من عام 1994 إلى عام 2004 حيث إنتقلت من 2.64مليار دولار إلى 43.25مليار دولار، وهذا التطور كان كبير في السنوات من (2000 - 2005) نتيجة لإرتفاع أسعار العالمية للبترول، هذا التزايد في حجم الإحتياجات تزامن مع إنخفاض في قيمة الديون خلال نفس الفترة وهو ما إنعكس على نسبة إحتياجات إلى إجمالي الديون، فبعد ما كانت 8.95% سنة 1994 إنتقلت إلى 25.78% سنة 1997 ثم إلى 102% سنة 2002 ، ووصلت إلى 198.2% سنة 2004 حيث أن قيمة الإحتياجات تجاوزت ولأول مرة قيمة الديون سنة 2002، وأصبحت ضعفها تقريبا سنة 2004، وهذا بالرغم من الدفع المسبق لـ 1.218مليار دولار من حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل سنة 2004<sup>1</sup>، وإذا تطرقنا إلى تقديرات صندوق النقد الدولي عن حجم الديون الخارجية والإحتياجات سنة 2005، نجد أن قيمة الإحتياجات تزيد عن ثلاثة أضعاف حجم الدين.

إن إنهيار أسعار المحروقات سنة 1998 وفي الثلاثي الأول من 1999، وضعف تعبئة الموارد الخارجية أدت إلى تدني الإحتياجات من العملة الصعبة التي إنخفضت من 8.05مليار دولار في نهاية 1997 إلى 6.8 مليار دولار في نهاية 1998، لتصل إلى 4.4 مليار دولار في نهاية 1999 ، وتجدر الإشارة إلى إنخفاض مخزون الديون يعود إلى عدم اللجوء إلى قروض جديدة، وتحسن سعر صرف الدولار خلال هذه الفترة<sup>2</sup>.

كما تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع نسبة تغطية الإحتياجات للواردات بالأشهر خلال فترة الدراسة وهذا يدل مثلا خلال سنة 2005 على أن الجزائر بإمكانها أن تستمر في الاستيراد لمدة 21 شهرا دون الإعتدال على حصيللة الصادرات أو قروض خارجية جديدة. وهو ما يبعث بالارتياح في حالة تدهور حصيللة الصادرات.

### المطلب الثالث : تطور خدمة الديون

نقصد بخدمة الدين مجموع أقساط القروض المستحقة سنويا على الدولة المقترضة بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليها والواجب تسديدها سنويا اتجاه دائنيها<sup>3</sup>، ويفيد التعرف على معدل خدمة الدين في إظهار عبء الدين الذي ينتظر أن يتحمله الإقتصاد الوطني في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فإن معدل خدمة الدين يعطي صورة أدق عن مدى قدرة الإقتصاد الوطني على مواجهة المديونية الخارجية. ويتم عادة نسب خدمة الدين إلى حصيللة الدولة من الصادرات والسلع والخدمات ويطلق على هذا المؤشر بمعدل خدمة الدين، فكلما إرتفع هذا المؤشر دل ذلك أن مدفوعات الدين تمتص جانبا مهما من حصيللة النقد الأجنبي الذي يتمخض عن الصادرات، وفي دراستنا لتطور خدمة الدين نتطرق إلى :

### **1)نسبة خدمة الدين إلى الصادرات :**

إن تفاقم حجم المديونية الخارجية للجزائر قد إنعكس في صورة إرتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات، حيث إتجه هذا المعدل إلى التسارع بشكل خطير حيث قفز من 9.4%

<sup>1</sup> Revue MediaBanke, N°76,op cit,p:08

<sup>2</sup> المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول :الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي 2000،ص:11

<sup>3</sup> إسماعيل شعبان ،المشكلات الإقتصادية المعاصرة ،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،جامعة حلب،1993،ص:161

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

عام 1975 إلى 51.6% عام 1986 ثم إلى 75.25% عام 1989<sup>1</sup>، وهذا ما يعني أن المتبقي من صادرات الجزائر بعد الوفاء بهذه المدفوعات لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية، مما وضع الإقتصاد الجزائري في موقف حرج خاصة سنة 1993.

ففي خلال التسعينات عرف الإقتصاد إستمرار الوضعية الخانقة بسبب عبء خدمة المديونية الخارجية، وبالفعل ورغم الوضعية الإجمالية الصعبة التي تعيشها البلاد إستطاع الإقتصاد الوطني الخروج بتحويلات إيجابية ومرتفعة لصالح باقي دول العالم كخدمة للمديونية. وبعبارة أخرى خلال السنوات الثلاث التي سبقت عمليات إعادة الهيكلة، حقق الإقتصاد الوطني تحويل صافي لصالح باقي دول العالم قيمته 8.530 مليار دولار أمريكي، غير أن بلوغ مثل هذه المستويات المرتفعة من التحويلات الصافية تم على حساب الإستيراد، وبالتالي على حساب تحويل الإقتصاد وهذا ما يوضحه الجدول رقم (29-04)

### الجدول (04-29): التحويلات الصافية خلال الفترة (1991-1993)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1991	1992	1993
الفوائد (1)	2.328	2.270	2.075
الأساس (2)	7.222	6.834	7.191
خدمة المديونية (3) = (2) + (1)	9.550	9.104	9.266
الدفع (4)	5.996	6.915	6.515
التحويلات الخارجية (5) = (4) - (3)	3.554	2.225	2.751

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، ص: 83

ومن جهة أخرى تجاوزت نسبة خدمة المديونية 82% سنة 1993<sup>2</sup>، أي أن من بين كل 100 دولار أمريكي من الصادرات يجب تخصيص 82 دولار أمريكي لخدمة الدين ولا يبقى سوى 18 دولار أمريكي لتلبية حاجيات الإستيراد من الخدمات والسلع الإستهلاكية. فأصبحت الوضعية صعبة، وتم اللجوء إلى إعادة هيكلة وبعد هذه العمليات إنخفضت خدمة المديونية الخارجية كما يوضحه الجدول التالي :

### جدول رقم (04-30): خدمة الدين بعد عمليات إعادة الهيكلة الفترة (1994-2004)

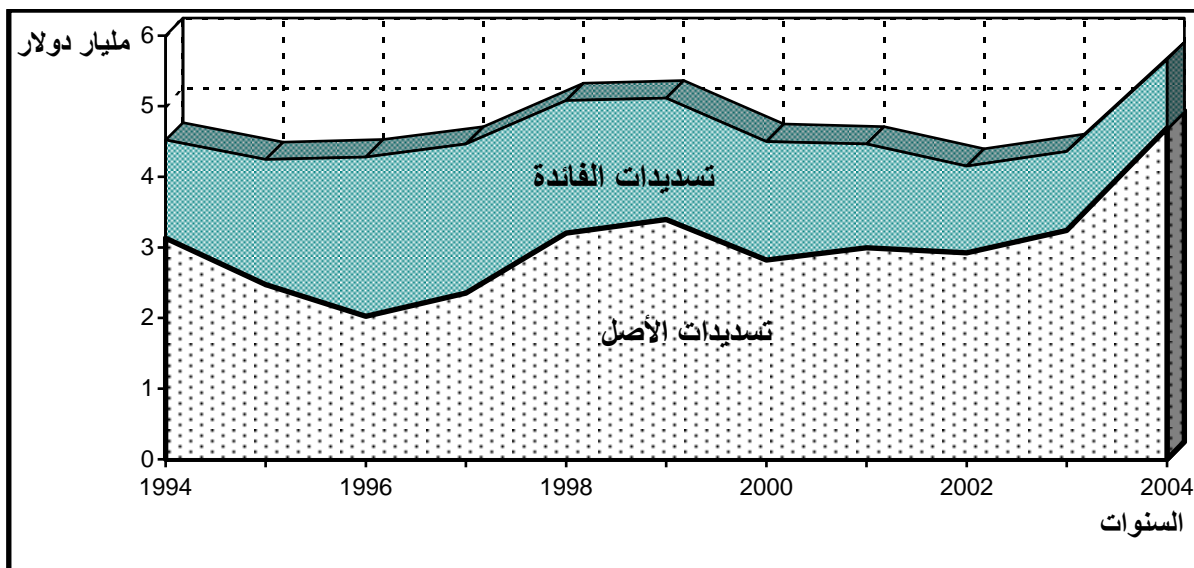
الوحدة : مليار دولار

<sup>1</sup> الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 97

<sup>2</sup> Revue MediaBanke, N°70, Bank Of Algeria, fevrier /mars 2004, p:15

ويمكن توضيح التطور الحاصل في مدفوعات الفائدة وتسديدات الأصل اعتمادا على معطيات الجدول (04-30) من خلال التمثيل البياني التالي

السنوات	الأصل (1)	الفوائد (2)	المجموع (1)+(2)=(3)	نسبة خدمة الدين / إيرادات الصادرات
1994	3.130	1.390	4.520	47.1%
1995	2.474	1.770	4.244	38.8%
1996	2.025	2.256	4.281	30.9%
1997	2.354	2.111	4.465	30.3%
1998	3.202	1.878	5.080	47.5%
1999	3.397	1.719	5.116	39.1%
2000	2.822	1.678	4.500	19.8%
2001	2.993	1.471	4.464	22.2%
2002	2.922	1.228	4.150	21.7%
2003	3.240	1.118	4.358	17.70%
2004	4.692	0.966	5.658	12.6%



الشكل رقم (14-04):تطور خدمات الديون للفترة (1994-2004)

إن خدمات الدين الخارجي التي كانت في حدود 9 مليار دولار سنة 1991 و 1993، إستقرت بين 4.2 و 4.5 مليار دولار بين 1994 و 1997، ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا سنة 1998 إلى 5.08 مليار دولار و 5.11 مليار دولار سنة 1999، ثم تراجعت خدمات الدين سنة 2000 إلى 4.5 مليار دولار، وبعدها إستقرت خلال السنوات (2000 - 2003) إلى أدنى من 4.5 مليار دولار، ثم عادت الإرتفاع سنة 2004 ووصلت إلى 5.658 مليار دولار بسبب إنتهاج سياسة الدفع المسبق، إن مجموع أصل خدمات الدين من 1994 حتى 2004 كان 33.25 مليار دولار، أي مايقارب حجم الدين سنة 1996. أما مجموع الفوائد المتركمة طيلة فترة الدراسة فقد بلغت 17.58 مليار دولار، أي أن الجزائر قد دفعت 50.83 مليار دولار كخدمات دين من سنة 1994 إلى 2004.

وفيما يخص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات فقد بلغت 12.6% خلال سنة 2004 وسجلت بذلك إنخفاضا نسبيا مقارنة مع سنة 2003 (17.7%)، وقد كانت 47.1% في 1994. وسجلت هذه النسبة على العموم تحسنا ابتداء من سنة 2000، وهذا راجع إلى إرتفاع الصادرات بسبب إرتفاع أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى إلى إستقرار خدمة الدين في حدود 4 إلى 5 مليار دولار خلال نفس الفترة.

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

إن الإنخفاض الكبير لنسبة خدمة الدين بين سنتي 1993 و 1994 من 82% إلى 47.1% يرجع إلى تأجيل سداد أصل الدين من خلال عمليات إعادة الجدولة.

(2) نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: لقد إزدادت هذه النسبة من 3% عام 1975 إلى 9.7% عام 1982 لتصل إلى 18.7% عام 1993، حيث أن هذه النسبة المقطعة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تتسرب في شكل خدمات الديون، إنما تمثل إحدى القنوات التي يتم عبرها إستنزاف الموارد المالية للجزائر، وهو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الإقتصاد الوطني على الإستثمار والإدخار والإنتاج والتشغيل. وقد عرفت هذه النسبة خلال السنوات الأخرى تحسنا، حيث سجلت انخفاضا محسوسا نظرا لنمو الناتج المحلي الإجمالي وبلغت 8.16% سنة 2001 و6.6% سنة 2004.

### المطلب الرابع : بنية وهيكل المديونية الخارجية

إن الجدول التالي يبين تطور توزيع المديونية الجزائرية وفقا لأجال الإستحقاق خلال الفترة 1994-2005

### الجدول رقم (31-04) : تطور توزيع المديونية وفقا لأجال الإستحقاق للفترة (1994-2005)

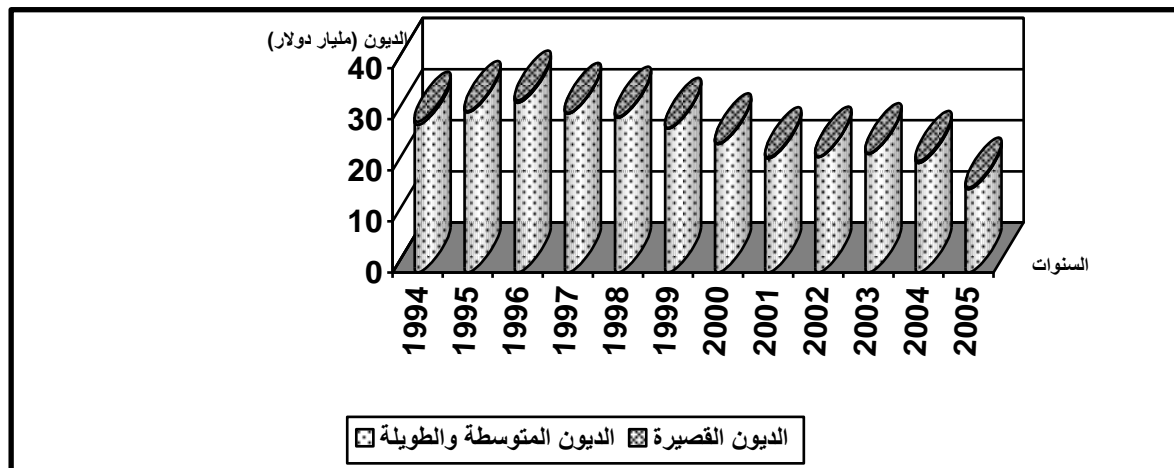
الوحدة : مليار دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
ديون متوسطة وطويلة الأجل	28.85	31.317	33.23	31.06	30.261	28.14	25.088	22.311	22.54	23.203	21.411	16.3
ديون قصيرة الأجل	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212	0.175	0.173	0.260	0.102	0.150	0.410	0.300

المصدر: Revue MediaBanke, N°76, op cit, p:05

\* Estimation FMI 2006

ويمكن توضيح تطور بنية الديون الخارجية للجزائر اعتمادا على معطيات الجدول رقم (31-04) وذلك من خلال التمثيل البياني التالي:



الشكل رقم (04-15): تطور نمو الديون الخارجية وفقا لأجل الإستحقاق للفترة (1994-2004)

مثلما هو واضح في الشكل أعلاه فإن المديونية المتوسطة والطويلة الأجل تمثل تقريبا 98% من إجمالي الدين الخارجي في المتوسط، وقد ارتفعت الديون المتوسطة والطويلة الأجل ما بين السنوات 1994 إلى 1996، بحيث إنتقلت من 28.85 مليار دولار إلى 33.230 مليار دولار، بعد ذلك كان هناك إتجاه نحو الإنخفاض في حجم هذه الديون ذات الطبيعة المتوسطة والطويلة الأجل ابتداء من سنة 1997 وحتى سنة 2004، مع إستقرار نسبي سنة 2002 وإرتفاع طفيف سنة 2003، وأن مجموع الديون المتوسطة والطويلة الأجل سنة 2004 قد إنخفضت بمقدار 6.7 مليار دولار مقارنة مع مستواها سنة 1999.

إن أثر الإنخفاض لمجمل المديونية الخارجية للجزائر من الطبيعة المتوسطة والطويلة الأجل يفسر بإنخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو وباقي العملات المشكلة للدين الخارجي للجزائر، إضافة إلى التسديدات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لمدفوعات خدمة الدين في ميقاتها. أما الديون القصيرة الأجل فهي لا تمثل سوى 2% تقريبا من إجمالي الدين طيلة سنوات الدراسة، وقد بلغت هذه النسبة سنة 2004 مقدار 1.9% من إجمالي الديون.

## 2) هيكل الديون حسب العملات والمنطقة الجغرافية

مع نهاية سنة 2004 تركيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل حسب المصدر الجغرافي للقروض يبين هيمنة القروض من دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بأكثر من 95%، منها أكثر من 69% من دول الإتحاد الأوروبي<sup>1</sup>. أما بالنسبة لتركيبه القروض المتوسطة والطويلة الأجل حسب العملات العالمية الرئيسية فيوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (04-32): تطور توزيع المديونية وفقا للعملات الرئيسية للفترة (1994-2004)

في 31 ديسمبر (بالنسبة المئوية)

السنة	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	العملة
الولايات المتحدة	39.0	39.0	42.0	43.9	42.5	42.1	42.2	44.8	44.1	47.7	51.3	الدولار الأمريكي
الأورو	39.9	35	30	—	—	—	—	—	—	—	—	الأورو
فرنك سويسري	—	—	—	10.6	11.8	12.6	14.1	14.7	15.9	15.8	11.3	الفرنك السويسري

<sup>1</sup> Revue MediaBanke, N°76,op cit,p:08

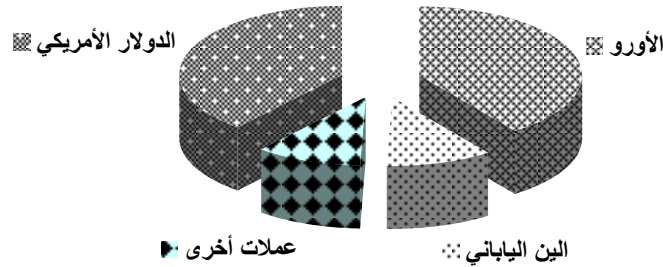


## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

10.6	12	12	11.8	12.6	13.4	12.2	11.5	12.7	13.6	15.6	الدين
—	—	—	4.9	5.2	5.6	6.3	6.2	6.4	6.5	6.8	المارك الألماني
10.5	14	16	28.8	27.9	26.3	25.2	22.8	22.9	16.4	11	عملات أخرى

المصدر: Revue MediaBanke, N°76,op cit,p:08

وفقا للجدول أعلاه يمكن تمثيل تركيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل حسب العملات العالمية لسنة 2004 كما في الشكل البياني أسفله



الشكل رقم (16-04): الحصة النسبية للعملات الرئيسية العالمية في تركيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر لسنة 2004

إن كتلة الديون بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو) هيمنت على إجمالي الديون الخارجية للجزائر سنة 2004، وبنسبة 39.9% متجاوزة بذلك بقليل نظيرتها بالعملة الأمريكية (الدولار) حيث بلغت في نفس السنة 39%، بعدما كانت هي المسيطرة خلال السنوات (1994 - 2003). إن العملات الرئيسية الثلاث (الدولار و الأورو ، الدين) يشكلون 89.5% من سلة الديون الخارجية للجزائر في نهاية 2004، أما العملات الأخرى فلا تمثل سوى 10.5% من باقي السلة خلال نفس السنة، وبناء على هذه المعطيات يتبين أن العملات الأكثر تأثيرا حاليا على المديونية الخارجية هي اليورو والدولار، وأي تغيير في سعر صرف اليورو أمام الدولار سوف يؤثر على قيمة الديون الخارجية للجزائر. ومما سبق ذكره يحق لنا التساؤل حول التطور المحتمل للديون الخارجية للجزائر في المستقبل، وهو ما سنتناوله في المطالب الموالي.

### المطلب الخامس: آفاق تطور المديونية الخارجية للجزائر

إن مبلغ الديون الذي تم إلغائه من طرف روسيا على الجزائر والمقدر بحوالي 4.7 مليار دولار لم يكن مدرج في مخزون الدين الإجمالي للجزائر، كون أنه كان مقيم بعملة الروسية الروبل ويعود لفترة قديمة، وأن تقييم هذه الديون بالدولار إستدعى نقاشات مطولة مع الطرف الروسي<sup>1</sup>. كما أن حل مشكلة الديون مع روسيا قد مكن الجزائر من فتح أبواب نادي باريس و نادي لندن لتسديد ديونها مسبقا، وحجم هذه العملية في مجملها يساوي حوالي 9 مليار دولار، وفي هذا الخصوص إجتمع نادي باريس والحكومة الجزائرية يوم 10 و 11 ماي 2006 من أجل معالجة الاقتراح الذي قدم من طرف الحكومة الجزائرية والمتعلق بالتسديد المسبق

<sup>1</sup> وزارة الشؤون الخارجية

[http://193.194.78.233/ma\\_ar/stories.php?story=06/03/21/4834858](http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/03/21/4834858) (20/05/2006)

للديون التي أعيد جدولتها بين سنتي 1994 و1995، والتي كان من المفترض أن تسدد بين 30 نوفمبر 2006 و 30 نوفمبر 2011 والمقدرة ب7.9 مليار دولار، وقد تمت الموافقة المبدئية على هذا الاقتراح، وعمليات التسديد المسبق ستستمر بصفة طوعية بين 31 ماي 2006 و30 نوفمبر 2006 بعد التوقيع على الإتفاق الجماعي. وهذه المفاوضات تجرى في شكل ثنائي بين الجزائر وأعضاء نادي باريس الدائنين لها وهم: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، دانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنلندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، النرويج، هولندا، بريطانيا، السويد، وسويسرا<sup>1\*</sup>. وقد تم التوقيع النهائي ل13 اتفاقية في نهاية جوان 2006 بقيمة 4.3 مليار دولار من مجموع 7.9 مليار دولار، وقد التزمت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالقبول بالتسديد الجزئي للديون الجزائرية، وفي هذا الإطار وقعت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاق يشمل قيمة ديون تصل 562 مليون دولار من مجموع 1.5 مليار دولار، بينما توقع الجزائر وألمانيا أيضا ذات الاتفاق، فضلا عن إيطاليا، وهي الدول التي تمتلك أكبر قدر من الديون الخارجية المتفق عليها، وبالتالي تكون الجزائر قد سددت أكثر من 85% من المبالغ الإجمالية لدى نادي باريس والمستحقة على الجزائر، وعندئذ سوف تنخفض المديونية الخارجية الإجمالية في نهاية جوان 2006 إلى حدود 9 مليارات دولار، والى أن يتم استكمال الدفع المسبق المتفق عليه تصل المديونية الخارجية للجزائر إلى حدود 7 مليار دولار في نهاية أوت 2006، وبعدها تدخل الجزائر في مفاوضات مع نادي لندن وتتركز المفاوضات حول الدفع المسبق لما قيمته 800 إلى 900 مليون دولار عبارة عن قروض تجارية أساسا.

إن خيار الدفع المسبق الذي إتخذه الجزائر برز في ظرف تميز بوفرة الموارد المالية وتحسن علاقاتها مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية، ويتضمن هذا الخيار مزايا عديدة من بينها أنه يقلص تبعية الجزائر من الناحية المالية، ويدعم مؤشرات الإقتصاد الكلي، ويعطي إشارات إيجابية لهيئات الضمان والبنوك وأسواق رأس المال وهيئات التنقيط بأن الجزائر تمتلك ضمانات أكيدة مع توفر السيولة النقدية، والقدرة على الدفع، وبالتالي يقلل من مخاطر البلد وتحسن سمعتها بحيث تصبح أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر. فمن الناحية العملية تمكن عملية الدفع المسبق من خفض الديون الخارجية إلى مستوى غير مسبوق أي تحت سقف 8 ملايين دولار، وإذا أضفنا إليه إتفاق الدفع المسبق للديون التجارية لدى نادي لندن<sup>1\*</sup> فإن الديون المتبقية لن تتعدى 5 ملايين دولار من مجموع 15.69 مليار دولار<sup>ب\*</sup>، وإلى أن يتم هذا التسديد المسبق فعليا فإن حجم الدين الخارجي للجزائر في نهاية 2006 يكون مساوي تقريبا لقيمته قبل 31 سنة أي سنة 1975 وبالقيمة الاسمية 4.59 مليار دولار. كما ستقوم الجزائر بتسديد قروضها المبرمة مع الهيئات المالية الدولية (خارج نطاق نادي باريس و نادي لندن) قبل نهاية صيف 2006. ويعتبر العديد من الخبراء أن الجزائر بإقدامها على دفع ديونها مسبقا قد وفرت مبالغ

<sup>1</sup>www.clubdeparis.org/Rep\_upload/cpAlgerie110506.pdf (15/05/2006)

\* تقدر ديون الجزائر على إيطاليا ب1.7 مليار دولار ومع الولايات المتحدة الأمريكية ب1.2 مليار دولار ومع فرنسا ب1.6 مليار دولار ومع بلجيكا ب255 مليون دولار و هولندا ب45 مليون دولار والبرتغال ب20 مليون دولار والنمسا ب369 مليون دولار ومع إسبانيا ب690 مليون دولار ومع كندا ب255 مليون دولار. وفنلندا ب11.8 مليون دولار، بريطانيا حوالي 202 مليون دولار ومع سويسرا ب66 مليون دولار. النرويج ب15.6 مليون دولار، السويد ب92 مليون دولار، ألمانيا ب759 مليون دولار. هذه المعطيات استنادا إلى مقالات من جرائد وطنية.

\*<sup>1</sup> ستفاوض الجزائر مع نادي لندن ابتداء من سبتمبر 2006

<sup>ب\*</sup> بتاريخ ماي 2006

مالية تتراوح ما بين 1.2 و1.5 مليار دولار سنويا كقوائد وخدمات ديون، إذ أن القروض التي تحصلت عليها الجزائر كانت في الغالب بنسب فوائد مرتفعة جدا ما بين 8 و11%، وبالتالي فإن الجزائر قد إقتصدت مبالغ مماثلة لما ستدفعه مستقبلا، أي أنها كانت ستدفع خلال 5 سنوات المقبلة ما قيمته 6 إلى 8 ملايين دولار كخدمات ديون أيضا، وفي هذا الصدد تكون الجزائر قد خفضت نسبة الدين مقابل الناتج المحلي الخام وإلى إجمالي الصادرات إلى مستويات جيدة وغير مسبوقه، مما يعطي الإنطباع في الساحة المالية بسلامة المؤشرات الكلية. فضلا عن ذلك فإن خيار الجزائر نابع من كون ماتتيحه عمليات الدفع المسبق أفضل من عائدات التوظيف التي تقوم بها الجزائر لإحتياطي الصرف، لاسيما تلك الخاصة بسندات الخزينة الأمريكية التي لا تتعدى نسبتها 3%.

من خلال هذه الإجراءات التي قامت بها الجزائر يتضح لنا بأن سياسة الجزائر في هذا المجال تستهدف تخفيض الديون، وبالتالي إحداث توازن بين كلفة الدين من جهة والعائد من توظيف الإحتياطيات الأجنبية من جهة أخرى هذا في الوقت الحالي، أو جعل هذا العائد أكبر من كلفة الديون الخارجية، وجعل هذه الديون معدومة في السنوات القليلة القادمة، خاصة وأن الجزائر أعلنت توقفها عن الاقتراض الخارجي في تمويل تنميتها الشاملة، وذلك ما برز من خلال المبالغ المخصصة للانعاش الاقتصادي الاول والثاني حيث لم يمول عن طريق القروض الخارجية.

إن ما كانت الدولة تدفعه كخدمة للدين تراوح بين 4 و6 ملايين دولار، وهو عبء على خزينة الدولة على مستوى مخزون الصرف، وسيسمح التسديد المسبق للديون من تخفيض عبء ميزانية الدولة، وبالتالي على الإقتصاد الوطني، مما يمكن من إستعمال الموارد الداخلية عوض تسديد خدمات الديون الخارجية. وفي مقابل هذا النهج الذي إتبعته الجزائر فإن هناك العديد من التحفيزات على الخيارات المعتمدة في مرحلة ما بعد الإتفاقيات وحالة الإقتصاد الجزائري، فمشكلة المديونية يمكن أن تطرح مجددا إذا لم توظف الموارد المالية في إتجاه تقليص التبعية للمحروقات، وإذا إختارت الجزائر اليوم عدم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية لأن قدرتها على الدفع معتبرة بالنظر إلى إرتفاع أسعار المحروقات وتراكم احتياطيات الصرف، فإن تراجع كبير لهذه الأسعار في ظل عدم القدرة على إعتداد سياسة إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات الأخرى، سيضطر الجزائر إلى العودة مجددا إلى السوق المالي الدولي، وهو ما يبين هشاشة الإقتصاد الجزائري وحساسيته المرتفعة لعامل خارجي وحيد وهو أسعار المحروقات.

### المبحث الثاني : أسباب وآثار الديون الخارجية على الجزائر

إختلفت الإتجاهات حول تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة الديون الخارجية، ويتمحور الخلاف حول ما إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات إقتصادية ترتبط بالجزائر أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية، فهناك إتجاه يمثله صندوق النقد الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية تنبع من وجود خلل نتيجة لسياسات إقتصادية خاطئة. وهناك إتجاه آخر يرى أن الأزمة قد ظهرت إلى وجود بسبب عوامل خارجية، ومن هنا تتجلى أسباب أزمة المديونية الخارجية بشكل عام وللجزائر خصوصا في أسباب داخلية وأخرى خارجية أدت إلى إثار سلبية على الإقتصاد الجزائري، وشكلت عليه عبئا ثقيلًا حال دون تحقيق التنمية المنشودة، ماسا بكل المتغيرات الإقتصادية تقريبا، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى أهم الأسباب والآثار الناجمة عن أزمة الديون الخارجية للجزائر .

### المطلب الأول : الأسباب الخارجية

هناك العديد من الأسباب الخارجية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون في الجزائر وهي:

(1) تدهور معدل التبادل التجاري : يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومنها الجزائر، ومعدل التبادل هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات. وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك يعني تحسن وضعية البلد والعكس صحيح، فإنخفاض أسعار صادرات البلدان النامية من النفط والمواد الأولية الأخرى وإرتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية، جعل معدل التبادل في غير صالحها. وقد شهد هذا المعدل بالنسبة للجزائر تدهورا في معظم الفترات والجدول التالي يعطينا صورة عن ذلك :

جدول رقم (33-04) : معدلات التبادل للفترة (1973-1977) 1974 = 100 .

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977
معدل التبادل	43.8	100	72.8	78	74.9

المصدر: mohamed elhocine benissad. op cit .p:236

يتبين لنا من الجدول أن معدلات التبادل خلال الفترة 1973 - 1977 قد كانت في غير صالح الجزائر، الأمر الذي حملها خسائر كبيرة. وبعد ذلك شهدت معدلات التبادل تحسنا خلال النصف الأول من الثمانيات بسبب إرتفاع أسعار النفط التي كان لها أثرا إيجابيا على حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلا إذ عرفت أسعار النفط تدهورا منذ 1986، إذ كانت أكثر من 27 دولار للبرميل سنة 1985 وأصبحت أقل من 14 دولار للبرميل سنة 1986. أما إجمالي إيرادات التصدير المحروقات إنتقل من 12.7 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار أمريكي سنة 1986<sup>1</sup>، أي ما يعادل إنخفاض بقيمة 4.8 مليار دولار أمريكي، وفي سنة 1989 كانت الصادرات من المحروقات 10.2 مليار دولار إنخفضت إلى 8.61 مليار دولار سنة 1994<sup>2</sup>، وفي المقابل كان هناك إرتفاع كبير في أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية.

(2) **تقلبات أسعار الصرف** : لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار الصرف أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للدول النامية ومن بينها الجزائر، ولاسيما منها الدولار الأمريكي بإعتباره العملة الرئيسية لإبرام القروض خلال الثمانيات، وذلك كون أن الصادرات النفطية التي تعتمد عليها الجزائر كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية يتم تقييمها بالدولار الأمريكي، حيث أن أي إنخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات. بمعنى أن أكثر من 90% من المداخيل كانت تتم بالدولار الأمريكي بينما النفقات كانت تتم بالعملات الأخرى، لذلك يمكن تفسير ما يعادل 80% من إرتفاع مخزون المديونية الخارجية المسجل في الفترة 1986 و 1990 بإنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأخرى، حيث أن إنخفاض أسعار صرف الدولار سيكون له أثر على الديون المحررة بالعملات الأخرى. فالمصادر تشير إلى أن ديون الجزائر التي تم التعاقد عليها من الدولار قد بلغت 42.7% من إجمالي الديون بنهاية عام 1989، وعليه فإن هذه النسبة من الديون تكون حساسة للتغيرات التي تحدث في أسعار صرف دولار إتجاه العملات الأخرى، وسيكون لها أثر إيجابيا أو سلبيا على خدمات الديون الخارجية، فعلى سبيل المثال كان لإنخفاض صرف الدولار خلال الفترة 1986 - 1989 أثرا على زيادة خدمات الديون الجزائرية الواجبة السداد بالعملات أوروبية بنسبة 35%<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول : المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية. مرجع سبق ذكره، ص: 81.80

<sup>2</sup> Ammar Belhimer. la dette exterieure de l'algerie. casbah éditions. 1998. p:321

<sup>3</sup> Banque d'algerie. financements extérieures de l'économie algérienne .sitation et perspective. septembre 1990. p:9.7

3) **الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة**: تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للبلدان المدينة ومن بينها الجزائر، وتشمل هذه الشروط أساسا في إرتفاع معدل الفائدة وإنخفاض مدة إستحقاق القروض الممنوحة.

أ) **إرتفاع معدل الفائدة**: شهدت معدلات الفائدة المفروضة على القروض الممنوحة إرتفاعا كبيرا وذلك منذ عام 1982، الأمر الذي ترتب عنه تزايد عبء المديونية الخارجية للجزائر، خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة التي بلغت نسبتها 30% في عام 1985، وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع مثيلتها في كثير من الدول المدينة، إذ لا تتجاوز هذه النسبة 8% في مصر<sup>1</sup>. ومما زاد في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر هو أن هناك نسبة كبيرة من القروض التجارية التي عقدتها الجزائر ذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها 10.2% عام 1990.

ب) **مدة إستحقاق القروض الممنوحة**: لقد تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر آجالها، وذلك لكون قسم كبير منها يعود لمصادر خاصة، فقد بلغ متوسط هذه المدة خلال الفترة 1980 - 1987 بـ 8.5 سنة، وقد إنعكس هذا الإنخفاض في مدة القروض على فترة السماح التي بلغت بالمتوسط 2.1 سنة خلال نفس الفترة، وتعتبر هذه الفترة قصيرة ولا تتناسب مع فترة التفريخ إذا ما مولت هذه القروض مشاريع إستثمارية تتجاوز فترة التفريخ فيها فترة السماح.

#### المطلب الثاني : الأسباب الداخلية

تتضح هذه الأسباب من خلال مايلي:

1) **ضخامة الجهود الإستثمارية التي قامت بها الجزائر وسوء توظيف القروض**: يتجلى ذلك في الخطط التنموية الطموحة التي شهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات، ونموذج التصنيع الجزائر المعتمد آنذاك ( نموذج الصناعات المصنعة )<sup>\*</sup>، وما يتطلب ذلك من إستثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل الداخلية، وقد تزامنت هذه المخططات مع إرتفاع أسعار البترول ووفرة الإقتراض الخارجي وسهولة الحصول عليه، وهو ما أدى بالإعتقاد آنذاك بإمكانية الإستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل، وأنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الإقتصاد الجزائري إلا من خلال رصد لإستثمارات ضخمة وتبني نمودجا رائدا للصناعة. لذلك أولو أهمية قصوى لمعدلات الإستثمار، إعتقادا منهم أنه كلما كانت هذه المعدلات مرتفعة كلما كانت حظوظ النجاح أكبر في تحقيق تطور سريع، دون أن يولوا أي إهتمام للنتائج التي تتمخض عن عمليات الإستثمار، حيث يتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجية متقدمة، وهو ما تفتقر إليه الجزائر، مما إضطرها إلى الإقتراض الخارجي لشراء آلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الإختراع وحقوق الصنع، وبالتالي أصبح الجهاز الإنتاجي المقام جهازا تابعا للخارج، فعملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على الواردات من السلع الأولية والسلع الوسيطة وقطع الغيار اللازمة للصيانة، وهو ما جعل قيمة الواردات الإستثمارية سنة 1980 في الجزائر تقدر بـ 3.879 مليار دولار، مقابل حجم إستثمارات في الجزائر تقدر بـ 4.192 مليار دولار<sup>2</sup>. وبذلك تكون نسبة المكون الأجنبي في البرامج الإستثمارية للجزائر في سنة 1980 تقدر بحوالي 93% كما أن عمليات الإستثمار الضخمة وما رافقها من توسيع في الجهاز الإداري الذي تزايدت مصروفاته بصورة كبيرة قد شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية للجزائر. كما أن التأخير الذي حصل في تنفيذ الإستثمارات في مواعيدها المحدد قد شكل هو الآخر عاملا هاما في مضاعفة قيمة تلك الإستثمارات، فالتكاليف النهائية للبرامج الإستثمارية كانت كبيرة من المبالغ المتوقعة في البداية، الأمر الذي زاد من الإختلال المالي الخارجي للجزائر ولجوءها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لمعالجة ذلك الإختلال. هذا بالإضافة

<sup>1</sup> Banque Mondiale. Rapporte sur le développement dans le monde. 1985. 1987. p:173

\* النموذج هو ل. ج. ديستان دوبرنيس G. Destan de Bernis، الذي عمل مستشارا للرئيس الراحل هواري بومدين

<sup>2</sup> رمزي زكي. الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سبق ذكره، ص: 156

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

إلى أن المشاريع الإستثمارية لم تكن تخضع لدراسة جدية خاصة دراسة الجدوى الإقتصادي للمشروع، مما أدى في ظل ضعف قدرات الإنجاز الوطنية التي تعاني من ضعف في تنظيمها وتسيرها عن التكفل بتلك الإستثمارات الضخمة، وهو ما جعل بالتالي عملية التنمية مكلفة، إنعكست في صورة تزايد المديونية الخارجية وخدماتها. كما أن النتائج في مختلف القطاعات وفروع الإقتصاد الوطني التي إنسابت إليها القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة، إذ لم تساهم في زيادة القدرة الذاتية للإقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير وإحلال الواردات، وبالتالي ضعف نتائج الإستثمارات المحققة في الإقتصاد الجزائري، شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية.

**(2) عدم التحكم في سياسة الإقتراض الخارجي:** يعتبر هذا العامل من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970 المتعلقة بعملية الإقتراض الخارجي، والمتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية، وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الإستثمارات المخططة إلا أن الذي حصل هو عدم الإلتزام بهذه الشروط، إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الإتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية. كما أن أصحاب القرار لم تكن لهم رؤية واضحة حول المدى الزمني الذي يعتمد فيه الإقتصاد الوطني على التمويل الخارجي بحيث يمكن بعد إنقضاء المدى الزمني - التخلص من المديونية الخارجية والدخول في مرحلة التمويل الذاتي، ونتيجة لغياب هذه الرؤية فقد إزدادت المديونية الخارجية وبلغت هذا المستوى. إضافة إلى هذا فإنه لم تكن هناك رؤية واضحة حول حدود ومجالات الإستخدم الرشيدة للقروض الخارجية، ومن أهم الأخطاء الفادحة التي إتسمت بها سياسة الإقتراض الخارجي :

- إستخدم القروض القصيرة الأجل ذات التكلفة العالية في تمويل المشروعات الطويلة الأجل.  
- المغالات في تقدير قيمة العائد من الإستثمارات الممولة من القروض الخارجية والتقليل من تكاليفها المتوقعة.

- الإهمال شبه الكامل الذي حدث في قطاع الصادرات فركزت على الإستيراد السلع الإستهلاكية والراسمالية ذات الأسعار المرتفعة، وإعتمدت سياسة المنتج المصدر الواحد.  
- كما أن توقف بعض العمليات الإستثمارية، وتمويل الإستهلاك المفرط ( حيث رفعت الدولة شعارا "من أجل حياة أفضل " والتسيب الناجم عن الإستثمارات ذات المردودية الضعيفة بل عديمة الجدوى، تعتبر جملة من العوامل أدت إلى توفير ظروف شجعت على الإستدانة المفرطة ذات الخطر الكبير، وهذا لما كان هناك إرتفاع لأسعار البترول في 1983 .

**(3) الفساد وهروب رؤوس الأموال:** في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقتراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية والحاجات الإستهلاكية للبلاد، كان هناك فساد إداري ومالي وسياسي يعم أجهزة الدولة الجزائرية ومؤسساتها، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج، وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة. حيث أن تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وعلى نطاق كبير قد أدى إلى إحداث ضغوطات شديدة على ميزان المدفوعات من جهة، كما أثر على القدرة على الوفاء بأعباء الديون الخارجية من جهة أخرى، وعلى الرغم من أنه لا توجد إحصاءات دقيقة في هذا الخصوص إلا أنه من المؤكد أنه تم نهب وتهريب مبالغ ضخمة.

**(4) العجز الموازي:** لقد أدى العجز الموازي في الجزائر إلى لجوء الدولة للاقتراض الخارجي مما يدل على وجود ارتباط بين هذين المتغيرين والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(34-04) : تطور وضعية الميزانية الحكومية والمديونية الخارجية في الفترة 1991-2003.

الوحدة مليار دولار

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	2003
---------	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	------

الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

2.4-	0.13	2.32	5.3	0.25-	1.84-	1.15	1.38	0.59-	1.86-	5.41-	4.96-	0.48	1.29	وضعية الميزانية الحكومية
23.4	22.6	22.6	25.3	28.3	30.5	31.2	33.6	31.6	29.5	25.7	26.7	27.9	28.4	مخزون المديونية الخارجية

المصدر : [www.Finances-algeria.org](http://www.Finances-algeria.org)

حيث أن تمويل العجز الموازي يضع الحكومة أمام مجموعة من الخيارات والتي يمكن تحديدها من خلال زيادة الضرائب، اللجوء إلى الاقتراض العمومي سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، الإصدار النقدي أو اللجوء إلى المدخرات السابقة، وتبعاً لهذا فقد اقتضت الجزائر من الخارج ما يقارب 17.74 مليار دولار لتغطية هذا العجز طيلة الفترة 1991-2003\*.

**المطلب الثالث : آثار المديونية الخارجية على الجزائر**

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية للجزائر أثارا سلبية في الكثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية نذكر أهمها فيما يلي :

**1- آثار المديونية على القدرة الذاتية للإستيراد :** لقد تأثرت القدرة الذاتية للإستيراد بالنسبة للجزائر بفعل أزمة المديونية الخارجية، حيث شهدت تدهورا قويا في السنوات 1985 - 1994 وقد قمنا بإجراء حسابات لتقدير القدرة الذاتية للإستيراد الخاصة بالجزائر وتحصلنا على النتائج التي يوضحها الجدول التالي :

**جدول رقم (35-04) : القدرة الذاتية للإستيراد في السنوات (1987، 1990، 1991، 1992، 1993)**

البيان السنة	حصيلة الصادرات (1)	مدفوعات خدمة الدين (2)	المتبقي من (3)=(1)-(2)	قيمة الواردات (4)	القدرة الذاتية للإستيراد (5)=(3)÷(4)	القدرة المفترضة للإستيراد (6)
1987	10.19	5.481	4.709	10.08	%46.72	%53.28
1990	12.9	8.891	4.009	09.8	%40.9	%59.1
1991	12.4	9.508	2.892	07.8	%37.08	%62.29
1992	11.5	9.278	2.222	08.3	%26.77	%73.2
1993	10.4	9.05	1.35	08.0	%16.88	%83.12

المصدر: Revue MediaBanke, N°12, op cit, p:12

Revue MediaBanke, N°30, Bank Of Algeria, juin/juillet 1997

العمود 4، 6، 7 من إعداد الطالب

يتبين لنا من الجدول أن مدفوعات خدمة المديونية الخارجية قد تسببت في إضعاف القدرة الذاتية للإستيراد، وزيادة القدرة المفترضة للإستيراد، حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا من %53.28 سنة 1987 إلى %83.12 سنة 1993، ونعني بالطاقة الإستيرادية المفترضة نسبة ما تموله القروض الأجنبية والمعونات والهبات والإستثمارات الأجنبية الخاصة من إجمالي الواردات، وبالمقابل تدهورت القدرة الذاتية للإستيراد من %46.12 سنة 1987 إلى %16.88 سنة 1993، وهو ما يعني أن المتبقي من حصيلة الصادرات بعد الوفاء بالإلتزامات سنة 1993 لا يمول سوى %16.88 من قيمة الواردات لنفس السنة، وأن الباقي وقدره %83.12 من قيمة الواردات فهي إما يتم تمويلها عن طريق مصادر أخرى، أو يتم تخفيض الواردات وبالتالي تشكل أثارا سلبية على مجمل الإقتصاد الوطني مما ينعكس بالسلب على

\* انظر الملحق رقم (01-06) نوضح طرق تمويل العجز الموازي في الجزائر

الإنتاج والإستثمار والنمو.

(2) **آثر المديونية على الناتج المحلي الخام:** لقد كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية آثار سلبية على الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي بسبب أن الجهاز الإنتاجي القائم يحتاج إلى تمويل مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية، ومواد وسيطية بالإضافة إلى الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة لصيانة هذا الجهاز، من أجل ضمان إستمرارية عمل الإنتاج. وتحت ضغط أعباء المديونية الخارجية فقد اضطرت الجزائر إلى الضغط على وارداتها من تلك المواد، فالنتائج المحصل عليها تشير إلى تراجع في حجم الإنتاج الوطني الإجمالي، فبعد ما كان 56.65 مليار دولار سنة 1985 أصبح 51.54 مليار دولار سنة 1988 ثم إنخفض إلى 47.3 مليار دولار سنة 1989<sup>1</sup>.

(3) **آثر المديونية على الإحتياطات الدولية:** إن تفاقم أعباء خدمات المديونية الخارجية قد دفع الجزائر في ظل تواضع نمو حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية وضعف القدرة على توفير النقد الأجنبي عدة مرات إلى إستخدام الإحتياطات من الذهب والعملات الصعبة لتسديد جانب من خدمات ديونها، تلك الإحتياطات التي تعتبر بمثابة جهاز أمان يمكن للدولة اللجوء إليه عند الحاجة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها حتى لا تضطر إلى التخفيض من سعر صرف عملتها كل مرة، أو لتعديل سياستها الإقتصادية والإجتماعية.

(4) **الآثر على مستويات المعيشة:** تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد إحتياجات المواطنين من المواد الغذائية، وهو ما شكل أحد الأسباب التي أدت إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية، وقد لجأت الجزائر إلى الضغط على الواردات من السلع الإستهلاكية الغذائية نتيجة لإرتفاع هذه الأعباء، والتي لم يكن لها خيار في ذلك كون أن المتبقي من خدمة الدين لا يكفي لذلك، كما اضطرت إلى الإذعان لبعض مطالب صندوق النقد الدولي، فقامت بإلغاء أو تخفيض الدعم عن الكثير من السلع الغذائية، فارتفعت أسعارها، بالإضافة إلى الآثار التي أحدثتها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى الأسعار، وبالتالي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية لشريحة واسعة من فئات المجتمع، وزيادة في حدة السكن خاصة مع إرتفاع النمو الديمغرافي كما كان هناك إرتفاع في معدلات البطالة خاصة بعد غلق المؤسسات. وفي هذا الصدد فقد بلغت معدلات التضخم سنة 1994 قيمة 38.5%<sup>2</sup> ومعدل البطالة قدر بـ 25% سنة 1993 من القوة العاملة، في ظل معدل مرتفع لنمو السكاني قدر بأكثر من 3% سنويا، ضف إلى ذلك إنخفاض في مستوى دخل الفردي فمن 3524 دولار سنة 1990 تقلص إلى حوالي 1853 دولار عام 1993، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الإستهلاك الفردي بـ 6.4% سنة 1993.

(5) **الآثار السياسية:** إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لم تقف عند الحدود الإقتصادية والإجتماعية بل أنها تجاوزتها إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، فقد تم تدخل للمؤسسات المالية الدولية في بعض القضايا المتعلقة بسيادة الجزائر، من خلال الإلتزام بالإتفاقيات وبرامج الإصلاح الإقتصادي.

### المطلب الرابع: عبء الدين الخارجي والدور الحاسم للتمويل الخارجي

إتجهت الجزائر في الثمانينات للإقراض بشدة من الخارج وإستخدم جزء كبير من هذه القروض إما لتمويل الإستهلاك أو الإستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض في المجمع الصناعي الحكومي، الذي يعاني من مشاكل كبيرة، ونتيجة لذلك إرتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل إلى 70

<sup>1</sup> Revue MediaBanke, N°12,op cit,p:22

<sup>2</sup> أحمد محمودي، إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد" جامعة ورقلة، يومي 22 و23 أفريل 2003، ص:193



% من إجمالي الناتج المحلي في 1994، بينما إنخفضت آجال السداد في المتوسط بقدر كبير لأن معظم عمليات الإقتراض الجديدة في أوائل التسعينات كانت في شكل إئتمانات قصيرة الأجل للموردين، وبناء على هذا إرتفعت تكاليف خدمة الدين السنوية إلى أكثر من 9 ملايين دولار أي ما يعادل 82% من مجموع حصيلة الصادرات وحوالي ربع الناتج المحلي سنة 1993. وبالإضافة إلى إتفاق الإستعداد الإئتماني في عام 1991 قامت السلطات الجزائرية في نفس الوقت بعمليات شاملة لإعادة جدولة ديونها إستنادا إلى عمليات إعادة التمويل الطوعية مع كل دائن على حدى، وعالجت عمليات إعادة الجدولة هذه جزءا ضئيلا فقط من الدين الخارجي على أساس طوعي مع كل دائن على حدى، ولم تتح تخفيفا كبيرا من عبء المديونية. وعلى الرغم من ذلك واصلت الحكومة الوفاء بجميع مدفوعات الدين الخارجية إلى أن وصلت إلى وضعية غير قابلة للإستمرار. وفي أبريل 1994 طلبت الجزائر إعادة جدولة شاملة من الدائنين الرسميين الثنائيين والدائنين التجاريين<sup>1</sup>.

وبعد أن تقدمت السلطات بطلب إعادة جدولة الديون المتعددة الأطراف، طرأ إنخفاض ملحوظ على تدفقات الرأسمالية الوافدة وجاء ذلك أساسا لأن وكالات إئتمان الصادرات الرسمية سحبت الغطاء الممنوح للجزائر، ومن المفارقات أن الإقتراض الخارجي الذي تجاوز 6 ملايين دولار سنويا بصفة مستمرة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات إنخفض إلى 4.5 مليار دولار في عام 1994، وإلى 3.2 مليار دولار في عام 1995 ثم إلى 1.7 مليار دولار في عام 1997، عندما نجحت الحكومة في إستعادة إستقرار الإقتصاد الكلي. غير أن الجزائر ولتعويض هذا الإنخفاض تلقت دعما لميزان المدفوعات يزيد عن 21 مليار دولار بين 1994 و مارس 1998، وجاءت معظم هذه الأموال من عمليات إعادة الجدولة الديون في إطار نادي باريس ولندن، وكان المبلغ المتبقي في شكل دعم ميزان المدفوعات من مؤسسات مالية دولية متعددة الأطراف، وخاصة صندوق النقد الدولي الذي قدم حوالي 3 مليار دولار خلال تلك الفترة. وبشكل عام إستطاعت الجزائر بفضل ذلك المزيج من التمويل الإستثنائي والإقتراض الجديد من الدائنين الرسميين والتجاريين أن تحصل على تمويل خارجي يقدر بحوالي 30 مليار دولار بين 1994 و 1997، منها 10.3 مليار دولار في عام 1994 و 9.3 مليار دولار في 1995 و 6.3 مليار دولار في 1996 و 4.7 مليار دولار في 1997<sup>2</sup>.

ساعد التمويل الخارجي عملية التصحيح الجزائرية من خلال قنوات عديدة، أولا في ظل غياب دعم ميزان المدفوعات خلال المراحل الأولى كان سيتعرض النمو والإستثمار للهبوط أكثر شدة وأطول مدة مما حدث بالفعل، فبعد الهبوط الذي حدث في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 1993-1994 زاد هذا الإجمالي بأكثر من 4% في عامي 1995 و 1996، وكانت هذه أعلى المعدلات المتتالية للنمو الإقتصادي منذ 1985، وبدون هذا التمويل ومع ثبات العوامل الأخرى، فإن الواردات ستكون أقل مما يعرض إحتمالات النمو للخطر من خلال تخفيف الواردات من السطح الرأسمالية، ولوازم الإنتاج الوسيطة. ففي عام 1995 إنتعشت واردات السلع الإستثمارية، والسلع المعمرة الإستهلاكية بقوة، بعد انطلاق الطلب المحصور بفضل التحرير التجاري خلال الفترة 1994-1995، وإستطاعت الجزائر أن ترفع إحتياجاتها من المستوى المنخفض والمثير للقلق في عام 1993 إلى ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات في عام 1994، وواصلت بعدها الإحتياجات الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية في الصعود خاصة مع تحسن أسعار النفط، وإنخفض مؤشر خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات إلى 30% في نهاية 1997.

### المبحث الثالث : تجربة الجزائر في التعامل مع أزمة ديونها الخارجية

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول معاناة من أزمة الديون الخارجية، حيث إنفجرت بشكل لا يدع مجال لتغطية حقيقة الإقتصاد الجزائري خاصة سنة 1986، مخلفة أثارا وخيمة على مختلف الأصعدة،

1 كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص: 117

2 كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 119

الأمر الذي وضع الدولة الجزائرية أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول مخففة لهذه الأزمة التي باتت تهدد كيانها، وسنحاول هنا توضيح الحلول التي بادرت الجزائر بإتخاذها سواء كانت طوعية أو من خلال الضغوط الخارجية.

### المطلب الأول : المحاولات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية

أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا عندما أدت الصدمة النفطية العكسية في عام 1986 إلى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات الهيدروكربونية الجزائرية بحوالي 50% ، وقد شرعت السلطات آنذاك إلى تنفيذ العديدة من التدابير لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، وكانت خطى التصحيح بطيئة في البداية، وزادت الإختلالات الإقتصادية الكلية، إذ وصل العجز الشامل في الميزانية إلى رقم قياسي بنسبة 13.7% من الناتج المحلي في عام 1988<sup>1</sup>، عندما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض إنخفاض الإيرادات، ولعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى إصدار النقد لتغطية العجزات المالية أو تمويلها من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم. وقد عززت السلطات من جهودها في تصحيح الإقتصادي الكلي خلال الفترة من عام 1989 إلى عام 1991، عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من الصندوق النقد الدولي وإنطوى البرنامجين على تطبيق سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في قيمة سعر الصرف، وفي محاولة لإحتواء أزمة تزايد خدمة الديون الخارجية قامت الحكومة بإتخاذ عدة إجراءات منها :

(1) **سياسة القرض مقابلة الذهب** : وهي عبارة عن تقنية مالية تستخدمها البنوك المركزية لبيع الذهب وشرائه بالعملة الصعبة، وتسمى بعملية سواب (SWAP).

إن عملية سواب ومهما تعددت أسمائها فإنها عملية رهن أو هي بيع الذهب إلى أجل بالعملية الصعبة، وتلجأ إليه الدولة التي تعاني من ضائقة مالية، حيث تعرض كمية من الذهب مقابل الحصول على الدولار الأمريكي بالسعر السائد في السوق، بعد إقتطاع سعر الفائدة المتفق عليه عن مدة إسترجاع الذهب، وإذا لم يتقدم المالك الأصلي للذهب لتسديد القرض المتحصل عليه، فإن ملكية الذهب يتغير صاحبها .

فمنذ عام 1985 والوضعية المالية للجزائر من حيث إحتياطياتها من العملة الصعبة سيئة، وفي إنخفاض مستمر حيث وصلت في أوت 1990 إلى 425 مليون دولار فقط، أي ما يقابل تسديد حاجات البلد من الواردات لمدة أسبوعين فقط، وبالتالي اضطرت الحكومة للقيام بعملية سواب عام 1990 للحصول على قروض في بورصة نيويورك برهن الذهب، وكانت الكمية المعروضة خلال الفترة من أوت 1990 إلى مارس 1991 هي 760 ألف أوقية ذهبية، أو ما يعادل 7600 سبيكة ذهبية ذات 100 أوقية ذهبية، فإذا أضفنا لها عملية رهن غير مكشوف عنها حدثت عام 1991 تكون عملية القرض قد جرت على 9362 سبيكة ذهبية<sup>2</sup>.

(2) **سياسة التمويل الخارجي المباشر للإستثمارات** : إن صيغة التمويل الخارجي المباشر للإستثمارات هي الوسيلة المحببة لدى كل حكومة بوضع الإغراءات اللازمة من أجل إستقدام أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، غير أن القطاع الذي يستقطب إهتمام الشركات الأجنبية في الجزائر هو قطاع المحروقات، ولهذا توجهت إليه أنظار الحكومات بعد فترة تهميش منذ بداية الثمانينات.

وقد عرف قطاع المحروقات ثلاث محاولات من التوظيف لفك عقدة المديونية :

- **المحاولة الأولى** : محاولة حكومة " حمروش " ببيع مسبق للبتترول والغاز للحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل ولكنها لم توفق، إذ حصلت في الواقع على قروض قصيرة المدى من 09 إلى 15 شهرا، لمواجهة متطلبات السوق من المواد الإستهلاكية، وقد وصلت أجال إستحقاقها سنة 1990 مما زاد من تعقيد الأزمة وإرتفع عبء الديون من 2 مليار دولار إلى 4 مليار دولار، كونها قروض ذات طابع تجاري.

1 كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:08

2 محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر ، 1993، ص:334

**- المحاولة الثانية :** محاولة وزير المالية في حكومة " حمروش " والتي أحيطت بسرية تامة، بمنح ثروة البترول كضمان لدى المؤسسات المالية الدولية، ومن ثم تم الحصول على قرض بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، مع قرض من الحكومة الفرنسية بقيمة 7.7 مليون دولار ممولا من شركة "طوطال" البترولية سنة 1991<sup>1</sup>، وهذا مقابل إلتزام سوناطراك بتقديم تقارير إلى البنك الدولي عن حالة إنجاز البرنامج الإستثماري المتفق عليه. وهذا الإتفاق هو الذي مهد لإتفاق مع صندوق النقد الدولي المبرم في 03 جوان 1991 حصلت الجزائر بمقتضاه على قروض بقيمة 300 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة لتمويل ميزان مدفوعاتهما.

**المحاولة الثالثة:**قادها رئيس الحكومة السيد أحمد غزالي الذي قام بإدخال تعديلات على القانون الخاص بالمحروقات لسنة 1986، حيث إشتراط دفع حق الدخول في الحقول المستغلة الموجودة في حاسي مسعود من قبل الشركات الأجنبية التي ترغب في الإستثمار فيه، على أن تسترده مستقبلا من الإنتاج. غير أن إقبال الشركات الأجنبية على الإستثمار كان ضعيفا بصفة عامة، بإستثناء قطاع المحروقات الذي أبرم 26 عقدا مع الشركات الأجنبية معظمها أمريكية. وقد سار في هذا الإتجاه السيد عبد السلام بلعيد بالإعتماد على قطاع المحروقات، لكن خدمات الديون فاقت 70% من إيرادات التصدير ولهذا وضعت الحكومة أمام خيارات عديدة أهمها<sup>2</sup>:

- الإستمرار في الدفع مع الأخذ بعين الإعتبار حدوث إنفجار إجتماعي الذي ينتج عن فشل الدولة إقتصاديا، وعموما قد تم إتباعه من طرف الجزائر خلال الفترة 1987-1993 حيث كان الشغل الشاغل هو تغطية التكاليف الإجتماعية بإقتراضات خارجية جديدة.
- تقرير عدم الدفع بإسم مفاهيم -ضد الإمبريالية - ولكن هذا الأمر يطرح صعوبات تجارية ومالية وحتى دبلوماسية وهو ما يجعل هذا الإجراء صعب التطبيق في الواقع.
- يجب أن يركز تسديد الديون الخارجية على سياسة فعالة في تنويع الصادرات، مع توفير ظروف إقتصادية مستقرة ومنتامية، كما لا يجب إهمال دور الدائنين في تقديم المساعدة في شكل تعاون دولي.

### 3) سياسة الاككتاب في السندات البيضاء واقتصاد الحرب

**أولا: سياسة الاككتاب في السندات البيضاء:** أمام الوضعية المزرية للجزائر وصمت الأوساط المالية الدولية، لجأت حكومة حمروش للحصول على قرض بمبلغ 2 مليار دولار، ولم تفلح إلا في الحصول على 753 مليون دولار بمقتضى اتفاق جوان 1991<sup>3</sup>. وأمام هذا الصمت الدولي غير المعلن لجأت الحكومة إلى فرنسا لإقناعها بضرورة مد الجزائر بقروض تتراوح بين 2 إلى 3 مليار دولار أمريكي، ويتمثل هذا في ضمان فرنسا في صيغة إصدار الخزينة الفرنسية لسندات بقصاصات الصفر، تكتتب فيها الجزائر بمقدار القروض التي تحصل عليها من البنوك الفرنسية، وبمساعدة من البنوك الأخرى. غير أن فرنسا تماطلت في منح الجزائر هذا القرض أو مساعدتها، وذلك لأجل إرغام الجزائر على الذهاب لإعادة الجدولة، وكسب فرنسا لإمتيازات إقتصادية في الجزائر، إلا أن الجزائر ومنذ تدهور أسعار البترول سنة 1986 رفضت إعادة الجدولة لعدة أسباب موضوعية من بينها<sup>4</sup>:

- سهولة اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية في النصف الثاني من الثمانينات.
- قساوة الشروط المفروضة من طرف الهيئات المالية الدولية التي ترافق عمليات إعادة الجدولة.
- عدم تلائم النظام السياسي الجزائري فكريا مع برامج التعديل الهيكلي.

1 محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص:334

2 Hocine Benissad,Algerie:Restructurations et Réformes Economiques .opu,Ben Aknoun,1994,p:166

3 محمد بلقاسم حسن بهلول،مرجع سابق،ص:342

4 Hocine Benissad,Algerie:Restructurations et Réformes Economiques,op cit ,p:163

• الطابع الظرفي لأزمة المديونية.

**ثانيا: سياسة اقتصاد الحرب (التقشف):** سياسة اقتصاد الحرب أو التقشف هو الحل الذي اعتمد عليه السيد بلعيد عبد السلام لإخراج البلاد من أزمة المديونية بحيث تخصص الحكومة بين 60 إلى 70% من إيرادات الصادرات لمواجهة خدمة الديون على مدى ثلاثة سنوات، وأن نسبة 30 أو 40% المتبقية تستعمل لتمويل الدورة الاقتصادية مع حاجيات المواطنين، ويظهر رهان الحكومة في التقشف في الإنفاق والإعتماد على النفس باستعمال أقصى الإمكانيات المحلية المتاحة، وتتمثل في الموارد الطبيعية غير المستغلة.

**4) عملية إعادة التمويل:** تقوم عملية إعادة التمويل على مبدأ موافقة تقديم قروض جديدة من طرف بنوك أجنبية لتعزيز طاقة البلد المدين على تسديد دينه القائم الذي يواجه أزمة سيولة (أزمة ظرفية). ويتم اللجوء إلى هذا النوع لمعالجة أزمة الدفع في الأجل القصير، عندما يكون البلد المدين أمام إستحالة الحصول على قروض جديدة في الأسواق المالية بشروط عادية. والهدف من عملية إعادة التمويل هو إستبدال الدين الجديد بالدين القديم بشروط مختلفة عن تلك السابقة، وذلك من ناحية التسديد ومعدل الفائدة. فبعد المحاولة الفاشلة لعملية السندات ذات القسيمة صفر، حاول مرة أخرى القرض الشعبي الجزائري (ممثل الجزائر) بالتعاون مع بنك Lazare Freres بالتفاوض مع القرض الليوني على عملية إعادة تمويل جزء من ديونها المتوسطة الأجل\*، ودامت المفاوضات لمدة 6 أشهر على الأقل، وخلصت بتوقيع إتفاق في 1991 كمرحلة إبتدائية، وإنتهى الأمر بتوقيع نهائي لهذه العملية في 4 مارس 1992 على تقديم للجزائر مبلغ 1.450 مليار دولار من طرف 240 بنك.

ولقد تم أيضا الإتفاق مع إيطاليا على تقديم مبلغ قدره 7.2 مليار دولار، حيث يستخدم 2.7 مليار دولار لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، أما الباقي أي 4.5 مليار دولار يستخدم في تمويل الإسترادات شرط أن تكون مصدرها من إيطاليا<sup>1</sup>. أدى إستمرار الإختلالات المالية الكبيرة، وما صاحبها من تراكم الدين الخارجي إلى قيام الحكومة بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة، في سياق برامج بمساندة صندوق النقد الدولي في الأعوام 1989، 1994، 1991 وهو ما سنتناوله لاحقا.

**المطلب الثاني : إتفاقيات الإستعداد الإنتماني**

تميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفترتين أساسيتين: الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة يمكن أن نطلق عليها الإصلاحات الذاتية، والثانية الإصلاحات في إطار برنامج التعديل الهيكلي، فبعد الصعوبات المالية والنقدية التي واجهت الجزائر نتيجة تراجع مداخيلها من الصادرات بسبب إنخفاض أسعار المحروقات، حاولت القيام بإصلاحات هيكلية ومالية وإقتصادية بغية التحول العميق في السياسة النقدية والمعاملات التجارية، وذلك لتجسيد الأهداف المنشودة والمتمثلة – خاصة – في القضاء على الإختلال في التوازن الإقتصادي، والذي لم تستطع معه الإصلاحات المتعاقبة والبرامج المخططة تصحيحه. وقد شملت السياسة النقدية إجراءات تتعلق خاصة بأسعار الفائدة وسعر الصرف وتنظيم القطاع المالي والمصرفي، وخاصة ما تعلق برفع إحتياطات الصرف وتعديل ميزان المدفوعات، وتنفيذا لذلك دخلت الجزائر في مفاوضات – سرية – مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض ومساعدات. وقد إستفادت الجزائر في هذا الإطار من ثلاث إتفاقيات نوجزها فيما يلي :

\* على سبيل المثال: إستدعى وزير الشؤون الخارجية لاييطاليا في 17 فيفري 1992 ممثلي البنوك الإيطالية لإقناعها على ضرورة مشاركتهم في العملية وانجاحها.

1 قحايرية آمال، مرجع سبق ذكره، ص: 210.209

2 بلعزوز بن علي، إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 15

(1)- الإستعداد الإنتماني الأول 31 ماي 1989: لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت 30 ماي 1989 وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد أستخدم المبلغ كليا كشرية واحدة كما إستفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لإنخفاض أسعار البترول سنة 1988 وإرتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

كان محتوى الإتفاق – إتفاق التثبيت – يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم مايلي :

- إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا وحذرا.

- تقليص عجز الميزانية.

- تعديل سعر الصرف.

- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

وتنفيذا للإتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار قانون 89-12 والمتعلق بالأسعار وذلك بعد شهرين فقط من التوقيع على الإتفاق، كما تم إصدار قانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي، أيضا قيام الحكومة بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، لكن إستمرار تدهور الإحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 800 مليون دولار. وإستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها ب 10-10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي وهي عملية تخفيض العملة الوطنية، حيث إنتقل سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار من 8 دج في نهاية 1989 إلى 12.2 دج في نهاية 1990<sup>1</sup>.

(2) - الإستعداد الإنتماني الثاني جوان 1991:

تم الإتفاق على الإستعداد الإنتماني الثاني بين صندوق الدولي والجزائر بتاريخ 3 جوان 1991 ، حيث تم تحرير رسالة النية\* في 27 افريل 1991.<sup>2</sup>

تم بموجب هذا الإتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

- الشريحة الاولى في جوان 1991.

- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991.

- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991.

- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

غير أن الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم إحترام الحكومة آنذاك لمحتوى الإتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي إذ قامت بإجراءات لمحاولة إمتصاص الغضب الإجتماعي.

ويهدف إتفاق الإستعداد الإنتماني إلى:<sup>3</sup>

- تقليص من حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتشجيع التنمية الإقتصادية عن طريق المؤسسات العمومية والخاصة، هذه الأخيرة الملزمة بتنويع مجال الصادرات بهدف تغطية وتعديل هشاشة التوازنات المالية الخارجية.

- إجراءات هادفة إلى ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

<sup>1</sup> كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

\* حددت رسالة النية التي أرسلت من طرف السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي الأهداف العامة المراد تحقيقها وجميع الإجراءات التي تلتزم بتطبيقها من أجل إعادة بعث الإقتصاد الوطني وتفعيله وفقا لقواعد إقتصاد السوق.

<sup>2</sup> Ben Bitour Ahmed, L'Algerie au troisiéme millénaire, édition marinoor 1998, p:

77.78.

<sup>3</sup> Hocine Benissad, Algerie: Restructurations et Réformes Economiques, op.cit.p:142

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
- ولتحقيق هذا البرنامج كان لابد من ضبط سلسلة من الإجراءات المنسجمة والمتناسقة فيما بينها تمس المؤسسات والسياسة الاقتصادية في نفس الوقت.
- وإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:<sup>1</sup>
- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار.
- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992، مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 5% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17%، وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة المدخرات.
- نمو الكتلة النقدية  $M_2$  21.3 ب % سنة 1991 بعد ما كان معدل النمو في 1990 يقدر ب 11.3% في حين نمو (PIB) بمعدل 0.8%، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية.
- أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل 9.3% ليرتفع في سنة 1990 إلى 17.9% ويصل سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7%، وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.
- القيام بإجراءات إجتماعية لتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.
- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية حيث قدرت ب 26.7 مليار دولار سنة 1992 بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990 أما نسبة خدمات الدين فقد إنتقلت من 73.9% في 1991 إلى 76.5% سنة 1992.

- (3) إتفاق الإستعداد الائتماني أبريل 1994:** في مواجهة هذه الأزمة إتخذت السلطات مبادرة كبرى للإصلاح في أواخر عام 1994 بمساندة ترتيب توصلت إليه مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى برنامج شامل لإعادة جدولة الديون ففي أبريل 1994 عقد اتفاق الاستعداد الائتماني ومدته سنة ثم إتفاق لمدة ثلاثة سنوات في اطار تسهيل الصندوق المعزز في ماي 1995.<sup>2</sup>
- ولقد تزامن إبرام هذا الإتفاق مع الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والتي كان لها إنعكاس إجتماعي حاد حيث وصلت خدمات الدين سنة 1993 إلى 82% من حصيللة الصادرات، وقد عرفت أهم المؤشرات خلال السداسي الأول من سنة 1994 تسجيل ما يلي:<sup>3</sup>
- تواصل إنخفاض أسعار البترول مما جعل القيمة الحقيقية لموارد صادرات المحروقات تنخفض بنسبة 21%.
  - ارتفاع معدل خدمة الدين ونقص حاد في الأصول الخارجية الصافية.
  - ارتفاع مستوى أسعار الإستهلاك بنهاية مارس 1994 ب 10.7% مقارنة بنهاية سنة 1993 صاحبها ارتفاع التضخم النقدي ب 7.7%.
  - وبالتالي لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب المساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض بإقتصادها، وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها وقد جاء هذا الإتفاق بعدما إتخذت حكومة رضا مالك مكان حكومة بلعيد عبد السلام هذا الأخير الذي أوقف التعامل مع صندوق النقد الدولي.
  - ويهدف إتفاق الإستعداد الائتماني لسنة 1994 الى :
  - استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو بين 3% و 6%.
  - تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.

1 بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2004، ص:190

2 كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:103

3 كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:36

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها.
- تعديل قيمة الدينار.
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.
- الإهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات.
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف.
- تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراءات تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك .
- ولقد مكن برنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه سنة 1994 من خلال إلتزام السلطات الجزائرية بالإجراءات الواردة فيه من تحقيق نتائج سمحت بإيقاف التدهور الإقتصادي، ومن جملة النتائج نورد ما يلي:<sup>1</sup>
- عرف الناتج المحلي الحقيقي نمو سلبيا بمعدل 0.4% سنة 1994 مقارنة بالمعدل المستهدف في البرنامج والبالغ 3%.
- تم تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار وهذا ما أدى إلى تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي.
- إرتفاع الإئتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2% كانت مقررة في البرنامج، وهذا يترجم تباطؤ النمو في الإئتمان المحلي المقدم للقطاعات الإقتصادية بنسبة تقل عن ما كان مقدر له في البرنامج.
- تمكنت الحكومة من تخفيض مديونيتها بالنسبة للجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.
- عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما كبيرا، حيث إرتفعت نسبة السلع المحررة وأسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.
- تم رفع أسعار النقل، الهاتف، الخدمات البريدية بنسب تراوحت بين 20%-30%.
- عرفت أسعار المواد الغذائية إرتفاعا قدره 40%.
- لقد سمح هذا الإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشرا إيجابيا للدائنين، حيث تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية المقدرة بـ 14.5 مليار دولار في إطار نادي باريس، وتتمكن الجزائر بعد ذلك من إبرام إتفاقيات ثنائية<sup>2</sup>.
- فعلا فقد توجهت الحكومة الجزائرية عقب إعتقاد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث إجتمعت مع ممثلي صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الإقتصادية الأوربية وممثلي عن البنوك التنمية الجهوية المعنية. وإتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر بها، وإلتزامها بتعهداتها إتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة، وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية وتتعلق ب:<sup>3</sup>
- أقساط الدين والفوائد المستحقة وغير مدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994 .
- أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995.
- الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 أكتوبر 1994.

<sup>1</sup> سماي علي ،دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي والنقدي الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001،ص:152

<sup>2</sup> Ammar belhimer,op cit,p:114

<sup>3</sup>بطاهر علي،سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، العدد00، السداسي الثاني، 2004،ص:183.184

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

وكانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها والتي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط وتتضمن :

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الإستحقاق إلى 16 سنة.
  - مدة العفو تقدر ب4 سنوات على الأكثر.
  - التسديد يبدأ مع إنتهاء فترة الإعفاء المقدرة ب4 سنوات أي ابتداء من 31 ماي 1998.
- وكان من المقرر دفع المبالغ المعاد جدولتها على أساس 24 قسطا من الأقساط النصف السنوية المتزايدة تدريجيا ابتداء من 31 ماي 1998.
- وكذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع أبرمت الجزائر في جويلية 1995 إتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس.

### المطلب الثالث : إتفاق التسهيل الممدد (القرض الموسع) ماي 1995

على إثر نهاية تنفيذ البرنامج الذي تم عقده مع صندوق النقد الدولي الممتد من أفريل 1994 إلى ماي 1995 بصفة مرضية، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى تحرير رسالة نية جديدة بتاريخ 30 مارس 1995 تضمنت مايلي<sup>1</sup> :

مذكرة بالسياسات الإقتصادية والمالية (برنامج التعديل الهيكلي) للفترة مارس 1995-أفريل 1998 متضمنة على الخصوص قبول الجزائر سلسلة إصلاحات من أجل تحويل الإقتصاد الجزائري إلى نظام إقتصاد السوق، ذلك منذ نهاية الثمانينات رغم التراجع خلال سنتي 1992-1993.

وقد تم الإتفاق على هذا البرنامج لمدة 3 سنوات في إطار تسهيل الصندوق المعزز في ماي 1995، وصاحب هذا الإتفاق، إتفاقات لإعادة جدولة الديون في نادي باريس، وتم التوصل إلى إتفاق لإعادة جدولة الديون التجارية مع نادي لندن تم إبرامه في جوان 1996.

ففي جويلية 1995 بعد الموافقة على إتفاق التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995، تم التوصل إلى إتفاق إضافي لإعادة جدولة هو إتفاق "الخروج". وبالنظر إلى قصر أجال إستحقاق الدين الخارجي الجزائري، فقد كانت إعادة الجدولة الثانية في واقع الأمر بمثابة إعادة هيكلة لمعظم أرصدة الديون الجزائرية الخارجية. وفي عام 1995 تلقت الجزائر موافقة على تخفيف عبء الديون على أصل القروض المستحقة السداد على مدى ثلاث سنوات (فترة التجميع)، بالمقارنة إلى فترة التجميع العادية في نادي باريس، والتي تتراوح بين 12 و18 شهرا (كالتالي تلقتها في 1994)، ونص الإتفاق على العمل بهذه أحكام كل سنة حتى عام 1998، بشرط أن تستمر الجزائر بسداد جميع المدفوعات المذكورة في الإتفاق لنادي باريس في مواعيدها المحددة. وفي أواخر عام 1996 نفذ نادي باريس الشريحة الثانية من الإتفاق والتي تعطي أجال إستحقاق حتى جوان 1997، وأعتمد تنفيذ الشريحة الثالثة في جويلية 1997.

قدمت صفقات نادي باريس ما يربو على 12 مليار دولار لتخفيف مشكلة السيولة النقدية خلال الفترة التي يشملها إتفاق الإستعداد الإئتماني وإتفاق التسهيل الممدد<sup>2</sup>، وأثر ذلك تأثيرا بالغا على تكاليف خدمة الدين الجزائري التي إنخفضت من حوالي 82% من الصادرات في 1993 إلى 42% في 1995، وبنسبة 31% في 1996، وقد مست إعادة الجدولة الثانية في إطار نادي باريس<sup>3</sup> :

أقساط الدين والفائدة المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996، والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها من خلال 25 دفعة سداسية أخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 حتى عام 2011.

1 بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص: 272

2 كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 123، 122.

3 بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 184.



إضافة إلى الإتفاق مع نادي باريس فقد توصلت الجزائر إلى إتفاق في سبتمبر 1995 مع اللجنة التوجيهية العامة للبنوك التجارية المعروفة بإسم - نادي لندن - على شروط إعادة جدولة الديون التجارية، والتي أيدها جميع المشتركين في جوان 1996، وغطى الإتفاق الديون المستحقة السداد بين أول مارس 1994 و31 ديسمبر 1997 أي ما يصل إلى 3.2 مليار دولار، بما فيها 1 مليار دولار في شكل ديون أعيدت جدولتها في السابق، وبموجب هذا الإتفاق أعيدت جدولة جميع الديون، وقد كانت المعالجة كالتالي :

- مبلغ 2.1 مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق تمت إعادة جدولته على أساس فترة إستحقاق 15.5 سنة منها 6.5 فترة سماح.

- مبلغ 1.1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني وقروض الإيجار مع اليابان سابقا، ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط أقل ملائمة مع المبلغ الأول، حيث منحت فترة إستحقاق ب12.5 سنة منها 6.5 سنة فترة سماح.

والجدير بالذكر أن مدة إستهلاك الديون هذه هي أطول من المدة التي منحتها البنوك التجارية للديون التي أعيدت جدولتها في السابق، ويتضمن إتفاق نادي لندن أحكاما لتحويل الدين إلى أسهم في رأسمال، وعمليات لإعادة شراء الديون، ومبادلة الديون<sup>1</sup>.

ويهدف برنامج الإصلاح الإقتصادي الموسع (1994-1998) إلى القضاء على الإختلالات العميقة في التوازنات الإقتصادية الكلية التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986، رغم الإصلاحات التي قامت بها سواء مع المؤسسات النقدية (الإتفاقات السرية)، أو الإجراءات والإصلاحات ماقبل دستور 1989، وبالتالي كان يهدف إلى إصلاح يشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الإقتصادية، السياسية النقدية، نظام الصرف، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، المنظومة المصرفية والقطاع المالي، المالية العامة، الضرائب، الرسوم الجمركية، التجارة الخارجية، الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية، وتنمية القطاع الخاص، قطاع الفلاحة، البناء، وتدابير للحماية الإجتماعية، وسوق الشغل<sup>2</sup>.

وبالتالي تبرز الأهداف الرئيسية للإصلاح القائم منذ 1994 حيث كان يرمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية<sup>3</sup>:

1- رفع معدل النمو الإقتصادي بغية إستعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.  
2- الإسراع في تحقيق تقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

3- خفض التكاليف الإنتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.  
4- إستعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطي النقد الأجنبي.

ولإنجاز هذه الأهداف قررت الجزائر تخفيف الضغوط الناتجة عن إرتفاع أعباء الدين الخارجي، وذلك بتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الديون بما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع، وكان من المقرر إتمام البرنامج بمبلغ إضافي قدره 5.5 مليار دولار في صورة دعم إستثنائي لميزان المدفوعات من صندوق النقد الدولي، وعدد من المؤسسات الدولية والإقليمية، ومن المانحين الثنائيين. وكان من المفترض أن يؤدي التخفيف المؤقت للقيود الخارجية إلى إيجاد متسع من الوقت لتنفيذ إستراتيجية متوسطة المدى للإصلاح الهيكلي من ثلاث محاور<sup>4</sup>:

- تعديل الأسعار النسبية وإزالة القيود على التجارة الخارجية والمدفوعات للتخفيف من النقص في عدد من السلع الأساسية ولتحقيق التوزيع الفعال للموارد.

- ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لإحتواء الطلب الكلي، وتحقيق التوازن الداخلي بمرور الوقت.

1 كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:123

2 بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 194

3 كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:13

4 كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:14

- إنشاء الآليات المؤسسية والسوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الإقتصاد المخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق.

لهذا لجأت الجزائر سنة 1994 إلى إستعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ )، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح بإستقرار الأسعار، كما قامت في مجال الإصلاح المالي بسياسة تهدف إلى تنمية الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي، حيث تم إعتقاد سنة 1994 نظام الإحتياطي القانوني لأجل تنمية إمكانات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي. كما تم إدخال أداة عمليات المزداد العلني في السوق النقدية، كما عملت على ضبط الموازنة العامة خلال ثلاث سنوات القادمة مما تطلب من السلطات إعتقاد نظام ضريبي فعال ومرن وشامل والتحكم بشكل صارم في نفقات الحكومة، والعمل على زيادة الإيرادات العام .

أما إجراءات إصلاح الجهاز المصرفي فقد تم تشجيع إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الخاصة، وإعادة رسملة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة ب8% في نهاية 1995 وذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي.

وكتقييم لبرنامج الإقتصادي الموسع :فقد عرف البرنامج نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية<sup>1</sup>:

- إرتفاع إحتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998
- إنخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998.
- إرتفاع نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1% في حين بلغت نسبة نمو 10.5 سنة 1995.
- إنخفاض في سعر صرف الدينار من 36 دج / \$ سنة 1994 إلى 58 دج / \$ سنة 1998.
- تطور معدل النمو الإقتصادي حيث قدر ب3.9% سنة 1995 و 4% سنة 1996 ليصل إلى 4.5% سنة 1997<sup>2</sup>.

- ونتيجة لتطبيق سياسة نقدية متشددة وأسعار فائدة حقيقية موجبة تحول الميزان المالي العام من عجز مالي بلغ 9% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993 إلى فائض يزيد عن 3% سنة 1996 من هذا الإجمالي<sup>\*</sup>.

ورغم كل هذه الإنجازات في الإقتصاد الكلي الجزائري إلا أنه مازالت خدمات الديون تأخذ قدرا كبيرا من العملة الصعبة لا يستهان بها، تتراوح بين 4 و6 مليار دولار سنويا، أي يفوق الفاتورة من المستوردات الغذائية، وبالتالي أصبح لزاما على الدولة الجزائرية أن تأخذ بكل التدابير والسياسات من أجل التخفيف من هذا التسرب في الإحتياطيات، وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي .

#### المطلب الرابع :آليات مواجهة أعباء الديون الخارجية في الجزائر

قبل أن نتطرق إلى سبل مواجهة مشكلة الديون الخارجية للجزائر، نود أن نتطرق إلى أهم العوامل المحددة لقدرة الإقتصاد الجزائري على سداد ديونه الخارجية في المستقبل، حيث تتمثل هذه العوامل في عوامل الضعف والقوة، وفيما يلي شرح مختصر لهذه العوامل.

**1) عوامل الضعف في قدرة الإقتصاد الجزائري على سداد ديونه الخارجية :** يمكن تعريف هذه العوامل بأنها تلك العوامل التي تساهم في تقليل الفائض المتبقي من العملات الأجنبية والذهب التي يمكن تخصيصها للوفاء بأعباء الديون وهي :

\* تزايد إعتقاد الجزائر على العالم الخارجي في إشباع الإحتياجات الغذائية، حيث أصبح إستيراد المواد الغذائية الضرورية يستنزف نسبة هامة ومتزايدة عبر الزمن من العملات الأجنبية التي يستطيع الإقتصاد

1 بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 198

2 أحمد محمودي، مرجع سبق ذكره، ص: 193.194

\* في الملحق رقم (07) يوجد تطور لبعض المؤشرات الإقتصادية الكلية إلى غاية 2005

الجزائري تدبيرها عن طريق إمكانياته الخاصة. وقد بلغت قيمة واردات الجزائر من المواد الغذائية سنة 2003 قيمة 2.598 مليار دولار من إجمالي الواردات المقدر بحوالي 13 مليار دولار\*<sup>أ</sup>.  
\* نسبة الواردات من السلع الوسيطة من إجمالي مستلزمات الإنتاج في الكثير من قطاعات الإقتصاد الجزائري، ونتيجة لذلك فإن وارداتنا من السلع الوسيطة أصبحت تمتص نسبة كبيرة ومتزايدة عبر الزمن من إجمالي وارداتنا، وبالتالي من مواردنا بالعملة الصعبة، وبما أن إنتظام دوران عجلات الإنتاج في الكثير من قطاعات الإقتصاد الجزائري يعتمد على مدى إنتظام ورود السلع الوسيطة من الخارج، فإن إضعاف فاعلية هذا العامل سوف يتطلب تقوية القطاع المنتج للسلع الوسيطة في الفترة المقبلة.  
\* وجود سوق موازي لسعر الصرف وهو ما يجعل كمية كبيرة من العملة الصعبة تتداول خارج السوق الرسمي.

\* جمود الصادرات السلعية الجزائرية وخصوصا من السلع الزراعية، حيث أن صادرات من المواد الغذائية لسنة 2003 لم تتعدى 23 مليون دولار من إجمالي الصادرات والمقدر ب24.639 مليار دولار\*<sup>ب</sup>.

ويمكن القول أن الجمود الحاصل في النمو الكمي لصادراتنا السلعية يعود إلى الأسباب التالية:

- ضعف النمو في القطاعات المنتجة للتصدير.
- ضعف القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية، إضافة إلى ضعف الخبرة التسويقية.
- إضافة إلى هذا فإن حصيلة الصادرات الجزائرية تخضع لعوامل خارجية كون أن معظمها هيدروكربونية.

**(2) عوامل القوة في قدرة الإقتصاد الجزائري على سداد ديونه:** وتتمثل عوامل القوة التي تدعم قدرة الإقتصاد الجزائري على سداد ديونه الخارجية في المستقبل في تلك العوامل التي تتمتع بأهمية خاصة في إدرار العملات الأجنبية للإقتصاد الجزائري، ويمكن القول أنه بالقدر الذي تنموا به هذه العوامل بالقدر الذي ستدعم به مقدرة الجزائر على مواجهة أعباء ديونها في المستقبل وتتمثل هذه العوامل في :

- العائدات الهيدروكربونية (خاصة وأن أسعاره أخذت في الإرتفاع منذ مدة )
  - تحسن بيئة الأعمال وهو من شأنه أن يجلب الإستثمار الأجنبي إلى قطاعات الإقتصاد الوطني.
  - توظيفات الإحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية في السوق المالي الدولي.
- وفيما يخص مواجهة مشكلة الديون الخارجية للإقتصاد الجزائري فهناك عدة وسائل وإجراءات يمكن الإعتماد عليها من أجل التخفيف من أعباء هذه الديون، منها وسائل وإجراءات يمكن إتباعها في الأجل القصير، وأخرى يمكن إتخاذها في الأجل الطويل، وفيما يلي عرض مبسط لهذه الوسائل والإجراءات :

**(أ) مواجهة المشكلة في الأجل القصير:** ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات والضوابط التي يجب أن تنعكس في شكل قواعد سلوك، ويمكن إجمالها فيمايلي :

- \* يجب البدء في وضع حد لنمو الديون الخارجية القصيرة الأجل المتمثلة في تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية، حيث أن الإفراط فيها يزيد من المشكلة تفاقما في المستقبل.
- \* عدم اللجوء إلى الإقتراض الخارجي حاليا نظرا لما تتمتع به الجزائر من إحتياطي معتبر.
- \* يجب بذل أقصى الجهود لعلاج مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة وخصوصا في القطاعات المنتجة للتصدير أو السلع البديلة للواردات، حتى يمكن زيادة (أو توفير) العملات الأجنبية مما يرفع من قدرة

الجزائر على سداد الديونها.

\* وضع إجراءات دقيقة تكفل استخدام الموارد المتاحة من النقد الأجنبي بأعلى درجة من الكفاءة الاقتصادية.

\* يجب أن نتحاشى بقدر الإمكان في الفترة القادمة عملية إعادة جدولة الديون الخارجية، وأن نحافظ على مواعيد السداد بدقة ليس فقط للاحتفاظ بثقتنا لدى الدائنين، وبحسن سمعتنا في سوق الإقراض الدولي، وإنما أيضا لتجنب الشروط والأعباء الإضافية التي تنتج عن عملية تأجيل السداد.

(ب) **مواجهة المشكلة في الأجل الطويل:** هناك عدة وسائل لمواجهة مشكلة الديون الخارجية للجزائر، يمكن اتخاذها في الأجل الطويل للتخفيف من أعباء المديونية الخارجية نوجزها فيما يلي:

\* ترشيد الإنفاق العام وتفعيل أدوات الرقابة على المال العام: ويكون ترشيد الإنفاق العام بإعادة النظر في طرق استخدام الأموال العامة بقصد الحد من الإنفاق المظهري بشتى صورته مما لا يتفق مع إمكانيات الدولة الجزائرية، وترشيد الإنفاق الاستثماري لتحقيق أكبر عائد منه. فبالنسبة للمشروعات الإنتاجية المقرر إقامتها لا بد من إجراء دراسات متأنية للتحقق من جدواها الاقتصادية، وما يمكن أن تظفيه عن طريق ما تنتجه من تصدير أو إحلال للواردات. وبالنسبة إلى المشروعات الإنتاجية العاملة يجب النظر في المشكلات التي تعترضها سواء كانت تمويلية أو إدارية لتحقيق الإستفادة الكاملة لطاقتها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ويجب أن يتبع هذا الإنفاق العام بما يلزم من آليات لمراقبة الإنجاز والاستمرار فيه، مما يكفل التوجيه الصحيح للمال العام، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإنفاق، وزيادة ثقة الأفراد والمتعاملين الإقتصاديين في الدولة.

\* تنمية الصادرات: وتتطلب هذه العملية تعبئة كافة الجهود في قطاعات الإنتاج والتجارة الخارجية، فضلا عن الجهاز الحكومي لدفع حركة التصدير، ويحتاج الأمر إبتداءا إلى ترشيد الإنتاج بزيادة حجمه بالقدر الذي يفي بمتطلبات الإستهلاك المحلي ويبقى فائضا للتصدير، كما يحتاج الأمر إلى تحسين نوعية الإنتاج وخفض تكلفته حتى يمكن أن ينافس الإنتاج المماثل في الأسواق العالمية، كذلك يتطلب الأمر توفير كفاءات إدارية عالية التخصص في مختلف مجالات التجارة الخارجية تشمل قدرة البحث والنفذ إلى الأسواق العالمية، والقدرة على تنفيذ عمليات التصدير بما يتطلب ذلك من دقة ومراعاة المواصفات المطلوبة في السلعة ومواعيد تسليمها إلى غير ذلك من الأمور التي تكفل الاحتفاظ بالحصة في السوق الخارجية بعد كسبها وإمكانية توسيعها.

\* تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

\* إعادة تنظيم وتأهيل نظام الإنتاج في الجزائر إنطلاقا من الموارد المالية التي يمنحها الإتحاد الأوربي بهدف الاندماج في منطقة التبادل الحر عن طريق الصادرات (برنامج ميذا "MIDA"). إضافة الى مخصصات المالية الهامة لبرنامج الانعاش الاقتصادي.

\* تشجيع التدفقات المالية غير المولدة للديون بشكل معتبر عن طريق الأستثمارات الأجنبية المباشرة.

\* تخفيض الفاتورة الغذائية عن طريق تطوير الفلاحة والصناعات الغذائية.

\* ترشيد الاستيراد بمعنى انه يجب وضع معايير لاستيراد مختلف السلع والخدمات تكون مبنية على أساس البدائل المطروحة في السوق العالمية للسلع والخدمات، سواء من حيث الأسعار أو الجودة، ولا يجب أن تنحصر عمليات الاستيراد على دولة أو منطقة معينة، خاصة وأن الدولة بدأت في تطبيق برنامج للانعاش الاقتصادي بقيمة 60مليار دولار وبرنامج تكميلي لتنمية الجنوب، وبرنامج آخر تكميلي لتنمية الهضاب، وهذا كله خلال الفترة 2005-2009 بحجم مالي يقارب في مجمله 100مليار دولار.

\* التدخل السياسي والدبلوماسي لحث الدائنين على تخفيف أو تخفيض حجم وأعباء الديون الخارجية خاصة في الوقت الحالي عن طريق الدفع المسبق، والوسائل الأخرى.

\* تحسين بنية الديون من حيث معدل عمر الديون ونسبها ونوع العملة المستعملة عن طريق التسيير الحيوي للمديونية وتحويل جزء منها إلى استثمارات بمختلف أشكالها (المشاركة في

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

عملية خوصصة المؤسسات، عمليات حماية البيئة، تمويل منشآت التجهيز... الخ)، سواء يتم هذا في إطار ثنائي أو في إطار متعدد الأطراف.

\* توسيع الشراكة في جميع قطاعات الإنتاج وتحسين بيئة الاعمال بما يسمح بالرفع من كفاءة المؤسسات الجزائرية.

\* تنظيم أو تقنين سوق الصرف الموازي بما يسمح بإدارة العملات الصعبة داخل السوق الرسمية، وزيادة تحويلات المهاجرين بالخارج.

### خلاصة الفصل الرابع:

إن المنتبغ للتحويلات والإصلاحات الهيكلية التي مست الإقتصاد الجزائري مع بداية الثمانينات حتى الوقت الحاضر، يصل إلى استنتاج هام مفاده أن عمليات الإصلاح في الجزائر حققت بعض الإنجازات على أرض الواقع، وذلك على إثر التغيرات التي تم إدخالها على المنظومة التشريعية والقانونية. ولا شك أن الصعوبات المالية التي عان منها الإقتصاد الجزائري منذ منتصف الثمانينات حتى أواخر التسعينات نظرا لإرتفاع حجم خدمة المديونية الخارجية وتدهور وضعية القطاع العمومي، أرغم البلاد على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، فأبرمت مجموعة من الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد إتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون الخارجية، ثم إعادة جدولتها ابتداء من سنة 1994.

لقد كان لهذه الصعوبات المالية عدة أسباب منها ما هو متعلق بالسياسة الإقتصادية المحلية المتبعة، ومنها ما هو مرتبط بالحالة الإقتصادية الدولية، وقد نجم عن هذه الأزمة عدة آثار وخيمة على الوضعية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلاد، وعلى إثر ذلك حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة إيجاد حلول لهذه المشاكل. وفي بداية الأزمة كان هناك مراهنة على الحل البترولي ورفض إعادة جدولة الديون، على إعتبار أن الأزمة هي أزمة سيولة فقط، لكن سرعانما تبلور الوضع ليكشف أنها أزمة هيكلية ومالية تمس كل جوانب الإقتصاد الجزائري، ومن ثم كانت مرغمة إلى إيجاد حلول بالإتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال ما تقدم من هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية تخص حاضر وإحتمالات مستقبل خدمة الجزائر لديونها:

- إن أفاق انخفاض المديونية الخارجية للجزائر قد تبينت بشكل واضح عام 2004، من خلال الدفع المسبق لبعض القروض في الوقت الذي تعزز فيه المركز المالي للدولة من خلال تراكم

## الفصل الرابع : المديونية الخارجية للجزائر تطورها وسبل التخفيف من أعبائها

- إحتياطات الصرف، إضافة إلى الإتفاق للدفع المسبق مع أعضاء نادي باريس الدائنين للجزائر، يليه فيما بعد الشروع في اتفاقيات مع نادي لندن لنفس الغرض خلال سنة 2006.
- إن الإنخفاض المحسوس في حجم المديونية الخارجية للجزائر لدليل واضح على التسيير الجيد والفعال لملف المديونية من خلال الإستفادة من إرتفاع حجم إحتياطات الصرف.
  - إن خدمات الدين الخارجي خارج الدفع المسبق للديون شهدت تحسنا مما يبين بشكل جيد الوضعية الحسنة للمديونية الخارجية للجزائر.
  - إن الإستمرار في التسيير الحسن لملف المديونية حاليا يقف على مدى إستقرار أو إرتفاع أسعار البترول العالمية، أما في المستقبل فيقف إضافة إلى ما سبق إلى مدى قدرة الإقتصاد الجزائري على تنويع هيكل صادراته بالكمية والقيمة وإجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وكننتيجة عامة للفصل نقول:

إن التحسن في جميع المؤشرات المتعلقة بالمديونية الخارجية بما فيها تراكم احتياطات الصرف لدى البنك المركزي، يبين إستعادة الجزائر لجدارتها المالية بشكل جيد، وهذا ما يتجلى من خلال إستقرار وتزايد الفائض في الميزان التجاري للجزائر، ومنه في ميزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة، غير أن وضع ميزان المدفوعات الجزائري مازال حساسا لعدد من العوامل الخارجة عن إرادتها، وخصوصا تقلبات أسعار النفط العالمية، وتنطوي التقلبات في أسعار النفط على آثار واضحة بالنسبة للميزان التجاري، لأن الصادرات الهيدروكربونية ما زالت تمثل حوالي 95% من إجمالي حصيلة الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك ما زالت الجزائر معرضة لتغيرات أسعار الحبوب العالمية، غير أنه ثمة عامل أساسي لتحقيق النمو القابل للإستمرار يتمثل في قدرة الجزائر على تنويع هيكل صادراتها من جهة، وبقدرتها على إجتذاب تدفقات رأس المال الأجنبي التي لا ينشأ عنها ديون من جهة أخرى.

**الخاتمة:**

لقد شهدت الفترة من منتصف السبعينات وحتى منتصف التسعينات تطورات هامة في المديونية الخارجية للدول النامية عامة والجزائر خاصة، حيث جعلت منها واحدة من أعقد المشاكل التي تتعرض لها هذه الإقتصاديات، وذلك نظرا لتزايد حجمها وخدماتها بمعدلات مرتفعة. هذا وقد تبين أن هذا الوضع يعود إلى قسمين رئيسيين من الأسباب، الأول داخلي ويتمثل في المناهج التنموية المتبعة في هذه الدول، والإعتماد المتزايد على العالم الخارجي في تمويل التنمية، والعجز عن تعبئة الفائض الإقتصادي الداخلي، وإلى غياب السياسات السليمة للإقتراض الخارجي مع سوء توظيف هذه القروض، بالإضافة إلى ظاهرة هروب رؤوس الأموال. أما القسم الثاني فيتضمن الأسباب الخارجية وهي تضم أربعة عوامل رئيسية هي الركود العالمي في الثمانينات، وإرتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، إضافة إلى قوة الدولار وتدهور شروط التبادل التجاري بين الدول النامية والدول الصناعية. ولاشك أنه من المتعذر أحيانا تحقيق تمييز واضح بين العوامل الداخلية المحلية من جهة والعوامل الخارجية من جهة أخرى، فالتدهور في شروط التجارة مثلا سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية، فإن لم يتم تغيير في السياسات المالية والنقدية المحلية فسيحيل سعر الصرف الحقيقي إلى الإرتفاع مما يؤدي إلى عجز في الحسابات الجارية للدول المعنية، مما يشير إلى تلاحم العوامل المحلية مع العوامل الخارجية في خلق العجز في الحسابات الجارية.

ولقد ترتب على هذا التزايد في حجم الديون الخارجية وخدماتها إنعكاسات إقتصادية وإجتماعية وخيمة على هذه الدول، كما كان لها تداعيات سياسية. وأمام هذا الوضع المأساوي لمشكلة الديون الخارجية ظهرت العديد من المبادرات والإقتراحات الدولية في شكل إستراتيجية دولية لمواجهة هذه الأزمة، غير أن هذه الجهود الدولية إنطلقت في بداية تشخيصها للمشكلة على أنها مجرد أزمة سيولة دولية أي ناجمة عن ضائلة أو ضعف أو عدم كفاية وسائل الدفع والأصول السائلة التي تحصل عليها البلاد المدينة، والتي تلزم لمواجهة أعبائها الخارجية، وبالتالي كانت النظرة للمشكلة على أنها أزمة مؤقتة لا تلبث أن تزول متى انحسرت الظروف التي أدت إلى قيامها. لكن الحقيقة هي أن أزمة الديون هي أزمة إفسار ناجمة عن مشاكل هيكلية تحتاج إلى فترات طويلة للتغلب عليها، بمعنى أن أزمة عدم القدرة على الوفاء بالدفع ناجمة عن أزمة تنمية دائمة في هذه البلدان، وبالتالي فهذه البلدان لن تقوى على الوفاء بديونها الخارجية حتى في أكثر الأحوال تفاؤلا إلا بتكلفة إقتصادية وسياسية باهضة لا يمكن إحتمالها، فجوهر الأمر أن قضية الديون هي بعد رئيسي من أبعاد قضية أشمل وأعم وهي قضية التنمية .

فعندما لجأت الدول النامية من أجل تخفيف أعباء ديونها الخارجية لترتيبات نادي باريس ونادي لندن والمتمثلة في إعادة الجدولة، واجهت قدرا ضئيلا من النجاح، حيث أن المصاعب التي يواجهها ميزان المدفوعات ومن ثم القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية لازالت قائمة في الكثير من هذه الدول وتحتاج إلى ترتيبات جديدة وتدابير أكثر فاعلية. حيث أن دراسة التجارب التي تمت من خلال نادي باريس ونادي لندن قد بينت أن الشروط التي تم على أساسها إعادة جدولة الديون الخارجية قد أهملت الظروف والمشكلات الخاصة بالبلاد المدينة بشكل عام، حيث لم تتعرض للجذور والأبعاد الحقيقية لأزمة الديون الخارجية لهذه الدول.

وأمام تفاقم الوضع الحرج لموقف الدول النامية المدينة والدائنة معا ظهرت وسائل أخرى إستهدفت مساعدة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها من خلال إعادة تشكيل هيكل ديونها الخارجية سواء بمقايضة الدين بأصول ملكية، أو عناصر التنمية، ولقد أتاحت تلك الوسائل لجهات التفاوض الدائنة أن تتعامل مع مشكلات الدول المدينة كلا على حدا. ولما كانت أزمة المديونية هي قضية دولية فإنه لا يكفي لحلها أن تقوم البلاد المدينة بإجراء التغييرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الداخلية اللازمة، وإنما لا بد وأن يتغير إطار الإقتصاد الدولي وأليات سيره، مثل نظام النقد الدولي، وأوضاع التجارة العالمية، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات... إلخ.

إن التعديل الجذري للعلاقات غير المتكافئة بين الدول النامية المدينة ودول العالم المتقدم لن

تتحقق إلا عبر تعديلات جذرية وأساسية في النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي، وخلق نموذج تنموي مستقل لهذه البلاد على النحو الذي يحطم قيود التبعية التي تربط البلاد المدينة بالبلاد الدائنة، وهي أمور تتصل بالأجل الطويل. وعموما فإن فاعلية أي جهد تبذله الدول المدينة على النحو الذي يحقق إستقلالها السياسي والإقتصادي ويحمي تنميتها وتقدمها الإقتصادي والإجتماعي من فخ المديونية يجب أن يقاس بمعيار ذو بعدين : الأول هو مدى فاعلية هذا الجهد في رفع قدرة البلاد المدينة على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية التي تراكمت في الماضي. والثاني هو مدى تأثير هذا الجهد على تقليل حاجة هذه البلاد للإقتراض الخارجي في الحاضر والمستقبل، والواقع أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التفرقة بين الجهود المطلوب بذلها في الأجل القصير والمتوسط وتلك التي يتعين القيام بها عبر الأجل الطويل. فإذا كان المطلوب في الأجل القصير هو محاصرة الأزمة فمن الضروري في الأجل الطويل الخلاص منها نهائيا، ولن يأتي ذلك إلا بالوصول إلى تلك المرحلة التي يصبح بعدها الإقتصاد الوطني قادرا على الإستمرار في طريق التنمية ورفع مستوى معيشة السكان دون الحاجة إلى الإقتراض الخارجي، أي دون الإعتدال بشكل أساسي على الموارد الأجنبية.

- من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتي يمكن إختصارها فيمايلي :
- إن الإستدانة المكثفة التي لا يرافقها إستثمارات منتجة تعتبر كارثة، فقد نجم عن ذلك تراكم الديون في حصيلة الخصوم بالبلدان المدينة، وذلك دون أن يزداد مخزون الأصول المنتجة بنفس النسب.
  - إن لجوء الدول النامية إلى القروض الخارجية كان أمرا حتميا وليس خيارا نتيجة لضعف تعبئة الإذخار المحلي المقابل للإستثمار.
  - لقد تضافرت عوامل داخلية وخارجية عملت على تفاقمها أزمة الديون الخارجية للدول النامية، لذا فمسؤولية تأزم الديون الخارجية للدول النامية ليست أحادية الجانب بل هي مسؤولية مشتركة بين كل من الدائنين والمدينين، وذلك على إعتبار أن الأسباب الداخلية تمثل مسؤولية المدينين أما الأسباب الخارجية تمثل مسؤولية الدائنين.
  - إن البلدان التي فضلت مغادرة المنظومة المالية الدولية قد تخلصت من مشاكلها بكيفية سيئة على العموم، ففي خلال الثمانينات حاولت بعض البلدان حل مشاكل مديونيتها بمفردها باختيار مغادرة المنظومة المالية الدولية، وتوقفت عن تسديد ديونها وقطعت علاقتها مع الدائنين، وفي الأخير تبين أن مثل هذا الإجراء قد أضر بالبلد المعني، خاصة وأن التكاليف المالية المرتبطة بتراكم متأخرات الديون أضيفت إلى كلفة تأجيل التعديل اللازم، غير أن الأهم والأخطر من ذلك هو الإنعكاسات السلبية لهذا الموقف الإنعزالي على الثقة الممنوحة للبلد المعني.
  - إن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ماهي إلا جزء من أزمة هيكلية متعددة الأطراف لهذه الدول، إزدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينات، وقد كانت أزمة المديونية عبارة عن أعراض أقل منها سببا للنتائج الإقتصادية السيئة.
  - إن معالجة أزمة المديونية باعتبارها مشكلة سيولة قد أخرت البحث عن حل مستقر وحقيقي، حيث أن الإستراتيجية في البداية تمثلت في منح هذه البلدان قروض حتى تتمكن من تجاوز الندرة المؤقتة للسيولة، غير أنه برهنت التجربة عن هشاشة الفرق الجوهرية بين السيولة والقدرة على التسديد المطبق على أزمة المديونية. كما أنه لا يمكن معالجة مشاكل الإعسار من خلال إعادة جدولة الدين فحسب بل قد يتطلب الأمر أيضا خفض للإلتزامات المترتبة على الديون بما يساير قدرة المدين على خدمة ديونه في المدى الطويل.
  - إن الأزمات الإقتصادية والمالية التي تواجهها الدول النامية لا ترجع بالكامل إلى الأموال الخارجية، وإنما مردها في الواقع هو طريقة الدول المقترضة في إدارة تلك الأموال بشكل خاص، وعمليات التنمية الإقتصادية بشكل عام، كما أن اللجوء إلى الإقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا، حيث يتوقف ذلك على النتائج المترتبة على هذا الإقتراض، وتحدد طبيعة



- ومصادر وشروط وإستخدامات الأموال الأجنبية بمستوى تأثيرها على النمو الإقتصادي.
- إن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من إنعكاسات إجتماعية وسياسية في الدول المدينة، وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإخضاع القرارات الإقتصادية والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة، والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تقادم مديونيتها، ويبدوا ذلك واضحا في حالات الدول التي تضطر إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية أو الحصول على قروض جديدة.
- إن الآثار السلبية التي نجمت عن أزمة الديون الخارجية للدول النامية خاصة الإقتصادية والإجتماعية هي أكبر من طاقة هذه الدول على تحملها ومواجهتها، ومن هنا يستوجب الأمر تظافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الآثار.
- قامت العديد من الدول الدائنة بمبادرات فردية وكذا جماعية في إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى مجموعة البلدان السبعة المتقدمة ترمي إلى التخفيف من عبء مديونية الدول النامية، وقد إنطوت هذه المبادرات على نقائص عديدة، وعلاوة على ذلك فإن الإستفادة من إجراءات التخفيف من نسبة المديونية في إطار صندوق النقد الدولي متوقف على تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتي بدورها تثير إنعكاسات سلبية على شعوب الدول النامية، كما أن هذه المبادرات غير كافية بالنظر إلى ضخامة المشكلة.
- إن الحالة العامة للديون الخارجية للبلدان النامية مقاسة بمؤشرات الدين المعيارية إستمرت في التحسن في السنوات الأخيرة، ومع ذلك لايزال عدد كبير من البلدان يواجه حالات عسيرة في التعامل مع أزمة ديونه، وبالرغم من أن العديد من البلدان تقي حاليا بأعباء خدمة ديونها، فإنها تتكبد في ذلك تكلفة إقتصادية وإجتماعية باهضة، ولا يبقى لها مجال للتكيف مع التطورات الإقتصادية السلبية المحتملة، أما البلدان الأخرى الشديدة المديونية فإنها لاتفي بجميع إلتزاماتها في خدمة الدين، وهي إما تاركة المتأخرات تتراكم، أو تعتمد باستمرار إلى إعادة التفاوض على شروط خدمة ديونها، وهو مايزيد من تعقيد مشكلة خدمة ديونها. وبالتالي فهي بحاجة ملحة إلى إلغاء ديونها الخارجية، إضافة إلى ذلك تقديم المزيد من المساعدات والمنح التي لاترد لمواجهة على الأقل التحديات الإجتماعية فيها.
- لقد ساعدت الإستراتيجية الدولية لمواجهة أزمة الديون بلدانا كثيرة على العودة إلى السبل العادية للوصول إلى التمويل الخارجي، ولكن هذه الإستراتيجية كانت أقل نجاحا في التخفيف من وطأة مديونية البلدان الفقيرة الشديدة المديونية.
- إن التحسن في جميع المؤشرات المتعلقة بالمديونية الخارجية للجزائر بما فيها تراكم احتياطييات الصرف لدى البنك المركزي، يبين إستعادة الجزائر لجدارتها المالية بشكل جيد، وهذا دليل واضح على التسيير الجيد والفعال لملف المديونية من خلال الإستفادة من إرتفاع حجم إحتياطييات الصرف، ومباشرة الدفع المسبق لديونها، ويتبين ذلك من خلال إستقرار وتزايد الفائض في الميزان التجاري للجزائر، ومنه في ميزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة، غير أن وضع ميزان المدفوعات الجزائري مازال حساسا لعدد من العوامل الخارجة عن إرادتها، وخصوصا تقلبات أسعار النفط العالمية.
- وكنتيجة عامة لما تقدم في هذا البحث نقول:لقد تزايد حجم الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية في الوقت الذي تكرست فيه معالم العولمة الإقتصادية، وكان هذا التزايد نتيجة لتظافر عوامل داخلية تتمثل في مسؤولية المدينين وعوامل خارجية تتمثل في مسؤولية الدائنين، أدت في مجملها إلى آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وخيمة على الدول النامية. وأمام تزايد حدة هذه الأزمة برزت الجهود الدولية في شكل مبادرات ومقترحات لمعالجتها، وقد كانت هذه الجهود إما محدودة الأثر وإما مجرد أفكار لم تدخل بعد حيز التنفيذ، والأمر لا يخرج عن تأجيل مدفوعات الأقساط لفترات قادمة ولكن بكلفة مالية وسياسية وإجتماعية باهضة، أو

التخفيف من عبء الفوائد على المدينين وتأجيل دفعها مع عدم إنقاصها ووضع شروط ضامنة لذلك، أو بتحمل كلفة التأجيل أو التخفيف على عاتق الآخرين. أما فيما يخص وسائل تخفيض المديونية سواء من خلال مفاوضة الدين بأصول ملكية أو عناصر التنمية فتبقى محدودة بالنظر إلى ماتم تحويله والإمكانات التي تتوفر عليها الدول النامية. وأمام هذا الوضع الحرج لوضعية الديون الخارجية للدول النامية، وخاصة الدول الفقيرة الشديدة المديونية يبقى الخيار الأول والأخير باتخاذ إجراءات بالغة الأهمية من خلال إلغاء جميع الديون الخارجية على الدول الفقيرة الشديدة المديونية، إضافة إلى تقديم مساعدات ومنح لاترد، وصياغة سياسات جديدة تؤسس لمناخ ملائم في هذه الدول للتصدي للإنعكاسات السلبية وتبعات هذه الأزمة من خلال ثلاثة محاور عامة:

- محور إقتصادي : يتعلق بطبيعة التنمية الإقتصادية المستهدفة وآليات تحقيقها وأنماط توزيع ثمارها، حيث يجب أن تكون هذه التنمية مرتكزة على القدرات الذاتية للدول النامية من خلال التعجيل بالتكامل والاندماج الإقتصادي بين البلدان النامية ومؤسساتها، وزيادة الإستثمار والتجارة فيما بينها، وتحديث وتطوير المؤسسات المالية بها من أجل ضمان توفير التمويل الذاتي للتنمية وجلب رؤوس الأموال.
- محور إجتماعي: يستند إلى التركيز على التنمية البشرية بمفهومها الواسع من تعليم وصحة وبحث وتطوير.
- محور سياسي : يؤسس لقواعد الحكم الراشد ويرتكز على المشاركة الشعبية الفاعلة في القرارات التنموية وتدعيم آليات الرقابة ومكافحة الرشوة والفساد داخل القطاعات المختلفة.

### التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها مناسبة في التخفيف من أعباء الديون وذلك من خلال النقاط التالية:
- ترشيد المالية العامة وذلك بالتصدي للعجز المالي وتحديد الأولويات وتحسين الإدارة والتسيير، إضافة إلى تقليص عمليات الإستدانة، وتحديث النظام المالي القائم، والحد من التهرب الضريبي.
  - تنمية الموارد الخارجية عن طريق تنشيط الصادرات ورفع مستوى المبادلات فيما بين الدول النامية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.
  - إستخدام القروض الخارجية في التنمية وهذا عن طريق إقامة علاقة بين القرض من جهة والإستثمار والتصدير من جهة أخرى.
  - حث الدائنين على تبديل الديون إلى إستثمارات محلية بالدول المدينة أو مفاوضتها بسلع قابلة للتصدير.
  - بالنسبة للدول الدائنة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار أن خدمات الدين تؤثر على الجهود الإنمائية لشعوب الدول النامية المدينة، مما ينعكس على الحالة الإجتماعية لهذه الشعوب، وأن ظاهرة الفقر والحرمان المنتشرة في الدول النامية يمكن أن تنعكس آثارها على الدول الدائنة نفسها، وهو ما إتضح مؤخرا في شكل تزايد الهجرة السرية من دول الجنوب إلى دول الشمال وبرزت ظاهرة الإرهاب، وبالتالي أصبح من مصلحة الدول الدائنة إلغاء وتخفيف الديون الخارجية لهذه الدول، وتقديم المساعدة اللازمة لأغراض التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي الوقوف عند أسباب هذه الظاهرة.
  - إن الدين الخارجي ليس هو المعيق الوحيد للتنمية في الدول النامية فحتى لو تم إلغاء أو تخفيض هذه الديون فسيبقى هناك الكثير من المصاعب، والتي تتمثل في ندرة الموارد المالية الأجنبية ووجود سياسات إقتصادية خاطئة، لذا تبقى مشكلة تزايد أعباء الدين قيادا رئيسيا على الكثير من هذه الدول والتي تحتاج إلى تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية للخروج

- منها .
- بالرغم من أن عملية مقايضة الديون بأصول الملكية سوف تؤدي في الأجل القصير إلى التخفيف من عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة من الديون، إلا أنه في الأجل المتوسط والطويل فإن تحويلات الأرباح والفوائد والتوزيعات التي يجريها الأجانب سوف يؤثر على زيادة العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول، حيث أن التمادي في قبول وتطبيق هذا الأسلوب في الدول المدينة ينطوي على مخاطر عودة سيطرة رأس المال الأجنبي على هذه الدول، وخاصة على الإستثمارات الإستراتيجية في الدول النامية، وفي هذا الخصوص يجب على الدول النامية عند التفاوض حول تحويل الديون إلى حقوق ملكية مع الدول الدانئة التركيز على الإستثمارات غير المجدية، والتي تحتاج بدورها إلى تكنولوجيا ومهارة كبيرة، وهذا يتم عن طريق شراكة أجنبية بحيث تكون هذه الإستثمارات تزيد في المستقبل من الصادرات وتنقص من الواردات.
- ينبغي على الدول المدينة أن تتوخى الحذر فيما يخص تسيير ديونها، وكذا توزيع الموارد المحصل عليها من القروض الخارجية لضمان شفافية ممكنة للعمليات والمبادلات المنجزة في هذا السياق.
- ينبغي إحترام عتبة تحمل أعباء المديونية مهما كانت الأحوال، فقد يعترض تجاوزها قدرة الدول المعنية بمواجهة التحديات التنموية.
- يمكن للدول النامية المدينة التي تمتلك إحتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي والذهب (دول المصدرة للبترول حاليا) أن تقوم باستغلال وتوظيف هذه الإحتياطيات، بالإضافة إلى التفاوض مع الدائنين من أجل الدفع المسبق لديونها الخارجية خاصة منها ذات معدلات الفائدة المرتفعة.
- ينبغي على الجزائر أن تعمل على تنويع صادراتها وترشيد وارداتها، والعمل على تحسين المناخ الإستثماري من أجل جلب الأستثمار الأجنبي المباشر، وحث الدائنين على تحويل ديونهم إتجاه الجزائر إلى إستثمارات، ولا يمكن للجزائر أن تطمح في تنمية شاملة ومستدامة باعتمادها على مصدر وحيد لمدخيلها بالعملة الصعبة، فمشكلة المديونية يمكن أن تطرح مجددا إذا لم توظف الموارد المالية في إتجاه تقليص التبعية للمحروقات، وإذا إختارت الجزائر اليوم عدم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية لأن قدرتها على الدفع معتبرة بالنظر إلى إرتفاع أسعار المحروقات والعائدات منها، فإن تراجع كبير لهذه الأسعار في ظل عدم القدرة على إعتداد سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات الأخرى سيضطر الجزائر إلى العودة مجددا إلى السوق المالي الدولي من أجل الإقتراض.

### أفاق البحث:

في نهاية هذا البحث نرجو من المولى العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إتمام هذه الدراسة وساهمنا ولو بالجزء القليل في تسليط الضوء على الجوانب المهمة لهذا الموضوع، وأن نكون قد فتحنا مجالات ومواضيع أخرى للنقاش والدراسة والتي يمكن مباشرتها من طرف زملائنا الطلبة مستقبلا ومنها نقترح مايلي :

- إدارة الإحتياطيات الأجنبية والديون الخارجية بين العائد والتكلفة.
- مواجهة أزمة الديون من وجهة نظر إسلامية.
- أثر الديون الخارجية على الإستثمار والنمو في الإقتصاديات الناشئة.
- المديونية الخارجية والعولمة المالية.
- حل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية من وجهة نظر القانون الدولي.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية.

#### 1- الكتب.

- 1- أحمد منيب. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. الدار الدولية للإستثمارات الثقافية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2001.
- 2- أحمد هني ، المديونية ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1992.
- 3- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب. مبادئ العلاقات الإقتصادية الدولية. الدار الجامعية الجديدة للنشر. الإسكندرية. 1997.
- 4- إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. 1990.
- 5- إسماعيل شعبان، المشكلات الإقتصادية المعاصرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1993.
- 6- بسام الحجار. العلاقات الإقتصادية الدولية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد.بيروت. الطبعة الأولى. 2003.
- 7- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2004.
- 8- جورج قرم. التبعية الإقتصادية، مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت. الطبعة الأولى. 1982.
- 9- حسين عمر ، النظريات الإقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بدون سنة نشر .
- 10- حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين صعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، بدون سنة نشر.
- 11- رمزي زكي. الإقتصاد العربي تحت الحصار. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى ديسمبر 1989.
- 12- رمزي زكي. أزمة القروض الدولية. دار المستقبل العربي. الطبعة الأولى. 1987.
- 13- زينب حسين عوض الله. العلاقات الإقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، 2003.
- 14- سعيد النجار. الإقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات. دار الشروق. بيروت. الطبعة الأولى. 1999.
- 15- سمير محمد عبد العزيز. التمويل العام. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية. الطبعة الثانية. 1998.
- 16- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- 17- عادل أحمد حشيش. أساسيات الإقتصاد الدولي. الدار الجامعية الجديدة. الإسكندرية. 2002.
- 18- عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 19- عبد السعيد عبد إسماعيل. أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي. دار ابن حزم للنشر والتوزيع. جدة. الطبعة الأولى. 1996.
- 20- عبد المجيد قدي. المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2003.
- 21- عبد المطلب عبد الحميد. النظام الإقتصادي العالمي الجديد. مجموعة النيل العربية. القاهرة الطبعة الأولى. 2003.

- 22- علي محمد تقي عبد الحسين (القرويني)، المصارف المتعددة الجنسية، نموها، إتساع نفوذها في الخارج، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1989.
- 23- قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، 2002.
- 24- مجدي محمود شهاب، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- 25- محمد بجاوي. من أجل نظام إقتصادي دولي جديد. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1981.
- 26- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والسياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- 27- محمد بن علي العقلا. مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية. 1999.
- 28- محمد عبد العزيز عجمية، د. عبد الرحمن يسرى أحمد. التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها. الدار الجامعية. الإسكندرية. 1999.
- 29- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مفهومها- نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 30- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي. التنمية الإقتصادية. الدار الجامعية. الإسكندرية. 2003.
- 31- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. 1999.
- 32- محمد محروس إسماعيل. قضايا إقتصادية معاصرة. قسم الإقتصاد كلية التجارة. الإسكندرية. 1997.
- 33- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1993.
- 34- نعيمة شومان. التكنولوجيا الحديثة، الديون والجوع. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى. 1996.
- 35- يونس أحمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة. الدار الجامعية. الإسكندرية. الطبعة الثانية. 2004.
- 36- يونس أحمد البطريق. السياسات الدولية في المالية العامة. الدار الجامعية. الإسكندرية. الطبعة الأولى. 1998.

## 2- الرسائل و الأطروحات الجامعية

- 1- إلهام أيت بن عمر، ندرة رأس المال في الدول النامية وأثره على تمويل التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 2- بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 3- خليل دعاس، الإدخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 4- سماي علي، دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي والنقدي الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 5- عبد الحميد بوالودنين، تسيير أزمة مديونية الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994.
- 6- عبد الله بالوناس، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1996.



- 23- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول: الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي 2000.
- 24- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية. الدورة العامة الخامسة عشر .
- 25- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها وأثارها، مجلة العلوم الإنسانية، دار الهدى، عين مليلة، العدد 12، ديسمبر 1999
- 26- يورى دادوشي، ديباك داستجوبتا، ديليب راثا. دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة. مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2000.

#### 4- ملتقيات ومؤتمرات:

- 1- أحمد محمودي، إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد" جامعة ورقلة، يومي 22 و23 أبريل 2003.
- 2- مؤتمر قمة الألفية. الدورة التاسعة والخمسون، 27 أوت 2004.
- 3- يحي بروبيقات عبد الكريم، بوطيبة فيصل، سياسة تحويل الدين الخارجي، ملتقى تلمسان، السياسات الإقتصادية الكلية، 2004 .

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

#### 1- الكتب.

- 1- Ammar Belhimer. la dette exterieure de l'algerie. casbah éditions. 1998.
- 2- Ben Bitour Ahmed, L'Algerie au troisiéme millénaire, edition marinoor 1998 .
- 3- Gregoy N.Mankiw . macroéconomie. bibliotheque national. paris . 3eme edition. 2003.
- 4- Hocine Benissad, Algerie: Restructurations et Réformes Economiques . opu, Ben Aknoun, 1994.
- 5- Hossein ASKARI . innovation financière et dette du tiers- monde . OCDE . paris 1991.
- 6- j.-c. SANCHEZ ARNAU. est les autres. dette et développement . opu . hydra . 1982
- 7- Maàmar BOUDERSA, le FMI cemonstre de paris, Editions Révolution Africaine, Alger, 1994.
- 8- Mohamed Elhocine Benissad. économie du developpement de l'algerie, opu , hydra. deuxième édition, 1982 .
- 9- philippe d' Arvisenet . jean-pierre petit. échanges et finance intarnationale. CFPB. paris 1997.
- 10- Raffinot Marc . la dette des tiere monde. paris . la découverte. 1993.
- 11- YVES Gauthier. la crise mondiale de 1973ànos jours . paris. Edit complexe. 1989.
- 12- yves Gervaise. Pierre jambard . le commerce international. armande colin. paris. 1998.
- #### 2- بحوث، مجلات، مقالات

- 1- Banque d'algerie. financements extérieures de l'économie algérienne .sitation et perspective. septembre 1990.
- 2- Banque Mondiale. Rapporte sur le développement dans le monde. 1985. 1987.
- 3- O.C.D.E . L'endettement international . définition. couvertur statistique et ethodologie. 1988.

- 4- OCDE. La dette des pays en développement et des pays en transition. Statistiques de la dette extérieure.2000.
- 5- Revue MediaBanke, Bank Of Algeria, , N°12,30,70 ,76.
- 6- Revue strategica,Business & Finance,N°01 octobre2004.
- 7- world economic outlook .fonds monétaire international. french. April 2002

### ثالثا: المراجع الإلكترونية.

- 1- www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitical-l/mojryatl.asp (20/03/2005)
- 2- www.local.attec.org/attec38/docs/themes/dette\_tiers\_monde.htm .(06/10/2005)
- 3- www.aljazeera.net/NR/exeres/25201447-A101-418E-90EA-25436E72572B.htm (11/04/2005)
- 4- www.aljazeera.net/NR/exeres/68071844-1582-41C4-A43C-3095FDA05E50.htm (2005/04/20)
- 5- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_54\_370.PDF (2005/07/15)
- 6- http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2005/01/pdf/statappx.pdf (29/05/2005)
- 7- www.t1t.net/book/pafiledb.php?action=file&id=327&idp (15/02/2005)
- 8- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_52\_290.pdf (2005/03/22)
- 9- www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/dette.htm (22/04/2005)
- 10- www.cnes.dz/cnesdoc/plein15/ver2/com-dette1.htm (09/05/2005)
- 11- www.arab-api.org/develop\_bridge30.pdf (21/05/2005)
- 12- .org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebta.pdf (25/05/2005)www.imf
- 13- www.Finances-algeria.org (08/07/2005)
- 14- www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=37320 (12/07/2005)
- 15- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_52\_290.PDF (2005/07/15)
- 16- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_53\_373.PDF (2005/07/15)
- 17- www.Bank-of-Algeria.dz.Rapport2001.doc (16/08/2005)
- 18- www.157.150.184.1/unsd/mi/pdf/59\_282.a.pdf (27/08/2005)
- 19- www.bank-of-algeria.dz (20/09/2005)
- 20- www .clubdeparis.org/Rep\_upload/cpAlgerie110506.pdf (15/05/2006)
- 21- www.aljazeera.net/NR/exeres/93D52245-184E-4F91-B6B7-6A79E1BF4DE2.htm(2005/04/20)
- 22- http://193.194.78.233/ma\_ar/stories.php?story=06/03/21/4834858 (20/05/2006)
- 23- www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/A\_50\_397.pdf (28/07/2005)



١ الملحق رقم (01): البلدان النامية الشديدة المديونية في تصنيف البنك الدولي أ

البلدان المنخفضة الدخل <sup>(ب)</sup>	البلدان المتوسطة الدخل <sup>(ب)</sup>
اثيوبيا	الأرجنتين
اوغندا	الأردن
بوروندي	أنغولا
جمهورية افريقيا الوسطى	أوروغواي
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	اكوادور
رواندا	البرازيل
زائير	بنما
زامبيا	بوليفيا
سان تومي وبرنسيبي	بيرو
السودان	جامايكا
سيراليون	الجمهورية العربية السورية
الصومال	الكاميرون
غانا	الكونغو
غيانا	المغرب
غينيا	-----
غينيا الاستوائية	العراق <sup>(ج)</sup>
غينيا - بيساو	كوبا <sup>(ج)</sup>
فييت نام	
كوت ديفوار	
كينيا	
ليبيريا	
مالي	
مدغشقر	
موريتانيا	
موزامبيق	
ميانمار	
النيجر	
نيجيريا	
نيكاراغوا	
هندوراس	
اليمن	
-----	
أفغانستان <sup>(ج)</sup>	

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، المجلد ١، ص. ١٨٧.

(أ) البلدان التي تزيد فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الديون الى الصادرات على ٢٢٠ في المائة أو تزيد فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الديون الى الناتج القومي الاجمالي على ٨٠ في المائة.

(ب) صنفت البلدان منخفضة الدخل عندما لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فيها عام ١٩٩٢، ٦٩٥ دولارا، ومتوسطة الدخل إذا تجاوز ذلك الرقم في ذلك العام ٦٩٥ دولارا ولكن لم يصل الى ٨ ٦٢٦ دولارا.

الملحق رقم (03): الدول النامية حسب المجموعات الإقليمية

**Table E. Other Emerging Market and Developing Countries by Region and Net External Position**

Countries	Net Creditor	Net Debtor <sup>1</sup>	Countries	Net Creditor	Net Debtor <sup>1</sup>
<b>Africa</b>			<b>Central and eastern Europe</b>		
<b>Sub-Sahara</b>			Albania *		
Angola		*	Bulgaria	*	*
Benin		*	Croatia		*
Botswana	*		Czech Republic		*
Burkina Faso		*	Estonia		*
Burundi		*	Hungary		*
Cameroon		*	Latvia		*
Cape Verde		*	Lithuania		*
Central African Republic		*	Macedonia, FYR		*
Chad		*	Malta		*
Comoros		*	Poland		*
Congo, Dem. Rep. of		*	Romania		*
Congo, Rep. of		*	Slovak Republic		*
Côte d'Ivoire		*	Slovenia	*	*
Djibouti		*	Turkey		*
Equatorial Guinea		*	<b>Commonwealth of Independent States<sup>2</sup></b>		
Ethiopia		*	Armenia		*
Gabon		*	Azerbaijan		*
Gambia, The		*	Belarus		*
Ghana		*	Georgia		*
Guinea		*	Kazakhstan		*
Guinea-Bissau		*	Kyrgyz Republic		*
Kenya		*	Moldova		*
Lesotho		*	Mongolia		*
Madagascar		*	Russia	*	
Malawi		*	Tajikistan		*
Mali		*	Turkmenistan	*	
Mauritania		*	Ukraine	*	
Mauritius		*	Uzbekistan		*
Mozambique, Rep. of		*	<b>Developing Asia</b>		
Namibia	*		Bangladesh		*
Niger		*	Bhutan		*
Nigeria		*	Cambodia		*
Rwanda		*	China	*	
São Tomé and Príncipe		*	Fiji		*
Senegal		*	India		*
Seychelles		*	Indonesia		*
Sierra Leone		*	Kiribati	*	
Somalia		*	Lao PDR		*
South Africa		*	Malaysia	*	
Sudan		*	Maldives		*
Swaziland		*	Myanmar		*
Tanzania		*	Nepal		*
Togo		*	Pakistan		*
Uganda		*	Papua New Guinea		*
Zambia		*	Philippines		*
Zimbabwe		*	Samoa		*
<b>North Africa</b>			Solomon Islands		*
Algeria	*		Sri Lanka		*
Morocco		*	Thailand		*
Tunisia		*	Tonga		*
			Vanuatu		*
			Vietnam		*

Countries	Net Creditor	Net Debtor <sup>1</sup>	Countries	Net Creditor	Net Debtor <sup>1</sup>
<b>Middle East</b>			Costa Rica		*
Bahrain		*	Dominica		*
Egypt		*	Dominican Republic		*
Iran, I.R. of	*		Ecuador		*
Iraq		*	El Salvador		*
Jordan		*	Grenada		*
Kuwait	*		Guatemala		*
Lebanon		*	Guyana		*
Libya	*		Haiti		*
Oman	*		Honduras		*
Qatar	*		Jamaica		*
Saudi Arabia	*		Mexico		*
Syrian Arab Republic		*	Netherlands Antilles		*
United Arab Emirates	*		Nicaragua		*
Yemen	*		Panama		*
<b>Western Hemisphere</b>			Paraguay		*
Antigua and Barbuda		*	Peru		*
Argentina		*	St. Kitts and Nevis		*
Bahamas, The		*	St. Lucia		*
Barbados		*	St. Vincent and the Grenadines		*
Belize		*	Suriname		*
Bolivia		*	Trinidad and Tobago		*
Brazil		*	Uruguay		*
Chile		*	Venezuela	*	
Colombia		*			

<sup>1</sup>Dot instead of star indicates that the net debtor's main external finance source is official financing.

<sup>2</sup>Mongolia, which is not a member of the Commonwealth of Independent States, is included in this group for reasons of geography and similarities in economic structure.

المصدر:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2005/01/pdf/statappx.pdf> p:196-197(29/05/2005)

## الملحق رقم (04): مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية : مركز الحالات المبكرة

مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية: مركز الحالات المبكرة

المجموع التقديري: القيمة الاسمية لخفض خدمة الدين (ملايين الدولارات)	تاريخ الإكمال	تاريخ البداية	التاريخ بالنسبة لنادي باريس	البلدان التي عولجت ديونها الكلية في إطار نادي باريس
٦٥٠	ديسان/أبريل ١٩٩٨	ديسان/أبريل ١٩٩٧	شباط/فبراير ١٩٩٥	أوغندا
٦٠٠	أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥	بوليفيا

**الملحق رقم (05-01)**

متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية

النسبة المئوية				السنوات
2002	2001	2000	1996	
<b>الزراعة</b>				
9.9	10	10.1	10.5	البلدان النامية
3.3	3.3	4.1	4.3	أقل البلدان نموا
<b>المنسوجات</b>				
6.7	7.4	7.2	8.1	البلدان النامية
3.6	3.7	3.8	4.2	أقل البلدان نموا

				نموا
<b>الملبوسات</b>				
11.5	12.2	11.5	12.2	البلدان النامية
8.3	8	8.1	8.5	أقل البلدان نموا

المصدر: مؤتمر قمة الألفية

[www.157.150.184.1/unsd/mi/pdf/59\\_282.a.pdf](http://www.157.150.184.1/unsd/mi/pdf/59_282.a.pdf) (27/08/2005)

### الملحق رقم (05-02)

تقدير الدعم الزراعي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي .

تقدير الدعم الزراعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية		
2002	1990	السنوات
1.2	1.9	كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي
318	351	ببلايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: مؤتمر قمة الألفية

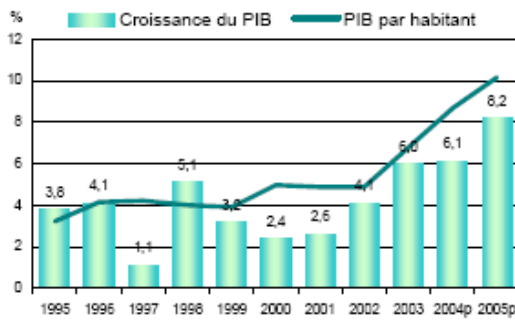
[www.157.150.184.1/unsd/mi/pdf/59\\_282.a.pdf](http://www.157.150.184.1/unsd/mi/pdf/59_282.a.pdf) (27/08/2005)

الملحق رقم (07): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر للفترة (2005-1995)

# ALGERIE

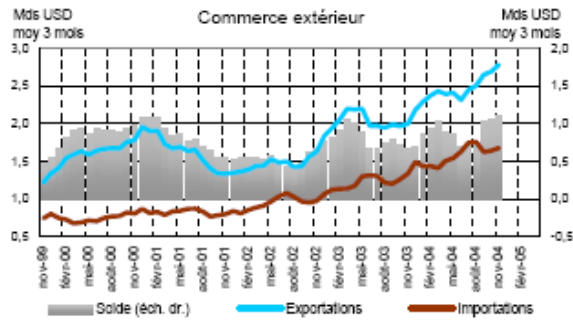
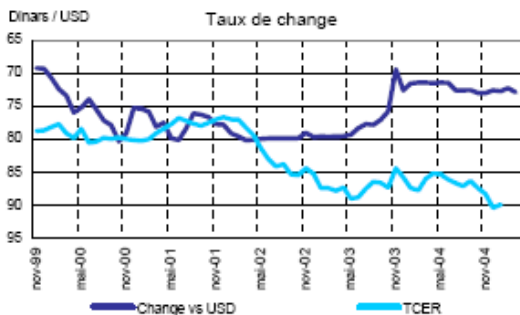
MAI 2005

## PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES

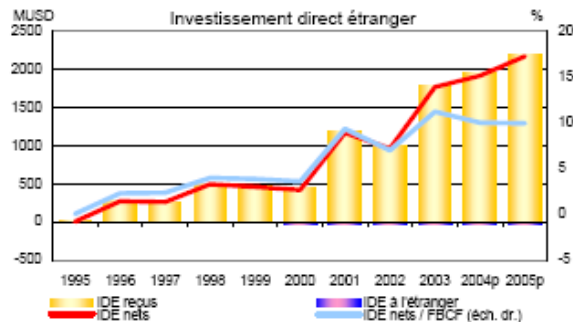
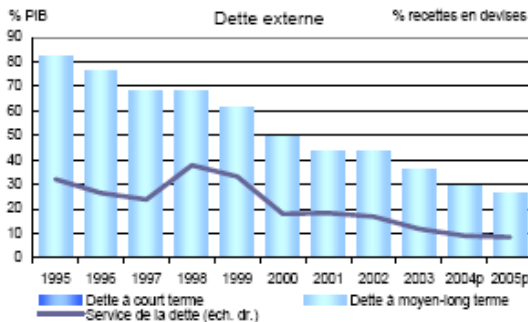


	2002	2003	2004p	2005p
<b>INDICATEURS INTERNES</b>				
PIB (Mds USD)	65,9	66,2	76,7	85,5
Population (Millions)	32,3	32,8	33,4	33,9
Taux d'inflation (moy. annuelle)	2,3	3,5	4,5	5,9
Solde budgétaire (% du PIB)	-0,1	3,2	2,8	1,9
<b>INDICATEURS EXTERNES</b>				
Solde courant (Mds USD)	5,2	9,8	14,1	14,6
Solde courant (% du PIB)	9,3	14,8	18,3	17,1
Dettes extérieures (Mds USD)	24,1	23,8	22,7	22,5
Dettes extérieures (% du PIB)	43,2	35,9	29,6	26,3

## MONNAIE ET COMMERCE



## FINANCEMENT EXTERIEUR



## APPRECIATION RISQUE - POTENTIEL

Enquête "profil institutionnel" MINEFI 2001

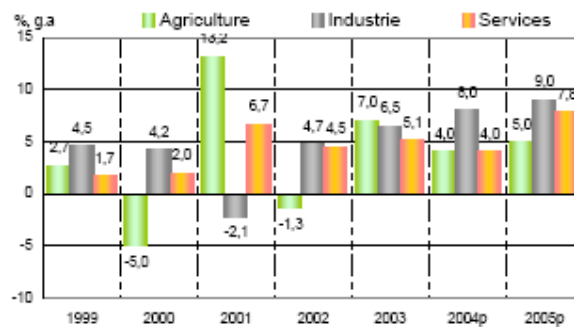
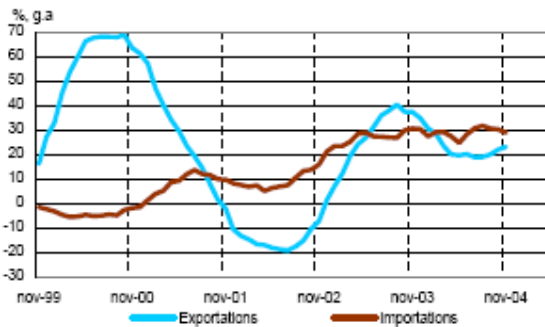


Sources : EcoWin, FERI, Données EIU, MINEFI, Agences de notation, Calculs DGTP

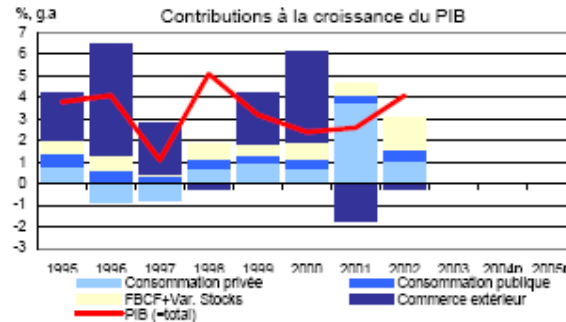
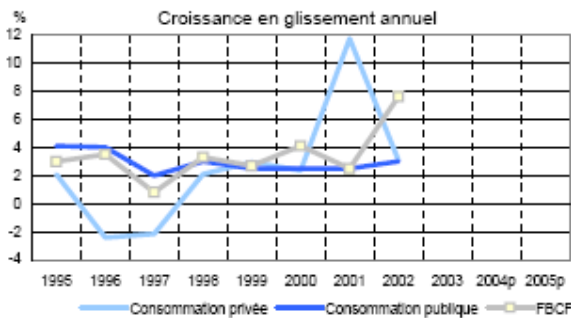
# ALGERIE

MAI 2005

## COMMERCE EXTERIEUR ET PRODUCTION



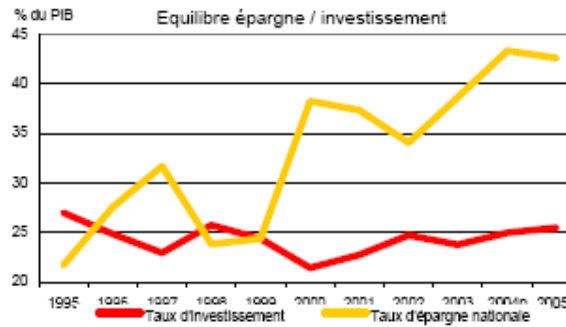
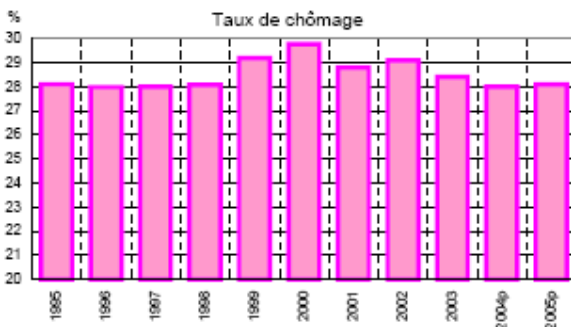
## LE PIB PAR COMPOSANTE DE DEMANDE



## INDICATEURS CONJONCTURELS



## CAPACITES DE PRODUCTION

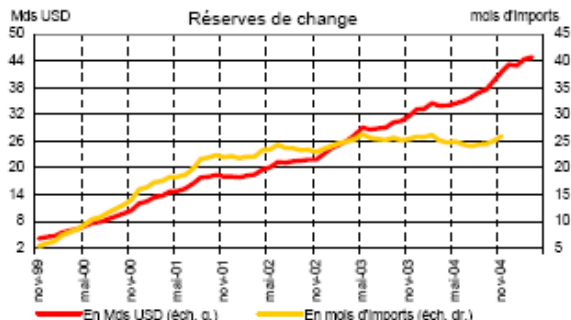
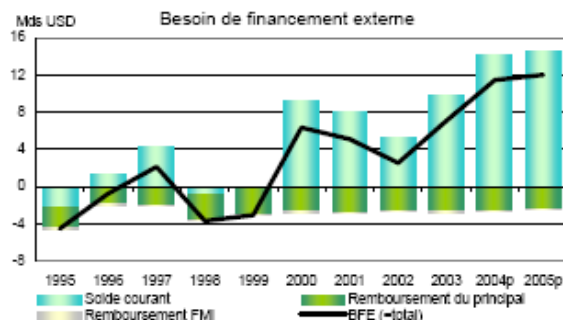


Sources : EcoWin, FERI, Calculs DGTE

# ALGERIE

MAI 2005

## BESOIN DE FINANCEMENT EXTERNE ET VARIATION DES RESERVES DE DEVISES



## DETAIL DE LA BALANCE DES PAIEMENTS

Données EIU

		2001		2002		2003		2004		2005		
		Mds USD	% PIB	Mds USD	% PIB	Mds USD	% PIB	Mds USD	% PIB	Mds USD	% PIB	
Balance des opérations courantes	biens	Exportations de biens	20,0	36,4	20,0	35,8	26,0	39,3	33,8	44,1	38,5	45,1
		Importations de biens	-10,2	-18,6	-13,0	-23,2	-14,4	-21,7	-17,7	-23,1	-21,7	-25,4
		<b>Solde</b>	<b>9,8</b>	<b>17,8</b>	<b>7,0</b>	<b>12,6</b>	<b>11,6</b>	<b>17,6</b>	<b>16,1</b>	<b>21,0</b>	<b>16,8</b>	<b>19,7</b>
	services	Exportations de services	0,9	1,7	0,9	1,6	1,0	1,5	1,1	1,5	1,3	1,5
		Importations de services	-2,4	-4,4	-2,6	-4,6	-3,0	-4,6	-3,5	-4,8	-4,2	-4,9
		<b>Solde</b>	<b>-1,5</b>	<b>-2,8</b>	<b>-1,7</b>	<b>-3,0</b>	<b>-2,1</b>	<b>-3,1</b>	<b>-2,4</b>	<b>-3,1</b>	<b>-2,9</b>	<b>-3,4</b>
	revenus	Rémunération des salariés	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A
		Revenu des investmts directs, net	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A
		Revenu des investmts de portefeuille	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A
		Intérêts sur la dette bancaire et autres	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A	#N/A
<b>Solde</b>	<b>-1,7</b>	<b>-3,0</b>	<b>-2,2</b>	<b>-3,9</b>	<b>-1,9</b>	<b>-2,9</b>	<b>-2,3</b>	<b>-3,0</b>	<b>-2,4</b>	<b>-2,8</b>		
transferts	Transferts (crédit)	1,3	2,5	1,4	2,5	1,8	2,5	1,9	2,5	2,1	2,5	
	Transferts (débit)	-0,7	-1,2	-0,3	-0,5	-0,5	-0,7	-0,6	-0,7	-0,6	-0,7	
	<b>Solde</b>	<b>0,7</b>	<b>1,2</b>	<b>1,1</b>	<b>1,9</b>	<b>1,1</b>	<b>1,7</b>	<b>1,3</b>	<b>1,7</b>	<b>1,5</b>	<b>1,7</b>	
<b>SOLDE DES OPERATIONS COURANTES</b>		<b>7,2</b>	<b>13,2</b>	<b>4,2</b>	<b>7,6</b>	<b>8,8</b>	<b>13,2</b>	<b>12,7</b>	<b>16,6</b>	<b>13,0</b>	<b>15,2</b>	
Financement long	investimt direct	Dons	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,2	0,1	0,2	0,1	0,1
		Investissement direct à l'étranger	0,0	-0,1	0,0	-0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
		Investissement direct de l'étranger	1,2	2,2	1,0	1,8	1,8	2,7	2,0	2,5	2,2	2,8
		<b>Solde</b>	<b>1,2</b>	<b>2,1</b>	<b>1,0</b>	<b>1,7</b>	<b>1,8</b>	<b>2,7</b>	<b>1,9</b>	<b>2,5</b>	<b>2,2</b>	<b>2,5</b>
	Nouvel endettement à long terme	1,0	1,9	1,5	2,7	1,5	2,2	1,4	1,9	1,7	2,0	
Financement FMI	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		
<b>FINANCEMENT A LONG TERME</b>		<b>2,3</b>	<b>4,1</b>	<b>2,6</b>	<b>4,7</b>	<b>3,3</b>	<b>5,0</b>	<b>3,5</b>	<b>4,5</b>	<b>4,0</b>	<b>4,7</b>	
<b>VARIATION DES RESERVES (*)</b>		<b>-6,1</b>	<b>-11,0</b>	<b>-5,2</b>	<b>-9,2</b>	<b>-9,9</b>	<b>-14,9</b>	<b>-9,1</b>	<b>-11,8</b>	<b>-11,9</b>	<b>-13,9</b>	

Sources : EcoWin, Calculs DGTPE

(\*) Un signe négatif indique une augmentation des réserves



الملحق رقم(02) : النقل الصافي للموارد بالنسبة للبلدان النامية المستوردة لرأس المال 1983-1993 ببلاتين الدولارات الامريكية

السنوات	1983	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93(ب)
<b>جميع البلدان</b>											
<b>النقل من خلال الإستثمار المباشر</b>											
التدفق الصافي للاستثمارات	6.2	6.2	7.5	6.0	9.5	14.5	16.8	16.8	22.5	30.6	37.9
صافي الأرباح والإيرادات الأخرى	9.3-	8.6-	8.0-	7.1-	8.1-	8.4-	10.0-	10.7-	10.1-	11.1-	10.9-
النقل الصافي	3.2-	2.4-	0.5-	1.1-	1.3	6.1	6.7	6.1	12.4	19.5	27.1
<b>النقل من خلال الإقتراض الخاص الخارجي المتوسط والطويل الأجل</b>											
التدفق الصافي للإئتمان	27.7	17.3	12.0	7.4	2.5	9.3	0.3-	0.8-	13.2	23.4	20.9
الفائدة المدفوعة	35.5-	40.4-	39.2-	34.7-	33.8-	39.6-	32.6-	29.1-	28.3-	27.3-	28.7-
النقل الصافي	7.8-	23.0-	27.2-	27.3-	31.4-	30.3-	32.9-	29.9-	15.1-	3.8-	2.8-
<b>النقل من خلال صافي المعاملات في الأوراق المالية والإقتراض القصير الأجل والتدفقات المحلية للخارج(ج)</b>											
النقل الصافي	22.9-	14.1-	10.3-	3.1-	6.9-	14.4-	4.5-	2.3	25.6	27.0	42.9
<b>النقل من خلال المنح الخاصة(صاف)</b>	2.1	2.6	3.0	3.8	4.1	4.8	3.5	4.6	5.9	8.2	8.6
<b>النقل من خلال التدفقات الرسمية</b>											
التحويلات الرسمية (المنح)	10.2	10.9	11.6	11.2	12.5	13.4	14.3	29.4	2.01	17.2	17.2
الإئتمانات الرسمية الصافية	30.0	25.1	19.0	19.1	16.4	15.2	19.8	22.4	18.6	15.8	21.3
الفائدة المدفوعة	9.6-	11.1-	12.8-	15.6-	16.7-	18.2-	18.5-	20.3-	21.7-	21.4-	23.6-
النقل الصافي	30.6	24.8	17.9	14.6	12.2	10.5	15.6	31.5	17.0	11.6	14.8
<b>النقل الصافي الإجمالي (على أساس مالي)</b>	1.2-	12.1-	17.2-	13.1-	20.6-	23.3-	11.6-	14.6-	45.9-	62.4-	90.6-
استخدام الإحتياطات الرسمية(د)	5.7-	17.8-	0.1-	8.9-	13.1-	8.2-	18.4-	36.6-	46.3-	43.5-	46.4-
<b>النقل الصافي الإجمالي (على أساس الإنفاق)</b>	6.9-	28.9-	17.3-	4.2-	33.7-	31.6-	29.9-	22.0-	0.5-	18.9-	44.2-

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استنادا إلى بيانات صندوق انقد الدولي والبنك الدولي .

(أ) عينة تضم 92 بلدا ولا تشمل البلدان المصدرة لفوائض الطاقة .

(ب) تقديرات أولية (ج) محسوبة بوصفها مبالغ متبقية

(د) تظهر الإضافات إلى الإحتياطات

كأرقام سالبة.

## الملحق رقم (06-01): تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2003

الوحدة مليار دولار

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	2003
مخزون المديونية الخارجية	28.4	27.9	26.7	25.7	29.5	31.6	33.6	31.2	30.5	28.3	25.3	22.6	22.6	23.4
العجز الموازي	1.29	0.48	4.96-	5.41-	1.86-	0.59-	1.38	1.15	1.84-	0.25-	5.3	2.32	0.13	2.4-
تمويل مصرفي	1.05-	0.46-	4.67	5.03	3.16-	2.7-	3.12-	0.9-	0.08	0.32-	5.4-	1.88-	0.4	0.4
تمويل غير مصرفي	0.25-	0.18	5.16-	0.57	0.99	0.31-	0.09-	0.24-	0.34	0.54	1.4	1.1	0.41	3.05
تمويل خارجي	0.02	0.19-	5.44	1.35	4.03	3.61	1.84	0	1.42	0.03	1.3-	1.43-	0.94-	1.05-

المصدر:

www.bank-of-algeria.dz من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات اخذت من الموقعين www.Finances-algeria.org

**الملحق رقم (06-02): تطور بنية الصادرات والواردات في الجزائر للفترة (2000-2003)**

**EXPORTATIONS.**

**IMPORTATIONS**

**EN MILLIONS DE US.\$.**

		<u>2000</u>	<u>2001</u>	<u>2002</u>	<u>2003</u>
Produits alimentaires	Produits alimentaires	2415	2395	2740	2598
Energie et lubrifiants	Energie et lubrifiants	129	139	145	112
Produits bruts	Produits bruts	428	478	562	665
Produits semi-finis	Produits semi-finis	1655	1872	2336	2774
Biens d'équipement agricoles	Biens d'équipement agricoles	85	155	148	124
Biens d'équipement industriel	Biens d'équipement industriels	3068	3435	4422	4698
Biens de consommation	Biens de consommation	1854	1949	1654	2037
Total des exportations	Total des importations	9635	10424	12007	13008

-

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

[www.Finances-algeria.org](http://www.Finances-algeria.org) المصدر